دكتور عاطف أحمد فؤاد

الصفوة المصرية

قضاياها وانتماءاتها



دار المعارف

دراسات فى علم الاجتماع السياسى

الصفوة المصرية

قضاياها وانتماءاتها

دكتور عاطف أحمد فؤاد

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الدراسات الانسانية — جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٩٨٥



دار المعارف

الناشر : دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل القاهرة — ج . م . ع

الفهـــرس

الصفحة

الفصل الثامن :

* * *

مقـــدمـــة

(١)

ينبغى أن أعترف بادىء ذى بدء أن هذا المؤلف هـو نبت طبيعى لايحاءات شغفنا – ومن ثم إهتمامنا – بكتاب روبرت بريم Brym والمعنسون [المثقفون والسياسة] والذى قمنا بترجمته والتعليق على بعض قضاياه (*) • فكتاب بريم Brym هذا بما تضمنه من قضايا وما تعرض له من مشكلات تتعلق بالاتجاهات السياسية والاجتماعية للمثقفين بوجه عام ، كذلك إشاراته العديدة إلى خصوصية وضعية المثقفين فى الدول النامية والمأزق الأيديولوجى الذين يعيشون فيـه ، لا سيمـا علاقتهم بالسلطة ، وما يمكن أن تطرحه تلك العلاقة من مشكلات تتباين مواقف المثقفين منها وفقاً لتباين مواقعهم من مراكز السلطة والنفوذ قرباً أو بعداً ، كل هذا ، وغيره مما يطرحه التاريخ السياسى للمجتمع المصرى وما تقرره المعطيات الراهنة للبناء الاجتماعى المصرى ، وموقع المثقفين المصريين (أو الصفوة المتعلمة كما نفضل تسميتهم) ومن ثم أدوارهم على خريطة هذا التاريخ وذلك البناء ، وما يثيره هـذا الموقع أو تلك الأدوار من مناقشات وجدل ، كل هذا قد دفعنى إلى التفكير فى إجراء دراسة ميدانية (محدودة) فى نطاق علم الاجتماع السياسى ، تنهض **على ركائز ثلاث هى : بعض المعطيات النظرية** التى طرحها روبرت بريم Brym فى مؤلفـه المشـار إليه سابقا ، **كذلك ما تكشف** عنه بعض **وقائع تاريخ المجتمع المصرى الحديث** والمعاصر عن موقع المثقفين المصريين وأدوارهم وعلاقتهم بالسلطات الحاكمة ، وأخيراً تستند دراستنا الميدانية إلى ما ينطق به **واقعنا الاجتماعى والسياسى الراهن من غياب حقيقى لكوكبة من المثقفين المصريين ولأفراد صفوتنا المتعلمة عن المشاركة –** فكراً وسلوكاً ، فى مسيرة مجتمعنا المصرى •

(*) أنظـر : روبرت بريم ، المثقفـون والسياسـة ، ترجمـة عاطف أحمد فؤاد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ولقد آثرت دراستنا الراهنة أن تسبر غور (فكر) عينة محدودة من صفوتنا المتعلمة أو ما نطلق عليهم تجاوزاً اسم [المثقفين] وذلك بالكشف عن بعض الاتجاهات السياسية والاجتماعية لعينة من هـذه الصفوة وذلك إيماناً منا بأن التعرف على ملامح (الفكر) والسمات العامة (للاتجاهات) قد يسمح لنا بتفسير ــ أو على الأقل بإلقاء بعض الضوء ــ على الوضعية الراهنة لهذه الصفوة .

وعلى ذكر عبارتى الصفوة المتعلمة والمثقفين نشير إلى أنه قـد واجهتنا مشكلة غاية فى الأهمية والخطورة وهى المشكلة التى بلورهـا هذا التساؤل : من هو المثقف ؟ وما هى ملامحه ؟ وما هى أبرز سماته ؟ وما الفرق بينه وبين المتعلم ؟ وهل يمكن أن نتعامل مع الصفوة المتعلمة باعتبارها ممثلة للمثقفين أو شريحة منها ؟

(٢)

وازدادت حيرتنا مع إزدياد إلحاح هذه التساؤلات والتى يعـد الإجابة عنها بمثابة الضوء الأخضر للبدء فى دراستنا الميدانية التى ــ كما أشرنا ــ أوحت لنا بها ترجمتنا لكتاب [المثقفون والسياسة] ــ والذى يقصر مفهوم (المثقف) فى عديد من صفحاته على هؤلاء المتخصصين فى الإنسـانيات Humanities والعلوم الاجتماعيـة Social Sciences ، بينما يرى آخرون أن المثقف إنسان صاحب (موقف) أو (رؤية) من حركة الحياة والمجتمع شريطة أن يكون هذا الموقف أو تلك الرؤية ذا نزعة نقدية غير استاتيكية وذلك بصرف النظر عن تخصصه أو نوعية العلم الذى تلقاه ومستوى هذا التلقي ، بيد أن البعض الآخر ينفى حتى مجرد هذه العلاقة بين كون الإنسان مثقفا وتحصيله العلمى ، حيث يؤكد هذا البعض على أنه ليس من الحتمى ان يكون المتعلم مثقفاً ، والعكس صحيح بمعنى إنه ليس من الضرورى أن يكـون المثقف متعلماً تعليماً رسمياً منظماً ؛ فليس هناك تلازم فى الوجود إذن ــ وحسبما يرون ــ بين كل

من التعليم والثقافة ، بل إن الأهم من ذلك كله أن يكون الإنسان صاحب موقف ورؤية من حركة الحياة والمجتمع •

(٣)

وكنتاج لهذه الآراء المتباينة آثرنا أن نسلك طريقاً آخر ، **فلم نبدأ بتحديد ماهية المثقف** ، وإنمـا فضلنا أن **ننتهى به** ، وأن يكون **أحـد الاستنتاجات** التى نستهدف **الوصول إليها** ، ولسوف يكون تقويمنا لعينة الدراسة من حيث إنتمائها أو عدم إنتمائها **لمـاهية المثقف الحقيقى بنـاء** على متغير الوعى السياسى والاجتماعى Political - Social Consciousness وما يرتبط به من مؤشرات مختلفـة • ولا شـك أن تحـديد مظاهر الوعى ومؤشراته من عدمه بالنسبة لعينة الدراسة سوف يعيننا كثيراً على هذا التحديد ، وقد يعنى هذا ضمناً أن هناك تساوقاً — فيما نرى — بين الوعى السياسى والاجتماعى ومظاهـره ومـؤشراته وبين **ماهية المثقف الحقيقى** • ولعل محاولتنا للتوصل إلى الملامح العامة التى تميز المثقف — من خلال مؤشرات الوعى **السياسى الاجتماعى — يعـد أحد الأهداف العامة لدراستنا الراهنة ، أو أحد الأهداف العرضية لها** • وهذه يعنى **أن هناك أهدافاً خاصة** تتعلق بطبيعة الاتجاهات السياسية والاجتماعية والأيديولوجية ••• الخ لبعض أعضاء صفوتنا المتعلمة ، وهو ما سوف نعرض له فى صفحات تاليه •

(٤)

وبعيداً عن إصطلاح المثقف (انتظاراً لمـا سوف تسفر عنه نتائج الدراسة من حيث تحديد طبيعة عينة الدراسة وإمكانية انتمائها لشريحة المثقفين) سوف نتعامل مع مفهوم آخر هو مفهـوم الصفـوة المتعلمة Educated Elite مثيرين أول تساؤل بشأنها وهو :

إلى أى حد يمكننا القول بأن للصفوة المتعلمة المختارة (العينة)

مواقف ورؤى غير استاتيكية من حركة الحياة والمجتمع وذلك وفقاً لتعريفنا الاجرائى Operational Definition **لمفهوم المثقف** Intellectual •

وغنى عن البيان أن هذا التعريف الاجرائى لمفهوم المثقف ينهض أساساً على مظاهر الوعى السياسى والاجتماعى كما سنعرض لهما فى موضوعها من الدراسة •

وصفوتنا المتعلمة المختارة ، هى عبارة عن عينة محدودة من أساتذة الجامعات المصرية (على اعتبار أنهم حاصلون على أعلى درجة علمية وهى درجة الدكتوراه فى التخصصات المختلفة ، وهم بهذا المفهوم يعدون من الصفوة المتعلمة) المعارين والمتعاقدين للعمل كأعضاء لهيئة التدريس بإحدى الجامعات العربية ، فلقد قدر لى أثناء إعارتى لهذه الجامعة لمدة عامين (من سبتمبر ١٩٨١ — إلى أغسطس ١٩٨٣) أن استغل سكنى هؤلاء الأساتذة فى مدينة سكنية واحدة وأفيد من وجودى معهم ومخالطتى إياهم لكى أجرى على عينة منهم هذه الدراسة الميدانية باعتباره **ظرفاً من الصعوبة تكراره وفرصة نادرة** يحسن استغلالها ، غير أننى واجهت عدداً من الصعوبات يمكن **إجمالها فيما يلى :**

أولا : رغم أن عدد أساتذة الجامعات المصرية المتعاقدين والمعارين بهذه الجامعة العربية قد تجاوز ثمانين أستاذاً وأستاذاً مساعداً ومدرساً من مختلف التخصصات ، غير أنه لم يتسن لى إلا التطبيق على (خمس وثلاثين) عضوا هم الذين استجابوا لى وإن كانت إستجابة بعضهم قد تمت بعد إلحاح شديد من جانبى ومماطلة وتمنع مثيرين للدهشة من جانبهم • ولذلك فإننى عندما أشير إلى (محدودية) **هذه العينة** فإنما أعنى هذا الكم **المحدود** من الأفراد الذين إستجابوا لى •

ثانيا : لقد مال غالبية الأعضاء المتخصصين فى الانسانيات والعلوم الاجتماعية إلى الاستجابة السريعة — والفورية أحيانا — وكانوا أكثر تقديراً لهذا العمل ومن ثم أكثر تعاونا معى • إلا أن هـذا لم يحل دون

ظهور بعض الحــالات ــ من ذات التخصص ــ اتسمت بالغرابــة فى استجاباتها إزاء طلبى منها أن تكون شريحة من عينة دراستى ، ومن أبرز هــذه **الحالات ما يلى :**

(أ) حالة أحــد الأعضاء الذين ظلت أداة البحث لديه أكثر من أسبوعين ثم ردها إلى قائلاً ما معناه [ما لى أنا وهذه الأمــور وتلك المســائل ، لا يا سيدى آسف لا أستطيع الاجابة] •

(ب) هناك عضو آخر قال لى بعد أن قرأ عنوان الدراسة ما معناه [إننى سوف أجيب عن المسائل الاجتماعية أما القضايا السياسية فلهــا متخصصوها] والغريب أن صاحبنا هذا لم يجب لا عن هذه ولا عن تلك ، ولم يرد لى حتى كتابة هذه السطور أداة البحث •

(جـ) حالة ثالثة متميزة وتتسم بالغرابة الشديدة إذ أن صاحبها ــ وهو قريب فى تخصصه من القضايا المثارة بالدراسة ــ أجاب بالفعل عن غالبية تساؤلات الأداة ، غير أنه أمتنع نهائياً عن الاجابة عن أى سؤال يتعلق (**بمصر**)قائلاً : [لقدذقت الأمرين من جراء مثل تلك الموضوعات فمعــذرة] •

(د) وحالة نادرة أخرى ، صاحبها واحــد من ذوى الاهتمامات الأدبية والفنية ، بل والسياسية ، فضلاً عن تخصصه فى علم تجريدى من علوم المعرفة الانسانية ، ظلت لديه أداة البحث قرابة الشهرين وكلما سألته عنها أجابنى [إنها أمامى لكننى لا أقوى على الاجابة عليها ، إنها تحدث لى قدراً من القلق والتوتر والحيرة ، إن موضوعك حساس ، فإذا قدر لى أن اجيب عن تلك التساؤلات فإن هذا يستلزم تأليف كتاب عنها] •

وللحالة الأخيرة تفسيرات عديدة قد يكون من بينها ــ بل ومن أبرزها ــ أن هناك نوعا من المقاومة النفسية للموضوعات المثارة فى أداة الدراسة ، وخاصة وأنا أعلم أن لصاحبنا هذا موقفاً إيديولوجياً وسياسياً وإنسانياً

محدداً ، وقد أكون مخطئاً فقد يكون صاحبنا هذا فى مرحلة مراجعة لموقفه الأيديولوجى بوجه عام •

وعموما فلقـــد كان أعضـــاء صفوتنا المتعلمة من المتخصصين فى الانسانيات والعلوم الاجتماعية أكثر استجابة وفهماً لطبيعة الدراسة •

ثالثا : أما أفراد عينتنا من **المتخصصين فى العلوم الطبيعية كالكيمياء والرياضيات** فلقد تنوعت مواقفهم من البحث وتعددت استجاباتهم إزاء صاحب البحث على النحو **التـــالى :**

(أ) لقد استجابت قلة منهم ، غير أن هـــذه الاستجابة كانت **إما بدافعية ذاتية** منهم أو بإلحاح وصبر عليهم من جهتى •

(ب) إن غالبية هؤلاء الزملاء قد تســـلموا بالفعـــل أداة البحث ، وظلت لديهم فترة طويلة من الزمن ، غير أنهم ــ رغم طول المدة ــ لم يجيبوا عنها ، حتى ان بعضهم ــ وهو ما يكشف عن قدر هائل من اللامبالاة وعدم الإكتراث ــ قد أضاعها ، ولم يكن بمتذكر أين وضعها أو حتى أين أضاعها ؟

(جـ) لاحظت أن بعض هؤلاء الزملاء كان يتحـــاشى لقائى حتى لا أطالبه بما لا يريد أو لا يرغب •

(د) إن هناك حالة لافتة من المتخصصين فى العلوم الطبيعية من بين الحالات المستجيبة من نفس التخصص حيث أجابت على حوالى ٩٠٪ من أسئلة الأداة بقولها : [لا أعرف ــ أو لا تعليق] ثم ذيلت اجاباتها **بهـــذاالقـــول :** [ألم أقل لك من قبـــل اننى لا أفهم فى مثل هـــذه المســـائل] •

(هـ) حالة أخرى لافتة أخذ صاحبها يماطل ويتخذ من الموضوع مادة للتفكه والممازحة ، وكان دائم القول لى [أننى أخشى أن أوضع بعد ذلك فى حديد] ، ومع ذلك لم يجب ولم يرد لى أداة البحث •

(٥)

هذه هى بعض المعوقات التى صادفناها أثناء اجراء بحثنا الميدانى ، وهى معوقات تتعلق بطبيعة موقف عينة الدراسة ومدى استجاباتها ، ورغم أن هـذه المعوقات قد حتمت أن تكون عينة الدراسة بهـذا الحجم (المحـدود) إلا أنها قد عمقت الدراسة من زاوية أخرى ، إذا أن هذه **المواقف السلبية** التى وقفها بعض أعضاء الصفوة المتعلمة من الدراسة وصاحبها تعد بالنسبة لنا وللدراسة **اجابات متميزة** ، حيث أنها تحـدد (موقفاً) وتكشف عن طبيعة الوعى السياسى والاجتماعى ، كما أنها تقربنا فى الآن نفسه من الاجابة عن تساؤلنا الذى تم طرحه آنفاً وهو : الى أى حد يمكننا أن نتعامل مع الصفوة المتعلمة باعتبارها صفوة مثقفة ؟

ثم ان هذا الموقف السلبى الذى وقفه بعض أسـاتذة الجامعات المصرية يثير تساؤلاً أكبر يتعلق بمحاولتنا تفسـير معطيـات البحث واستنتاجات الدراسة ، وهذا التساؤل هو : ما هى العوامل **البنائيـة** (فى ماضيها وحاضرها) بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصـادية ... الخ التى تكمن وراء هذه المواقف السلبية ؟

فالمواقف السلبية المشار اليها والتى تعاملنا معها باعتبارها **معوقات** هى جزء لا يتجزأ من استجابات المبحوثين ، وهى تشكل — مع أصحاب المواقف الايجابية من البحث — منظومة متكاملة لدراستنا الميدانية .

(٦)

واذا كان أحد أهداف دراستنا الراهنة — وهو هدف عام عرضى — يحاول أن يبحث عن [الموقف] من خلال استجابات المبحوثين ، أو بصورة أدق يحاول أن يبحث عن [الانسان / الموقف] من خلال وعيه السياسى والاجتماعى ، والانسان / الموقف هنا هو ذلك الانسان صاحب الرؤية المتميزة من الحياة والمجتمع ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه — وان اختلف البعض معنا — الانسان المثقف Intellectual Man ، إلا أن هناك عددا من الأهداف ذات الطبيعة المتميزة والتى تستهدف أساساً الكشـف عن

طبيعة الاتجاهات السياسية والاجتماعية ... الخ ونوعيتها ، ويمكن تكثيف هذه الأهداف فى **تساؤلين محوريين هما** : (فضلا عما يتفرع عنهما من تساؤلات سوف نعرض لها فى حينها) * .

أولا : اذا ما تصورنا أن هناك متصلا Continuum له طرفان : يمثل قمة التفكير الراديكالى أو النزعة الراديكالية Radicalism ، بينما ينزع الطرف الثانى الى تمثيل منتهى التفكير المحافظ أو ما اصطلحنا على تسميته باسم النزعة المحافظة Conservatism فى مسائل السياسة وشئون الاجتماع ، حين نجد أن هناك نقطة نصفية **تمثل الوسطية** ، وسطية الفكر والاتجاه . فسؤالنا وفقا لهذا **التصور هو** :

أين تقع الاتجاهات السياسية والاجتماعية العامة التى تسم أعضاء الصفوة المتعلمة المختارة من محاور الراديكالية ــ الوسطية ــ المحافظة ؟

ثانيا : الى أى حد يمكننا القول بأن هناك **اتساقا** بين نوعية الاتجاهات السياسية والاجتماعية التى تميز عينة الدراسة (وفقا لموقعها على متصل : الراديكالية / المحافظة) وبين تصورات هؤلاء الأعضاء لانتماءاتهم :

(أ) الطبقية .

(ب) والأيديولوجية ؟

ولسوف تتم الاجابة عن هذين السؤالين وتتبع المؤشرات الخاصة بهما ، فضلا عن السؤال الذى أثير من قبل عن مدى مشروعية انتماء عينة الدراسة الى شريحة المثقفين Intellectuals ، من خلال الكشف عن نوعية الاستجابات التى طرحها مبحوثونا ومضمون المعطيات التى أمكننا استخلاص أبرزها والوقوف على أكثرها إثارة للجدل والمناقشة .

---

* انظر على وجه الخصوص التساؤلات التى تمت اثارتها فى الفصل الأول من هذا المؤلف ، وهى التساؤلات التى انبثقت من المعطيات الأولية لعينة البحث ، وخاصة علاقة هذه المعطيات بالاتجاهات السياسية والاجتماعية والايديولوجية لعينة الدراسة بوجه عام .

(٧)

أما عن أداة الدراسة التى اعتمدنا عليها لجمع معطياتها فتحددت فى استخبار Questionnaire أو ان شئت استبيان قام أفراد العينة بملئه بأنفسهم ، وان كانت النية قد اتجهت أول الأمر فى أن اعتمد على المقابلة الشخصية Personal Interviewing بحيث أقوم بنفسى باستبار أفراد العينة وتطبيق أداة الدراسة عليها غير أن صعوبة تحديد مواعيد دقيقة معهم وتوفير المناخ الملائم لاجراء الدراسة وتطبيقها دون مقاطعة أو دون تدخل عناصر خارجية حال دون تحقيق ذلك فآثرنا أن يقوم مبحوثونا بتطبيق أداة الدراسة على أنفسهم وخاصة ونحن نتعامل معهم باعتبارهم صفوة متعلمة Educated Elite •

ولقد كانت أهداف الدراسة وتساؤلاتها والقضايا العامة التى أثارها روبرت بريم Brym فى كتابه [المثقفون والسياسة] والذى قمنا بترجمته ، فضلا عن الخصوصية المميزة للمجتمع المصرى من حيث مشكلاته وقضاياه هى الموجه الأول فى تحديد التساؤلات والقضايا المختلفة المشكلة للبناء الأساسى لأداة البحث التى اشتملت على ست وثمانين سؤالاً كان توزيعها كالآتى :

أولا : بيانات أساسية وتشتمل على ستة أسئلة تتعلق ببعض السمات العامة المميزة لعينة الدراسة •

ثانيا : الانتماء الطبقى والجذور الاجتماعية للمبحوثين ويتضمن ثمانية عشر سؤالا تدور حول تصوراتهم عن إمكانية تقييم المجتمع المصرى الى طبقات ونوعيتها وتصوراتهم عن الطبقة التى يعتقدون انهم ينتومن اليها وتغير الوضع الطبقى من عدمه وعلاقة المثقف بطبيعة وطبقة العمال ، كذلك مفهومه عن الطبقة الوسطى والعناصر التى تتشكل منها ، فضلا عن تصوره لأكثر الفئات إرتباطا واقترابا من المثقفين فى مصر وأكثر بعداً عنها •

ثالثا : أما الفئة الثالثة من قضايا الدراسة وتساؤلاتها فتدور حـــول قضية **الطبقة والسياسة** وتصورات المبحوثين عنها وهى تتضمن **عشرة أسئلة** تتعلق بموقف عينة الدراسة من بعض القضايا الخلافية كتصوراتهم عن العلاقة بين التكامل وعدم الاختلاف السياسى بينهم ووعيهم بالانتماء الى طبقة واحدة كذلك الكشف عن وجهات نظرهم فيما يتعلق باختلاف الأصول الطبقية للمثقفين وانعكاسات ذلك على اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية •

من القضايا الهامة التى يستهدف هذا الجزء الكشف عن تصورات أفراد العينة عنها قضية المثقفين والصفوة وتعريفهم لمفهوم الصفوة ووجهات نظرهم فى عـــدد صفوات المجتمع المصرى وفكرة التكامل والتعارض بين الصفوات المصرية المختلفة كما يتصورونها •

رابعا : وتحاول الفئة الرابعة من تساؤلات الدراسة أن تكشف عن **الاتجاهات السياسية والأيديولوجية العامة** لأفراد العينة ، وتشتمل هذه الفئة على عشرة أسئلة تحاول أن تتبع وجهات نظر مبحوثينا فى أنســـب صور الحـــكم ملاءمة للدول النامية أو المتخلفة وتصوراتهم عن مقومات النظام الديمقراطى وأكثر دول العالم المتخلف تطبيقا له أو بعداً عنه والدور الذى يمكن أن يلعبه المثقف المصرى فى تحديد مقومات البنـــاء السياسى للمجتمع المصرى •

وفى نطاق التعرف على الاتجاهات السياسية والأيديولوجية العامـــة للمبحوثين يستهدف هذا الجزء أيضا التعرف على بعض القضايا الخاصة من خلال تصوراتهم كمفهوم الاستقرار السياسى وكيفيـــة تحقيقـــه ، وتفسيراتهم (لشعبية) بعض القادة السياسيين فى بعض الدول ذات النظام الحزبى الواحد وتصوراتهم عن أكثر الفئات تحقيقا للديمقراطية اذا قدر لأى منها أن تحكم •

خامسا : أما الفئة الخامسة والأخيرة فتتضمن واحداً وأربعين سؤالا نحاول أن نكشف من خلالها عن مقولتى الراديكالية والمحافظة كما تتبدى

فى مواقف أفراد العينة واتجاهاتهم وقد تضمنت هذه الفئة عـدداً من القضايا تدور أغلبها حول محورى الراديكالية ــ المحافظة كقضايا المعارضة والتمرد والحرية والتطرف السياسى والايجابية والسلبية بين المثقفين المصريين كذلك تصورات أفراد العينة لمـا يمكن أن يقدموه لوطنهم مصر من إسهامات وخدمات •

تلك هى القضايا المحورية لأداة الدراسة والتى دارت بالفعل فى فلك الأهداف العامة التى حددت للدراسة وما انبثق عنها من تساؤلات ، وهى الأهداف والتساؤلات التى تم تحديدها وفقاً للنتائج التى توصل اليها روبرت بريم Brym فى كتابه [المثقفون والسياسة] Intellectual and Politics وخصوصية المجتمع المصرى بقضاياه الاجتماعية والسياسية المتميزة •

ولقد تم التوصل الى الصيغة النهائية لأداة الدراسة بعد إجراء عدد من التجارب القبلية على كم محدود من عينة الدراسة ، وتم فى هذه التجارب حذف بعض التساؤلات وتعديل بعضها واضافة البعض الآخر • ولقـد استغرق تطبيق أداة البحث الفترة من مارس ١٩٨٣ وحتى منتصف يونيو من نفس العام •

(٨)

ولمـا كانت دراساتنا العلمية الاجتماعية لا تقنع بمرحلتى الوصف والتحليل وانمـا تسعى الى تجاوزها وصـولا الى مرحـلة التفسـير Interpretation والمناقشة مستهدفة الكشـف عن مجموعة القواعد أو القوانين النسبية التى تحكم الظاهرة موضوع الدراسة ، فاننا فى هذه الدراسة سنحاول أن نسير وفقاً لهذه الخطوات من حيث وصفنا للظاهرة وتحليلنا لها وتفسيرنا لمعطياتها ، وهى أمور تدخل كلها فى نطاق قضية المنهج ، والمنهج كما نفهمه هو أسلوب للتفكير تتكشف أبعاده منذ البداية الأولى للدراسة والتى تبدأ بانبثاق فكرة البحث والتخطيط لها والقراءة حولها ، ويتبلور هذا المنهج بصورة أكثر فاعلية عند الوصول الى مرحـلة

التفسير والمناقشة ، ومنهجنا الذى نقنع به هو المنهج البنائى التاريخى Structural - Historical Approach الذى يتعامل مع الظاهرة ــ أى ظاهرة ــ فى بعديها البنائى فى الحاضر والماضى انطلاقاً من اعتقادنا من أن الظاهرة فى وضعها الراهن هى نتاج لظروف الماضى وتطورها عبر الحقب الزمنية المختلفة ، وان الماضى ليعد ــ تضافراً مع ظروف الحاضر ــ مسئولاً عن تخلق الظاهرة من ناحية وعما تتميز به من سمات أو خصائص من ناحية أخرى •

لذلك فإننا فى محاولتنا لتفسير معطيات الدراسة ومناقشتها سوف نتحرك على بعدى : الحاضر / الماضى بكل ما يحمله كل منهما من ملامح وأبعاد بالقدر الذى يتيح لنا فهماً أعمق للاتجاهات السياسية والاجتماعية لعينة الدراسة وما يرتبط بها من قضايا قد تكشف عنها المعطيات الخاصة بهذا البحث •

والدراسة التى بين أيدينا هى حلقة فى سلسلة من البحوث نتوق الى اجرائها فى نطاق علم الاجتماع السياسى على شرائح وفئات المجتمع المصرى ، وقد نعود مرة أخرى الى الصفوة المصرية المتعلمة (أو المثقفون تجاوزاً !!) فهى فى يقين مانزال فى حاجة الى مزيد من الدراسات والبحوث ، وكيف لا وهى الشريحة القائدة فى المجتمع أو التى ينبغى أن تكون كذلك •

والله نسأل التوفيق ،،،

عاطف فؤاد

مصر الجديدة

فى فبراير ١٩٨٤

الفصل الأول

عينة الدراسة : الملامح والسمات

تمهيد

يعنى هذا الفصل ـ وهو الفصل الأول من الدراسة الميدانية ـ بالكشف عن بعض الملامح والسمات المميزة لأفراد العينة كالتوزيع العمرى والتوزيع العلمى وفقاً لنوعية التخصص والجامعات التى حصلوا منها على درجاتهم العلمية • كما أن هذا الفصل يحاول أن يتتبع الأصول القروية الحضرية لعينة الدراسة وأنشطتهم السياسية فى الماضى والحاضر ونوعية هـذه الأنشطة •

ومن المؤكد أن مثل هذه الملامح سوف تكون عوناً لنا عند تحليل بعض معطيات الدراسة أو محاولة تفسيرها أو مناقشتها ، كأن نستعين مثلا بالسمات الخاصة بالخبرات السياسية الحالية أو السابقة (ونوعية هـذه الخبرات) فى محاولة تحليل بعض النتائج المتعلقة بالاتجاهات السياسية العامة التى تميز عينة البحث • أو كأن نستعين مثلا ببعـدى القروية / الحضرية عند تحليل السمات الأيديولوجية لمبحوثى الدراسة أو عند الكشف مثلا عن بعض التصورات الخاصة بمفهومى الراديكالية Radicalism والمحافظة Conservatism ، وهكذا يمكننا من خلال هذه البيانات الأساسية أو الأولية لعينة الدراسة أن نلقى الضوء عما يمكن أن ينبثق عن دراستنا الميدانية من نتائج ومعطيات •

(١)

يكشف لنا الترتيب التنازلى الخاص بتوزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير السن (الجدول رقم ١) أن هناك تركيزاً واضحاً على الشريحة العمرية الشابة وهى التى تتكون من فئات ثلاث هى :

١ ـ الفئة من ٤٠ ـ إلى أقل من ٤٥ (٤٠٪)

٢ ـ الفئة من ٤٥ ـ إلى أقل من ٥٠ (٢٠٪)

٣ ــ الفئة من ٣٥ ــ إلى أقل من ٤٠ (١٥ ٪)

(الجدول رقم ١)

والفئات الثلاثة يمكن أن نتعامل معها باعتبارها ممثلة للشريحة العمرية الشابة ، وهو أمر مميز لعينة الدراسة ، الأمر الذى يثير تساؤلا يتعلق بعلاقة هذه المزية (أى كون عينة الدراســة تميل أكثر إلى الشريحة العمريــة الشــابة) بالمواقف والاتجاهات السياســية والاجتماعيــة والأيديولوجية لعينة الدراسة لا سيما تلك الشريحة الشابة ، وهو الأمر الذى سوف يتكشف من خلال معطيات الدراسة •

أما الشريحة العمرية التى تلى الشريحة الشابة فتتمثل فى تلك الفئات التى تجاوزت نسبياً مرحلة الشباب وهى على التوالى وفقاً لنسبتها المئوية :

١ ــ من ٥٥ ــ إلى أقل من ٦٠ (١٥ ٪)

٢ ــ من ٥٠ ــ إلى أقل من ٥٥ (٥ ٪)

٣ ــ ٦٠ عاماً فأكثر (٥ ٪)

(الجدول رقم ١)

والشريحة العمرية المتجاوزة لعمر الشباب والتى تبلغ نسبتها فى فئاتها الثلاث (٢٥ ٪) قد تسمح لنا أن نقارن بين استجاباتها والاستجابات الخاصة بالشريحة العمرية الشابة التى بلغت نسبتها فى فئاتها الثلاث حوالى ٧٥ ٪ من إجمالى عينة الدراسة البالغ عددها ٣٥ مبحوثا •

(الجدول رقم ١)

والمقارنة بين الجيلين إن صح أن كل شريحة تمثل جيلا قائماً بذاته قد تتيح لنا مقارنة بين الاتجاهات والتصورات السياسية والاجتماعية للشريحتين العمريتين •

الجـــدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة وفقاً للسن

فئات السن	العدد	٪
من ٣٥ ـ أقل ـ من ٤٠	٥	١٥٪
من ٤٠ ـ أقل من ٤٥	١٤	٤٠٪
من ٤٥ ـ أقل من ٥٠	٧	٢٠٪
من ٥٠ إلى أقل ٥٥	٢	٥ ٪
من ٥٥ ـ أقل من ٦٠	٥	١٥٪
٦٠ عاما فأكثر	٢	٥ ٪
إجمـــالى	٣٥	١٠٠٪

(٢)

ويحتل الأدب العربى والتخصص فى فروعه المختلفة المركز الأول (٢٠ ٪) بالنسـبة لتوزيع أفراد العينـة وفقاً للمؤهل العلمى يليهـا المتخصصون فى الفلسفة (٤ر١١٪) والمتخصصون فى التاريخ (٤ر١١٪) •

ويتساوى المتخصصون فى علم الاجتماع (٥ر٨ ٪) مع المتخصصين فى كل من العلوم الإسلامية (٥ر٨ ٪) والعلوم الطبيعية (٥ر٨ ٪) • أما المتخصصون فى الآثار وفى الأدب الإنجليزى والجيولوجيا فقد تساوت نسبهم المئوية حيث بلغت لكل منهم ٧ر٥ ٪ •

ونلاحظ ان المتخصصين فى كل من القانون والاقتصـــاد والعلوم السياسية والجغرافيا والإدارة لم يتجاوز عددهم فرداً واحداً لكل تخصص من التخصصات الخمسة بنسبة ٩ر٢ ٪ •

(الجدول رقم ٢)

غير أننا نلاحظ **على البيان السابق أن نسبة المتخصصين فى العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية • قد فاقت نسبة المتخصصين فى العلوم الطبيعية والجيولوجيا** ، إذ بلغت نسبة المتخصصين فى الفئة الأولى حوالى (٨٥ر٧٪) ، بينما بلغت فى العلوم الطبيعية والجيولوجية نسبة (١٤ر٢٪) • وهذا التفاوت الملحوظ بين النسبتين يرجع إلى الظروف التى تم شرحها فى مقدمة الدراسة الميدانية والتى كان من أبرزها مدى تعاون أفراد العينة وتفهمهم ومن ثم إدراكهم لطبيعة العملية البحثية الاجتماعية ، حيث كانت غالبية المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والإنسانية أكثر تفهما وأسرع استجابة من غيرهم رغم بعض الحالات التى أشرنا إليها •

والواقع ان وجود هاتين الفئتين قد يسمح لنا **بالمقارنة المحدودة بين اتجاهات كل من المتخصصين فى علوم الإنســان والمجتمع بغيرهم من المتخصصين من العلوم الطبيعية من حيث التعرف على أوجه التشــابه والاختلاف بين الفئتين بالنسبة للاتجاهات السياسية والاجتماعية والموقف** الأيديولوجى بوجــه عام •

الجـــدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمى

ونوعية التخصص

المؤهل والتخصص	العدد	٪
دكتوراه فى الأدب العربى	٧	٢٠ر١ ٪
دكتوراه آداب تخصص فلسفة	٤	١١ر٤ ٪
دكتوراه آداب تخصص تاريخ	٤	١١ر٤ ٪
دكتوراه آداب تخصص اجتماع	٣	٨ر٥ ٪
دكتوراه فى الدراسات الإسلامية	٣	٨ر٥ ٪
دكتوراه فى العلوم الطبيعية	٣	٨ر٥ ٪
دكتوراه فى الآداب تخصص آثار	٢	٥ر٧ ٪
دكتوراه فى الأدب الإنجليزى	٢	٥ر٧ ٪
دكتوراه فى الجيولوجيا	٢	٥ر٧ ٪
دكتوراه فى القانون	١	٢ر٩ ٪
دكتوراه فى الإقتصاد	١	٢ر٩ ٪
دكتوراه فى العلوم السياسية	١	٢ر٩ ٪
دكتوراه فى الجغرافيا	١	٢ر٩ ٪
دكتوراه فى الإدارة	١	٢ر٩ ٪
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠ ٪

(٣)

وتتربع جامعة القاهرة (٢٥ر٧ ٪) على قمة الجامعات التى حصلت منها عينة الدراسة على مؤهلها العلمى ، تليها بعض الجامعات الاوربية الغربية (٢٠ ٪) وهى قد تراوحت بين كل من انجلترا وفرنسا وهولندا وألمانيا الغربية • وتساوت جامعات أوروبا الشرقية والاسكندرية
وألمانيا الغربية • وتساوت جامعات أوروبا الشرقية والاسكندرية
والأزهر حيث بلغت نسبة الحاصلين من عينة الدراسة على مؤهلاتهم العلمية ١١ر٤ ٪ لكل نوعية من هذه النوعيات الثلاث من الجامعات •

أما جامعة عين شمس فلقد أتت فى المرتبة الثالثة (إذا ما نظرنا إلى كل من جامعات اوروبا الشرقية والاسكندرية والأزهر باعتبارهم فئة واحدة نظراً لتساوى نسبهم المئوية) إذ بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلاتهم العلمية من هذه الجامعة (عين شمس) ٨ر٥ ٪ •

تأتى إحدى الجامعات الأمريكية (وهى على وجه الدقة جامعة مانيسوتا مع جامعة الفلبين الحكومية وكل من جامعتى المنيا وأسيوط فى المرتبة الأخيرة حيث بلغت نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه من هذه الجامعات ٢ر٩ ٪ بواقع فرد واحد لكل جامعة •

(الجدول رقم ٣)

ولعل قيمة هذا البيان قد تكشف لنا إن كانت ثمة علاقة **بين نوعية الجامعة التى حصل منها مبحوثونا على مؤهلاتهم العلمية وبعض اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية وتصوراتهم الأيديولوجية** ، كأن نحاول مثلا ان نكشف عن تأثير جامعات أوروبا الغربية على الأفكار السياسية والأيديولوجية للأفراد المنتمين إليها كذلك الأمر بالنسبة لجامعات أوروبا الشرقية وجامعة الأزهر **وما يمكن أن يكون للأخيرة من تأثيرات فى الصياغة العقلية والفكرية والأيديولوجية لمنتسبيها وخاصة بالنسبة لبعض تصوراتهم السياسية واتجاهاتهم الأيديولوجية** ... وهكذا •

الجـدول رقم (٣)
توزيع أفراد العينة وفقاً للجامعة الحاصل منها على أعلى مؤهل علمى

الجامعـــة	العدد	٪
جامعـة القـاهرة	٩	٢٥٫٧٪
جامعات اوروبية غربية مختلفة	٧	٢٠٫٠٪
جامعات اوروبا الشرقية	٤	١١٫٤٪
جامعـة الاسكندرية	٤	١١٫٤٪
جامعـة الأزهـر	٤	١١٫٤٪
جامعة عين شمس	٣	٨٫٥ ٪
إحدى الجامعات الأمريكية	١	٢٫٩ ٪
جامعة آسيوية (الفلبين)	١	٢٫٩ ٪
جامعـة أسـيوط	١	٢٫٩ ٪
جامعـة المنيـا	١	٢٫٩ ٪
الإجمـالى	٣٥	١٠٠٫٠٪

(٤)

تؤكد دراسات علم الاجتماع بوجه عام ودراسات الاجتماع الريفى والحضرى على وجه الخصوص ان لأسلوب الحياة القروية أو الحضرية تأثيراته غير المنكوره على تشكيل شخصية الإنسـان واسلوب تفكيره والطابع المميز لعقليته • ولعل فى محاولتنا التعرف على الأصول الاجتماعية والانتمائية (من حيث الريفية والحضرية) لعينة الدراسة ما قد يكشف لنا عن ذلك التأثير ويكون بمثابة اختيار لهذه **المقولة أو ذلك الاستنتاج**

الذى توصل إليه باحثو الاجتماع الريفى والحضرى وهو الأمــر الذى يمكن ان يتحقق من خلال مقارنة تصورات أو اتجاهات الأفراد من ذوى **الأصول القروية بنظائرهم من ذوى الأصول الحضرية وذلك بالكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه فيما يطرحون من** من أفكار **قضايا السياســة والاجتمــاع •**

وعموماً فإن الجدول رقم (٤) يكشف لنا عن التفوق العددى لهؤلاء الأفراد من ذوى الأصول القروية (٩ر٦٢ ٪) وذلك بالمقارنة بأصحاب الأصول الحضرية (١ر٣٧ ٪) ، وهو الأمر الذى يسمح لنا بالاجــابة عن ذلك **التســاؤل : هل ثمة فروق بين الفئتين فى اتجاهاتهم السياسية والاجتماعيــة •**

فالراديكالية Radicalism والمحافظــة Conservatism على سبيل المثال كمفهومين من المفاهيم التى تم طرحها فى دراستنا الميدانية ، قــد تكون لطبيعة الانتماء الاجتماعى (من حيث الريفية والحضرية) دورها فى تحديد اتجاهات مبحوثينا إزاء هذين المفهومين ، ونفس هذا الأمر من الممكن ان ينطبق على عدد من المفاهيم والقضايا الأخرى كمفهوم الحرية أو قضية صيغة الحــكم بالنسبة للدول النامية وطبيعة الأيديولوجية التى ينبغى ان ينتمى إليها المثقف وهكذا •

الجــدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة حسب الموطن الأصلى (ريفى / حضرى)

الموطن الأصلى	العدد	٪
قريــــة	٢٢	٩ر٦٢٪
مدينـــــة	١٣	١ر٣٧٪
الإجمــــالى	٣٥	٠ر١٠٠٪

(٥)

يكشف لنا (الجدول رقم ٥) عن أن هناك موقفاً عاماً تقفه عينة الدراسة من الممارسة السياسية فى الوقت الراهن (١٠٠ ٪) إذ لم نجد فردا واحداً يقوم بممارســة أى نوع من أنواع الأنشطــة السياسية (الجدولان رقما ٥ ، ٦) •

وقد يثير البعض إعتراضاً على هذه النتيجة إذ أن مبحوثى الدراسة إما متعاقدون أو معارون للعمل بهذه الجامعة العربية — فهم بعيدون إذن عن مصر ولا تتاح لهم فرصة المشاركة السياسية ، وحتى المشارك الفعلى منهم ، فنشاطه متوقف أثناء تعاقده للعمل خارج مصر •

والواقع إن لهذا الإعتراض وجاهته ولكن نتائج الجدولين ٧ — ٨ تؤكد ما ذهبنا إليه من ميل عينة الدراســة إلى عدم المشاركة السياسية أو الممارسة الفعلية لها ، حيث تكشف نتائج هذين الجدولين عن أن ٧٧٫١٪ من عينة الدراسة لم تمارس عملا سياسياً فى المــاضى ، بينما أجــاب ثمانية أفراد (٢٢٫٩ ٪) بأنهم قد مارسوا بعض الأنشطة السياسية فى المــاضى (الجدول رقم ٧ والجدول رقم ٨) •

فالموقف السلبى من المشاركة السياسية فى المــاضى والحاضر (وقد يكون لهذا الموقف بواعثه) هو **إذن سمة تسم عينة** الدراسة ، ولم يكن البعد عن الوطن بأى حال من العوامل التى حالت دون إتخــاذ موقف المشاركة السياسية الايجابية من قبل عينة الدراسة ، فالنسب المئوية لغير الممارسين فى المــاضى والحاضر تكاد أن تقترب ، فيما خلا ثمانيــة أفراد (٢٢٫٩ ٪) توزعت مشاركتهم السياسية فى المــاضى بين الانتماء لبعض الأحزاب السياسية كحزب الوفد وحزب مصر الفتاة وجماعــة الاخوان المسلمين ثم الاتحاد الاشتراكى العربى وهو الأمر الذى كشفت عنه استجابات المبحوثين الثمانية ومن خلال الاطلاع على اجاباتهم من واقع الاستمارات الخاصــة بهم •

والتعرف على النشـــاط السياسى لمبحوثينا ونوعيته فى المـــاضى والحاضر يحقق عدداً من الأهداف **يمكن إجمالها فيما يلى :**

(أ) التعرف على مدى **السلبية أو الايجابية** فى نطاق المشـــاركة السياسية على اعتبار أن تلك المشاركة (والتى يعد الانضمام إلى الأحزاب أو الجمعيات السياسية أحد مظاهرها) قد تكشف عن موقف بعض أعضاء صفوتنا المتعلمة من العملية السياسية بوجه عام ومدى الجدية فى النظر إليها ، ولعل إجابات مبحوثينا (سواء فى الحاضر أو المـــاضى) قد كشفت **عن موقف (اللامكترث) من الحياة السياسية** • **ومن المؤكد** ان لهـــذا **الموقف بواعثه وهو ما** سوف **نعرض له فى الفصل** الخاص **بمناقشـــــة معطيات الدراسة ومحاولة تفسيرهـــا** •

(ب) إن هـــذا الموقف **غير المكترث** من الحياة السياسية **قد يعيننا على فهم — ومن ثم تفسير — بعض معطيات الدراسة الخاصة بالاتجاهات السياسية والأيديولوجية لبعض أعضـــاء صفوتنا المتعلمـــة كتصوراتهم لكيفية تحقيق الاستقرار السياسى ومقومات النظام الديمقراطى والصيغة السياسية الملائمة للدول النامية ومفهوم التطرف السياسى لديهم** •

(جـ) إن السلبية السياسية كموقف عام لعينة الدراسة يؤكد إلتزامنا بالمنهج البنائى التاريخى إذا ما أردنا فهماً علمياً شاملا لهذه الظاهرة • فالسلبية كظاهرة لا يمكن إرجاعها لظروف الحاضر وحده ، بل من المؤكد ان لهذه الظاهرة أبعادها التاريخية المسئولة عن تخلفها •

الجدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى ممارسة النشاط السياسى فى الوقت الراهن من عدمه

النشاط السياسى الحالى	عدد	٪
يوجد	—	—
لا يوجد	٣٥	١٠٠٪
إجمالى	٣٥	١٠٠٪

الجدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط السياسى الحالى

نوع النشاط السياسى الحالى	عدد	٪
لا يوجد	٣٥	١٠٠٪
الإجمالى	٣٥	١٠٠٪

(٦)

ويمكننا أن نعرض لأبرز سمات عينة الدراسة كما تكشفت خلال هذا **الفصل فيما يلى :**

(أ) تركز عينة الدراسة فى الشريحة العمرية الشابة •

(ب) تحتل العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الأول بالنسبة لتخصصات عينة البحث وذلك بالمقارنة بغيرهم من المتخصصين فى العلوم الطبيعية •

(جـ) تحتل جامعة القاهرة المركز الأول تليها بعض الجامعات الأوروبية بالنسبة للجامعات اللائى تخرج منها غالبية مبحوثينا •

(د) كشفت نتائج البحث ان ٦٢٫٩ ٪ من أفراد العينة من ذوى الأصول القروية •

(هـ) تشير نتائج الجداول (٥ إلى ٧) إلى إنعدام الخبرة السياسية لعينة الدراسة سواء فى الماضى أو فى الحاضر ، وهو الأمر الذى حدا بنا إلى خلع صفة السلبية السياسية على عينة دراستنا •

(و) تثير النتائج السابقة عدداً من التساؤلات حول علاقة الاتجاهات السياسية والأيديولوجية والاجتماعية لمبحوثينا بنتائج الفصل الأول والخاصة بالسمات المميزة لعينة الدراسة ؟ العمرية والتعليمية والأصول القروية / الحضرية فضلا عن الخبرة السياسية لهم ، وهو الأمر الذى سوف نناقشه خلال الفصول القادمة •

الجدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لممارسة النشاط السياسى فى الماضى من عدمه

النشاط السياسى فى الماضى	العدد	٪
يوجد	٨	٢٢٫٩٪
لا يوجد	٢٧	٧٧٫١٪
إجمالى	٣٥	١٠٠٫٠٪

الجـــدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة الذين كانت لهم أنشطة سياسية في المــاضى وفقاً لنوع النشاط

النشاط السياسى فى المــاضى	العدد	٪
الانتماء لحزب أو جمعية سياسية	٦	٧٥٪
الانتماء لجماعة سياسية دينية	٢	٢٥٪
الانتماء لبعض الأنشطة الأخرى	—	—
الإجمـــالى	٨	١٠٠٪

الفصل الثانى

الإنتماء الطبقى والتصورات الاجتماعية والطبقية

تمهـــيد

الفصل الراهن محاولة للتعرف على الاتجاهات والتصورات الاجتماعية والطبقية لعينة الدراسة ، وهى اتجاهات ذات **بعدين** :

بعد ذاتى خاص : يتعلق بصورة الذات الطبقية (والاجتماعية) Self - Class Image (إن صح هذا التعبير) ويتحقق ذلك من خلال الكشف عن تصوراتهم لنوعية الطبقة التى ينتمون إليهـا فى المـاضى والحاضر ، ومدى التغير الذى طرأ على هـذا التغير وعلاقتهم بصفوة متعلمة (أو مثقفة !) بغيرهم من ذوى الانتماءات الطبقية الأخرى كطبقة العمال مثلا •

بعد مجتمعى عام : يتعلق بتصوراتهم عن عـدد من القضايا منها إمكانية تقسيم المجتمع المصرى إلى طبقات ونوعية هذه الطبقات وطبيعة الطبقات (أو الطبقة) التى انحدر منها المثقفون المصريون والمبررات التى يعتمدون عليها فى تبرير تصوراتهم لتصور انحدار المثقفين (من عدمه) من طبقات بعينها •

كمـا يتضمن البعد المجتمعى العام وجهات نظر المبحوثين فيه يمكن أن يقدمـه المثقف لطبقته الاجتماعية ، أيا كانت هـذه الطبقة ، كذلك وجهات نظرهم فى مدى إمكانية تشكيل طبقة خاصـة بالمثقفين (تسمى طبقة المثقفين) وما إذا كان المثقفون يمثلون شريحة من الطبقة العاملة والمبررات التى يستند إليهـا الموافقون على أن المثقفين هم جـزء من الطبقة العاملة •

ولا يقنع هـذا الفصل بإثارة القضايا السـابقة ، بل يحاول أن يناقش عدداً آخر منها من خلال الكشف عن تصورات واتجاهات مبحوثيه ، فكانت قضية الطبقة الوسطى Middle Class ومدى وجودهـا

فى مصر من عدمه ، ثم تصورات الذين يرون وجودها فى مصر عن العناصر المشكلة لها وطبيعة هذه العناصر •

ثم كانت مسألتا التكامل واللا تكامل بين المثقفين المصريين والفئات الاجتماعية الأخرى فى مصر من بين المسائل الهامة التى حاول هذا الفصل أن يعرض لها من خـلال تتبع تصـورات المبحوثين عنها والكشف عن إتجاهاتهم إزاءها •

(١)

الملاحظ أن هناك ما يشبه الاجماع (٨٥ر٧ ٪) على إمكانية تقسيم المجتمع المصرى إلى عدد من الطبقات الاجتماعيـة وذلك إذا ما قارنا النسبة الرافضة لذلك التقسيم (١٤ر٣ ٪) بتلك المؤيدة له (٨٥ر٧ ٪) • (الجـدول رقم ٩) •

والنتيجة السابقة وإن اتسقت كثيراً مع الواقع المصرى ومتغيرات البناء الاجتماعى لهذا الواقع إلا أنها تثير فى حد ذاتها ذلك التسـاؤل التقليدى (والذى لم يحسم بعد) عن طبيعة هذه الطبقات الاجتماعية (وهل هى شرائح أو فئات أم طبقات ؟) (١) وعددها وعلاقـة بعضها بالبعض الآخر ، ولقد كان — ومازال — هـذا التساؤل أحـد مظاهر إشـكاليات البحث فى قضـية البنـاء الطبقـى Class Structure من الزاوية السسيولوجية من حيث تناقض التصورات وتعارضها واختلاط المداخل وتباينها •

ولقد تكشف هذا الخلط فى الرؤى والتعارض فى التصورات فيمـا طرحه المبحوثون الذين رأوا انه من الممكن تقسيم المجتمع المصرى إلى

---

(١) أنظر محمد الجوهرى : مقدمة الترجمة العربية لبوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف .

عدد من الطبقات الاجتماعية من آراء خاصة بعدد هذه الطبقات ونوعيتها ، وقد تجلى هـذا **الخلط فى المظاهر الآتية :**

(أ) لم يكن هناك معيار واحـد للتقسـيم الطبقى ففى الوقت الذى نلاحظ فيه أن البعض اعتمد على المعيار الاقتصادى فى تقسيمه لطبقات المجتمع المصرى كالملاك (أربع اختيارات) وغير الملاك (إختيار واحـد) أو كالعمال (١٢ إختياراً) والفلاحين (إحدى عشر إختياراً) والرأسمالية (خمسة إختيارات) نجد ان البعض الآخر قـد اتخـذ معياراً آخر للتقسيم كالمعيار التعليمى فقسم طبقات المجتمع إلى متعلمين (٤ إختيارات) أو مثقفون (ثمانيـة إختيارات) أو أميـون (ثلاث إختيارات) •

(ب) ولكن نلاحظ حتى المعيار الواحد قد تم التعامل معه بألفاظ واصطلاحات مختلفة فالمعيار الاقتصادى قد يستخـدم مختاروه لفظ الرأسمالية أحيانا وأحيانا أخرى لفظ الطبقات العليا أو أصحاب الدخول المرتفعة (١٠ إختيارات) و الطبقات الدنيا أو محدود والدخل (تسع إختيارات) •

(الجـدول رقم ١٠)

(جـ) بيد أن هناك معياراً آخر هو المعيار المهنى Occupational فيرى البعض ان الطبقات فى مصر يمكن تقسيمها إلى مهنيين (إختيار واحد) وحرفيين (ثلاث إختيارات) وعسكريين (ثلاث إختيارات) • ولكن من الملاحظ ان المعيار المهنى قد يتشابه مع أحد استخدامات المعيار الاقتصادي ، وهو الاستخدام الذى يصنف الطبقات إلى عمال وفلاحين إلى آخره •

(د) نلاحظ أن بعض المبحوثين يستخدم بعض الاصطلاحات ذات الدلالـة الأيديولوجيـة الخاصـة كلفظى البورجوازيـة والإنتلجنسيا Intelligensia .

(هـ) لا شك أن هذا الاختلاف ـ الذى وصل إلى حد الفوضى ـ يؤكد ندرة الاتفاق بالنسبة لمفاهيم علم الاجتماع والمشتغلين به ولكن ما بالنا إذا كانت عينة الدراســة تجمع ما بين الاضداد فى التخصصات المختلفة .

ولكن من الملاحظ ان فئتى العمال (١٢ إختياراً) والفلاحين (١١ إختياراً) قد نالت أعلى التكرارات تليهما ما أطلق عليه المبحوثون أسم الطبقة العليا أو أصحاب الدخول المرتفعة (١٠ إختيارات) ، ثم ما أسموه بالطبقات الدنيا أو طبقة محدودى الدخل (تسع إختيارات) . أمـا المثقفون أو الانتجلنسيا فلقد بلغ عدد تكراراتهم ثمانية تكرارات تليها الطبقة الوسطى أو الشرائح الوسطى (٧ إختيارات) .

ويشـــير الترتيب التنازلى للطبقات وفقاً لعدد إختيارات المبحوثين إلى عدد **آخر من الملاحظات :**

(أ) إن التصنيف قـــد أتخذ قمة الهرم الاجتماعى قد تعامل معها باعتبارها طبقة وإن اختلفت التسمية فتارة تسمى الطبقة العليا واخرى تسمى أصحاب الدخول المرتفعة وتارة ثالثة الملاك أو الرأسمالية .

(ب) كذلك نلاحظ ان هذه التصنيفات قد اتخــذت من قاع أو قاعدة الهرم الاجتماعى طبقة أخرى سميت أحيانا بالطبقة الدنيا وأحيانا أخرى بطبقة محدودى الدخل أو طبقة العمال والفلاحين .

(جـ) أما منتصف الهرم الاجتماعى فلقد تراوحت تسميته ما بين الطبقة الوسطى والشرائح الوسطى وأحيانا متوسطو الدخل . ولا شك أن الملاحظات الثلاث السابقة تؤكد الرؤية الثلاثية لطبقات المجتمع المصرى ، فبالاطلاع على الاستمارات الأصلية لاحظنا أن هناك إجماعاً أو شـــبه إجماع على هذه (الرؤية الثلاثية) فى النظر إلى طبقات المجتمع المصرى فيما خلا عدد محدود من الحالات التى صنفت طبقات المجتمع المصرى إلى أربع أو خمس طبقات .

(د) هناك ملاحظة تتعلق (بالرأسمالية) كواحدة من التسميات أوردها المبحوثون فيما يتعلق بطبقات القمة ، فهذه الطبقة قد إستخدمت بثلاث تسميات مختلفة ، من المؤكد أن لكل تسمية دلالتها : فالاستخدام الأول هو (الرأسمالية) وقد نالت خسة تكرارات والاستخدام الثانى هو (الرأسمالية الطفيلية) وقد نالت تكراريين ، يتساوى معها الاستخدام الثالث وهو (الرأسمالية الوطنية) ولقد نالت أيضا تكرارين ، واللافت بالنسبة لهذه الاستخدامات الثلاثة هو الاستخدام الثانى (الطفيلية) والاستخدام الثالث (الوطنية) فالرأسمالية الطفيلية تعد من الاصطلاحات الوافده مع ما سمى بعصر االإنفتاح الاقتصادى وهو مظهر من مظاهر سياسة السبعينات فى مصر وما ارتبط بهذه السياسة وغيرها من ظواهر سلبية أبرزها ظهور تلك الفئات الطفيلية أو ما سمى بالرأسمالية الطفيلية ، ولكن الملاحظ ان الوعى بوجود هذه الطبقة الطفيلية لم يتعد مبحوثين رغم الوجــود الحقيقى لهذه الطبقة على سلم البناء الاجتماعى المصرى .

أما الاستخدام الثانى وأعنى به الرأسمالية الوطنيـــة فهو أحـد موروثات عصر الستينات فى مصر حيث سيطر الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى أوحـــد على مقدرات الحياة السياسية فى مصر وخلق ما يسمى بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة وكانت الرأسمالية الوطنية ــ تمييزاً لها عن الرأسمالية المستغلة ــ إحــدى تلك القــوى التى توهم التنظيم السياسى الأوحد ــ ومبدعوه ــ ان يحجموا الاتجاهات والقوى السياسية المختلفة فى مصر . ولقد اتضح ان هذين الاختيارين للرأسمالية الوطنية له أسبابها التاريخية فأحد هذين الاختيارين لمبحوث كان عضواً بالاتحاد الاشتراكى وقت ان كان هذا التنظيم له كيانه وقوته .

(هـ) ومن اللافت أن (العسكريين) (ثلاثة إختيارات) قد نظر إليهم البعض باعتبارهم (طبقة) ، ولعل هــذا التصور يرجع فى المحل الأول لمـــا كان يتمتع ــ بل اعتقد ومازال إلى حد ما ــ العسكريون به من مزايا أبرزها أن غالبية ــ إن لم يكن كل ــ الهيئة الحاكمة كانت تتشكل

من عناصر هذه الفئة • فهذا التصــور إذن لم ينشأ من فراغ بل كان لخبرات المــاضى — وبعض وقائع الحاضر — دورها فى تجسيده ومن ثم الإيمــان به •

(و) رغم **الرؤية الثلاثية** التى سادت اتجاهات المبحوثين الخاصة بالتقسيم الطبقى للمجتمع المصرى إلا أن هناك رؤية اخرى يمثلها مبحوث واحــد ، وهى **رؤية ثنائية** ترى ان المجتمع المصرى عبارة عن طبقتين واحدة حاكمة واخرى محكومة ، ولم يكشف لنا المبحوث عن ماهية الطبقة المحكومة رغم ان الواقع يشير إلى أنه فى نطاق كلمة (محكومة) تقع عدد من الطبقات الأخرى تختلف فى مضمونها وفى موقعها من السلم الاجتماعى وفى قربها أو بعدها من الطبقة الحاكمة The Ruling Class ••• إلى آخــره • (انظر الجــدول رقم ١٠)

(٢)

إذا كانت الاشارات السابقة قد كشفت عن الاتجاهات العامة إزاء التقسيم الطبقى للمجتمع المصرى فإننا نستهدف هنا التعرف على صورة الذات الطبقية Self - Class Image أو بمعنى آخر التعرف على تصور المبحوثين عن أنفسهم فيما يتعلق بالانتماء الطبقى ، وهو ما **يمكن إجماله فى النقاط التالية :**

(أ) يشــير الترتيب التنازلى للتصــورات الطبقية إلى أن هناك ٢٨ر٥ ٪ من المبحوثين يرون أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى يليهم ٢٥ر٧ ٪ يشعرون بأنهم ينتمون إلى المثقفين (متعاملين فى ذلك مــع المثقفين باعتبارهم طبقة) • غير أن هناك ٥ر٧ ٪ يرون أنهم ينتمون إلى المثقفين الاسلاميين (أو الطبقة الايمانية كما يرى أحدهم) تمييزاً لهم عن المثقفين بصورتهم المطلقة •

(ب) يكشف لفظ الطبقــة الوسطى الكبرى (٥ر٧ ٪) عن أن القائلين به يرون أن هذه الطبقة تتمايز عن الطبقة الوسطى العادية ، فهم

بذلك يؤمنون بأنهم لا ينتمون إلى (الوسطية) العادية ولا يعتقدون بواقعية إنتمائهم إلى الطبقة العليا فى المجتمع •

(جـ) وبصرف النظر عن الاختيارات الاحادية والتى تجلت فى ألفاظ كالموظفين (٢٫٩ ٪) وغير الملاك (٢٫٩ ٪) وأساتذة الجامعة (٢٫٩ ٪) والمتعلمين (٢٫٩ ٪) فإننا نواجه بفئة لم تستطع ان تجب عن هـذا السؤال (١٤٫١ ٪) وهى نسبة لا بأس بها ، إذ لم تستطع هذه الفئة أن تحدد لها طبقة تتصور أنها تنتمى إليها فكان لفظ (لا أعرف) أو (لا إجابة) هـو الاستجابة الوحيدة التى حصلنا عليها من واقع إشارتنا للسؤال الخاص بالانتماء الطبقى المتصور بالنسبة لهذه الفئة •

وهذه الحالة ، حالة عدم الإدراك أو اللاوعى الطبقى **أو عـدم القدرة على تمييز الانتماء الطبقى للذات** من العسير تفسيرها بارجاعها إلى عامل واحد متفرد ، ولكن من المؤكد أن هناك عوامل أكثر إلحاحاً من غيرهـا ؛ قـد يكون من بينها ـ مثـلا ـ الاحساس بالحراك الطبقى Class Mobility السريع وبالطفرات الاجتماعية المتعجلة لبعض الأفراد الأمر الذى يصبح معه تحديد طبقة بعينها ينتمى إليها الفرد أمراً عسيراً •

وقد تعزى عدم القدرة على تحديد الانتماء الطبقى إلى إحساس الفرد بأنه مشاع بين فئات أو طبقات مختلفة ، فهـو مثلا من الزاوية التعليمية الثقافية ينتمى إلى الفئة المتميزة (أو الطبقة المتميزة !!) تعليمياً وثقافياً وهو من ناحية اخرى ـ الزاوية الاقتصادية المـادية مثلا ـ قد يجـد نفسه فى الوسط أو فى (قاع الوسط) إن صح التعبير ••• الأمر الذى تصبح فيه عملية تحديد إنتمائه الطبقى أمراً عسير التحقيق •

(د) وكما رأينا بالنسبة لاستخلاصات الجدول رقم (١٠) والخاص بتصورات المبحوثين عن التقسيمات الطبقية للمجتمع المصرى أن هناك عدم اتفاق على (معيار) التقسيم وجدنا نفس الشىء بالنسبة لتقدير الذات الطبقية فاختلط المعيار الاقتصادى بالمعيار التعليمى والثقافى ، فالبعض

يرى نفســه من زاوية تعليمية ثقافية والبعض الآخر ينظر إليها مــن زاوية اقتصادية مادية وهكذا • ولكن رغم هذا الخلط إلا أنه يبدو أن المعيار الاقتصادى كان أكثر سيطرة على ما عــداه حيث مال غالبيــة المبحوثين (٤٠٪) إلى تقدير ذواتهم تقديرا اقتصادياً مادياً إذا ما أخذنا •

الجــدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة وفقا لمدى إقتناعهم بامكانية تقسيم المجتمع المصرى إلى عدد من الطبقات

الرأى	العدد	٪
نعــم	٣٠	٨٥ر٧٪
لا	٥	١٤ر٣٪
إجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠٪

فى الاعتبار التصورات الخاصــة بالطبقات الوسطى ، والوسطى الكبرى ، وغير الملاك ، ومتوسطى الدخل ، والفقراء •

(انظر الجــدول رقم ١١)

وهناك مؤشر يؤكــد سيادة المعيار الاقتصادى المــادى فى تعيين الانتماء الطبقى ، ولقد تكشف هــذا المؤشر خلال المبررات التى اعتمد عليها المبحوثون فى تعليل تصوراتهم لانتماءاتهم الطبقية ، فنلاحظ ان الأسباب الاقتصادية قد تربعت على قمة الأسباب التى اعتمدوا عليها (١٩ تكراراً) تليها المبررات التعليمية (١٧ تكراراً) ثم الأسباب الثقافية (١٢ تكراراً) ، بينما نجد أربع تكرارات اخرى تتعلق بأسباب متباينة بعيدة عن المبررات الاقتصادية والتعليمية والثقافية (انظر الجــدول رقم ١٢) •

غير أننا ينبغى أن نشير إلى أن أفراد العينة عند تعيينهم للتصورات الخاصة بانتماءاتهم الطبقية لم يركز البعض على الأسباب الاقتصادية والبعض الآخر على المبررات التعليمية أو الثقافية وإنما تعددت الأسباب بحيث وجدنا أن الأفراد كانوا يبررون تصوراتهم بأكثر من مبرر واحد كأن يجمعون مثلا ما بين المبررات الاقتصادية والتعليمية أو الاقتصادية والثقافية أو بين المبررات الثلاثة ولعل هـذا يتأكد إذا ما عرفنا أن اجمالى التكرارات وصل إلى اثنتين وخمسين تكرارا بينما إجمالى عينة الدراسة بلغ خمسا وثلاثين مبحوثا • (الجدول رقم ١٢)

(٣)

ورغم ميل نسـبة عالية (نسبياً) من المبحوثين (٢٨٫٥ ٪) إلى النظر إلى أنفسهم باعتبارهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى (الجـدول رقم ١١) ونسبة أخرى تقل عنها قليلا (٢٥٫٧ ٪) ترى أنها تنتمى إلى طبقة المثقفين (إن صح أنها طبقة !) ، إلا أن ٦٨٫٦ ٪ من أفراد العينة أكدوا أن وضعهم الطبقى الحالى لم يتغير عن ذى قبل ، بينما أجابت ١٧٫١ ٪ أن وضعها الطبقى قد تغير (الجدول رقم ١٣) •

واللافت أن الجدول رقم (١١) السابق الاشارة إليه لم يكشف عن إختيار واحد يكشف عن تصور تعدى الطبقة المتوسطة فلم نلاحظ أى إختيار ولو لمبحوث واحـد يتصور انه ينتمى إلى الطبقة العليا مثلا ، ولكن تصورات المبحوثين قد تركزت بصـورة أساسية فى : (الطبقـة الوسطى) و (المثقفين) ومع ذلك نجـد أن ٦٨٫٦ ٪ (الجدول رقم ١٣) يرون أن وضعهم الطبقى لم يتغير ولا شـك ان تبريرهم لعدم التغير هـذا قد اعتمد فى المحل الأول على عـدم تغير ظروفهم الاقتصادية أو لاحساسهم بعدم تغير الظروف هذه كنتيجة لتروى الأوضاع الاقتصادية للمتعلمين بالمقارنة بالازدهار المفاجىء للأوضـاع الاقتصادية لبعض الفئات الاجتماعية (خاصـة الحرفيون) وتخلق بعض الفئات الطفيلية والأخطبوطية الأخرى •

الجدول رقم (١٠)
توزيع أفراد العينة الذين يرون إمكانية تقسيم المجتمع المصرى إلى طبقات وفقا لتصوراتهم عن نوعية هذه الطبقات

الطبقات المختاره (*)	تكرارات
عمـــال	١٢
فلاحـــون	١١
عليـا (من أصحاب الدخول المرتفعة)	١٠
الطبقات الدنيا أو محدود الدخل	٩
المثقفون (أو الانتلجينسيا)	٨
الطبقة أو الشرائح الوسطى	٧
الرأسماليـــة	٥
متوسطو الدخــل	٤
المتعلمــون	٤
الملاك أو البورجوازية	٣
الاميـــون	٣
الموظفــون	٣
العســكريون	٣
الحرفيــون	٣
الرأسمالية الطفيلية	٢
الرأسمالية الوطنيــة	٢
أساتذة الجامعــة	١
المهنيــون	١
غــير المــلاك	١
حاكمـــة	١
محكومـــة	١

(*) اجابات متعددة multianswers

الجـــدول رقم (١١)

تصورات عينة الدراسة لانتماءاتهم الطبقية

الانتماء الطبقى المتصور	عدد	٪
الطبقة الوسطى	١٠	٥ر٢٨٪
المثقفـــــون	٩	٧ر٢٥٪
المثقفون الاسلاميون	٢	٧ر٥ ٪
الوسطى الكبرى	٢	٧ر٥ ٪
متوسطو الدخل	١	٩ر٢ ٪
الموظفــون	١	٩ر٢ ٪
غــير المـــلاك	١	٩ر٢ ٪
أساتذة الجامعة	١	٩ر٢ ٪
الطبقة الإيمانيـــة	١	٩ر٢ ٪
المتعلمـــون	١	٩ر٢ ٪
الفقــــراء	١	٩ر٢ ٪
لا أعــرف	٥	١ر١٤٪
الإجمـــالى	٣٥	٠ر١٠٠٪

الجــدول رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً للأسباب التى يبررون بها تصوراتهم لانتماءاتهم الطبقية (*)

الأســـباب	التكرارات
أسباب اقتصادية	١٩
أسباب تعليمية	١٧
أسباب ثقافية	١٢
أسباب أخـــرى	٤

الجــدول رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لاعتقادهم فى مدى تغير وضعهم الطبقى عما سبق

تغير الوضع الطبقى من عدمه	العدد	٪
تغـــير	٦	١٧ر١٪
لم يتغـــير	٢٤	٦٨ر٦٪
لا إجــابة	٥	١٤ر٣٪
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠٪

(*) استجابات متعددة .

ولكن المثير للتساؤل هنا هو بالنسبة لهؤلاء الذين رأوا ان وضعهم الطبقى قد تغير (والتغير هنا المقصود به التغير إلى الأفضل) والتى بلغت نسبتهم (١ر١٧ ٪) ووجه الإثارة هنا إن كانت لا تصدق على هؤلاء الذين تصوروا انهم ينتمون إلى المثقفين والمتعلمين أو الطبقة الوسطى إلا أنها لا تصدق على من أقر أنه ينتمى إلى طبقة الفقراء أو الموظفين أو المثقفين الإسلاميين •

ولا شك أن الذين أقروا بانتمائهم للطبقة الوسطى أو المثقفين قد بلغت نسبتهم (مجتمعين) ٢ر٥٤ ٪ ، فإذا ما قارنا هذه النسبة بنسبة من أشار بعدم تغير وضعه الطبقى (٦ر٦٨ ٪) لكان من المحتمل (وليس من المرجح) ألا تخرج النسبة الأولى (٢ر٥٤ ٪) من النسبة الثانية (٦ر٦٨ ٪) وخاصة أن هناك فى الجدول رقم (١١) خمسة مبحوثين إمتنعوا عن الإجابة عن السؤال الخاص بتقديرهم لوضعهم الطبقى (١ر١٤ ٪) وهى نسبة كبيرة إذا ما وضعنا فى الاعتبار الحجم الكلى لعينة الدراسة وهو خمس وثلاثون فردا • كما أن هذا الاحتمال يزداد إذا ما علمنا أن هناك فردين أحدهما (٩ر٢ ٪) أقر بأنه ينتمى إلى الطبقة المحكومة والآخر تصور أنه ينتمى إلى الطبقة الفقيرة (٩ر٢ ٪) (الجدول رقم ١١) ولا أعتقد أن من يتصور أنه ينتمى إلى طبقة المحكومين يرى ان وضعه الطبقى قد تغير ، أو من يتصور أنه ينتمى إلى طبقة الفقراء يرى أن وضعه الطبقى قد تغير وخاصة أننا نتعامل مع مفهوم التغير هنا بمعنى (التغير إلى الأفضل) •

— ٤ —

أشارت قضية الأصول الطبقية Class Origins لفئة المثقفين إهتمام باحثى علم الاجتماع السياسى * ولقد كانت أحادية الأصل

(*) أنظر روبرت بريم ، المثقفون والسياسة ، الترجمة العربية المشار اليها فى مقدمة هذا المؤلف .

أو تعــدده من بين المســائل الهامة التى أثارت جــدلا كبيرا بين هؤلاء المتخصصين وهو جدل لم يحسم بعد وخاصة وأن قضية الأصول الطبقية للمثقفين ــ أو غيرهم ــ وثيقة الصلة بعدد آخر من القضايا الهــامة من أبرزها مدى تأثير هذه الأصول الطبقية على التصورات والاتجاهات المختلفة للأفراد وانعكاسات هذه الأصول على أسلوب الحياة وعلى الموقف العقلى بوجــه عــام •

ولقد احتلت هذه القضــية موقعا هاما بين القضايا الخلافية التى نشأت بين الاتجاهات النظرية المختلفة فى علم الاجتماع لاسيما اتجــاه الصــراع Conflict واتجــــاه التوازن Equilibrium حيث وقف كل اتجــاه من قضية علاقة اختــلاف الأصــــول الطبقيــة بالاختلاف فى الرؤى والاتجاهات موقفاً مختلفا ــ بل ومتباينا ــ ففى الوقت الذى يرى فيه اتجاه للصراع أن الموقع الطبقى المتميز (أو بالأحرى الموقع من علاقات الانتاج) له تأثيره الايجابى على الموقف الايديولوجى والفكرى سواء للفرد أو للطبقة ، غير أن اتجاه التوازن يرى خلاف ذلك لإيمانه بفكرة الاتفاق القيمى العام Value Consensus تحقيقا لتوازن البنــاء الاجتمــاعى •

ولم يغفل روبرت بريم Brym عن إثارة هذه القضية فى كتابه [المثقفون والسياسة] Intellectual and Politics فعرض لوجهات النظر المختلفة التى تناولتها وقام بتنفيذها تاريخيا وتحليلها سسيولوجيا ، غير أن القضية ــ فيما أتصور ــ لازالت فى حاجة الى مزيد من الدراسات النظرية والامبريقية التطبيقية •

أما مبحوثونا فإن غالبيتهم ترفض فكرة الأصل الطبقى الواحــد

للمثقفين المصريين (٦٨٫٦) وإن مال البعض الآخر — وهم قلة — إلى الاعتقاد بأن هناك أصلا طبقيا واحدا انحـدر منـه المثقفون المصريون (٢٨٫٦٪) ، غير أن هناك فردا واحدا (٢٫٨٪) لم يستطع أن يتخـذ موقفا محددا من هذه القضية • (الجدول رقم ١٤) •

ولقد أنحصرت للطبقات التى تصور بعض المبحوثين (٢٨٫٦ ٪) أن المثقفين المصريين قد انحدروا منها فى ثلاثة طبقات رئيسية هى : الفلاحون (٤ تكرارات) والوسطى (٤ تكرارات) والعمال (ثلاثة تكرارات) • ويلى هذه الطبقات الثلاث تصور يذهب الى أن الأصل الطبقى للمثقفين المصريين يرجع إلى متوسطى الدخل ، وتصور ثانى يرجع هذا الأصل الى الطبقة الرأسمالية • (الجدول رقم ١٥) •

والواقع إن تاريخ المجتمع المصرى يكشف عن ان (غالبية) مثقفيه وأدبائه ومفكريه قد انحدروا من أصول طبقية قروية أقرب الى الدنيا منها الى الوسطى أو على أحسن تقدير تلك الطبقة الهامشية ما بين الدنيا الوسطى وان شذ البعض عن ذلك فأنحدر من أصول قروية أو حضرية تنتسب الى الطبقات العليا فى المجتمع كأحمد لطفى السيد وآل عبد الرازق وآل تيمور — وهى إستثناءات ولا حكم لها •

غير أننا ينبغى أن ننوه أن هذه الملاحظة تخص المجتمع المصرى دون غيره وفى فترة زمنية بعينها ومن الخطأ أن نتعداها الى مجتمعات أخرى أو داخل المجتمع المصرى نفسه فى فترات زمنية أخرى •

أما رافضوا فكرة الأصل الطبقى الواحد للمثقفين المصريين فيبنون رفضهم هذا على اعتبارات أساسية هو أنه من العسير أن ينحدر المثقفون من أصل طبقى واحد بل أنهم مشاع بين الطبقات المختلفة (٨٧٫٤ ٪) ، وأن الثقافة لا تورث من طبقة الى أخرى (٤٫٢٪) إلى جانب أن الحراك الاجتماعى والثقافى ليس حكرا على طبقات بعينها (٤٫٢٪) ، فضلا عن

أنه من العسير أن تكون هناك فواصل أو موانع تحول دون أن يكون هناك انسان مثقفا وآخر غير ذلك (٢ر٤٪) (الجدول رقم ١٦) •

والملاحظ فيما يتعلق بمبررات الرفض أنهـا مبررات ترفض فكرة الاحتكار الطبقى Class Monopoly للتميز ومنها مزية الثقافة ولا غرابة فى هذا إذا ما عرفنا أن عينة دراستنا عينة شابة إتيحت لها فرص الترقى والتعليم والسفر ومن ثم الوصول الى أرقى المراتب التعليمية (وهو أمر مختلف عن الثقافة) وهم من ذوى الانتماءات الطبقية المختلفة وإن مالت تصورات المبحوثين إلى الوسطية للطبقية (٥ر٢٨٪) (الجدول رقم ١١) •

بيد أننا ينبغى أن نشـير الى أن حقبة ما بعد عام ١٩٥٢ فى مصر وإن أتاحت الفرص التعليمية للأفراد ـ دون تفرقة أو تمييز ـ وهو أمر يتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية التى كانت سائدة آنذاك إلا أنها ـ أى نفس هذه الحقبة ـ **قد عجزت عن خلق الانسان المثقف ، حتى** أن مثقفى هذه الفترة كانوا فى الواقع من صنع ما قبل عام ١٩٥٢ فى مصر ، وكانوا إحدى ثمرات غرسها •

ولقد أحاط بالعملية التعليمية فيما بعد عام ١٩٥٢ الكثير من الملابسات حتى انعكس التردى السـياسى وعـدم وضـوح الرؤية السياسـية والايديولوجية على جميع مناحى الحياة فى مصر ومنها التعليم الذى قدم للناشئة مغلوطا ، موجها ، مفرغا ، أجـوف ، الأمـر الذى انعكس على الحركات الابداعية والقدرات النقدية لشبابنا المصرى ، فتخرج المتعلمون أو أنصافهم وانعدم المثقفون وأشباههم •

وعودة إلى المبررات التى اعتمد عليهـا رافضـوا فكرة الأصـل الطبقى الواحد ونقف أمام فكرة عدم توريث الثقافة وهى فكرة وثيقة الصلة بقضية تعدد المصادر الطبقية للمثقفين • فالواقع التاريخى المصرى يشهد ببعض حالات (غير أنها نادرة) تؤكد فكرة توريث الثقافة طبقيا كما هو الحال فى عائلات المويلحى وتيمور وعبد الرازق وقبل هؤلاء جميعاً

عائلة الجبرتى إلا ان هذه الوراثة لم تكن وراثة كالمـال والأرض والعقار تنتقل بصورة آليـة ميكانيكية من الأب الى الابن أو من الشـقيق إلى الشقيق وانما هى وراثة من نوعية خاصة هى وراثة الظروف ـ المناخ الثقافى الأسرى أو الطبقى ـ ان صح هذا التعبير ـ وقبل هذا وذاك الاستعداد الذاتى الخاص بوارث هذه الظروف أو ذلك المناخ •

أما غالبية مثقفى عصر ما قبـل ١٩٥٢ فكانوا ممن ينطبق عليهم اصطلاح المثقفين العصاميين Self - Made Intellectuals كطه حسين والعقاد وسلامه موسى والمازنى وغيرهم ممن بنوا أنفسـهم بأنفسهم ثقافيـا وتعليميا • بيد أن الواقع الراهن وإن شهد بعض حالات التوريث التعليمى (وليس الثقافى) كأبناء الأطباء والمهندسين ••• الخ إلا أنه لم يشهد حالات للتوريث الثقافى لندرة وجود المورث ، كما أنه لم يشهد ـ الا فيما ندر ـ حالات من التثقيف الذاتى • ولعل هذه الندرة ـ التى أعتقد أنها مؤقتة ـ لها أسبابها المتعلقة بالظروف التى أحاطت بالمجتمع المصرى فيما بعـد عام ١٩٥٢ •

الجـدول رقم (١٤)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى اعتقادهم فى أن هناك طبقة معينة إنحدر منها المثقفون المصريون

الرأى	العدد	٪
نعـم	١٠	٢٨ر٦
لا	٢٤	٦٨ر٦
لا تعليق	١	٢ر٨
إجمـالى	٣٥	ـــ
		١٠٠ر٠

الجدول رقم (١٥)
توزيع أفراد العينة الذين رأوا أن هناك طبقة معينة انحدر منها المثقفون المصريون وفقاً لنوعية الطبقة التى حددوها *

الطبقة	التكرارات
الفلاحون	٤
الوسطى	٣
العمال	٣
متوسطو الدخل	١
الرأسماليون	١
الإجمالى	١٣

الجدول رقم (١٦)
توزيع أفراد العينة الذين لم يروا أن هناك طبقة معينة انحدر منها المثقفون المصريون وفقاً لأسباب هذا الرفض

أسباب الرفض	العدد	٪
المثقفون ينحدرون من جميع الطبقات	٢١	٨٧ر٤
الثقافة لا تورث	١	٤ر٢
الحراك الاجتماعى والثقافى ليس حكرا على طبقة معينة	١	٤ر٢
ليست هناك فواصل تمنع من أن يكون هناك فرد مثقف وآخر غير مثقف	١	٤ر٢
الإجمالى	٢٤	١٠٠ر٠

(*) اجابات متعددة .

— ٥ —

كشفت النتائج السابقة عن أن هناك اتجاها عاما (الجداول : ١٤ ، ١٥ ، ١٦) يرفض **فكرة أحادية الانتماء الطبقى** للمثقفين ويؤكد على فكرة **تعدد الانتماء الطبقى لهم** والسؤال المثار هنا هل ينبغى أن يتجاوز المثقف حدود طبقته الأصلية ؟ ، والتجاوز المقصود هنا ليس معناه استعلاء وبعدا عنها ولكن ما نعنيه هو التجاوز الفكرى باعتباره مثقفا وهذه النوعية من التجاوز لا تعنى تخلياً عن الطبقة بقدر ما تعنى بناء اطار فكرى وثقافى يأخذ من قيم الطبقة الاصلية ويضيف اليها ولا يقف عند حدودها بل يسحب معه طبقته خلال مرحلة إنطلاقه ورقية .

ولكن قد يفهم البعض من (فكرة) **التجـــاوز** نوعاً من الاستعلاء والتكبر والاغتراب والتخلى ولعل نتائج الجدول (رقم ١٧) تكشف عن هذا التصور لمعنى التجاوز حيث نجد (٨٠٪) يرفضون فكرة تجاوز المثقف لطبقته ، بينما يعتقد ١٤٫٣٪ من أفراد العينة فى ضرورة هذا التجـــاوز .

ولعل لدليلنا على أن عينة الدراسة قد تعاملت مع مفهوم (التجاوز) بمعنى (البعد) والاستعلاء على الطبقة الأصلية هو أننا فى سؤالنا عن ما يمكن أن يقدمه المثقف لطبقته الأصلية نجد أن (الجميع) من خلال استجاباتهم قد أكد على فكرة (التلاحم) بين المثقف وطبقته الأصلية من خلال تقديم الخدمات الثقافية والعقلية والمـــادية من الطرف الأول (المثقف) إلى الطرف الثانى (طبقته الاصيلة) .

فكانت القيادة الفكرية والتوجيه العقلى من أبرز ما تصور المبحوثون أنه أحد المهام التى يمكن أن يقدمها المثقف لطبقته الأصلية (٢٨٫٥٪) . وتتشابه هذه الاستجابة بل وتتأكد من خلال المتغير الثانى الذى يشير إلى إنه يمكن للمثقف أن يرتفع بمستوى طبقته من الناحيتين الثقافية والمـــادية (١٤٫٢٪) .

بيد أننا نجد عدداً آخر من الاستجابات التى تدخل فى نطــاق (خدمة) الطبقة غير أنها ذات هوية متميزة ، ومن أبرز هذه الاستجابات تلك الاستجابة التى تذهب إلى أنه ينبغى على المثقفين أن يوموا بتحليل (واقع) طبقتهم الأصلية وتعيين ملامح حاضرها استهدافاً لرسم ملامح دورها فى المستقبل (٨ر٦٪) • والواقع أن هذه الاستجابة تحمل فى طياتها موقفا علميا تحليليا من الطبقة الأصلية ولكن كم فــرد — من المثقفين — يمكنه أن يقف هذا الموقف العلمى النقدى من طبقته الأصلية ؟ (الجدول رقم ١٨) •

ومن الاستجابات اللافتة تلك الاستجابة التى تذهب الى أنه ينبغى على المثقف أن يوجه عطاءه لجميع الطبقات وليس إلى طبقــة بعينهــا (٨ر٦٪) ، وهذه الرؤية فى الواقع ترفض فكرة احتكار طبقة معينــة لخدمات المثقفين وعطائهم حتى ولو كانت هــذه الطبقــة هى طبقتــه الأصلية ، ولعل هذه الاستجابة تتناقض مع استجابات أخرى منها ان على المثقف ضرورة الدفاع عن حقوق طبقته (٧ر٥٪) وهى دعوة الى التمركز حول الطبقة الأصلية وهو ما يتعارض مع فكرة الانفتاح الطبقى وتقديم خدمات المثقفين الى جميع الطبقات دون تمييز •

وقد تؤكد استجابة (الولاء والاخلاص لطبقته) (٧ر٥٪) ذات الفكرة التى تدعو الى التمركز حول الطبقة الاصلية وتوجيه كل خدمات المثقفين اليها • (الجدول رقم ١٨) •

ومن الاستجابات المتميزة هى تلك الاستجابة (والتى مثلها فى الواقع مبحوث واحد) التى تذهب الى أنه على المثقف أن يعمل على أن يصل لطبقته الأصلية إلى الحكم (٩ر٢٪) ، وهذه الرؤية تقترب من (الرؤية الحزبية) حيث يعمل أعضاء كل حزب (أيًا كان هذا الحزب) على أن يصل بحزبه الى الحكم عن طريق الوسائل الشرعية المتاحة فى المجتمع •

ولكن على أية حال فلقد تنازع هذا الســؤال اتجاهان متناقضان الأول يدعو إلى **الولاء للطبقة الأصلية والارتفاع بمستواها ماديا وثقافيا**

وعقليا بل الوصل بها إلى الحكم (وهذا الاتجاه هو الاتجاه الغالب حيث الدعوة الى تمركز المثقفين حول طبقتهم الاصلية وتقديم الخدمات المباشرة لهـا ، أما الاتجاه الآخر فهو على خلاف الاتجاه الأول يرفض فكرة التمركز حول الطبقة ويدعو المثقفين إلى أن يقدموا خدماتهم لكل الطبقات دون احتكار أو استئثار .

— ٦ —

ويثير الجدول رقم (١٩) قضية من نوع آخر ، غير أنها ليست بعيدة الصلة بما أثير من قبل عن (المثقفين والطبقة) ، والقضية الراهنة يمكن تكثيفها فى سؤال هو : **هل يمكن أن يشكل المثقفون طبقة قائمة بذاتها ؟**

والقضية فى حد ذاتها تمثل احدى اشكاليات البحث فى سسيولوجيا الطبقات وهوية المثقفين ووضعيتهم على سلم البناء الاجتماعى والطبقى للمجتمع ، والقضية نظرا لأهميتها لم تحسم علميا بعد حيث اختلفت بشأنها الآراء ، ففى الوقت الذى ينظر البعض الى المثقفين باعتبارهم (جماعة) ، يرى الآخرون فيهم أفرادا يكونون (فئة متميزة) ، فى حين يشـترط البعض الآخر عددا من السمات والمقومات حتى يحق لنا أن نطلق عليهم اسم (طبقة المثقفين) ومن أبرز هذه السمات والمقومات سمة (الوعى الطبـقى) Class Consciousness ، أى الوعى بالانتماء إلى طبقة واحدة لها مصالح مشتركة Common Interests وطاقم مشترك من القيم الثقافية .

وعموما إن الخلاف النظرى ـ بل والأيديولوجى ـ حول هوية المثقفين وموقعهم من البناء الطبقى قد انعكس على وجهـات نظـر المبحوثين (الجدول رقم ١٩) وإن كان الاتجاه العام قد رفض ما يزعمه البعض من أن المثقفين يمكن أن يشكلوا طبقة متميزة قائمة بذاتها (٦٢٫٩٪) ، فى حين وافق ثلاثة عشر مبحوثا بنسبة (٣٧٫١٪) على إمكانية تشكيل طبقة من المثقفين (الجدول رقم ١٩) .

وهذا الإجماع الرافض (٩ر٦٢٪) لفكرة استقلالية المثقفين فى طبقة قائمة بذاتها تؤكد — إلى حد ما — النتيجة الواردة بالجدول (رقم ٢٠) والخاصة بوجهات نظرهم فيما يذهب إليه البعض من أن المثقفين يمثلون شريحة من الطبقة العاملة حيث بلغت نسبة الموافقين على هـذا الرأى (٤ر٥١٪) بينما لم يوافق (٧ر٤٥٪) وآثر فرد واحد بنسبة ٩ر٢٪ الصمت فلم يعلق سواء بالموافقة أو الرفض •

ومن أبرز المبررات التى اعتمد عليها الموافقون على اعتبار المثقفين شريحة من الطبقة العاملة (الجدول رقم ٢١) هى أن الصفة العقلية للمثقف (من حيث كونه مثقفا) لا تحول دون كونه عاملا فى مجاله (٧ر٢٧٪) ، ثم أن المثقفين لا يمكن أن ينفصلوا عن المجتمع العامل (٨ر١٦٪) لأنهم منتجون رغم أن انتاجهم معنوى وعقلى (١ر١١٪) ، وقد يكون لبعض المثقفين أصول عمالية (١ر١١٪) •

والمبرر الأخير (قد يكون للمثقفين أصول عمالية) يتسق الى حد كبير مع النتائج السابقة الواردة بالجدول رقم (١٣) والتى أكدت تعدد المصادر الطبقية للمثقفين وكان من بين هذه المصادر ، المصدر العمالى (ثلاثة تكرارات) •

ويبرر مبحوثان ممن وافقوا على اعتبار المثقفين شريحة من الطبقة العاملة موافقتهم هذه على أساس أنه مادام المثقفون يعيشون على (دخولهم) فإنهم يعدون من العمال (١ر١١٪) •

غير أننا نفاجأ بتبرير ذى نوعية خاصة ويكشف عن تصور إيديولوجى محدد ، وهذا التبرير يرى أن [المثقفين طليعة الطبقة العاملة ويشكلون معها جبهة وطنية] (٥ر٥٪) لذلك فالمثقفون جزء من الطبقة العاملة نظرا لهذا الدور الثورى الذى يلعباه معا وإن تميز المثقفون باتخاذهم الدور الطليعى القيادى •

حتى الرافضين للفكرة القائلة بأن المثقفين شريحة من الطبقة العاملة

يقرون بوجود صلة – بل صلات – تجمع ما بين المثقفين والعمال ويتكشف – خلال هذه التصورات – الدور الزعامى والتوجيهى الذى يمكن أن يلعبه المثقفون بالنسبة للعمال (الجدول رقم ٢٢) ، حيث يذهب ٦ر١٢٪ من الرافضين الى أن علاقة المثقف بالعامل تتحدد فيما يقوم به الأول من تثقيف وتوجيه سياسى واجتماعى للثانى ، كما ان كليهما يعمل لخير الوطن ومصلحته (٦ر١٢٪) وان الصلة التى تجمعهما هى صلة ود وحب (٦ر١٢٪) (وهنا تنتفى فكرة الصراع بين المثقف والعامل) ، وأن المثقف عادة ما يعمل على رفع مستوى العامل (٢ر٦٪) •

غير أن هناك ثلاثة استجابات لافتة خاصة بوجهات نظر بعض الرافضين (للمقولة التى تذهب الى أن المثقفين ما هم إلا شريحة من الطبقة العاملة) عن الصلة التى يمكن أن تربط ما بين العامل والمثقف • أولى هذه الاستجابات هو **الموقف السلبى** الذى وقفه خمسة مبحوثين (٢ر٣١٪) من ست عشر مبحوثا من مسألة علاقة المثقف بالعامل حيث تراوحت اجابة هؤلاء بين لا تعليق أو لا أعرف •

أما الاستجابة المتميزة الأخرى فلقد أرادت أن تربط ما بين العامل والمثقف من حيث أن كليهما مستغل من قبل النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر (٢ر٦٪) وكأن ما يجمع ما بين المثقف والعامل – فيما ترى هذه الاستجابة – هو الإحساس (بالقهر) Coercion والاستغلال Exploitation من قبل النظام القائم من زواياه المختلفة وخاصة الزاويتين الاجتماعية والاقتصادية ، ولعل هذه الاستجابة تتسق الى حد كبير مع ما جاء بالجدول رقم (٢١) والخاص بالمبررات التى اعتمد عليها الأفراد الذين يعتقدون أن المثقف هم جزء أو شريحة من الطبقة العاملة ، وخاصة ذلك المبرر الذى يذهب إلى اعتبار المثقفين طليعة الطبقة العاملة ويشكلون

معها جبهة وطنية (٥ر٥٪) ، ومن الطبيعى أن تكون هــذه الجبهــة الوطنية لمواجهة القهر والاستغلال كما هو وارد بالجدول رقم (٢٢) •

أما الاستجابة اللافتة الأخيرة ، فهى استجابة تتناقض وغالبيــة الاستجابات السابقة إذ يرى صاحبها (٢ر٦٪) أنه لا شىء يربطه كمثقف بالطبقة العاملة وهو بذلك يحطم كل الجسور التى يمكن أن تربطــه ــ كمثقف ــ بطبقة العامل ، أو بمعنى أدق هو لا يتصور وجود مثل هذه الجسور أصلا • (الجدول رقم ٢٢) •

الجــدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى اعتقادهم فى ضرورة تجاوز المثقف لطبقته الأصلية

الــرأى	عدد	٪
يعتقــد	٥	١٤ر٣
لا يعتقد	٢٨	٨٠ر٠
لا أعرف	٢	٥ر٧
إجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـــدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما يمكن أن يقدمه المثقف لطبقته أياً كانت هذه الطبقة

ما يمكن أن يقدمه المثقف لطبقته	العدد	٪
القيادة الفكرية للطبقة والتوجيه العقلى	١٠	٢٨ر٥
الارتفاع بمستوى الطبقة ثقافيا وماديا	٥	١٤ر٢
تحليل واقع الطبقة وتحديد ملامح الحاضر والمستقبل	٣	٨ر٦
العطاء ينبغى أن يوجه لجميع الطبقات وليس لطبقة معينة	٣	٨ر٦
الاضافة والتجديد	٢	٥ر٧
الدفاع عن حقوق الطبقة	٢	٥ر٧
الولاء والاخلاص لطبقته	٢	٥ر٧
تقديم رؤية للمجتمع تقرب بين طبقته والطبقات الأخـــرى	١	٢ر٩
الوصول بها الى الحكم	١	٢ر٩
ينبغى على المثقف أن يدافع عن مصالح الطبقات الكادحة لارتباطه بها	١	٢ر٩
لا ينبغى أن يقصر المثقف اهتمامه على طبقته بل عليه أن يتجاوز ذلك	١	٢ر٩
عدم نفاق السلطة	١	٢ر٩
لا تعليق	٣	٨ر٦
إجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـــدول رقم (١٩)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم عما إذا كان من الممكن أن يشــكل المثقفون طبقة قائمــة بذاتهــا

وجهــة النظر	عدد	٪
نعــم	١٣	٣٧٫١
لا	٢٢	٦٢٫٩
إجمــــالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجـــدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فيما إذا كان المثقفون يمثلون شريحة من الطبقــة العــاملة

الـــرأى	عدد	٪
موافق	١٨	٥١٫٤
غير موافق	١٦	٤٥٫٧
لا تعليق	١	٢٫٩
إجمــــالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٢١)

توزيع الأفراد الموافقين على أن المثقفين يعتبرون شريحة من الطبقة العاملة وفقاً لأسباب هذه الموافقة

الأسباب	عدد	٪
المثقف بطبيعته يعد عاملا فى مجاله رغم انه مثقف	٥	٢٧ر٧
المثقفون لا يمكن أن ينفصلوا عن المجتمع العامل	٣	١٦ر٨
انهم منتجون رغم أن انتاجهم معنوى	٢	١١ر١
بعض المثقفين أصولهم عمالية	٢	١١ر١
المثقفون عمال لانهم يعيشون على دخولهم	٢	١١ر١
للمثقفون دور ينبغى أن يلعب مع الجميع ومنهم العمال	٢	١١ر١
المثقفون طليعة الطبقة العاملة ويشكلون معها جبهة وطنية	١	٥ر٥
المثقفون عمال فى نطاق خدمة طبقتهم	١	٥ر٥
اجمالى	١٨	١٠٠ر٠

الجـــدول رقم (٣٢)

توزيع أفراد العينة غير الموافقين على اعتبار المثقفين شريحة من الطبقة العاملة وفقاً لتصوراتهم عن الصلة التى يمكن أن تربطهم بالطبقة العاملة

الصلة بالطبقة العاملة كما يتصورها المبحوثون	عدد	٪
صلتهم بها تتحدد فى التثقيف والتوجيه السياسى والاجتماعى	٢	١٢ر٦
المثقف والعامل يعملان معاً لخير الوطن ومصلحته	٢	١٢ر٦
صلة المثقف بالعامل صلة اخوة وحب	٢	١٢ر٦
يعمل المثقف على رفع مستوى العامل	١	٦ر٢
المثقفون قد ينحدرون من أصل عمالى	١	٦ر٢
المنافع بين المثقفين والعمال متبادلة	١	٦ر٢
المثقفون والعمال مستغلون من قبل النظـام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر	١	٦ر٢
لا شىء يربطنى كمثقف بهم	١	٦ر٢
لا تعليق	٥	٣١ر٢
اجمـالى	١٦	١٠٠ر٠

- ٧ -

إذا كانت الإشارات السابقة قد أكدت على أن ثمـة علاقة بين المثقفين من جهة والعمال من جهة أخرى ، وهى علاقة إتخذ فيها المثقفون الدور التأثيرى القيادى بالنسبة للعمال كما تصور المبحوثون فهى إذن علاقة تفاعل ايجابى لا تحمل فى ثناياها أى شبهة للصراع أو الاحترام بين الطرفين ، فاذا كان الامر كذلك فاننا خلال الجدول رقم (٢٣) تكشف عن دليل آخر لعلاقة الوئام — المتصورة من قبل المبحوثين — القائمة بين المثقفين والعمال ، حيث وجدنا من خلال سؤالنا عن أكثر الفئات اقترابا من المثقفين فى مصر فحصل العمال على خمسة عشر تكرارا وان سبقتهم فى ذلك فئة الطلبة (عشرون تكرارا) ، ثم تلى الطلبة والعمال فئة الفلاحين (اثنتا عشر تكرارا) .

أما العسكريون فحصلوا على أقل التكرارات وهذا يعنى انهم **أكثر بعدا عن المثقفين** وأقل اقترابا منهم . ولعل هذه النتيجة الخاصة بالعسكريين قد أكدتها نتائج الجدول رقم (٢٤) والخاصة بأكثر الفئات بـعـدا عن المثقفين فحصـل العسـكريون على أعلى التكرارات (ثلاثة وعشرون تكرارا).

ومن المؤكد أن العسكريين الذين حصلوا على أقل التكرارات فيما يتعلق بالفئات الأكثر قربا من فئة المثقفين (تكراران) (الجدول رقم ٢٣) وحصلوا فى نفس الوقت على أعلى التكرارات (ثلاثة وعشرون تكرارا) بالنسبة لأكثر الفئات بعدا عن المثقفين فى مصر (الجدول رقم ٢٤) فمن المؤكد أن هؤلاء العسكريين نظرا لتاريخ صراعهم مع المثقفين فى مصر (لاسيما الحكام من العسكريين) خاصة هؤلاء المثقفين من ذوى المواقف المعارضة للسلطة أو من ذوى الاتجاهات النقـدية للأوضـاع السياسية والاجتماعية ... الخ فى مصر . ولاشك أن هذه الخـبرة التاريخية (التى بدأت حقيقة منذ حركة ١٩٥٢ وإن شهدت بعض فترات مهادنة غير أنها قليلة) قد انعكست آثارها على تصورات عينتنـا من

الصفوة المتعلمة * • ولاشك أيضا أن صورة العسكرى (الحاكم) — ليس بالنسبة لمصر فقط — قد أصبحت من الصور الغير مرغوبة بالنسبة لأنظمة الحكم لارتباطها بعفوية الحكم وتخبطه واتجاهه غير الديمقراطى وتعسفه مع الاتجاهات المعارضة والفئات المناهضة ومنها (بعض عناصر) جماعة المثقفين • فالنتيجة السابقة متسقة الى حد كبير مع الموقف التاريخى الخبروى لعلاقة السلطة الحاكمة (العسكرية) فى مصر ببعض العناصر المصرية المثقفة •

وعودة الى الجدول رقم (٢٣) نلاحظ أن فئة الطلبة قد حصلت على أعلى التكرارات بالنسبة للفئات الأكثر قربا من فئة المثقفين فى مصر (عشرون تكرارا) ، بينما حصلت نفس الفئة (الطلبة) على تكرارات متدانية (ثلاثة تكرارات) فيما يتعلق بنتائج الجدول رقم (٢٤) وهى الخاصة بأكثر الفئات بـُعدا عن المثقفين فى مصر •

وعلاقة الطلبة بالمثقفين تاريخيا — خاصة المثقفين غير المهادنين — علاقة تتسم بالايجابية نظرا للارتباط العضوى بين بعض الجماعات المثقفة (كبعض الصحفيين والمفكرين والأدباء وبعض أساتذة الجامعات المصرية) والطلبة من ذوى الاتجاهات والميول المعارضة حيث وجدوا فى (بعض) عناصر فئة المثقفين (نماذج) و (مـُثل) ينبغى احتذاؤها فكراً وسلوكا ، أو على أقل تقدير وجدوا فيها (الصوت) المعبر عن أفكارهم والمترجم لمشاعرهم فضلا عن اتجاهاتهم • ولعل (المواقف الطلابية) المختلفة سواء قبل عام ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ فى مصر قد كشفت لنا عن طبيعة تلك العلاقة الايجابية بين فئتى الطلبة والمثقفين •

أما العمال فأمر المبحوثين بالنسبة لهم جد محير وغامض ، ففى الوقت الذى حصلت فيه تلك الفئة على المرتبة الثانية (خمسة عشر تكرارا) من بين أكثر الفئات قربا من فئة المثقفين (جدول ٢٣) ، نجد

---

* أنظر فى علاقة السلطة ببعض عناصر فئة المثقفين : عاطف احمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى ، دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

نفس هذه الفئة (العمال) قد احتلت المرتبة الثانية (مكرر) فيما يتعلق بأكثر الفئات بعدا عن فئة المثقفين (تسعة تكرارات — الجدول رقم ٢٤) • وهو أمر غريب ان تحتل هذه الفئة مرتبة واحدة ولكن بمضمونين متناقضين لاتجاهات عينة واحدة • وقد يفسر هذا الوضع المتناقض — وهو بطبيعة الحال ليس التفسير الوحيد — باحتمالين الأول اما أن تكون عينة الدراسة قد تعذر عليها تعيين (حدود) (للبعد) أو (القرب) من فئة المثقفين ، والاحتمال الثانى هو أن تاريخ العمال فى مصر يتضمن مواقف متناقضة فرغم أن كثيرا من المثقفين من ذوى الأصول العمالية والقروية (وهو ما أقر به بعض أفراد عينة الدراسة — أنظر الجدول رقم ٤) إن أن موقفهم من العمال والفلاحين موقف يتسم بالغموض وعدم الوضوح — بل وعدم الحسم — وان كان موقف فئتى العمال والفلاحين من المثقفين كان ومازال يتسم بالشك والاحساس بالاغتراب •

واغتراب المثقفين المصريين بعضهم عن البعض الآخر وصراعاتهم وتباعدهم كان أحد المتغيرات الهامة بالنسبة للجدول رقم (٢٤) حيث رأت تسع تكرارات أن سمة التباعد لا تتسم بها فقط فئة المثقفين فى علاقاتها ببعض الفئات الأخرى (كفئتى الفلاحين والعمال مثلا) وإنما هـذه السمة تتضمن — أيضا — العناصر المشكلة لفئة المثقفين ذاتها ، أى أن المثقفين لا يكتفون بمجرد التباعد بينهم وبين غيرهم من الفئات الاخرى انما يزيدون النار سعيرا بتناحر بعضهم مع البعض الآخر •

ولعل النتيجة السابقة تتسق الى حد كبير مع بعض نتائج الجدول رقم (١٩) والخاص بمدى امكانية تشكيل طبقة يطلق عليها اسم (طبقة المثقفين) ، حيث كان هناك إجماع برفض هذه الامكانية (٦٢٫٩٪ — الجدول رقم ١٩) ، وقد يكون لهذا الرفض مبرره ومنطقه مادام هناك تصور عن المثقفين أنهم يعيشون كل فى واد ، وأن هناك ما يشبه التنافر بين عناصر هذه الجماعة ، ولمـا كان (الوعى بالانتماء الطبقى) أحـد مقومات نشأة الطبقة — أى طبقة — وهو الامر الذى يتصور المبحوثون

أنه غير متوفر بالنسبة لجماعة المثقفين نظراً لتباعد بعضهم عن البعض الآخر ، فإن الأمل فى تكوين مثل هذه الطبقة ــ بناء على منطق المبحوثين ــ يكاد أن يكون ضعيفا •

— ٨ —

قد تذكرنا النتائج الخاصة بالجدول رقم (١٠) والخاصة بتصورات أفراد العينة الذين يرون أنه من الممكن تقسيم المجتمع المصرى الى عدد من الطبقات والتى أشار فيها البعض الى ما يسمى بالطبقة أو الشرائح الوسطى (سبع تكرارات) أو الى ما يسمى متوسطى الدخل (أربع تكرارات) ، كذلك تذكرنا نتائج الجدول رقم (١١) وهى الخاصة بتوزيع أفراد العينة وفقا لتصوراتهم عن انتمائهم الطبقى والتى أشار فيها البعض الى انهم ينتمون الى الطبقة الوسطى (٥ر٢٨٪) والى ما يسمى بالوسطى الكبرى (٧ر٥٪) والى ما أســموه بمتوسطى الدخل (٩ر٢٪) يذكرنا هذا كله بما جاء بالجدول رقم (٢٥) والذى صرح فيه ٧ر٨٥٪ من أفراد العينة بأن هناك ما يسمى بالطبقة الوسطى فى مصر ، ولعل هذه النتيجة تتسق كثيرا مع بعض النتائج الواردة بالجدولين (١٠ ، ١١) وان رفضت نسبة ضئيلة (نسبيا) تصور وجود مثل هذه الطبقة فى مصر (٤ر١١٪ ــ الجدول رقم ٢٥) •

وهذا الاقرار الاجماعى بوجود الطبقة المتوسطة فى مصر قد تبلور بصورة أكثر تفصيلا بالجدول رقم ٢٦ وهو الخاص بتصورات المبحوثين (الذين رأوا أن هناك ما يسمى بالطبقة المتوسطة بالمجتمع المصرى) عن العناصر التى تتكون منها هذه الطبقة حيث نجد أن متوسطى التجــار وصغارهم قد احتلوا المرتبة الأولى (١٢ تكرارا) من تصورات المبحوثين لعناصر الطبقة الوسطى يليهم فى المرتبة الثانية الموظفون (احدى عشر تكرارا) ، ثم الحرفيون (ستة تكرارات) والعمال (خمسة تكرارات لاحظ هنا أن هناك تمييزاً بين الحرفيين من جهة والعمال من جهة أخرى) •

ثم تدرجت العناصر بعد ذلك بحيث حصل متغير (كل المثقفين) على أربع تكرارات ويتماثل معه فى ذلك متغير (كل متوسطى الدخل) ثم يليهما بعد ذلك (الفلاحون) (ثلاثة تكرارات) •

غير أن هناك (متغيرا) يتسم بالغرابة وعدم الاتساق مع المتغيرات أو العناصر السابقة وهذا المتغير خاص بعنصر (كبار العاملين) باعتباره أحد العناصر المشكلة للطبقة الوسطى فى مصر (ثلاثة تكرارات) • وموطن الغرابة هنا يكمن فى معنى كبار العاملين ، فإذا كان المقصود به كبار رجال الدولة من الحكام وأشباههم فلنا أن نتساءل بأى معيار يمكن اعتبار الحكام (أو من فى مستواهم) من الطبقة الوسطى ؟ ، هل معيار اقتصادى ؟ أم معيار اجتماعى ؟ أم هو معيار اقتصادى اجتماعى ؟ •

والملاحظ أن متغير (كبار العاملين) يتساوى من حيث عدد التكرارات مع متغير (الفلاحون) أو حصل كل منهما على ثلاثة تكرارات ، وهو أمر يزيد دهشتنا اذ تجمع هذا التصورات بين عناصر تكاد أن تكون متناقضة كالمثقفين والفلاحين وكبار العاملين والحرفيين والعمال والموظفين ••• الخ •

ولعل هذه الملاحظة تقودنا الى ملاحظة أخرى تتعلق بمعيار اختيار هذه العناصر المتصور انها تشكل الطبقة المتوسطة فى مصر حيث اختلطت المعايير الاقتصادية بالمعايير التعليمية الثقافية وهذا الخلط قد لاحظناه من قبل عند حديثنا عن تصورات المبحوثين عن الطبقات المشكلة للبناء الطبقى للمجتمع المصرى (الجدول رقم ١٠) ، كذلك عن تصوراتهم الخاصة بانتماءاتهم الطبقية (الجدول رقم ١١) •

الجـدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة وفقا لتصوراتهم عن أكثر الفئات إقترابا من المثقفين فى مصر *

الفئـــات	التكرارات
الطلبـة	٢٠
العمـال	١٥
الفلاحـون	١٢
العسكريون	٢
لا أحـد	٣

الجـدول رقم (٢٤)

توزيع أفراد العينة وفقا لتصوراتهم عن أكثر الفئات بـُعدا عن المثقفين فى مصر **

الفئـــات	التكرارات
العسكريون	٢٣
العمـال	٩
المثقفون بعضهم مع البعض الآخر	٩
الفلاحـون	٥
الطلبـة	٣
ليس هناك بـُعد بين المثقفين وغيرهم من الفئات الأخـرى	١
لا تعليق	٣

(*) اجابات متعددة .
(**) اجابات متعددة .

وأيًا كان الأمر فهناك ما يشبه الاجماع على (وسطية) المجتمع المصرى كما يتصور غالبية مبحوثينا (وذلك من واقع متغيرات الجدول رقم ٢٦) ، اذ تضمنت تصورات المبحوثين للعناصر المشكلة للطبقى الوسطى (غالبية) الجماعات المشكلة للبناء الطبقى المصرى كما تصورها المبحوثون فى الجدول رقم ١٠ ، الى جانب بعض الجماعات الاخرى المشـــار اليها فى ذات الجدول •

ثم أننا بمقارنة الاجابات الواردة بالجدول رقم (٢٦) بغيرها من الاجابات الواردة بالجدول رقم ١١ (وهى الخاصة بتصورات المبحوثين عن انتماءاتهم الطبقية) لوجدنا — من خلال هذه المقارنة — ان أفراد عينة الدراسة يميلون الى النظر الى (ذواتهم) باعتبارهم ينتمون الى (الطبقة الوسطى) ، اذ أن غالبية التصورات والطبقات الواردة بالجدول رقم ١١ وهى الخاصة بتصوراتهم عن (ذواتهم الطبقية) تكاد تتماثل — الى حـــد كبير — مع تلك التصورات الخاصة بالعناصر المشكلة للبطقى الوسطى فى مصر • **معنى ذلك ان هناك احساسات (بالواسطة) بين عينة الدراسة من صفوتنا المتعلمة بغض النظر عن المعايير التى استند اليهـــا هـــذا الاحساس •**

[إستخلاصات الفصل الثانى]

ويمكننا أن نعرض لأبرز **إستخلاصات هذا الفصل فى النقاط التالية :**

١ — أن هناك ما يشبه الاجماع على امكانية تقسيم المجتمع المصرى الى عدد من الطبقات •

٢ — تعددت العناصر المتصور انها تشكل البناء الطبقى للمجتمع المصـــرى •

٣ — اتسمت التصورات الخاصة بالطبقات المشكلة للمجتمع المصرى بتداخل معاييرها وإن برز المعيار الاقتصادى (يليه المعيار التعليمى) كمقياس أساسى للتقسيم الطبقى •

٤ ـــ كشف نتائج هذا الفصل عن أن هناك تصورا بوجود طبقات طفيلية قد ظهرت حديثا •

٥ ـــ رغم قدرة المبحوثين على تعيين الطبقة التى يتصورون انهم ينتمون اليها إلا ان هناك مجموعة لم تستطع أن تجيب عن هذا السؤال • فكانت عبارة (لا اجابة) أو (لا أعرف) هى السائدة بالنسبة للجماعة غير القادرة على تمييز وضعها الطبقى •

٦ ـــ إستند المبحوثون فى تعيين تصوراتهم عن انتماءاتهم الطبقية الى عدد من المبررات الاقتصادية والتعليمية والثقافية •

٧ ـــ هناك اجماع بين المبحوثين يكشف عن انهم يتصورون أن وضعهم الطبقى قد تغير عن ذى قبل •

٨ ـــ يرفض غالبية أعضاء العينة فكرة أحادية الأصـــل الطبقى للمثقفين بل يرون ان المثقفين قد انحدروا من أصول طبقية مختلفة وان انحصرت هذه الطبقات أو الاصول الطبقية فى : [الفلاحون ــ الوسطى ــ العمال] بصفة أساسية ، فضلا عن بعض الطبقات الاخرى • ولقد تأسس هذا الرفض على اعتبار أنه من العسير أن ينحدر المثقفون من أصل طبقى واحد وأن الثقافة لا تخضع للتوريث ، ثم أن الحراك الاجتماعى والثقافى ليس حكرا على طبقة دون الأخرى •

٩ ـــ هناك ما يشبه الاجماع على انه ليس من الحتمى ان يتجاوز المثقف حدود طبقته الاصلية •

١٠ ـــ تشير النتائج السابقة الى أن هناك تصورا غالبا لعلاقة المثقف بالطبقة الأصلية التى ينتمى اليها ، وهذا التصور الغالب يرى أن على المثقف أن يأخذ من طبقته الاصلية موقف الرائد والموجه وان عليه أن يرتفع بقامة طبقته ثقافيا وماديا •

١١ ـــ هناك ما يشبه الرفض العام للتصور الذى يذهب الى أنه من الممكن أن يشكل المثقفون طبقة قائمة بذاتها •

١٢ ــ تعادلت (نسبياً) الآراء التى ترى أن المثقفين شريحة من الطبقة العاملة مع تلك التى ترفض هذا التصور •

١٣ ــ يبرر الموافقون على أن المثقفين ما هم إلا شريحة من الطبقة العاملة هذا الرأى انطلاقا من أن للمثقفين أصولا عمالية ، وأنهم يعيشون ــ كالعمال ــ على دخولهم ، ثم أنهم يكونون مع العمال جبهة وطنية •

١٤ ــ ويحدد الرافضون للفكرة القائلة بأن المثقفين شريحة من الطبقة العاملة تصوراتهم للصلة التى يمكن أن تربط ما بين المثقف والعامل فى قيام الأول بدور ريادى قائد وموجه بالنسبة للثانى الى جانب عدد آخر من التصورات التى طرحها هؤلاء بالنسبة للعلاقة التى يمكن أن تقوم بين كل من المثقف والعامل •

١٥ ــ يرى المبحوثون أن فئة الطلبة يليها فئة العمال هما أكثر الفئات اقترابا من فئة المثقفين ، بينما يرون ان فئة العسكريين هى أقل الفئات اقترابا من فئة المثقفين •

١٦ ــ حصل **العسكريون** على المرتبة الأولى ــ فى تصور المبحوثين ــ **فيما يتعلق بأكثر الفئات بُعدا على المثقفين** ، تليها فئة العمال ، ثم المثقفون بعضهم مع البعض الآخر •

١٧ ــ هناك ما يشبه الإقرار الإجماعى من قبل المبحوثين على وجد ما يسمى بالطبقة المتوسطة فى مصر •

١٨ ــ تتشكل الطبقة الوسطى فى مصر ــ فيما يرى المبحوثون ــ بصفة أساسية من متوسطى التجار وصغارهم ، والموظفين ، والحرفيين والعمال وكل المثقفين ، وكل متوسطى الدخل ، فضلا عن الفلاحين وبعض القطاعات الأخرى •

١٩ ــ يلاحظ على تصور المبحوثين للفئات المشكلة للطبقة المتوسطة فى مصر أنها لم تلتزم (بمعيار واحد) فى تحديد النوعيات المختلفة لهذه الفئات فاختلطت المعايير الاقتصادية بالتعليمية بالثقافية بالمهنية •

٢٠ ــ هناك احساس أو شعور يسود عينة الدراسة وهو الميل نحو (الوسطية) أو الاتجاه نحو الانتماء اليها سواء أكان هذا الاحساس قائما لمعيار اقتصادى أو تعليمى أو ثقافى أو مهنى •

الجـدول رقم (٢٥)

توزيع أفراد العينة وفقا لاعتقادهم فيما اذا كانت هناك طبقة وسطى فى مصر من عدمه

الـرأى	عدد	٪
نعـم	٣٠	٨٥ر٧
لا	٤	١١ر٤
لا أعرف	١	٢ر٩
اجمـالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٣٦)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هنـــاك طبقة وسطى فى مصـــر وفقا لتصوراتهم للعناصر المشـــكلة لهذه الطبقـــة

العناصـــــر	التكرارات
متوسطو التجار وصغارهم	١٢
الموظفـــــون	١١
الحرفيـــون	٦
العمـــــال	٥
كل المثقفين	٤
كل متوسطى الدخل	٤
الفلاحـــون	٣
كبار العاملين	٣
أصحاب الملكيات الزراعية المحدودة	٢
صغار الملاك	٢
متوسطو التعليم	١
الكادحـــــون	١
أصحاب العقارات المحدودة	١
غالبية أفراد الشعب	١
كل الشرائح الوسطى	١
الطامحون إلى الإرتقاء	١
لا تعليق	٢

الفصل الثالث

فى
الطبقة والصفـــوة

تمهيد

تتمة لما أثير فى الفصل السابق من قضايا تتعلق بالبناء الطبقى والرؤى الطبقية لعينة الدراسة ، يحاول الفصل الراهن أن يكمل الصورة العامة لتصورات المبحوثين من هذه الزاوية ـ زاوية التصورات الطبقية ـ غير أن هذا الفصل ـ واستكمالا لتلك الصورة ـ يضيف بعدين : البعد السياسى إرتباطاً بالطبقة والبعد الآخر وهو بعد أكثر تميزاً وأعنى به علاقة المثقفين بمفهوم الصفوة Elite وتصورات المبحوثين عن بعض المسائل المتعلقة بهذا المفهوم كصفوات المجتمع المصرى من حيث طبيعتها وأنواعها وعلاقة بعضها بالبعض الآخر وموقع المثقفين من هذه الصفوات •

غير أن هذا الفصل لا يقنع بمجرد إثارة مثل هذه القضايا المتعلقة بصفوات المجتمع المصرى ، بل يثير عدداً آخر من المسائل الدينامية المتعلقة بعلاقة الصفوات ـ إن وجدت ـ بعضها مع البعض الآخر من حيث الصراع أو الانسجام وموقف مبحوثينا منها •

وفصلنا الراهن بهذا التصور يحاول أن يستكمل مسيرة الكشف عن الاتجاهات الاجتماعية والأيديولوجية لمبحوثينا وهو الأمر الذى تتضح ملامحه بصورة أكثر نضجاً وأقرب إلى الاكتمال فى **الفصل الذى سوف يلى ذلك** وهو الخاص بالتعرف على إتجاهات مبحوثينا من الصفوة المتعلمة فى بعض القضايا السياسية التى سوف يتم الإشارة إليها فى حينها وهى قضايا ـ كما سوف نرى ـ ثم اختيارها بدقة نظراً لإلحاحها بالنسبة للمجتمعات النامية بوجه عام والمجتمع المصرى على وجه الخصوص •

(١)

يحفل التراث النظرى لعلم الاجتماع بالعديد من الرؤى ووجهات النظر السسيولوجية والتى أمكن تكثيفها فى عدد من المدارس والاتجاهات المختلفة وفقاً لما تنهض عليه كل مدرسة أو كل اتجاه من مقولات نظرية أو فروض علمية حد متميزة ، وهى تلك المقولات أو الفروض التى تعنى أساساً بتقديم تصورات عن طبيعة المجتمع ومقوماته وعناصره التى يتشكل منها من جماعات أو فئات أو طبقات وطبيعة العلاقة التى تحكم أى من هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر •

ولا شك أن اختلاف المنطلقات النظرية لكل اتجاه أو مدرسة فكرية قد انعكس — وبصورة مباشرة — على التناول العلمى لتلك القضايا التى تدخل فى نطاق علم الاجتماع ومنها قضية البناء الطبقى وما يرتبط بها من قضايا فرعية أخرى كقضية علاقة الأيديولوجيا بالطبقة ، وقضية الوعى بالانتماء الطبقى وعلاقته بعدم الاختلاف الأيديولوجى والسياسى بين أعضاء الطبقة • لعل هذه القضية قد وقف منها إتجاه الصراع موقفاً واضحاً إذ يرى — وهذا يعد أحد مقولاته النظرية — أن الوعى الطبقى Class Consciousness أو الوعى بالانتماء الطبقى إذا ما تحقق بالنسبة لأعضاء الطبقة الواحدة فإنه من المتوقع أن تتلاشى الاختلافات الأيديولوجية (بمظاهرها المختلفة) بين أعضاء هذه الطبقة •

وإذا كان إتجاه الصراع قد وقف إزاء هذه القضية هذا الموقف الواضح الصريح بغض النظر عن مدى إقتناع البعض به ، فإن الاتجاهات الأخرى السائدة فى علم الاجتماع قد أرادت أن يكون لها تصور هذه القضية وغيرها من القضايا البنائية الطبقية فحاولت أن تناقش مثل

هذه القضية فى نطاق الحديث عن قضايا أكبر كطبيعة البناء الاجتماعى ومستويات التدرج الاجتماعى ، فتاهت مثل هذه القضايا التفصيلية فى متاهات القضايا الكبرى القضايا الأم •

وأيًا كان الأمر فلقد أردنا ان نتعرف على وجهات نظر مبحوثينا بالنسبة لهذه القضية باعتبارهم ينتمون إلى فئة (ولا نقول طبقة حتى الآن) من المفترض أن لها مصالح مشتركة على أقل تقدير • والواقع أن هناك إتجاهاً عاما (٦٨ر٦ ٪) **يرفض مقولة ان الوعى بالانتماء إلى طبقة واحدة يعمل على تحقيق عدم الاختلاف السياسى والأيديولوجى أعضاء هذه الطبقة** ، إذا ان الموافقة على هذه المقولة قد حصلت — بالمقارنة بالنسبة الرافضة — على نسبة ضئيلة نسبياً (٣١ر٤٪) [الجدول رقم ٢٧] •

وإرتباطاً بالقضية السابقة والتى كان للاتجاهات النظرية فى علم الاجتماع موقف منها — لا سيما إتجاه الصراع — نجد أن هناك قضية خلافية أخرى بق منظرى علم الاجتماع وأعنى بها على وجه التحديد تلك المقولة التى تذهب إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نوعية الأصول الطبقية للأفراد (ومنهم المثقفون) وبين الاختلافات القائمة بينهم فى الرؤى السياسية والاجتماعية • والواقع أن هذه المقولة **قد وجدت قبولا إجماعيا أو يكاد يقترب من الإجماع (٨٠٪) ، إذ أن هذه الفئة الموافقة ان الاختلافات القائمة بين الأفراد (ومنهم المثقفون) من ناحية الأصول الطبقيــة تؤدى إلى اختلافات تميز رؤاهم السياسية والاجتماعيــة** • ولعل هذا الاجماع لم يحل دون أن تكون هناك فئة — غير أنها ضئيلة — ترفض هذا التصور (١٧ر١ ٪) بينما آثر فرد واحد (٢ر٩ ٪) الصمت ولم يعلق (الجــدول رقم ٢٨) •

(٢)

وفى نطاق الاختلافات النظريـة بين الاتجاهات الخاصـة بعلم الاجتماع — وخاصة علم الاجتماع السياسى — كان موضوع الصفوة Elite من حيث طبيعتها وأشكالها ونوعيـة البنـاء الاجتماعى الذى تتخلق فى ظله ومقوماتها وعناصرها •• إلى آخره • ومن بين القضايا الخلافية التى نشأت بين علماء الاجتماع هى علاقة المثقفين — كفئة — بالصفوة وإلى أى حـد نستطيع أن نعتبر المثقفين صفوة من صفوات المجتمع • ويبدو **أن هناك إتجاهاً بالموافقة وإن كان ليس تاماً — على اعتبار أن المثقفين المصريين يعدون أحـد صفـوات المجتمع المصرى (٥١،٤ ٪) ، فى حين رفض (٣٤،٢ ٪) الزعم بأن المثقفين المصريين يعدون من الصفوة •**

غير أننا نلاحظ أن هناك مبحوثين (٥،٧ ٪) قد أشار إلى أنه من (الجائز) أن يكون (بعض) المثقفين المصريين من الصفوة ، ولكن هذا البعض لا ينسحب على الكل ، كمـا نجد مبحوثاً واحد قد صرح بأنه يحدد موقفه ولم يبلور فكره إزاء هذه القضية (٢،٩ ٪) ، بينما فضل مبحوثان (٥،٧ ٪) ألا يعلقا على هذه المسألة ، وعدم التعليق هـذا قد يعود إلى الجهل بالموضوع وعدم المعرفة به ، أو قد يكون أمراً أبعد من الجهل وأقرب إلى عدم البلورة والوضوح وفى هذا يقترب من ذلك المبحوث الذى تميز بالصراحة وأعلن عدم وضوح فكره إزاء هذه القضية • (الجـدول رقم ٢٩) •

ولعـل **القيادة الفكرية والتميز العقلى كان مـن أكثر** المبررات **(٤ تكرارات) التى اعتمد عليها المبحوثون المؤيدون للرأى الذى يذهب إلى أن** المثقفين **المصريين يشكلون صفوة فى المجتمع** • ويتأكد هذا التميز

(*) انظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمـة محمد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ •

العقلى وتلك الريادة الفكرية فى بعض المبررات الأخرى قريبة الشبه من المبرر السابق وهذه المبررات تؤكد أن المثقفين المصريين هم فى الواقع صفوة لرأيهم يملكون فكراً ورؤيا للحاضر والمستقبل (تكراران) ولانهم متميزون فكريا (تكراران) ، كما انهم يقودون مسيرة الحياة (تكراران) ، ولأن بيدهم مصير الثقافة فى مصر (تكرار واحد) ، فضــلا عن أنهم يتمتعون بدرجة عالية من الوعى (تكرار واحد) ، وأخيرا فإنهم صفوة نظراً للأمية المتفشية لدى غالبية الشعب المصرى (تكرار واحد) •

فمن الواضح إذن أن هناك **سيادة وغلبة للمبررات العقلية أو الفكرية التى استند إليها المؤيدون** الرأى القائل بأن المثقفين المصريين يشكلون صفوة فى المجتمع ، غير اننا نجــد تكراراً واحداً يشترط ضرورة (توفر عنصر التميز) أولا بالنسبة للمثقفين المصريين حتى يستحقوا هــذا اللقب ، لقب الصفوة •

اما بقية المبررات فــلا تتسم بالتميز أو التفرد إلى ان المثقفين المصريين صفوة فى المجتمع نظراً لدورهم الخــادم فى المجتمع (تكرار واحد) أو لأنهم يستطيعون ان يبتعدوا ــ من خــلال ثقافتهم ــ عن الوقوع فيما يمكن أن يقع فيه غير المثقفين (تكرار واحد) ، ثم لأنهم يشاركون فى بناء المجتمع (تكراران) • (الجدول رقم ٣٠) •

وإذا كان الموافقون على هذا التصور بالنسبة للمثقفين المصريين قد اعتمدوا على فكرة (التميز) ، **فإن الرافضين لذات الفكرة قد استندوا فى هــذا الرفض على (نفى التميز) ويتضح هــذا من وجهة النظر التى تذهب إلى أن المثقفين فى مصر لا يتمتعون بأى مزية أو مكانة خاصــة فى المجتمع** (٢٥ ٪) كما ان صوتهم غير مسموع (٨٫٣٣ ٪) ، إلى جانب أنهم ليسوا الصفوة الوحيدة بل هناك كم من الصفوات فإذن لامزية يتميزون بها عن غيرهم (٨٫٣٣ ٪) •

والمبررات السابقة عملت على تجريد المثقفين من أى وجه للتفرد أو التميز ، ويبدو ان هذه المبررات لم تستند إلى عيوب أو مثالب للمثقفين

المصريين فى تأكيد هذه الدعوى وإنما تستند إلى خلل بنائى خاص بالمجتمع المصرى بدليل المبرر الأول الذى يؤكد عدم تمتع المثقفين بأى مكانة خاصة فى المجتمع ، وهذه المكانة واحتلالها هى مسئولية بنائية فى المحل الأول ، ويغسل هـذا المبرر الذى يؤكد على تعدد الصفوات فى المجتمع المصرى يرى أنه لا مجال لتميز المثقفين إذن ، وهو أمر يرجع إلى خلل بنائى Structural Disorganization فى المحـل الأول وهو الخلل الذى أدى إلى وجود ما يمكن تسميته باشباه الصفوات المتميزة ، وهى صفوات بعضها طفيلى تخلق فى ظل مناخ إقتصادى وسياسى ســاد مصر حقبة من الزمن •

ويتأكد هذا **الخلل البنائى** فيما أورده البعض من مبررات منها أن المجتمع المصرى لا ينظر إلى المثقفين باعتبارهم صفوة فى الوقت الراهن (٨٫٣٣ ٪) ، ثم أن الأمور ــ كما يذهب أحد المبحوثين ــ قد اختلطت فى مصر بحيث أصبح متعذراً تمييز الصفرة عن غيرها (٨٫٣٣٪) •

غير أن هناك **خمسة مبررات** لافتة يمكن **حصرها فيما يلى :**

(أ) مبرر يقيم منطقه على أساس تعذر إعتبار المثقفين صفوة نظراً لأنهم ينحدرون عن طبقات مختلفة ومتباينة (وأنظر نتائج الجدول رقم ١٤) • فاختلاف الأصول الطبقية للمثقفين ينفى فكرة التعامل معهم باعتبارهم صفوة متميزة بالمجتمع (٨٫٣٣ ٪) •

(ب) يكشف المبرر الثانى عن رفض مطلق لفكرة الصفوات فى العالم الثالث (٨٫٣٣ ٪) ومادامت مصر جزء من هـذا العالم فـلا مجال للصفوات فيها •

(جـ) إن الوضع الطبقى الراهن للمثقفين المصريين يتسم بالتفاوت فكيف يمكن من تتفاوت أوضاعهم الطبقية أن يوضعوا فى شريحة صفوية واحـدة (٨٫٣٣ ٪) •

(د) يؤكد المبرر الأخير ــ ولعله فى هذا يتفق مع المبرر الــذى يشير الى تعدد صفوات المجتمع المصرى ــ أن مفهوم الصفوة لم يعد يتحدد ثقافياً فقط بل أصبحت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً متميزاً فى تعيين هوية الصفوة (٨٫٣٣ ٪) •

(هـ) أما المبرر الأخــير فينحى منحى مختلفاً فيرى ان مفهــوم الصفوة يعنى الانعزالية وان المزايا الثقافية التى يتمتع بهــا المثقفون لا ينبغى أن تكون سبباً فى إنعزاليتهم وتفردهم عن غيرهم ، أى لا ينبغى ــ من وجهة النظر هذه ــ أن تقودهم إلى أن يكونوا صفوة تتسم بالعزلة (٨٫٣٣ ٪) [الجدول رقم ٣١] •

(٣)

غير أن هذا الموقف المتمايز الذى وقفته عينة الدراسة من قضية المثقفين وعلاقتهم بالصفوة لم يحل دون إثارتنا لسؤال آخر ــ وجــه لكل من الموافقين والمعارضين على اعتبار أن المثقفين احــدى صفوات المجتمع ــ وهو سؤال يتعلق بتعريفهم لمفهوم الصفوة •

والواقع ان فكرة (التميز) التى أكد عليها المبحوثون الموافقون على اعتبــار المثقفين إحــدى صفــوات المجتمع المصرى وحتى فكرة (اللا تميز) التى اعتمدت عليها غالبية الرافضين لمبدأ (صفوية المثقفين) ، هذه الفكرة فى الواقع ــ **فكرة التميز** ــ كانت هى **الفكرية المحورية التى دارت حولها غالبية التعريفات التى** ساقها مبحوثونا فيما يتعلق بمفهوم (الصفوة) •

ثم هناك ملاحظة أخرى فيما يتعلق بطبيعة هذا التميز ، إذ تحدد ــ أى هذا التميز ــ **بصــورة واضحــة فى الجــانب العقلى أو الفكرى** Intellectual وهو الأمــر الذى أمكننا ملاحظته بالنســبة للمبررات التى اعتمد عليها المبحوثون الذى يرون أن المثقفين ماهم إلا إحــدى صفوات المجتمع المصرى •

ومما يؤكد إشارتنا السابقة هو ما ذهب إليه البعض (٥ر١١ ٪) فى تعريفهم لمفهوم الصفوة من أن الصفوة تعنى [التميز بسمات لا تتوفر لغيرهم] وأن الصفوة (كأفراد) هم أصحاب العطاء الثقافى والفكرى وهم موجهو السلوك (٥ر١١ ٪) والأكثر كفاءة علمياً واندر تخصصاً (٦ر٨ ٪) ، ثم انهم أيضا جماعة تتميز بعلو كعبها فى العلم والثقافة (٥ر٨ ٪) ، فهم إذن متميز عقليا (٨ر٢ ٪) وخلاصة المفكرين (٨ر٢٪) (الجـــدول ٣٢) •

ولم يقتصر (التميز) كسمة محورية تسم الصفوة وأعضائها على التميز العقلى أو الفكرى أو الثقافى ، وإنما تعداه إلى تميز ، أو تمايزات من أنواع أخرى ، فيرى البعض ان الصفـــوة هم لأفراد ذوو المكانة الاجتماعية المتميزة (٨ر٥ ٪) وهى ـــ أى الصفوة ـــ شريحة إجتماعية تلعب دور (الريادة) فى المجتمع (٨ر٢ ٪) ولها دور ملموس فى صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع (٨ر٢ ٪) وهم أكثر الناس إحتراما للقانون (٨ر٢ ٪) وأكثر الناس تميزاً مـــن الناحية الوطنية (٨ر٢ ٪) •

واللافت بعد ذلك أن هناك عدداً من التعريفات المتميزه منها ذلك التعريف الذى ينظر إلى الصفوة نظرة طبقية خالصة إذ يرى ان الصفوة
التعريف الذى ينظر إلى الصفوة نظرة طبقية خالصة إذ يرى ان الصفوة
هم (أهل القمة) (٨ر٢ ٪) وهم طبقة تمثل الجزء الأعلى من الهرم الاجتماعى (٨ر٢ ٪) • ولا شك ان هـــذا التصور الطبقى ينظر إلى الصفوة من الزوايا الاقتصادية الاجتماعية السياسية متغافلا عن الزاوية الثقافية العقلية •

ومن بين التعريفات اللافته لمفهوم الصفوة هـــو ذلك التعريف الذى يقصر هذا المفهوم على [الفئة الحاكمة فقط] (٨ر٢ ٪) وهـــو بذلك يدور فى فلك **المحـــور السياسى** المحدد للصفوة وطبيعتها متجاهلا المحاور

الأخرى ، فالصفوة هنا هم الحكام دون غيرهم ، بمعنى أن من عداهم لا يدخلون فى زمرة الصفوة ، وهذا التصـور قد يضمر سخرية ونقداً مؤداة ان فكرة التميز — فى مصر — مازالت حكراً على الفئة الحاكمة • (الجـدول ٣٢) •

ثم تواجـه بعدد آخر من التعريفات أو بمعنى أصح استجابات للسؤال الخاص بتعريف مفهوم الصفوة ، ففى الوقت الذى رأى فيـه البعض (٥ر٨ ٪) أن الصفوة هى الفئة التى تتميز بالأخلاق والاخلاص العاليين ، يرى آخران (٥ر٨ ٪) انه من العسير وضع تعريف محدد لها ، ويقف مبحوث واحد (٢ر٨ ٪) ليعلن عدم وضوح مثل تلك المسـائل بذهنه إذ أنه لم يستطع — حتى الآن — أن يبلور فكره إزاءها (٢ر٨٪) ، بينما ذهب آخرون — صراحة — إلى أنهم يجهلون معنى هذا الاصطلاح • والملاحظ أن هؤلاء كانوا ممن ينتمون الى التخصصات العلمية الخالصـة كالكيمياء والطبيعة الخ ، ويمكننا فى الواقع أن نضم مبحوثنا الـذى صرح بأنه لم يستطع حتى الآن أن يبلور فكره تجاه مثل هذه القضية • وجدير بالذكر أن صاحب هذه الاستجابة من المتخصصين قريبى الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية (الجدول رقم ٣٢) •

(٤)

تدعونا كلتا الظاهرتين الخاصتين بقبول أو رفض المثقفين باعتبارهم إحدى صفوات المجتمع المصرى إلى الاحســاس بأن هناك اعترافاً — وخاصة بالنسبة للمبررات التى ساقها الرافضون كأسباب لهذا الرفض — ، ولعل هــذا ما أكده ضمنياً **بأن المجتمع المصرى يتضمن أكثر من صفوة** الجدول رقم (٣٣) حيث ذهب ثمانية عشرا مبحوثاً (٤ر٥١ ٪) **إلى أنه يرى أن المجتمع المصرى يتضمن عدداً من الصفوات** ، بينما رفض ثلاثة عشر فرداً (١ر٣٧ ٪) هــذا التصور مؤكداً أن المجتمع المصرى خلو من الصفوات ، وفى الوقت الذى وجدنا فيه هذين الاتجاهين الحاسمين ، نجـد ثلاثة مبحـوثين آثروا الصمت إزاء هـذا السؤال (٦ر٨ ٪)

وذهب فرد واحـــد (٢٫٩ ٪) إلى أنه لم يستطع أن يبلور فكره إزاء هـــذه القضية •

أما الأفراد ذوو الاتجاه المؤيد لفكرة تعدد الصفوات فى المجتمع المصرى فلقد صنفوا هذه الصفوات (الجدول رقم ٣٤) تصنيفا تنازليا بحيث **نجـــد أن الصفوة الاقتصادية** Econonic Elite **قد حظيت بأعلى التكرارات** (عشرة تكرارات) **تليهـــا الصـــفوة السياسية** Political Elite (ستة تكرارات) **ثم الصـــــقوة** الاجتماعية (أربع تكرارات) **وبنســـب وتكرارات متســـاوية الصـــفوات الدينيـــة** (أربع تكرارات) **والعســـكرية** (أربع تكرارات) Military **وفكرية** (أربع تكرارات) •

غير أن هناك استجابة قد رأت أن كل فئة من فئات المجتمع بها جماعة متميزة يمكن أن نطلق عليها أسم صفوة (ثلاث تكرارات) فالفئة الاقتصادية أو أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى بها شريحـــة متميزة تسمى الصفوة الاقتصادية ، كذلك فئة الممارسين السياسيين تنبثق عنها جماعة متميزة هى جماعة الصفوة وهكذا •••

والاستجابة السابقة (ثلاثة تكرارات) لا ترى فى مفهوم الصفوة أى شكل من أشكال الخصوصية ، بل ترى فيه أمراً مشاعاً بين فئات المجتمع المختلفة • ولعل هذه الاستجابة تختلف عن تلك التى رأت ان الصفوة مفهوم لا ينسحب إلا على فئة الحكام (تكراران) ، أو تلك التى قصرتها على الادباء (تكرار واحـــد) ، أو هذه الاستجابة التى حددتها فى نطاق (قلة) من المثقفين (تكرار واحـــد) •

ثم تتتابع التصورات الخاصة بصفوات المجتمع المصرى (تكرار واحد لكل) بحيث نجد البيروقراطيين والعسكريين الـــذين تحولوا إلى مدنيين ، ثم كبار الأطباء والمحامين وكبار الصحفيين والفنانين وتجـــار

الانفتاح وكبار نجـوم السينما والمسرح والرياضة ، ثم أخيراً ما أطلق عليهم أحد مبحوثينا أسم صفوة الصفوة (وإن كان لم يحدد لنا ما الذى يعنيه بهذا الاصطلاح تماما) • (الجدول رقم ٣٤) •

(٥)

وإذا كنا ـ خلال الجدول رقم (٣٤) ـ قد تعرفنا على التصورات العامة لصفوات المجتمع المصرى كما حددتها الجماعة التى رأت أن هناك تعدداً فى صفوات مجتمعنا المصرى ، فإننا من خـلال النتائج الواردة بالجدول رقم (٣٥) سـوف نعرض لوجهات نظر هذه الجماعة فى أكثر صفوات المجتمع المصرى إنسجاماً أو تجانساً •

فاللافت أن هناك ١١ر١١ ٪ من هذه الجماعة **تنفى أى تصـور يؤكد على فكرة التجانس بين الصفوات فى مصر اذ أنه ـ كما ترى هذه الفئة ـ لا تجانس فى صفوات المجتمع المصرى •**

ولعل الاستجابات أو التصورات التى تلت الاستجابة السابقـة تساوت فى نسبها المئوية (٥٥ر٥ ٪) فلم تتميز إحداها عن الأخرى ، وإن برزت منها ـ كيفياً ـ تلك الاستجابة التى أكدت أنه من العسير معرفة هذه الصفوات ـ المتجانسة دون دراسة ميدانية • ثم تلت هذه **الاستجابة الصفوات الأكثر انسجاماً** والتى اتضحت فى الصفـوات : **الوطنية** ، **والمثقفين ، وتلك التى تقدس الحرية إياً كانت نوعيتها** ، **ثم الصفوة الخاصة بأصحاب المناصب السياسية ورجال الأحزاب •**

أما بقية الصفوات الأكثر إنسجاماً فيما ترى هذه الجماعة فتتجلى **فى الصفوة الأدبية** فى علاقتها مع **الصفوة الفكرية ، ثم الأدباء مع صفوة الشعراء (وهذا يعنى من وجهة نظر البعض** أن هناك تمييزا بين الأديب والشـاعر) ، **ثم الصفوة الخاصة بأساتذة الجامعة ثم المحامون والعلماء** وهكـذا ••• (أنظر تفاصيل ذلك فى الجدول رقم ٣٥) •

وفى الوقت الذى رأى فيه ٥٥ر٥٥٪ (الجدول رقم ٣٥) أن المثقفين يعدون من أكثر صفوات المجتمع المصرى انسجاماً ، يرى ٣٣ر٣٣ ٪ (الجـدول رقم ٣٦) ان المثقفين (بعضهم مع البعض الآخـر) أكثر الصفوات تعارضاً وإختلافاً ، تليها الصفوة العسكرية مع الصفوة الفكرية (١٦ر٦٦ ٪) ، ثم رجـال الدين مـع المثقفين العلمانيين (٥٥ر٥ ٪) والمسلمين مع اليسار (٥٥ر٥ ٪) وأساتذة الجامعة (بعضهم مع البعض الآخر (٥٥ر٥ ٪) ... الخ (انظر الجدول رقم ٣٦) .

ولكن من الملاحظ بالنسبة لنتائج الجدولين رقم ٣٥ ، ٣٦ (بالنسبة للصفوات الأكثر انسجاماً والصفوات الأكثر تعارضا) **أن :**

(أ) أنه قد غلبت عليها الصفتان الاحادية والثنائية بمعنى أن هناك بعض المبحوثين الذين قد رأو أن صفة الانسجام أو التعارض سمة تنبع من داخل الصفوة ذاتها ، بمعنى ان أطراف الانسجام أو أطراف التعارض هم أعضاء الصفوة نفسها ، فالانسجام أو التعارض يتم من الداخل ـــ داخل الصفوة ـــ وليست هناك أطراف خارجية ، اما الصفة الثنائية للانسجام أو التعارض فتتضح من تأكيد بعض المبحوثين على ان للانسجام أو للصراع طرفين (كالصفوة الأدبيع مـع الصفوة الفكرية بالنسبة لأكثر الصفوات انسجاما وكرجال الدين من المثقفين العلمانيين بالنسبة لأكثر الصفوات تعارضاً) .

(ب) مال بعض المبحوثين (فى تحديدهم لأسماء الصفوات الأكثر إنسجاماً والصفوات الأكثر تعارضا) إلى إستخدام **(صفات مجردة)** فى تحديد طبيعة الصفوات (كالصفوة الوطنية ، أو صفوة المثقفين) وهى من الصفوات التى تقدس الحرية ، بالنسبة للصفوات الأكثر إنسجاماً ، وأصحاب الاتجاهات العقلانية أو غـير العقلانية واليمين واليسـار (تسميات سياسية فى المحل الأول) بالنسبة للصفوات الأكثر تعارضا أما البعض الآخر فقد أستخدم (صفات مهنية) كالجامعيين وأساتذة الجامعات

بالنسبة للصفوات الأكثر إنسجاماً ، والتجار ورجال الأعمال ورجـال الصحافة أو الصحفيون بالنسبة للأكثر تعارضاً •

(جـ) نلاحظ أن هناك بعض الصفوات قد تكرر ذكرها خلال الجدولين فمرة اعتبرت من بين الصفوات الأكثر انسجاماً ومرة ثانية نظر إليهـا باعتبارها أكثر الصفوات تعارضا ولعل هذه الملاحظة تصدق كثيراً على صفوات الحكام ، وأساتذة الجامعات ، والمثقفين •

وتقودنا نتائج الجدول رقم (٣٦) والخاصـة بتصورات المبحوثين لأكثر الصفوات تعارضاً واختلافاً ، تقودنا إلى الكشف عن الأسباب — كما يتصورها المبحوثون — التى تكمن وراء هذا التعارض أو الاختلاف • والواقع إن ملاحظتنا لهذه الأسباب المتصورة **تكشف عن عدد من الحقائق من أبرزهـا :**

(أ) إن التناقض فى المصالح الخاصة بكل صفوة كان على رأس الأسباب المتصورة لتعارض الصفوات وإختلافها (٤ تكرارات) ورغم أن مبحوثينا لم يوضحوا ما الذى يقصدونه على وجه الدقة بلفظ تناقض المصالح ، إلا ان هذا الاصطلاح قد يضمر أبعاداً اقتصادية فى المحـل الأول إلى جانب البعدين الاجتماعى والسياسى •

(ب) وتحتل الاختلافات فى الأصول الثقافية للصفوات المرتبة (الأولى مكرر) (٤ تكرارات) فى سلم الأسباب المؤدية إلى التعارض والاختلاف بين الصفوات • فكأن فكرة التناقض فى المصالح (الاقتصادية فى المحل الأول) قـد تساوت مع فكرة الاختلاف فى الأصـول الثقافية للصفوات باعتبار أن كليهما يتبع لعى قمة أسباب التعارض بين الصفوات •

(جـ) غير أننا لو تعاملنا مؤقتا مع الصفوة باعتبارها (طبقـة) لوجدنا أن النتائج المشـار إليها والتى سوف نشير إليها رغم أنها لم تشر إلى اختلاف الأصول الطبقية كأحد أسباب تعارض الصفوات ، إلا

أنها ــ أى هذه النتائج ــ تتسق إلى حــد ما مع تلك النتائج الواردة بالجدول رقم (٢٨) والخاصة بوجهات نظر المبحوثين فى المقولة النظرية التى تذهب إلى ان هناك ارتباطاً إيجابياً بين اختلاف الأصول الطبقية للمثقفين والاختلافات القائمة بينهم فى الرؤى السياسية والاجتماعية .... ألخ .

وما يهمنا فى الواقع هو فكرة الاختلاف فى الأصول (ســواء أكانت فى المصالح أو الثقافة أو فى الطبقة) ومدى انعكاس هذا الاختلاف على مدى الانسجام أو التعارض بين الصفوات المختلفة رغم إيماننا أن أفكاراً مثل المصالح Interests والثقافة Calture والطبقة Class من العسير أن نفصل إحداهما عن الأخرى كنتيجة لأن كلا منهم يعمل ــ مع الآخر ــ فى معية واحدة من حيث التأثير والتأثر .

(د) وتأتى الاختلافات فى الاتجاهات الفكرية متممة للبعد الثقافى الفكرى (تكراران) باعتبار ان اختلافات الرؤى الفكرية والاتجاهات الثقافية بين صفوات المجتمع المصرى يؤدى إلى إحتمالية تعارض هذه الصفوات واختلافها .

(هـ) ولكن اللافت أن هناك سبباً قد تحدد أساساً بالنسبة لنوعيتين من الصفوات ، الصفوة العسكرية والصفوة الفكرية ، وهذا السبب ذو صفة نفسية (بيد أنه له أبعاداً تاريخية وفكرية) وأعنى به ــ كما يذهب أحــد المبحوثين ــ احســاس الصفوة العسكرية بالنقص Inferiority تجاه الصفوة الفكرية .

والواقع إن الصراع بين هاتين الصفوتين قد تخلق بصفة أساسية فيما بعد حقبة الخمسينات فى مصر وهو أمر يضيق المقام هنا عن ذكر أسبابه ، ولكن يكفى أن نشير إلى أن محــور صراع هاتين الصفوتين كان يدور حول قضية (الحرية) ، حرية الفكر ، وحرية التعبير عن هذا الفكر ، ومحاولات الصفوة الفكرية تجاوز الحدود التى وضعتها الصفوة

العسكرية (الحاكمة بصفة خاصة) كحواجز لا ينبغى — فيما ترى الصفوة العسكرية — للصفوة الفكرية أن تتخطاها ، ومن هنا نشأ صراع الفكر مع السلطة ، أو صراع الحرية مع الاستبداد •

(و) ومن الأسباب اللافتة أيضا ، هذا السبب الذى يعزو التعارض إلى ن هناك بعض صفوات ترغب فى السيطرة وتولى السلطة والحكم ، بينما نجد أن هناك بعض الصفوات تود خدمة المجتمع ولكن من (خارج) نطاق الحكم (تكرار واحد) ، فما بين الرغبة فى الحكم والخدمة من خارج الحكم ينشأ الصراع بين الصفوات • وقلد كان للبعد النفسى نصيب فى تفسير تعارض بعض الصفوات حيث أشار بعض مبحوثينا إلى أن للتكوين النفسى المتميز لكل صفوة دوره فى إذكاء التعارض بين الصفوات المختلفة (تكرار واحد) • أما الصراعات المـادية والأدبية فكانت من بين الأسباب المتصورة للتعارض القائم بين الصفوات (تكرار واحد) ، ولعل هذا يؤكد ما أشرنا إليه من قبل والخاص بتناقض المصالح الشخصية وتعارضها (٤ تكرارات) •

(ز) وفى الوقت الذى حدد فيه البعض أسباب التعارض كمـا يتصورونها وقف مبحوث واحـد يؤكد على أن معرفة أسباب التعارض هذه لا يمكن أن يتم دون دراسة ميدانية واقعية ، وأعلن أربع مبحوثين أنهم لا يستطيعون تحديد أسباب هذا التعارض • (الجدول رقم ٣٦)

الجدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم عن امكانية تحقيق عدم الاختلاف السياسى بين المثقفين كنتيجة لوعيهم بالانتماء الى طبقة واحدة

الرأى	عدد	٪
نعم	١١	٤ر٣١
لا	٢٤	٦ر٦٨
إجمالى	٣٥	٠ر١٠٠

الجدول رقم (٢٨)

توزيع افراد العينة وفقاً لتصوراتهم عن مدى ارتباط اختلاف الأصول الطبقية للمثقفين بالاختلافات القائمة بينهم فى الرؤى السياسية والاجتماعية

الرأى	عدد	٪
موافق	٢٨	٠ر٨٠
غير موافق	٦	١ر١٧
لا تعليق	١	٩ر٢
إجمالى	٣٥	٠ر١٠٠

الجـــدول رقم (٢٩)

توزيع أفراد العينة حسب رؤيتهم للمثقفين
من حيث اعتبارهم صـــفوة من عدمه
فى المجتمع المصرى

الـــرأى	عدد	٪
نعم	١٨	٥١ر٤
لا	١٢	٣٤ر٣
لا تعليق	٢	٧رر
ليس كل المثقفين	٢	٥ر٧
لم أبلور فكرى حول هذا الموضوع بعـــد	١	٢ر٩
إجمـــــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـــدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد العينة الموافقين على أن المثقفين يعدون صفوة فى المجتمع المصرى وفقا لأسباب موافقتهم

أسباب الموافقة	التكرارات
لأنهم قادة الرأى وممثلوا الفكر الناضج	٤
لأنهم يملكون فكرا ورؤيا للحاضر واستقبل	٢
لتميزهم فكريا	٢
لأنهم يقودون مسيرة الحياة	٢
لأنهم يشاركون فى بناء المجتمع	٢
لابد للمثقفين أن يتميزوا حتى يستحقوا لقب الصفوة	١
لتميزهم عن غالبية الشعب المصرى الأمى	١
لتمتعهم بدرجة عالية من الوعى	١
لدورهم الخادم فى المجتمع	١
لأن لديهم القدرة على أن يعيشوا فى سلام ومحبة أكثر من غيرهم	١
لأنهم يستطيعون بثقافتهم ان يبتعدوا عما يمكن أن يقع فيه غير المثقفين	١
لأن بيدهم مصـــير الثقافة	١
لا تعليق	٢

الجـــدول رقم (٣١)

توزيع أفراد العينة الرافضين لفكرة أن المثقفين يمثلون صـــفوة بالمجتمـــع المصـــرى وفقـــا لأسباب رفضـــهم

أسباب الرض	عدد	٪
إن المثقفين لا يتمتعون بأ ى مزية أو مكانة خاصة فى مصـــر	٣	٢٥ر٠
ليس لهم صوت مسموع فى المجتمع المصرى	١	٨ر٣٣
لأن الثقافة لا تعنى الانعزالية والتفرد	١	٨ر٣٣
لأنهم ليسوا الصفوة الوحيدة	١	٨ر٣٣
لأنهم يمثلون طبقات مختلفة	١	٨ر٣٣
لا صفوة فى العالم الثالث	١	٨ر٣٣
الصفوة أصبحت لا تتحدد ثقافيا بل اقتصاديا واجتماعيا	١	٨ر٣٣
إختلطت الأمور بحيث يصعب تمييز الصفوة عن غيرهـــا	١	٨ر٣٣
المجتمع المصرى لا يعتبر المثقفين صفوة فى الوقت الراهـــن	١	٨ر٣٣
هناك تفاوت بين المثقفين لذلك يتعذر اعتبارهم صـــفوة	١	٨ر٣٣
الإجمـــــالى	١٢	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٣٢)
توزيع أفراد العينة وفقـا لتعريفهم لمفهـوم الصـفوة

التعـريف	عدد	٪
التميز بسمات لا تتوفر لغيرهم	٤	١١ر٥
هم أصحاب العطاء الثقافى والفكرى وموجهو السـلوك	٤	١١ر٥
هم الأكثر كفاءة علميا وأندر تخصصا	٣	٨ر٦
هم الذين يتميزون بأن لهم مكانة اجتماعية خاصة	٢	٥ر٨
هم فئة على درجة عالية من الأخلاق والاخلاص	٢	٥ر٨
هم جماعة ذات تعليم وثقافة عاليتين	٢	٥ر٨
المتميزون عقليـا	١	٢ر٨
خلاصة المفكرين	١	٢ر٨
شريحة اجتماعية تلعب دور الريادة فى المجتمع	١	٢ر٨
هم الأشخاص الذين لهم دور ملموس فى صنع القـرارات السياسية والاجتماعيـة والاقتصادية	١	٢ر٨
هم أكثر الناس احتراما للقانون	١	٢ر٨
هم أهل القمة	١	٢ر٨
هم الفئة الحاكمة فقط	١	٢ر٨
هم المتميزون وطنيا	١	٢ر٨
طبقة تمثل الجزء الأعلى من الهرم الاجتماعى	١	٢ر٨
فكرى غير مبلور بالنسبة لهذه المسألة	١	٢ر٨
من العسير وضع تعريف محدد لها	٢	٥ر٨
لا أعرف	٦	١٧ر٢
الاجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـــدول رقم (٣٣)

توزيع أفراد العينة وفقا لوجهات نظرهم فيما إذا كان هناك أكثر من صفوة في المجتمع المصرى

وجهات النظر	عدد	٪
نعم	١٨	٥١ر٤
لا	١٣	٣٧ر١
فكرى غير واضح بالنسبة لهذه المسألة	١	٢ر٩
لا تعليق	٣	٨ر٦
الاجمـــــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٣٤)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هناك أكثر من صفوة فى المجتمع المصرى وفقا لتصنيفهم لهـذه الصفوات

الصفوات	التكرارات
صفوة اقتصادية	١٠
صفوة سياسية	٦
صفوة اجتماعية	٤
صفوة دينية	٤
صفوة عسكرية	٤
صفوة فكرية	٤
لكل فئة من فئات المجتمع صفوتها الخاصة	٣
الحـــــكام	٣
صفوة أدبية	١
قلة من المثقفين	١
البيروقراطيون	١
العسكريون الذين تحولوا إلى مدنيين	١
كبار الأطباء والمحامين	١
كبار الصحفيين	١
صفوة الفنانين	١
تجار الانفتاح	١
كبار نجوم السينما والمسرح والرياضة	١
صفوة الصفوة	١

الجـــدول رقم (٣٥)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هناك أكثر من صفوة في مصر وفقا لوجهات نظرهم لأكثر صفوات المجتمع المصرى انسجاما بعضها مع البعض الآخر

أكثر الصفوات انسجاما	عدد	٪
لا توجد صفوات متجانسة فى مصر	٢	١١ر١١
من العسير تحديد ذلك دون دراسة ميدانية	١	٥٥ر٥
الصفوة الوطنية	١	٥٥ر٥
صفوة المثقفين	١	٥٥ر٥
الصفوات التى تقدس الحرية	١	٥٥ر٥
أصحاب المناصب السياسية ورجال الأحزاب	١	٥٥ر٥
الصفوة الأدبية مع الصفوة الفكرية	١	٥٥ر٥
الأدباء مع الشعراء	١	٥٥ر٥
أساتذة الجامعة	١	٥٥ر٥
المحـــــامون	١	٥٥ر٥
العلمـــــــاء	١	٥٥ر٥
رأسماليون أو ملاك	١	٥٥ر٥
الحـــــكام	١	٥٥ر٥
صفوة الطبقة العاملة	١	٥٥ر٥
أصحاب المصالح المشتركة	١	٥٥ر٥
الرأسماليون والبيروقراطيون	١	٥٥ر٥
فكرى غير مبلور بالنسبة لهذه المسألة	١	٥٥ر٥
الاجمـــــــــالى	١٨	٠ر١٠٠

الجـدول رقم (٣٦)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هناك أكثر من صفوة في المجتمع المصرى وفقـا لوجهـات نظرهم في أكثر هذه الصفوات تعارضا واختلافا

أكثر الصفوات تعارضا	عدد	٪
المثقفـون بعضهم مع البعض الآخر	٦	٣٣ر٣٣
العسكرية مع الفكرية	٣	١٦ر٦٦
رجال الدين مع المثقفين العلمانيين	١	٥ر٥٥
اليمين مع اليسار والعكس	١	٥ر٥٥
أساتذة الجامعة	١	٥ر٥٥
الحكام بعضهم مع بعض	١	٥ر٥٥
رجال الصحافة	١	٥ر٥٥
الصفوة السياسية	١	٥ر٥٥
صفوة التجار ورجال الأعمال بعضهم مع البعض الآخـر	١	٥ر٥٥
أصحاب الاتجاهات العقلانية مع غيرهم من غير العقلانيين	١	٥ر٥٥
لا سبيل لمعرفة ذلك إلا بالدراسة الميدانية	١	٥ر٥٥
الاجمـالى	١٨	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٣٧)

توزيع أفراد العينة الذين يرون أن هناك أكثر من صفوة بالمجتمع المصرى وفقا لوجهات نظرهم فى أسباب الاختلاف القائم بين بعض الصـــــفوات

أسباب تعارض الصفوات واختلافها	التكرارات
تناقض المصالح الشخصية وتعارضها	٤
اختلاف الاصول الثقافية	٤
تعدد الاتجاهات الفكرية	٢
عدم وضوح الرؤى السياسية	١
احساس بعض الصفوات بالنقص (كالصفوة العسكرية) تجاه بعض الصفوات الأخرى (كالصفوة الفكرية)	١
بعض الصفوات تميل أكثر الى للوصول للحكم بينما تميل أخرى الى خدمة الشعب خارج نطاق الحكم	١
طبيعة التكوين النفسى لكل صفوة	١
صراعات مادية وأدبية	١
لا يمكن معرفة ذلك إلا عن طريق دراسة ميدانية	١
لا أعـرف	٤

[استخلاصات الفصل الثالث]

ويمكننا بعد استعراض وجهات نظر مبحوثينا فيما يتعلق بقضيتى الصفوة والطبقة وما يرتبط بهما من قضايا فرعية أخرى وهو ما تكفل به **الفصل الثالث من فصل دراستنا الميدانية أن نخلص الى ما يأتى :**

أولا : هناك ميل عام الى النظر الى المثقفين المصريين باعتبارهم احدى صفوات المجتمع المصرى •

ثانيا : كان التميز العقلى والريادة الفكرية من أبرز المبررات التى اعتمد عليها المبحوثين المؤيدين للمثقفين المصريين باعتبارهم من صفوات المجتمع المصرى •

ثالثا : كان رفض فكرة التميز عامة والتميز الاجتماعى خاصة على قمة المبررات التى اعتمد عليها غير الموافقين على النظر الى المثقفين باعتبارهم صفوة فى المجتمع المصرى • ولكن ينبغى أن نؤكد على أن نفى فكرة التميز هنا لا تعنى تجريدا للمثقفين المصريين – موضوعيا – من أى سمات مميزة ، ولكن تعنى – كما صرح للبعض – أن المجتمع المصرى – بظروفه السياسية والاجتماعية الراهنة – قد طمس كل معالم التميز التى تسم مثقفينا المصريين واضحى الأمر مرهونا بالتقلبات السياسية والاجتماعية وبظروف التغير السياسى والاجتماعى للمجتمع المصرى •

رابعا : وتتأكد فكرة التميز هذه عند تعريف مبحوثينا لمفهوم **الصفوة حيث أشارت الغالبية الى أن هذا المفهوم يعنى تميزا عقليا وفكريا •**

خامسا : تميل غالبية المبحوثين الى الايمان بأن المجتمع المصرى يتضمن أكثر من صفوة واحدة ، ولقد صنف المؤيدون لفكرة التعدد هذه ، الصفوات الى صفوة اقتصادية (وقد حظيت بأعلى عدد من التكرارات) ثم صفوة سياسية واجتماعية ودينية وعسكرية وفكرية ••• الخ •

سادسا : ويميل بعض أعضاء الفئة المؤيدة لفكرة تعدد صفوات المجتمع المصرى الى رفض أى تصور يؤيد فكرة التجانس بين صفوات المجتمع المصرى ، إلا أن البعض يؤيد فكرة للتجانس هذه مشيرا الى صفوات متميزة كالصفوة الوطنية وصفوة المثقفين والصفوات التى تميل الى تقديس الحرية ، ثم للصفوة الخاصة بأصحاب المناصب السياسية ورجال الأحزاب وكذلك الصفوة الأدبية فى علاقتها بالصفوة الفكرية ••• الخ •

سابعا : أما عن أكثر الصفوات تعارضا واختلافا (فيما يرى الأفراد للذين أقروا بوجود صفوات فى المجتمع المصرى) فهى الصفوة العسكرية مع الصفوة الفكرية ، ثم رجال الدين مع المثقفين العلمانيين ، كذلك اليمين مع اليسار •

ثامنا : إحتل التناقض فى المصالح الخاصة بكل صفوة الثقة بالنسبة للأسباب التى أوردها المبحوثون لظاهرة اختلاف الصفوات وتعارضها ، الاختلافات فى الاصول الثقافية للصفوات وتليهما الاختلافات فى الاتجاهات الفكرية ••• الخ •

تاسعا : من الأسباب اللافتة التى أوردها المبحوثون فيما يتعلق بالتعارض بين الصفوات ذلك للسبب الذى خصص بالنسبة للتعارض بين الصفوتين العسكرية والفكرية وأعنى بهذا السبب هو إحساس الصفوة الأولى (العسكرية) بالنقص إزاء الصفوة الثانية (الفكرية) •

الفصل الرابع

الاتجاهات السياسية
والرؤى الايديولوجية

تمهيـــد

وفصلنا الرابع محاولة للتعرف (عن قرب) على لتجاهات صفوتنـا المتعلمة إزاء بعض القضايا السياسية والايديولوجية ذات الصبغة الخلافية وخاصة وان محاولتنا هذه سوف تدور (فى جملتها) فى فلك الدول النامية ومنها مصر • كما لننا سوف نعنى هنا بالكشف عن الرؤى الخاصة بدور المثقفين المصريين فيما يتعلق بالعملية السياسية وتشييد البنـاء السياسى المصرى •

فالفصل بهذا التصور محاولة للفهم ، فهـم الاتجاهات السياسية والكشف عنها ولاسيما وان المجتمع المصرى يشهد مرحلة تحول هامة نحو تدعيم بنائه السياسى والأخذ بأشكال أميل الى الديمقراطية منها الى أى شكل آخر ، ومازال هذا (الشكل) فى مرحلة التدعيم والبناء ومن المؤكد ان تصورات صفوتنا المتعلمة سوف تكون عدنا على تحقيق هذا البناء دعمـا وتشـييدا •

وما يؤكد هذا هو طبيعة القضايا المثارة والتى تبدأ بالكشـف عن تصورات مبحوثينا عن أنسب صور الحكم ملاءمة للدول النامية ومقومات النظام الديمقراطى وأكثر دول العالم المتخلف تطبيقا لهذا النظام وأكثرها بعـداً عنها •

والى جانب تلك القضايا ، فإن هذا الفصل يعنى بالكشف عن تصورات مبحوثينا عن الدور الذى يمكن للمثقفين المصريين أن يقوموا به فى تحديد مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى ، الى جانب الكشف عن رؤاهم لكيفية تحقيق الاستقرار السياسى Political Stability للدول المتخلفة وتفسيراتهم لشعبية بعض القادة السياسيين فى بعض الدول ذات النظام الحزبى الواحد ، ثم أخيرا تصورات صفوتنا المتعلمة لأكثر فئات المجتمع تحقيقا للديمقراطية اذا ما قدر لها أن تحكم •

– ١ –

أصبحت صيغة الحكم الأكثر ملاءمة لظروف المجتمعات النامية أو المتخلفة أو تلك التى نالت استقلالها حديثا نسبيا إحدى المشكلات الملحة والمؤرقة فى ذات الوقت لكل من الساسة والمفكرين • وهذه الدول وإن جنحت غالبيتها نحو النظم الاوتوقراطية والعسكرية ، إلا أن هذا لم يحل دون أن تظل اشكالية نظام الحكم الخاصة بكثير من هذه الدول محل جدل ونقاش بين الباحثين والمثقفين ، بل كثيرا ما نجد أن مسار هذا الجدل وذلك النقاش قد اتخذ شكل الصراع أحيانا بين المثقفين من جهة والساسة المنفذين (الحكام) من جهة أخرى •

فكان لزاما علينا أن تكون أولى القضايا التى أردنا أن نكشف من خلالها عن (بعض) الاتجاهات السياسية والايديولوجية لأعضاء صفوتنا المتعلمة هى (صيغة الحكم) أو (شكل الحكم) الأكثر ملاءمة للدول النامية فيما يتصور أعضاء هذه الصفوة •

ويبدو أن النظام الديمقراطى كحكم يداعب أحلام صفوتنا المتعلمة إزاء مستقبل – بل وحاضر – الدول النامية قد تربع على قمة تصورات مبحوثينا لأنسب صور لهذه الدول (٥٤٫١٪) ، ويتأكد هذا الاتجاه إزاء الديمقراطية فى بعض الاستجابات الأخرى كتلك الاستجابة التى تؤكد أن أنسب الصيغ هى العلمانية والليبرالية الانسانية (٢٫٨٪) أو هذا التصور أن صورة الحكم الملائمة للدول النامية هى تلك التى تعتمد على إعطاء أكبر قدر من الحرية (٢٫٨٪) ، أو تلك التى تعتمد على الشورى (٢٫٨٪) أو هذه الصيغة التى تنهض على توليفة تجمع ما بين النظامين الرئاسى والبرلمانى (٢٫٨٪) •

من الملاحظ إذن أن هذه الاستجابات تدور كلها فى فلك الديمقراطية ومضمونها الحرية وإن اختلفت الألفاظ أو الصياغات أو التسميات •

واذا كنا نعترف بأن الإسلام بما يحمله من مبادىء ومضامين يدعو الى الحرية والاهتمام بالرأى الآخر (من خلال الشورى) وهما من أهم مقومات الديمقراطية المعاصرة ، فان تلك الاستجابة للتى ترى أن أنسب صور الحكم للدول النامية هى الصيغة التى تنهض على الحكم الدستورى الاسلامى (١٧٫٠٪) تعد — فيما أتصور — تدعيما للاتجاه الذى ينادى بالديمقراطية كصيغة ملائمة للدول النامية ٠

غير أن هناك إتجاها آخر (وإن كنت لا أعتبره مختلفاً عن الاتجاه السابق) يرى أن الصيغة الملائمة للدول النامية هى تلك الصيغة التى يتخلى خلالها العسكريون (الحكام العسكريون) عن السياسة والحكم (٥٫٧ ٪) ، ولاشك ان الصيغة الوحيدة التى يتحرج — أو يتردد — العسكريون أن يحكموا خلالها هى الصيغة الديمقراطية ٠

ورغم هذا التيار الديمقراطى الذى يسم اتجاهات عينة الدراسة إزاء قضية صيغة الحكم الملائمة للدول النامية ، إلا أن هناك **إتجاها آخر يتبلور فى عدد من الاستجابات ، هذا الاتجاه يرى فى الديكتاتورية أو حكم الفرد صيغة مناسبة للحكم فى الدول النامية** ولقد تكشف هذا الاتجاه من خلال تلك الاستجابة التى تذهب إلى أن الصيغة الملائمة هى الديكتاتورية المستنيرة (وإن كنت لا أدرى كيف تكون ديكتاتورية ومستنيرة فى آن واحد !!) فى ظل نظام جمهورى (٢٫٨ ٪) من خلال تلك الاستجابتين الصريحتين ، التى تذهب أولاهما الى **أن حكم الفرد (هكذا !) (٢٫٨ ٪) هو أنسب صيغ الحكم للدول النابة ، وكذلك الديكتاتورية** (هكذا !) **هى أفضل الصور السياسية ملاءمة لحكم الدول النامية أو المتخلفة (٢٫٨٪) الجدول رقم (٣٨)** ٠

والرؤية السابقة (المؤيدة للديكتاتورية كصيغة لحكم الدول النامية) رغم الضآلة العددية لمعتنقيها إلا أنها فى الوقت الذى تثير فيه قلق للباحثين — وخاصة الباحثين فى علم الاجتماع السياسى — تثير

أيضا اهتمامهم وتساؤلاتهم وخاصة محاولتهم الاجابة عن هذا السؤال لماذا هناك أفراد من الصفوة المتعلمة مازالوا يؤمنون بالديكتاتورية كمنهج وأسلوب للحكم رغم أنها لثبتت فشلها وتأكد عجزها ؟

وهذا التساؤل يستوجب فى حد ذاته دراسة مستقلة لأنه يثير بدوره عدداً آخر من التساؤلات الفرعية الهامة عن التنشئة الاجتماعية والسياسية وطبيعة الأصول الطبقية والثقافية لهؤلاء الأفراد من ذوى الايمان بالديكتاتورية كمنهج للحكم ؟

(٢)

ولما كانت الديمقراطية هى أكثر الصيغ إحتراماً وقبولا من مثقفى الدول النامية وصفوتها المتعلمة (وإن كان هذا لا يمنع من ان يكون هناك ايمان بصيغ أخرى من قبل هؤلاء المثقفين) وأكثرها ملاءمة — فيما يتصور هؤلاء — كصيغة لحكم الدول النامية أو المتخلفة ، فإننا آثرنا أن نكشف عن تصورات صفوتنا المتعلمة (عينة الدراسة) لمقومات الديمقراطية وأسسها •

ويبدو **أن مقولات الحرية والمعارضة والرأى الآخر** والنقد والأحزاب ، هى **المذور (وهذه حقيقى إلى حد كبير) التى يرى مبحوثونا ان الديمقراطية لا تستقيم دونها ، وهى مقولات سياسية فى المحل الأول ،** ولقد تكشف هذا الوجه السياسى للديمقراطى من استجابات كحرية الرأى والمعارضة (ستة تكرارات) والنظام الحزبى وحرية تكوين الأحزاب (أربعة تكرارات) والانتخابات الحرة (ثلاثة تكرارات) وحرية النقد (تكراران) ومجلس نيابى منتخب (تكراران) والعلمانية والليبرالية (تكرار واحد) والحرية (مع الالتزام) (تكرار واحد) وحرية تكوين الصحف (تكرار واحد) وهكذا •••

ولا شك أن المؤشرات أو الاستجابات السابقة وغيرها تكشف فى

جملتها عن أهم عناصر البناء للديمقراطى لأى مجتمع كائنا ما كان ، وهذه العناصر وإن غلب عليها البعد السياسى **إلا أن هناك مقومات أخرى تكشف عن المظهر الاجتماعى والاقتصادى للديمقراطية** ، ولكن قبل ان نشير إلى بعض الاستجابات التى تؤكد هذا المظهر أود أن أشير تدعيماً للبعد السياسى ، أن هناك اتجاهاً يميل الى التعامل مع الديمقراطية من منظور إسلامى حيث نرى تلك الاستجابة التى ترى أن مقومات الديمقراطية هى مقومات النظام الاسلامى (ثلاثة تكرارات) وأن الشورى كنظام اسلامى تعتبر أحد العناصر الهامة للديمقراطية (تكراران) ٠

أما المظهر الاجتماعى الاقتصادى لمقومات الديمقراطية كما كشفت عنها تصورات المبحوثين فيتأكد من بعض الاستجابات للتى تشير إلى (عدالة توزيع الثروة) وقبل هذا وذلك تلك الاستجابة التى تذهب إلى ان من أبرز مقومات الديمقراطية تكافوء الفرص والكفاية والعدل والمساواة (خمسة تكرارات) ، ثم المصالحة الطبقية (تكرار واحد) إذا نظرنا إلى تلك المصالحة من الزاوية الاجتماعية الاقتصادية ٠

غير أن هناك عدداً آخر من الاستجابات المتميزة لكنها تؤكد بصورة أو بأخرى المضمون الذى تحمله التصورات السابقة لمقومات الديمقراطية ، فمن أبرز تلك الاستجابات المتميزة تلك الاستجابة للتى ترى ان من أهم مقومات مقومات للديمقراطية هى (تخلى العسكريين عن الحكم) (تكراران) ، ولعل هذه الاستجابة تتسق إلى حد كبير من تلك الاستجابة الواردة بالجدول رقم (٣٨) والخاص بتصورات المبحوثين لأكثر صور الحكم ملاءمة للدول النامية حيث أشير الى ذلك النظام أو تلك الصيغة التى يتخلى فيها العسكريون عن أمور السياسة والحكم ٠

أما الاستجابة اللافتة الأخرى فهى تلك الاستجابة التى تنفى وجود ديمقراطية مطلقة فى أى مجتمع من المجتمعات (تكرار واحد) فلا نستطيع بالتالى أن نتحدث عن مقومات عامة للنظام الديمقراطى ٠

أما خضوع الأقلية للأغلبية (وهو مظهر سياسى) مكان من بين الاستجابات اللافتة والتى تكشف فى الواقع عن تصـور حقيقى للفكر الديمقراطى بصورته الغربية ، وهى الصورة المرتبطة بشكل مباشر بنظام تعدد الأحزاب • الجدول رقم (٣٩) •

(٣)

وإذا كنا نفترض أن هناك بعض دول من تلك التى يمكن ان نسميها دولا متخلفة أو ناميـة تميل ــ أكثر من غيرهـا ــ إلى اعتناق النظام الديمقراطى وتطبيقه فإننا آثرنا أن نكشف عن تصورات مبحوثينا عن هذا الافتراض سائلين إياهم تحديد هذه الدول وأسماءها ، ويبدو ان **سمعة (الهند) كدولة نامية أو متخلفة • أكثر ميلا وتشبثا بل وتطبيقاً للديمقراطية قد وجدت لها صدى لدى عدد لا بأس به من مبحوثينا حيث أكـد (٤٠ ٪) من أفراد العينة ان الهند تعد أكثر دول العالم المتخلف تطبيقاً للديمقراطية •**

ولكن رغم هـذا **الاتجاه إزاء دولة** الهند كما تبدى فى الجـدول رقم (٤٠) إلا أن هناك **٢٥ر٧١ ٪ من أفراد** البحث **قد اعترضوا على** مبدأ النطق بسيادة الديمقراطية فى بعض دول عالمنا النامى أو المتخلف **حيث رأوا ان دول هذا العالم تعانى من أزمة غياب الديمقراطية •**

ثم توزعت اتجاهات مبوحثينا بعد ذلك إلى التأكيد على أن كلا من مصر (٢ر٨٥ ٪) واليمن الشمالى (٢ر٨٥ ٪) ولسرائيل (٢ر٨٥ ٪) من أكثر دول العالم المتلخف (وهناك تساؤل عن مـدى حقيقة اعتبار اسرائيل جـزءا من العالم المتخلف وبأى معيـار ؟؟) تطبيقاً للنظام الديمقراطى •

غير أن هناك عدداً آخر من الاستجابات المتميزة منها تلك الاستجابة التى ترى أن الدول العالم المتخلف التى تميل إلى تطبيق الديمقراطية

هى تلك الدول التى لا يحكمها حزب واحـد أو يسيطر عليهـا حـكم عسكرى (٢٫٨٥ ٪) • وهذه الاستجابة تؤكد أحد التصورات السابقة التى طرحها البعض (تكراران ــ الجدول رقم ٣٩) عند الاشـارة إلى مقومات النظام الديمقراطى ، كما أن هذا التصور يثير فى حـد ذاته تساؤلا آخر إذا كان الأمر كذلك فمعنى ذلك ان غالبية الدول المتخلفة مازالت ترسف فى اغلال للديكتاتورية مادام ــ وفقا للرأى السـابق ــ العسكريون (وهم كثرة) مازالوا يسيطرون لعى أنمظة الحكم فيها •

أما الاستجابة اللافتة الأخرى فهى استجابة تتسم بالتأنى وبالعلمية وهى تلك الاستجابة (وهى استجابة قد تكررت بصورة لافتة أثناء إثارة بعض التساؤلات السابقة الأخرى) التى ترى انه من الصعوبة تحديد أكثر دول العـالم المتخلف تطبيقاً للديمقراطية دون بحث أو دراسـة (٢٫٨٥ ٪) •

أما الفئة التى أعترفت بعدم معرفتها بطبيعة هذه الدول ، فكانت نسبتها عالية (٢٠ ٪) بالمقارنة بالاجمالى الكلى لحجم العينة ، والواقع أن جل هذه الفئة كان أفرادها ممن ينتمون إلى تخصصات بعيدة عن العلوم الاجتماعية والإنسانية وانحصرت تقريبا فى تخصصات الكيمياء والطبيعة والجيولوجيا ••• الخ ، وذلك من واقع محاولتنا الكشف عن هوية هؤلاء خلال الاستمارات الأصلية للبحث • (انظر الجدول رقم ٤٠) •

(٤)

وعلى خلاف استجابات الجدول رقم (٤٠) نجد استجابات الجدول رقم (٤١) والخاصة بتصورات عينة الدراسة عن أكثر دول العالم المتخلف (بعداً) عن الديمقراطية ، ففى استجابات الجدول رقم (٤٠) والخاصة بدول العالم المتخلف التى تميل إلى تطبيق النظام الديمقراطى وجدنا ان هناك (تحديداً) لنطاق هذه الدول بصورة نستشف منها ضآلة هذه الدول من حيث حجمها أو كمها ، أما استجابات الجدول رقم (٤١) وهى

الخاصة بدول العالم المتخلف البعيدة عن تطبيق الديمقراطية فلقد اتسعت (رقعة) هذه الدول ومساحتها بحيث تضمنت عددا كبيراً منها وهو الأمر الذى يؤكد طبيعة النتائج الواردة بالجدول رقم (٤٠) •

واللافت فى نتائج الجدول رقم (٤١) **أن هناك ميلا** (ست تكرارات) **إلى النظر إلى كل الدول المتخلفة باعتبارها بعيدة عن النظام الديمقراطى ، بينما تساوت السعودية** (ثلاث تكرارات) **وكثير من الدول الافريقية (دون تحديد) (ثلاث تكرارات) فى المرتبة الثانية ، ثم الصومال والحبشة (هكذا وبتحديد** لأسمى هاتين الدولتين) (تكراران) ثم باكستان (تكراران) ، وجنوب إفريقيا (تكراران) •

فواضح إذن أن نصيب الدول الافريقية والآسيوية والعربية بوجه عام كبير بالنسبة لاتجاهات المبحوثين نحو أكثر الدول النامية أو المتخلفة بعداً عن الديمقراطية • ويتأكد هذا بصورة أكثر وضوحا من تلك الاستجابات التى ترى فى كل الدول العربية (تكرار واحد) ثم مصر (تكرار واحد) واوغندا (تكرار) وغانا (تكرار واحد) وليبيا (تكرار واحد) وسوريا (تكرار واحد) ودول الخليج العربى (تكرار واحد) ، ترى فى هذه الدول نمازج للدول المتخلفة التى لاتطبق الديمقراطية •

بيد أن هناك بعض الاستجابات الأخرى كتلك الاستجابة التى ترى أن أكثر الدول المتخلفة بعداً عن الديمقراطية هى كل الدول التى يحكمها العسكريون (انظر تأكيداً لذلك الجدولين رقم ٣٩ ، ٤٠) (تكرار واحد) • وهناك استجابة لافتة ترى أن كل دول العالم المتخلف بعيدة عن الديمقراطية باستثناء الهند ولعل هذه الاستجابة قد تأكد من قبل خلال النتائج الخاصة بالجدول رقم (٤٠) حيث أشار (٤٠ ٪) أن الهند تعد من أكثر دول العالم المتخلف تطبيقا للديمقراطية •

ثم هناك استجابات أخرى قد نظرت إلى كل من السلفادور والأرجنتين (تكرار واحد) وكوبا (تكرار واحد) ، وغالبية دول أمريكا

اللاتينية (تكرار ولحد) باعتبارها أكثر دول العالم المتخلف بعداً عن الديمقراطية •

ثم تظهر النزعة المتأنية فى تلك الاستجابة التى ترى أن تحديد ذلك لا يمكن أن يتم دون دراسة (ولست أدرى أهى نزعة متأنية علميــة أم نوع من التهرب من الاجابة أم عدم معرفة بها ؟) •

ويبــدو أن حجم **الذين (لا يعرفون) قــد زاد نسبياً بالمقارنة بالاستجابات الخاصة بالجداول السابقة** فلقد وصلت بالجدول رقم (٤١) إلى أحدى عشر تكراراً ، حيث أشار هــذا العــدد من المبحوثين أنهم لا يعرفون أى من الدول المتخلفة أكثر بعداً عن النظام الديمقراطى • وكما كشفنا بالجدول رقم (٤٠) لن غالبية الذين لا يعرفون يقعون ضمن فئة غير المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والانسانية ، فكانوا موزعين بين تخصصات الكيمياء والطبيعة والجيولوجيا ••• الخ •

ولا شك أن تعيين الدول النامية البعيدة عن تطبيق النظام للديمقراطى له ما يبرره فيما ترى عينة الدراسة • والمتأمل فى الجــدول رقم (٤٢) يلاحظ **أن هناك (مبرراً عاما) وسببا (أكثر شيوعاً) وهو (ســيادة الديكتاتورية) أو** (حكم الفرد) **وإن بدا** هــذا المبرر **أو ذلك السبب خلال أكثر من استجابة متنوعة الصياغة ، مختلفة التعبير** • ولكن من الملاحظ ان بعض المبررات قد ذكرت لفظ (الديكتاتورية) أو (حــكم الفرد) صراحة بينما آثرت بعض الاستجابات الأخرى ان تعطى ذات المضمون أو نفس المحتوى ، مضمون أو محتوى الحــكم الديكتاتورى الفردى ولكن بصياغات وألفاظ مختلفة •

فمن الاستجابات التى ذكرت الديكتاتورية أو حكم الفرد صراحة تلك الاستجابة التى تذهب إلى أن بعد هذه الدول عن الديمقراطية يرجع إلى سيادة الديكتاتورية كمنهج للحــكم (٥٩ر٨ ٪) وتلك الاستجابة

الأخرى التى تؤكـد سيادة حـكم الفرد (٧١ر٥ ٪) لدى تلك الدول الناميـة .

أما الاستجابات الأخرى التى كانت تدور فى فلك الديكتاتورية أو حكم الفرد (دون ذكرهما صراحـة) **فمن أمثلتها** : : خنق المعارضـة السياسية (٧١ر٥ ٪) ولغياب تعـدد الأحزاب (٧١ر٥ ٪) وللقهر السياسى (٧١ر٥ ٪) ولأن المجالس النيابية وهمية (٧١ر٥ ٪) ولغياب الديمقراطية والمساواة (٧١ر٥ ٪) ، ثم لسيطرة العسـكريين عليهـا (٧١ر٥ ٪) . ويبدو أن هذا المبرر الأخير (سيطرة العسكريين) قـد أضحى مرادفاً للديكتاتورية فيما يظن بعض مبحوثينا وهو ما تكشف لنا من خلال اجاباتهم السابقة .

ولكن يبدو أن المبرر الذى اعتمد عليه المبحوث الذى أكد أن مصر هى الدولة النامية التى لا تطبق الديمقراطية كنظام للحكم قد مال إلى العمومية بحيث لم يكشف عن ملامح خاصة إذ يذهب هذا المبرر إلى ان (واقع المجتمع المصرى ينطق بذلك) ، أما طبيعة هذا الواقع وملامحه فلم يكشف عنها هـذا المبرر على الاطلاق .

وقد يختلف البعض مع صاحب هـذا الرأى بالنسبة لمصر علـى اعتبار أن مصر وواقعها ينطقان بعكس ما يقول ، وهى وإن كانت ـ أى مصر ـ لا تطبق الديمقراطية كاملة أو أن ديمقراطيتها مازالت تشوبها بعض الشوائب ، إلا أنه مقارنة بغيرها من دول العالم الثالث يجعلها دولة واحدة ـ إن إستمرت فى نفس الطريق وأصلحت من مسارها ـ بمجتمع ديمقراطى متميز مستقبلا .

(٥)

واذا كانت الاشارات السابقة عن طبيعة صيغة الحكم الملائمة للمجتمعات المختلفة ووجهات نظر المبحوثين عن مقومات النظام الديمقراطى وأكثر دول العالم المتخلف (قربا) أو (بعداً) عنه قد اتسمت بعمومية واضحة إلا اننا أردنا أن نثير مع مبحوثينا مناقشة حول طبيعة البناء السياسى للمجتمع المصرى ودور المثقفين المصريين فى تحديد هوية هذا البناء وتعيين مقوماته •

ويبدو أن هناك ما يشبه الموافقة الجماعية (٨٥٫٧ ٪) على أنه من **الممكن — بل من الضرورى — أن يكون هناك دور للمثقفين إزاء تحديد مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى** • (جدول رقم ٤٣) •

أما عن طبيعة الدور أو الأدوار التى يتصور مبحوثونا أن على المثقفين المصريين أن يقوموا بها بالنسبة للبناء السياسى المصرى فهى تتوزع على **ثلاث مستويات** :

المستوى الأول : مستوى نظرى يتحدد فى تعيين الأهداف السياسية العامة للبناء السياسى للمجتمع المصرى •

المستوى الثانى : مستوى توجيهى وإرشادى •

المستوى الثالث : المستوى التطبيقى أو العملى وهو يتضمن **أمرين** : **الأول** المشاركة السياسية الواقعية من خلال الأحزاب السياسية • **والأمر الثانى** نقد السلطة ومحاربة الفساد السياسى والاجتماعى •

ويتكشف **المستوى الأول** (النظرى) فيما يذهب إليه البعض من أن على المثقفين المصريين دور هو تحديد الأهداف السياسية للمجتمع (١٠٫٠ ٪) وبلورة الأهداف الاجتماعية للمجتمع (٣٣٫٣ ٪)•

أما **المستوى الثانى** فهو المستوى التوجيهى والإرشادى فيتضح فيما ذهب إليه البعض من أن دور المثقفين المصريين ينحصر فى التوجيه

السياسى لأفراد المجتمع (٦ر٦٦ ٪) أو توجيه المجتمع بأسره (شريطة توفر الحرية اللازمة لذلك التوجيه — ٦ر٦٧ ٪) ، ثم توجيه السلطة (٦ر٦٧ ٪) وتقديم الرأى الآخر (٣ر٣٣ ٪) فضلا عن تقديم النصيحة والخبرة (٣ر٣٣ ٪) .

وتتكشف ملامح **المستوى الثلث (التطبيقى أو العملى)** من تلك الأدوار التى يتصور بعض مبحوثينا أنها منوطة بالمثقفين المصريين إزاء البناء السياسى المصرى ، وهذه الأدوار هى :

(أ) الاشتراك فى الأحزلب السياسية الجادة (٦ر٦٧ ٪)

(ب) المشاركة السياسية الناجدة بأى صورة من الصور (٦ر٦٦٪)

(جـ) تطبيق السياسات المخططة عملياً (٣ر٣٣ ٪)

(د) المشاركة فى صنع القرار السياسى (٣ر٣٣ ٪)

هذا عن **الأمر الأول** بالنسبة للمستوى التطبيقى أو العملى ، أما **الأمر الثانى** فيتضح فى محاربة الفساد السياسى ونقد السلطة ومحاربة الاستبداد السياسى (٣ر٣٣ لكل) . (الجدول رقم ٤٤) .

وإذا كانت هذه هى **أكثر الأدوار شيوعاً** بالنسبة لتصورات المبحوثين عما ينبغى أن يقوم به المثقفون المصريون إزاء تحديد مقومات البنـــاء السياسى المصرى ، إلا أن هناك بعض الأدوار المتصوره الأخرى كصياغة عقول النشء والوساطة بين الطبقات (٣ر٣٣ ٪) وتحمل المسئولية بوجه عام وبوعى (٣ر٣٣ ٪) . غير أننا نفاجأ بتصور يضع شروطاً (قبلية) لقيام المثقفين المصريين بأدوارهم تجاه البناء السياسى المصرى ، وهو فى الواقع شرط واحد يتحدد فى ضرورة إنتفاء الاختلاف بين المثقفين المصريين أولا حتى يمكن أن تتحدد أدوارهم بدقة (٣ر٣٣ ٪) ولكن يبدو أن هذا الشرط يدخل فى نطاق المعجزات لأنه من العسير أن ينتفى الخلاف بين البشر — وخاصة المثقفين منهم — بل إننا نرى أنه قد يكـــون فى وجـــود

الخلاف فى حد ذاته ما قد يعين على بلورة الأدوار وتنوعها وجديتها فى الآن نفســـه •

(٦)

من المؤكد أن غالبية الدول النامية (المتخلفة) تعانى من ظاهرة عدم الاستقرار السياسى Social Instability (فضـــلا عن عدم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى) ، وهى ظاهرة تعد قاسماً مشتركا بين دول عالمنا المتخلف ، ولها أسبابها العديدة منها للبنـــائى الداخلى (بظواهره المختلفة) ومنها التاريخى ، ومنها ما وهو اخرجى غـــير أنه وثيق الصلة بالبنائى والتاريخى •

والسبيل إلى تحقيق الاستقرار السياسى لهذه الدول جـــد شائك ومتعدد المناحى والاتجاهات ، ويبـــدو أن ما أشـــار إليها مبحوثونا فى الصفحات السابقة من أسباب (بعد) الدول النامية عن تطبيق الديمقراطية كنظام ومنهج للحكم ، قد أضحى هـــو الحل ـ أو الحلول ـ التى يقترحها هؤلاء المبحوثون للخروج من (مأزق) عدم الاستقرلر السياسى ومعاناة الاضطرابات السياسية لدول العالم الثالث المستمرة •

فكانت **الديمقراطية ممارسة وتطبيقاً هى المحور الغالب الذى دارت حوله غالبية ـ وليس كل ـ الاقتراحات التى تصورها مبحوثونها أنها قادرة لعى إن تأخذ بأيدى هذه** الدول للخروج من **أزمة عدم الاستقرار السياسى** ويتضح هذا الاتجاه (الديمقراطى النزعة) **من خلال الاستجابات التاليـــة :**

(أ) تدعيم النظام الديمقراطى الحقيقى (إحدى عشر تكراراً)
(ب) عن طريق تعدد الأحزاب (خمسة تكرارات)
(جـ) الإقرار بحق المعارضة (تكراران) •
(د) عن طريق الحرية (تكراران) •

(هـ) رفض فكرة الحاكم الإله (تكرار واحد) •
(و) تطبيق الدستور (تكرار واحد) •
(ز) عن طريق الرضا الشعبى (تكرار واحد) •

ولكن هذا الاتجاه الديمقراطى (من زاويته السياسية) قد قابله إتجاه آخر ينزع نزعة اجتماعية إقتصادية غير انه أقل سيادة وشيوعاً ، ولكنها رؤية على أية حال لها منطقها ولها مبرراتها • وتتكشف **هذه النزعة الاجتماعية ـ الاقتصادية** من خلال عدد من **الاستجابات نذكر منها :**

(أ) التوازن الاقتصادى (خمسة تكرارات) •
(ب) تحقيق العدالة (تكراران) •
(جـ) ضمان لقمة العيش (تكرار واحد) •

وإذا كان هذان الاتجاهان (السياسى والاجتماعى الاقتصادى) هما الاتجاهان الغالبان إلا أن هناك عدداً آخر من التصورات والإقترلحات التى قدمها بعض مبحوثينا لخروج الدول النامية من أزمة عدم الاستقرار ، وتتضح هذه التصورات من خلال الاستجابات **الآتيــة :**

(أ) الاستجابة الأولى ترى أنه من الضرورى ان يتفق صغيــة ثابتة ـ لا تتغير ـ للحكم بغض النظر عن طبيعة هذه الصيغة أو نوعيتها (تكرار واحد) • وهذه الاستجابة تستهدف الاستقرار فى حــد ذاته غير عابئة بكيفية تحقيق هــذا الاستقرار السياسى ولحساب ـ أو على حساب ـ من يتحقق هــذا الاستقرار ؟ •

(ب) ونقيض الاستجابة السابقة نجد استجابة أخرى ترى أن (صيغة الاستقرار) فى حــد ذاتها مرادفة للتخلف ومؤكدة له (تكرار واحــد) وأن المجتمع المتغير غير الثابت هــو المجتمع الأكثر تقدماً ، أو أن صيغة عدم الاستقرار تتناقض وطبيعة الواقع • والحقيقة أن

صاحب هذه الاستجابة قد وجـد أن الاستقرار (نقيض) للصراع ، حيث أن الصراع ـ الذى يؤمن به ـ هو المقولة المحورية التى ينبغى على الباحثين أن يتخذوا منها نقطة للإنطلاق فى كل بحوثهم أو دراساتهم •

(جـ) ونلاحظ أن الاستجابة الثالثة من بين استجابات تلك الفئة تنزع نحو الايمان بقـدرة القيادات النزيهة (هكـذا !) على تحقيق الاستقرار السياسى (تكرار واحد) • غير أن هذه الاستجابة لم تكشف لنا عن هوية هذه للقيادات (النزيهة) ولا عن طبيعة المناخ الذى تعمل فى ظله هذه القيادات ، هل هو مناخ ديمقراطى أم غير ذلك ؟ •

وواضح أن هذه الاستجابة ـ بغض النظر عن تحفظنا هـذا ـ تميل إلى الايمان بقدرة (الفرد أو الأفراد) (وهم عادة الحكام) على تحقيق الاستقرار السياسى للمجتمع ، وهذه الاستجابة ـ كما هـو واضح ـ تعزف على ذات النغمة التى آمن ـ ومازال يؤمن بها ـ أصحاب الاتجاهات القيادية الكارزمية الإلهامية التى عانى ـ ومازال يعانى منها ـ بعض مجتمعات عالمنا المتخلف •

وقد يفهم من إشاراتنا هذه أننا نرفض فكرة أو مقولة القائد والقيادة الكارزمية ، ولكن على العكس نحن نؤمن بها شريطة أن تكون فى إطار نظام سياسى Political System متكامل ينهض ـ فيما أرى ـ على مقولة الحرية ويعمل من خلال منظومة الديمقراطية •

(د) أما الاستجابة اللافتة فهى التى ترى أن الاستقرار السياسى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعرف الحقيقى على رغبات الشعب (تكرار واحـد) •

غير أن كلمة (رغبات الشعب) تميل إلى الابهام والغموض وتثير فى حـد ذاتها عدداً من الأسئلة تتعلق بنوعية هذه الرغبات (وهل كل رغبات الشعب ينبغى أن تحقق ؟) وطبيعة (الشعب) ، أى شعب ، أى

الطبقات أو الشرائح فيه ؟ ثم الرغبات نفسها هل هى رغبات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية ؟ ثم ما هـو الحال بالنسبة للشعب الـذى يميل إلى الأمية ، هل يستطيع أن يحدد (حقيقة) الصالح من غـير الصالح بالنسبة لأهدافه ورغباته ؟ ثم ألا يتعارض التدخل ـ ان حدث ـ فى تحديد رغبات للشعب من قبل حاكميه مع مبدأ الحرية ؟ وألا يعتبر هـذا وصايا على الشعب وما يتناقض مع مبدأ الحرية واحترام إرادة الشعب ؟

فى الواقع كل هذه التساؤلات قد أثارتها لدينا كلمة (رغبات) الشعب ، وإن كنا نعتقـد ـ بداءة ـ أن صاحبها ممن يميلـون إلى (الاهتمام) بالقاعدة العريضة بحيث لا تكون قرارات الدولة بمبعدة عن هذه القاعدة أو غريبة عنها ، بل متسقة مـع رغباتها ، ولعل هـذه الاستجابة ـ بهذا التصور ـ قد اقتربت من مفهوم (إحترام إرادة الأمـة) الذى يعد أحـد المقولات الأساسية التى ينهض عليها الفكر الديمقراطى الغربى .

(هـ) غير أن هناك إستجابة أخرى تستحق منا وقفة وتأمل ، وهذه الاستجابة وإن بدا أنها وثيقة الصلة بالبعد السياسى الديمقراطى ، إلا انها ـ من حيث المضمون ـ قد تكشف عن تصور متميز يستحق ان نشير إلى بعض ملامحه . وهذه الاستجابة هى التى ترى أن تحقيق الاستقرار السياسى لا يتم إلا من خلال للحرية عن طريق **الديمقراطية (الموجهة)** . وموطن الاثارة هنا يكمن فى كلمة (الموجهة) Oriented ، إذ أن الأمر بالنسبة لى جـد مختلف إذ كيف تستقيم الحرية ـ كمقولـة محورية للديمقراطية ـ فى ظل توجيه عادة ما يكون سلطويا . ونعمة الديمقراطية الموجهة ، أو (ضوابط) الديمقراطية قد استخدمها بعض حـكام دول للعالم الثالث لممارسة الحكم الاوتوقراطى الفعلى تحت ستار الديمقراطية من خلال الضوابط أو من خلال التوجيه .

والضوابط الوحيدة التى ينبغى أن تنظم العمل الديمقراطى يجب أن تنبع من الدستور شريطة أن يكون الدستور نفســه مضموناً وصياغةً وليد إجراءات ديمقراطية وليس نتاج تصور فرد أو فئة أو طبقة أو هيئة ذات مصالح خاصــة .

(أنظر الجـدول رقم ٤٥)

(٧)

وتقودنا فكرة الديمقراطية الموجهة التى تضمر — عادة — نزعــة أتوقراطية فى الحكم إلى الإشارة إلى بعض الدول التى تكشف عن وجهها التسلطى فى الحكم وهى الدول ذات النظام الحزبى الواحد وهى دول تتميز عن للدول ذات الاتجاه الديمقراطى الموجه بالوضوح لايديولوجى بغض النظر عن اتفاقنا — أو اختلافنا — مع هذه الايديولوجية ، وموطن التساؤل بالنسبة لهذه الدول ذات الاتجاه الحزبى الواحد ، هو انه رغم نزعتها الاوتوقراطية الواضحة فإن زعماءها يحظون بمكانة شعبية — صدقاً أو كذباً — متميزة وبتأييد جماهيرى لافت لا يتسق والطبيعــة الأوتوقراطية للحكم .

ويبدو ان التفسيرات التقليدية — وإن كانت صادقة إلى حــد كبير — لباحثى علم الاجتماع السياسى لهذه الزعامات من واقع مقولات ماكس فيبر Weber عن أنماط الزعامات ومنها الزعامات الكارزمية الإلهامية Charismatic Leadership ، يبدو أن هذه التفسيرات لا تجـد إنعكاساً لها من واقع تفسيرات مبحوثينا لأسباب شعبية هذه الزعامات الاوتوقراطية .

والمتأمل فى التفسيرات للتى قدمها مبحوثونا لهذه الظاهرة يكشف عن أن هناك **تيارين أساسيين :**

التيار الأول : يعزو هذه **الظاهرة إلى الدور المضلل الذى تقوم به وسائل الإعـلام** (بتوجيه من السلطة) **لإضفاء هالات من العبقرية**

(**والقدسية !**) لهذه **الزعامات مبررة أعمالها** (**وكثيرا** من أخطائها) مضيفة عليها **طابع البطولات الخارقة النابعة من القدرات المتعاظمة للزعيم التى تتجاوز قدرات البشر ! ؟؟**

ولقد تجلى هذا التيار فى عدد من الاستجابات **من أبرزها :**

(أ) تضليل للشعب من خلال أجهزة الاعلام الموجهة (١٤ر٢ ٪)

(ب) قد يكون الحاكم ـ من خلال أجهزة ـ ديماجوجيا ضلل الناس (٩ر٢ ٪) •

أما التيار الأساسى الثانى : فهـو ذلك التيار الذى يرجع شعبية هؤلاء القادة **إلى عدم نضج الجماهير ذاتها** وعدم **قدرتها على التمييز ونزوعها نحو العاطفة** ، ولا شك ان هـذا التيار وأن كان يمثل إتجاهاً متميزاً إلا اننا ينبغى أن نشير إلى ان عدم نضج الجماهير ـ أو غوغائيتها كمـا يذهب البعض ـ هو نتاج لطبيعة نظام الحـكم السائد وليست سببا لـه • **ولقد تكشف هذا التيار خلال عدد من الاستجابات منها :**

(أ) غوغائية الجماهير (٥ر٨ ٪) •

(ب) جهل الجماهير (٧ر٥ ٪) •

(جـ) للشعوب عاطفية غير ناضجة (٧ر٥ ٪) •

(د) تخلف الجماهير (٩ر٢ ٪) •

(هـ) هذه الشعبية تخلف وشعوذة (٩ر٢ ٪) •

ورغم أن هـذين الاتجاهين هما الاتجاهان الأساسيان بالنسبة لتصورات عينة الدراسـة وتفسيراتها الشعبية قادة الدول النامية ، إلا أن هناك عدداً آخر من الاستجابات من أبرزها تلك الاستجابة التى ترجع شعبية هذه الزعامات إلى ذلك الدور الثورى التحريرى الذى قامت به بالنسـبة لشعوبها (٥ر٨ ٪) وتتماثل ـ إلى حـد كبير ـ مـع تلك

الاستجابة ، استجابة أخرى تذهب إلى أن هذا العالم أو الزعيم (ذا الشعبية) قد يكون ناضجاً رشيداً قد استطاع إنقاذ بلاده من بعض الأزمات فيستحق بالتالى هذه الشعبية (٧ر٥ ٪) •

أما الاستجابة الثالثة التى تتميز بهوية خاصة فهى تلك التى ترى ان شعبية هؤلاء القادة أو الحكام ترجع إلى أن هناك إتساقاً وتقابلا بين اتجاهات هؤلاء القادة واتجاهات شعوبهم (٧ر٥ ٪) وهذه الاستجابة تريد أن تؤكد أن هؤلاء القادة ما هم إلا تجسيد لرغبات الأخم وترجمة (صادقة !!) لآمال شعوبهم •

ويؤكد المعنى السابق ما ذهب إليه مبحوث واحد إلى ان السبب فى شعبية هؤلاء الحكام والقادة يرجع إلى انهم عادة ما يتحدثون عن آمال وآلام شعوبهم (٩ر٢ ٪) •

ولكن ألا تشى هاتان الاستجاباتان بأن (حديث) هذه النوعية من الزعماء عن آمال شعوبهم وآلامها هى ضرب من ضروب الاستفادة من بساطة هذه الشعوب وقابليتها للاستهواء ، وتعد فى الآن نفسه مؤشراً لقدرة هذه الزعامات على استثمار هذه البساطة للايهام بأنها — أى هذه الزعامات — قادرة على ترجمة هذه الآمال والأهداف إلى إنجازات مادية ملموسة ، ولعل الفشل الذى تردت فيه غالبية زعامات العالم الثالث لخير دليل على كذب دعواهم هـذه •

غير أننا نفاجأ باستجابتين متناقضتين ، الأولى تبرر شعبية هذه الزعامات بعدم وجـود أحزاب متعددة (٩ر٢ ٪) تفسح المجال لقيادات أو زعامات أكثر الأمر الذى لا يبقى معه إلا هـذا الزعيم الأوحد أو او ذاك ، بينما الاستجابة الثانية (وهى على نقيض الأولى) ترى ان الدول ذات النظام الحزبى الواحد دول ديمقراطية !! ولذلك فإن قادتها يتمتعون بشعبية لنتيجة لهذه الديمقراطية (٩ر٢ ٪) ويا للعجب : الدول ذات النظام الحزبى (الواحد !!) دول ديمقراطية ؟ إذن بماذا نسمى الدول متعددة الأحزاب ؟؟ أليس تعدد الأحزاب — فى حـد ذاته — أحد مقومات النظام للديمقراطى ؟؟

وإذا كان هناك تيار سابق يعزو شعبية هذه الزعامات إلى بساطة الشعوب وعدم نضجها إلا أننا نجـد استجابة مغايرة لهذا الاتجاه أو لهذا التيار ، هذه الاستجابة تعزو شعبية زعامات العالم الثالث إلى أن شعوب هـذا العالم شعوب ذات قدر عال من التعليم ، وبسبب هـذا التعليم فإنها تضفى على زعامتها قدراً متميزا من الشعبية . وهـذه الاستجابة ـ لتناقضاتها وغرابتها ـ لا تستحق منا أى تعليق ! ؟

ثم نفاجأ باستجابة أخيرة تنفى كلية أن تكون هناك شعبية لأحـد (حتى ولو كانوا الزعماء) فى هذه الدول المتخلفة ، حيث تذهب هذه الاستجابة إلى أنه لا شعبية لأحد فى ظل هذه الدول (٩ر٢ ٪) .

أما هؤلاء الذين أعلنوا عـدم قدرتهم على تبرير شعبية هـذه القيادات فكانت نسبتهم عالية إلى حد ما (١٧ ٪) حيث كانت استجابتهم (لست أدرى !) مؤشرا لعدم قدرتهم على ايجاد التبرير أو التفسـير المناسبين : والواقع أن غالبية هؤلاء ممن ينتمون إلى التخصصات العلمية ـ البعيدة عن التخصصات الاجتماعية والانسانية ـ مثل الكيمياء والطبيعة والجيولوجيا وهو ما اتضح لنا عند الكشف عن هوية هؤلاء (اللا أدريين) .

(أنظر الجـدول رقم ٤٦)

(٨)

وقـد يوحى المناخ الذى تعيشـه مصر الآن فى ظل الديمقراطية (النسبية) بإمكانية طرح تساؤلنا الراهن عن مدى إمكانية تحقيق بعض (الفئات) للديمقراطية فى مصر إذا قدر لها ـ أى لهذه الفئات ـ أن تتولى مقاليد السلطة والحـكم ؟ .

ويبدو أن ميل غالبية مبحوثينا (٤ر٥١ ٪ ـ الجدول رقم ٢٩) **إلى اعتبـار المثقفين المصريين** أحـد صفوات المجتمع المصرى المتميزة **قـد دفعهم إلى (الظن) بأن المثقفين هم أقـدر الفئات على تحقيق**

الديمقراطية إذا ما قدر لهم أن يحكموا مصر (إحدى وعشرون تكراراً) ، يليهم العلماء (أى من يعملون فى العلم سـواء أكان علمـاً طبيعياً أو اجتماعياً انسانياً) (تسعة تكرارات) •

ويبدو أن الثقة مازالت قائمة فى قدامى السياسيين (المقصود بهم هؤلاء الذين كانوا يشتغلون بالسياسة قبل يوليو ١٩٥٢) حيث نالت هذه الفئة ثمانية تكرارات ، بينما **لم يحظ العسكريون إلا بتكرار واحد** ، وهو أمر يستقيم مع النتائج السابقة والتى من أبرزها النتائج الواردة بالجداول (٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢) وهى النتـائج التى كشفت عن صراع للعسكريين مع المثقفين (وهو صراع سياسى فى المحل الأول) من جهة وعن أنسب أشكال الحكم ملاءمة للدول النامية (والذى يتخلى فيه العسكريون عن الحكم) من جهة ثانية ، وعن بعض ملامح النظام الديمقراطى ومقوماته (عندما يتخلى العسكريون عن الحكم) من جهة ثالثة ، وعن طبيعة بعض دول العالم الثالث البعيدة عن الديمقراطيـة (كل الدول التى يحكمها العسكريون) من جهة رابعة •

ولكن نتائج الجدول رقم (٤٧) تكشف عن إتجاه تشاؤمى مثلته ثلاثة تكرارات ، وهـذا الاتجاه يرى أن أى فئة يقدر لها الوصول إلى لن تتجه إتجاهاً ديمقراطياً بل ستكون إلى الديكتاتورية أقرب •

ولا شك أن هذه (الثقة المفقودة) لها أسبابها التاريخية سواء أكان قبل يوليو ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ رغم أن ما قبل يوليو ١٩٥٢ كان يوحى بالأمل للممارسات الديمقراطية (رغم المآخذ التى يمكن أن تؤخذ عليها) التى كانت سائدة آنذاك •

ولكن هذه النزعة التشاؤمية (والتى لها أسبابها الموضوعية) لم تمنع من أن يكون هناك مبحوث ذو إتجاه تفاؤلى (وهـو يعد إتجاهاً غريباً وسـط هذا التيار التشاؤمى) يرى أن كل هذه الفئات يمكن لها أن تطبق الديمقراطية إذا ما أتيحت لها فرص للسيادة والحكم •

(أنظر الجدول رقم ٤٧)

[إستخلاصات الفصـــل الرابع]

ويمكننا من خـــلال عرضنا السابق للاتجاهات السياسية والرؤى الأيديولوجية لصفوتنا المتعلمة أن نستخلص النتائج **الآتية :**

١ ـ إحتل النظام الديمقراطى القمة بالنسبة لتصورات المبحوثين فيما يتعلق بأنسب صور الحكم وأكثرها ملاءمة للدول النامية يليه حكم الفرد أو التصـــور الاوتوقراطى كصيغة ارتضاها البعض لحكم الدول الناميـــة •

٢ ـ يرى المبحوثون أن كلا من الحرية والمعارضة والنقد وتعدد الأحزاب تعد من ابرز مقومات النظام الديمقراطى (البعد السياسى) ويرى آخرون أن العدالة المســـاواه وتكافؤ الفرص (البعد الاجتماعى الاقتصادى) تعتبر من أهم مقومات الديمقراطية ، كأن هناك إذن بعدين للديمقراطية بعد سياسى ، وبعد اجتماعى اقتصادى •

٣ ـ تعد دولة الهند (فيما يتصور غالبية مبحوثينا) أكثر دول العالم الثالث تطبيقاً للديمقراطية ، إلا أن هناك فئة أخرى قد إعترضت على المبدأ الخاص بامكانية توفر الديمقراطية فى دول العالم الثالث أو الظن باحتمالية وجودها لأن هذه الدول تعانى ـ فيما تعانى ـ من أزمة غياب الديمقراطية •

٤ ـ يميل غالبية مبحوثينا إلى النظر إلى الدول النامية ـ كلها ـ باعتبارها بعيدة كل البعد عن النظام الديمقراطى وإن تساوت بعد ذلك بعض الدول العربية والافريقية والآسيوية •

٥ ـ إعتمد المبحوثون فى تحديدهم لأسماء الدول النامية البعيدة عن النظام الديمقراطى على عدد من المبررات من أبرزها سيادة الديكتاتورية وحكم الفرد وخنق المعارضة السياسية •

٦ ـ هناك ما يشبه الاجماع على ضرورة أن يكون للمثقفين المصريين دور فى تحديد مقومات البناء للسياسى للمجتمع المصرى •

٧ ـ تحدد دور المثقفين فى تعيين مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى من خلال ثلاث **مستويات رئيسية :**

(أ) **المستوى الأول :** يتمثل فى تعيين أهـداف البناء السياسى وملامحـه الأساسية •

(ب) **المستوى الثانى :** هو المستوى التوجيهى أو الإرشـادى (توجيه أفراد المجتمع ـ توجيه السلطة ••• الخ) •

(جـ) **المستوى الثالث :** مسـتوى تطبيقى أو واقعى ويتمثل فى المشاركة السياسية من خلال الأحزاب والمشاركة فى صنع القرار السياسى بوجـه عام •

٨ ـ تركزت إقتراحات غالبية المبحوثين للخروج من مأزق عـدم الاستقرار السياسى باعتباره واحداً من الظواهر المرضية للكبرى التى تعانى منها الـدول النامية حول الديمقراطية باعتبارها منهجاً واسلوبا وممارسة ، تليها فكرة التوازن الاقتصـادى والاجتماعى والعـدالة الاجتماعية • ثم ما أسماه البعض الحرية من خلال الديمقراطية الموجهة •

٩ ـ يميل مبحوثونا إلى تفسير شعبية بعض زعماء الدول النامية من خلال **منظورين أساسيين :**

(أ) **الأول :** يعزوها إلى تضليل وسائل الاعلام الموجهة من خلال السلطـة •

(ب) **الثانى :** عدم نضج الشعب ونزوعه نحو العاطفة وغوغائيته أحيانا •

١٠ — يرى المبحوثون — أو غالبيتهم — أن المثقفين — ثم العلماء والسياسيين القدامى — أكثر الفئات تحقيقاً للديمقراطية إذا ما قدر لأى منها أن تتولى مقاليد السلطة والحكم فى مصر ، بينما لم يحظ العسكريون إلا على تكرار واحد وهو يعكس الاتجاه العام الذى وقفه مبحوثونا من العسكريين • وهو ما كشفت عنه النتائج السابقة •

الجدول رقم (٣٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لأنسب صور الحكم ملاءمة للدول النامية

أنسب صور الحكم كما يراها المبحوثون	العدد	٪
النظام الديمقراطى	١٩	٥٤ر١
الحكم الدستورى الاسلامى	٦	١٧ر٥
للنظام الذى يتحلى فيه العسكريون عن السياسة	٢	٥ر٧
العلمانية والليبرالية الانسانية	١	٢ر٨
قدر أكبر من الحرية	١	٢ر٨
الشورى	١	٢ر٨
توليفة تجمع ما بين النظامين الرئاسى والبرلمانى	١	٢ر٨
الديكتاتورية المستنيرة فى إطار نظام جمهورى	١	٢ر٨
حكم الفرد	١	٢ر٨
الديكتاتورية	١	٢ر٨
لا تعليق	١	٢ر٨
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم(٣٩)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لمقومات النظام الديمقراطى

مقومات النظام الديمقراطى	التكرارات
حرية الرأى والمعارضة	٦
تكافؤ الفرص والكفاية والعدل والمساواه	٥
النظام للحزبى وحرية تكوين الأحزاب	٤
إنتخابات حرة	٣
عدالة توزيع الثروة	٣
هى مقومات النظام الاسلامى	٣
ما هو متعارف عليه فى الفكر الغربى	٣
حريـــة النقـــد	٢
مجلس نيابى منتخب	٢
الشـــــــورى	٢
عندما يتخلى العسكريون عن الحكم	٢
حرية تكوين الصحف	١
للعلمانيـــة والليبراليـــة	١
عدم إهمال رأى الشعب	١
المصالحـــة الطبقية	١
إعطاء فرص الحياة	١
الحرية مـــع الالتزام	١
خضوع الأقلية للأغلبية	١
سيادة القانون	١
ليست هناك ديمقراطية مطلقه	١

الجدول رقم (٤٠)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لأكثر دول العالم المتخلف تطبيقاً للنظام الديمقراطى

أكثر دول العالم المختلف تطبيقا للديمقراطية	عدد	٪
الهنـــد	١٤	٠ر٤٠٪
كل دول العالم المتخلف تعانى من أزمة غياب الديمقراطية	٩	٧١ر٢٥٪
مصـــــــر	١	٨٥ر٢ ٪
اليمن الشـــمالى	١	٨٥ر٢ ٪
إســـــرائيل	١	٨٥ر٢ ٪
كل الدول التى لا يحكمها حزب واحد أو حكم عســـكرى	١	٨٥ر٢ ٪
من الصعب تحديد ذلك دون دراسة	٦	٨٥ر٢ ٪
لا أعـــرف	٧	٤ر٢٠٪
الإجمـــالى	٣٥	٠٠ر١٠٠٪

الجدول رقم (٤١)
توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم لأكثر دول العالم المتخلف بعداً عن الديمقراطية

أكثر الدول المتخلفة بعداً عن الديمقراطية	التكرارات
كل للدول المتخلفة	٦
السعودية	٣
كثير من الدول الافريقية	٣
الصومال والحبشة	٢
باكستان	٢
جنوب أفريقيا	٢
كل الدول التى يحكمها العسكريون	٢
كل دول العالم المتخلف ما عدا الهند	١
كل للدول العربية	١
مصر	١
أوغندا	١
غانا	١
إسرائيل	١
ليبيا	١
سوريا	١
السلفادور والأرجنتين	١
غالبية دول أمريكا اللاتينية	١
دول الخليج العربى	١
كوبا	١
كل الدول التى تتظاهر بالديمقراطية	١
لابد من إجراء دراسة لتحديد ذلك	١
لا أعرف	١١

الجدول رقم (٤٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم للأسباب التى يعتمدون عليها فى تحديد الدول المتخلفة البعيدة عن النظام الديمقراطى

الأسباب	عدد	٪
لسيادة الديكتاتورية كمنهج للحكم	٣	٨ر٥٩ ٪
لسيطرة العسكريين عليها	٢	٥ر٧١ ٪
لسيادة للديمقراطية الشكلية	٢	٥ر٧١ ٪
خنق المعارضة الساسية	٢	٥ر٧١ ٪
لغياب الديمقراطية والمساواه	٢	٥ر٧١ ٪
لضياع حقوق الانسان	٢	٥ر٧١ ٪
لغياب تعدد الأحزاب	٢	٥ر٧١ ٪
للقهر السياسى	٢	٥ر٧١ ٪
لأنها نظم إدعائية	٢	٥ر٧١ ٪
لغياب القانون	٢	٥ر٧١ ٪
سيادة حكم الفرد	٢	٥ر٧١ ٪
لسيادة العنصرية	٢	٥ر٧١ ٪
مجالسها النيابية وهمية	٢	٥ر٧١ ٪
لسيطرة أمريكا على بعض هذه الدول	٢	٥ر٧١ ٪
بالنسبة لمصر واقعها ينطق بذلك	١	٢ر٨٧ ٪
واقع الدول المتخلفة ينطق بذلك	١	٢ر٨٧ ٪
لا تعليق	٤	١١ر٤٤٪
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠٪

الجدول رقم (٤٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما إذا كان من الممكن أن يكون للمثقفين المصريين دور في تحديد مقومات البناء السياسي للمجتمع المصري

وجهة النظر	عدد	٪
نعـــم	٣٠	٧ر٨٥٪
لا	٥	٣ر١٤٪
الإجمـــــالي	٣٥	٠ر١٠٠٪

الجدول رقم (٤٤)
توزيع أفراد العينة الذين رأوا أنه من الممكن أن يكون للمثقفين المصريين دور فى تحديد مقومات البناء السياسى المصرى من حيث رؤيتهم لطبيعة هذا الدور

طبيعة الدور المتصور	عدد	٪
تحديد الأهداف السياسية للمجتمع	٣	١٠ر١
توجيــه السلطة	٢	٦ر٦٧
التوجيه السياسى لأفراد المجتمع	٢	٦ر٦٧
الاشتراك فى الأحزاب السياسية الجادة	٢	٦ر٦٧
المشاركة السياسية الجادة بأى صورة من الصور	٢	٦ر٦٧
توجيه المجتمع بشرط توفر للحرية	٢	٦ر٦٧
نقد الفساد السياسى من خلال مؤسسات المثقفين إذا كانت حرة	٢	٦ر٦٧
تقديم النصيحة والخبرة	٢	٦ر٦٧
تقديم الرأى الآخر	١	٣ر٣٣
محاربة الاستبداد السياسى	١	٣ر٣٣
المشاركة فى صنع القرار السياسى	١	٣ر٣٣
الدعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية	١	٣ر٣٣
تحمل المسئولية بوجه عام ولكن بوعى	١	٣ر٣٣
الوساطة بين الطبقات	١	٣ر٣٣
تطبيق السياسات المخططة علميا	١	٣ر٣٣
بلورة الأهداف الاجتماعية للمجتمع	١	٣ر٣٣
صياغة عقول النشء	١	٣ر٣٣
لا يتضح دور المثقفين إلا فى حالة إنتفاء التعارض بينهم	١	٣ر٣٣
لا أدرى	٣	١٠ر٠
الإجمـــــالى	٣٠	١٠٠ر٠

١ ٩ ١١ ٠ ١١٥ ٠٢٠

الجدول رقم (٤٥)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم في كيفية تحقيق الاستقرار السياسى للدول المتخلفة

وسائل تحقيق الاستقرار السياسى	التكرارات
عن طريق تدعيم النظام الديمقراطى الحقيقى	١١
تعـــدد الأحزاب	٥
عن طريق التوازن الاقتصادى	٢
الاقرار بحق المعارضة	٢
عن طريق الحرية	٢
تطبيق النظام الاسلامى	٢
أن يكون هناك نظام ثابت للحكم بغض النظر عن نوعيته	١
عن طريق القهــر	١
الحكم عن طريق الرضا الشعبى	١
رفض فكرة الحاكم الإله	١
الحرية فى حدود الديمقراطية الموجهة	١
تطبيق الدستور	١
التعرف للحقيقى على رغبات الشعب	١
ضمان لقمة العيش	١
عن طريق القيادات النزيهة	١
فكرة الاستقرار فى حد ذاتها تأكيد للتخلف	١
عن طريق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعى	١
لا تعليق	٣

الجدول رقم (٤٦)
توزيع أفراد العينة وفقا لتفسيراتهم لشعبية بعض القادة السياسيين فى بعض الدول ذات النظام الحزبى الواحد

التفسيرات	عدد	٪
لتضليل الشعب خلال أجهزة الإعلام الموجهة	٥	١٤٫٢
لأن هؤلاء الحكام قادوا حركات تحرير شعوبهم	٣	٨٫٥
غوغائية الجماهير	٢	٥٫٧
جهـل الجماهير	٢	٥٫٧
قد يكون الحاكم رشيدا أنقذ بلاده من أزمات	٢	٥٫٧
الشعوب عاطفية غير ناضجة	٢	٥٫٧
لتوافق اتجاه هؤلاء القادة مع اتجاهات شعوبهم	٢	٥٫٧
نظام الحزب الواحد نظام ديكتاتورى لا يفرز قادة لهم شعبية	٢	٥٫٧
هذه الشعبية هى تخلف وشعوذة	١	٢٫٩
فى للدول النامية عادة ما تنسب الأعمال الكبيرة للقادة الأفراد	١	٢٫٩
قد يكون الحاكم ديماجوجيا ضلل الناس	١	٢٫٩
لعدم وجود أحزاب متعددة	١	٢٫٩
لان هؤلاء القادة يتحدثون عادة عن آمال وآلام شعوبهم	١	٢٫٩
تخلف الجماهير	١	٢٫٩
لأن الدول ذات الحزب الواحد دول ديمقراطية	١	٢٫٩
لأن شعوب تلك الدول شعوب متعلمة	١	٢٫٩
لا توجد شعبية لأحد فى ظل هذه الدول	١	٢٫٩
لست أدرى	٦	١٧٫٠
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٤٧)

توزيع أفراد العينة وفقا لتصوراتهم لأكثر الفئات تحقيقا للديمقراطية في مصر اذا ما قدر لها أن تحكـم

الفئات والاستجابات	التكرارات
المثقفـــون	٢١
العلمــاء	٩
السياسيون القدامى	٨
العسـكريون	١
إذا ما وصل أحدهم الى الحكم فلن يطبق الديمقراطية	٣
كلهم يطبقون الديمقراطية	١
لا أعـرف	٣

الفصل الخامس

صفوتنا المتطلعة : وقضايا الراديكالية والمحافظة

تمهيد

مازال موقف مثقفى الدول النامية بوجه عام والمثقف المصرى على وجه الخصوص ـ من قضايا الانسان والمجتمع موقفاً يتسم بالغموض ، وتزداد اشكالية هذا الموقف وتتفاقم حدته عندما يجبر مثقفنا هذا على ضرورة (الاختيار) ، ويكون فى اختياره هذا كشف عن رؤيته الحقيقية وازاحة لستار موقفه الواقعى •

وتباينت الآراء حول مثقفى دولنا النامية فمن اتهـام صريح بالاستكانة والرضا بالأمر الواقع ـ بل وبالعمالة للسلطة أحيانا ـ الى تمجيد فى أحيان أخرى لمواقف بطولية تعى الواقع وتحلله وتثور عليه ، أو تتخذ منه ـ وهو ما يعتبر أبسط شكل من أشكال عدم الرضا ـ موقفا نقديا Critical •

ومشكلة مثقفنا المصرى ـ إن وجدت فى المرحلة الراهنه ـ ان تاريخه فى عصرنا الحديث قد كشف عن أصحاب رؤى نقدية ، غير مهادنة للواقع الاجتماعى والسياسى (وإن كان هذا لم يمنع من وجود بعض أصحاب الفكر المهادن ـ المهادن للسلطة الحاكمة ، وأخرى متأرجحة بين الثورية والمهادنة) (١) ، وهى فئة (أعنى أصحاب الرؤى النقدية) كان لها ثقلها السياسى والاجتماعى والثقافى فى المجتمع ، بيد أن الحـال الآن أضحى مثار تساؤل عن الموقف الواقعى للمثقفين المصريين والموقف الذى ينبغى أن يتخذه هؤلاء المثقفون من قضايا الانسان المصرى ومشكلاته بزواياها السياسية والاجتماعية والثقافية ••• الخ •

ولقد أردنا فى هذا الفصل أن نبدأ فى الكشف عن تصورات مبحوثينا ـ وهم من الصفوة المتعلمة ـ عن موقف المثقف المصرى من قضايا مجتمعه

---

(١) أنظر : عاطف أحمد فؤاد ، الحـرية والفكر السـياسى المصرى ، دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ .

وسمات هذا الموقف وهويته من حيث كونه موقفا نقديا معارضا أم موقف مهادن مستكين ثم البواعث التى يتصورنها كأسباب لفشل بعض مثقفينا فى أن تكون لهم رؤية نقدية •

وفى نطاق قضية المعارضة يثير هذا الفصل مسألة العلاقة بين ظاهرة معارضة المثقفين وأزماتهم الاقتصادية وكيف أن الثانية قد تكون دافعا للأولى على نحو ما يذهب بعض باحثى علم الاجتماع السياسى ، كذلك مسألة مدى انتشار الأمراض النفسية وظواهر الاكتئاب النفسى بين المثقفين وأسباب ذلك ، ثم ظاهرة التمـرد من حيث بواعثهـا وأسبابها والاشخاص الموجهة ضدهم هذه الظاهرة •

ومن بين الاصطلاحات التى اضحت شائعة فى الآونة الراهنة اصطلاح [المثقف المرتزق] Freelancer ، والذى قد يعنى به البعض المثقف صاحب (اللاموقف) ان صح هذا التعبير ، فكان لزاما علينا أن نكشف عن وجهات نظر مبحوثينا إزاء هذه القضية والى أى حد — فيما يتصورون — يمكن أن نؤكدأن هناك من يتصف بهذه الصفات بين مثقفينا المصريين •

ونقيضا للمثقف المرتزق نجد المثقف صاحب الاتجاه النقدى — الذى قد يتخذ شكلا راديكاليا فى كثير من الأحيان وليس فى كل الأحيان — فكان تساؤلنا لصفوتنا المتعلمة عن العـوامل التى يتصورنها بواعث لتخلق الاتجـــاهات الراديكاليـــة Radical attiudes بين المثقفين بوجه عام وتصورات هذه الصفوة لمعنى كل من الاتجاهات الراديكالية والمحافظة فى مجالى السياسة والاجتماع ، ووجهات نظر هذه العينة من الصفوة المتعلمة فى الأسباب التى قد تدفع المثقفين الى الاستكانة والرضا بالأمر الواقع •

ولاشك أن فصلنا الراهن يحاول — كغيره من الفصول السابقة — أن يكشف عن اتجاهات عينة الدراسة إزاء هذه القضايا التى قد تعيننا على كشف مدى الوعى السياسى لهذه العينة ، ومن المؤكد أن قضايا التمرد والثورية والمواقف المحافظة والراديكالية ومواقفهم منها قد تخطو بنا

نحو فهم الاتجاهات الحقيقية لهذه العينة وللتى قد نجد تتمة لها فى الفصل الذى سوف يلى ذلك •

(١)

لعل أول قضية أردنـا أن نثيرهـا كشـفا للاتجاهات النقديـة والراديكالية — وتصـورات مبحوثينا عنها بالنسبة للمثقف المصرى — وما يرتبط بها من قضايا فرعية أخرى هى القضية الخاصة بمدى نجاح أو فشـل المثقفين المصريين فى أن يكونوا رؤية نقـدية Critical View إزاء مشكلات المجتمع المصرى وقضاياه المختلفة •

من الواضح ان هناك تأرجحاً فى اتجاهات مبحوثينا إزاء هـذه المسألة ، وإن كان هناك إتجاه أكثر ثقلا ، وهو الاتجاه الذى يرى ان (بعض) مثقفينا قد نجح فى أن يكون رؤية نقدية إزاء قضايا مجتمعه (٤٨٫٦ ٪) • وفى مقابل هذا الاتجاه الغالب • هناك إتجاهان آخران ، **الأول** لا يرى أن المثقفين المصريين قد نجحوا فى تكوين هـذه الرؤية النقدية (٢٨٫٦ ٪) ، **أما الاتجاه الثانى** (وهو أقل الإتجاهات الثلاثة ثقلا من حيث الكم) فهو ذلك الاتجاه الذى يرى أن المثقفين المصريين قد نجحوا فى صياغة رؤية نقدية لقضايا المجتمع المصرى (٢٠ ٪ — الجدول رقم ٤٨) •

وهذا الإجماع المنكر لنجاح المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية (إذا أخذنا فى الاعتبار المنكرين كلية أو الذين قالوا بنجاح البعض) قد أسسوا إتجاههم هـذا إنطلاقاً من بعض المبررات التى يمكن تكثيفها فى **المحـاور الآتية :**

المحور الأول : القمع السياسى وتكبيل الحرية : وهو المحور الذى أكدته الاستجابة الأولى (١٤٫٩ ٪ — الجدول رقم ٤٩) التى ذهبت إلى أن فشل المثقفين المصريين هـذا يرجع إلى ضغوط القهر السياسى

ومحاولات تكبيل حرياتهم فى التعبير ، ويمكن أن ندخل فى إطار هـذا المحور تلك الاستجابة التى رأت أن فشل مثقفينا هذا يرجع إلى أنهم يسيرون فى ركاب السلطة الحاكمة (٧ر٤ ٪) ، وفى تصورى أن مسايرة السلطة الحاكمة والسير فى ركابها تعد إنعكاساً للقهر السياسى Political Coercion ونتيجة له ، إلا أن هـذه المسـايرة ـ فيما نرى ـ تعتبر أسـوأ رد فعل يمكن أن نتوقعه من ممارسة السلطة الحاكمة لعمليات القهر السياسى أو الايديولوجى ، فهو شكل من أشكال المهادنة المقوتة التى تنطوى على إذلال بشرى مهين •

ومن اللافت أن هذا المحور يميل إلى أن يعزو فشل مثقفينا المصريين إلى الظروف السياسية الموضوعية التى مرت بالمجتمع المصرى محملا إياها تبعات عدم نجاحهم • ولكن رغم هذه الرؤية (المضوعية !! ؟؟) إلا أننا نرى أن (الاستجابة الذاتية) لهذه الظروف شريك ـ ذو نصيب كبير ـ فيما وصل إليه حـال مثقفينا من فشـل فى تكوين هذه الرؤية النقدية • ولكن يبدو أن الاستجابة التى تذهب إلى أن مثقفينا يعيشون فى حالة تمزق (٣ر٧ ٪) يترجم لنا الحال الذى وصلت إليه هذه الفئة فى المجتمع •

المحور الثانى : يكشف هذا المحور عن إتجاه عينة الدراسة إلى أن ترجع فل المثقفين المصريين هذا إلى (أبعاد ذاتية) تتعلق بالمثقفين أنفسهم ، ومن أبرز استجابات هذا المحـور هى تلك الاستجابة التى تعزو فشل المثقفين هذا إلى ذاتيتهم المفرطة (١ر١١ ٪) ولأن تصوراتهم لحـل المشكلات السياسية والاقتصادية قاصرة (٧ر٤ ٪) ولقصور ثقافتهم الاسلامية والسياسية والتاريخية (٣ر٧ ٪) والتباينات الفكرية بينهم (١ر١١ ٪) •

كما أن هذه الأبعاد الذاتية تتكشف من خلال بعض الاستجابات الأخرى والتى تتربع على قمتها إختلاف المثقفين على كيفية تحديد إطار

للمجتمع (٣٫٧ ٪) ، وعدم وجودهم كقوة مؤثرة فى المجتمع (٣٫٧ ٪) ، وميلهم نحـو التعصب (٣٫٧ ٪) ، ولصراعاتهم مـع بعض الفئات الأخرى (٣٫٧ ٪) ٠

غير أن هناك أربع إستجابات أخرى تؤكد رؤية مبحوثينا للأبعاد الذاتية الكامنة وراء فشل المثقفين المصريين فى تكوين الرؤية الخاصـة بقضايا المجتمع المصرى ، وهذه **الاستجابات الأربع هى :**

(أ) عدم إلتزام المثقفين المصريين بالاسلام كمنهج (٣٫٧ ٪) ٠

(ب) بعدهم عن الواقع وتحليقهم فى آفاق المثاليات (٣٫٧ ٪) ٠

(د) عدم الانتماء الوطنى لبعض هؤلاء المثقفين (٣٫٧ ٪) ٠
(الجـدول رقم ٤٩)

وتستوقفنا الاستجابة الأخـيرة (عـدم الانتماء الوطنى لبعض هؤلاء المثقفين) وسبب التوقف هنا يرجع إلى ما توحى به العبارة من علاقة بين الموقف غير النقدى من قضايا المجتمع وضعف (أو عـدم) الانتماء الوطنى ، وكأن تلك العبارة تريد أن تؤكد أنه من (الوطنيـة) أن يكون للمثقف موقفا نقدى وأنه من غـير الوطنية ألا يكون للمثقف هـذا الموقف ٠

ورغم أن الوطنية مفهوم (نسبى) بحيث يمكن أن يرى البعض أنه من (الوطنية) أن تترك أمـور المجتمع على ما هى عليه دون محاولة للتغيير أو حتى للنقـد حتى يتم الاستقرار ويتحقق التوازن داخـل المجتمع ، إلا أننا نميل فعلا إلى استنكار الموقف السلبى غير النقدى الذى يقفه بعض مثقفينا من قضايا مجتمعهم وأنه من (الوطنية) — وهى ليست عكس الخيانة — أن يكون لمثقفينا مواقفهم الايجابية إزاء قضايا مجتمعهم ، أبسطها التوجيه والإرشاد وأوسطها النقد والدعوة إلى التغيير ، وأعنفها الدعوة إلى التمرد والثورة ، فالوطنية إذن موقف ،

وموقف ايجابى ، أما أصحاب المواقف السلبية وإن لم يصلوا إلى مرحلة الخيانة إلا أنهم لم يقتربوا من مشارف الوطنية •

المحور الثالث : وهو أقل المحاور ثقلا ، وأعنى به البعد الاقتصادى فى تفسير فشل المثقفين فى تكوين الرؤية النقدية لقضايا المجتمع المصرى • ومن الملاحظ أن البعد الاقتصادى قد يضمر أبعاداً موضوعية (تتعلق بظروف المجتمع المصرى) وأخرى ذاتية (تتعلق بانعكاسات الظروف الموضوعية على المثقفين أنفسهم وردود أفعالهم إزاء هذه الظروف) •

وتمثل هذا المحور استجاباتان تكشفان عن مدى القهر الاقتصادى Economic Coercion الذى يعيشه مثقفونا وانغماس (بعضهم) فى متاهات البحث عن (لقمة العيش) أو تحسين الأوضاع المادية لهم • وهاتان الاستجاباتان هما :

(أ) لأنهم مشغولون بلقمة العيش (٧ر٤ ٪) •

(ب) النفاق طلباً للاسترزاق (٣ر٧ ٪) •

(الجدول رقم ٤٩)

وقد نقف قليلا أمام الاستجابة الثانية (النفاق طلباً للاسترزاق) ، فالنفاق بوجه عام ظاهرة مرضية Pathological Phenomenon وإن كان لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات ، بيد أنها وثيقة الصلة بشعوب المجتمعات المتخلفة واضحت إحدى مقولاتها وميكانيزمات بنائها الاجتماعى والسياسى ، بل إننا لا نبالغ إذا ما أكدنا أنها أصبحت واحدة من مسلمات هذا البناء •

وتتعاظم هذه الظاهرة — ظاهرة النفاق — وتبلغ أقصى مراحل حدتها إذا ما تحققت لها شروط ثلاثة : **الأول** حين يمارس هذه الظاهرة —

أو هــذا الســلوك ــ فئــة متميزة كفئــة المثقفــين Intellectualls **والشرط الثانى** إذا ما كانت هذه الممارسة تستهدف تحقيق أطماع (أو أهداف) ذاتية ، معنوية كانت أم مادية **والشرط الثالث** : إذا ما كان هذا النفاق موجهاً أساساً للسلطة الحاكمة Ruling Class أو لممثليها من أصحاب المكانات السلطوية الكبرى • فهــذا الثالوث المتعاظم إذا ما تعانق فلسوف يغرز ظاهرة ــ هى النفاق ــ يصعب إيقاف تغلغلها وسريان سمومها •

حــال بعض مثقفى الدول النامية ــ ومصر لا تخرج عن هــذا بطبيعة الحال ــ هو التقرب المحج للسلطة وممثليها بل ونفاقها فى أحايين كثيرة ، وهى تقرب ونفاق إذا كان يستهدف رضا السلطة إلا أنه يستهدف أكثر فوائد (ما بعد الرضا) ، وهى فوائد يتصور هذا المثقف المرتزق المنافق أنها تجسد أطماعه المــادية الاقتصادية ، غير أنها أطماع لا حدود ولا نهاية لها •

والمثقف المنــافق هو أحــد أنمــاط المثقفين المرتزقة Freelancer وهو أمر سوف نناقشه فى الصفحات القليلة القادمة (جدولا ٥٥ ، ٥٦) •

(٢)

وتثير الاستجابة الأخيرة أو المبرر الأخير الذى ساقه بعض مبحوثينا فيما يتعلق بالأسباب المتصورة لفشل بعض مثقفينا فى تكــوين الرؤية النقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى ، تثير هــذه الاستجابة (النفاق طلباً للاسترزاق ــ الجــدول رقم ٤٩) قضية اختلف بشأنها باحثــو سسيولوجيا السياســة ــ وكذلك باحثو سسيولوجيا المعرفة ــ وأعنى بهذه القضية العلاقــة بين اشتداد وطأة الأزمات الاقتصادية للمثقفين ونزوعهم نحو المعارضــة والتمرد •

وهذه القضية ذات **وجهين** • **الوجــه الأول يعنى بالبعد السلبى**

للظاهرة حيث تؤدى الأزمات الاقتصادية للمثقفين إلى **مداهنة** السلطة **ونفاقها** جلباً للكسب الاقتصادى وتحسينا — كما يتصورون — للأوضاع المادية وهو ما يتسق مع إستجابة الجدول رقم ٤٩ والخاصة بنفاق المثقفين طلباً للاسترزاق . **أما الوجه الثانى** للقضية فيكشف عن **بعدها الايجابى** ، وهو البعد الذى يحاول الجدول رقم (٥٠) أن يجيب عنه ويكشف عن متغيراته ، ومضمون هذا البعد — الايجابى — ان الأزمات الاقتصادية للمثقفين — عكس البعد السلبى — تؤدى إلى انبثاق ظواهر المعارضة والتمرد بين هؤلاء المثقفين .

والملاحظ أن هناك تعادلا إلى **حد ما** بين هؤلاء المؤيدين (٤٥ر٧ ٪) لفكرة أن الأزمات الاقتصادية للمثقفين تؤدى إلى تمردهم ، وبين هؤلاء غير المؤيدين (٥١ر٤ ٪) لذات الفكرة ، وذلك إذا اسقطنا من اعتبارنا ذلك المبحوث (٢ر٩ ٪) الذى لم يستطع — لا تعليق — ان يجيب عن هذا التساؤل .

ولعل القضية التى يثيرها الجدولان ٥٠ ، ٥١ قد ترتبط — بصورة أو بأخرى — بالقضية السابقة ، قضية الأزمات التى يواجهها المثقفون ومنها الأزمات الاقتصادية وغيرها ، وما يمكن أن تعكسه هذه الأزمات من مظاهر للاكتئاب النفسى كأمر يميز هؤلاء المثقفين .

والواقع أن الاكتئاب النفسى — كما أشار بريم Brym فى مؤلفه : المثقفون والسياسة — يعد ظاهرة قد واكبت المثقفين عبر مسيرة حياتهم خاصة هؤلاء ذوى الحساسية إزاء قضايا المجتمع ، ويبدو أن هناك ما يشبه الاتفاق التام بين مبحوثينا (٧٧ر١ ٪) على أن المثقفين بوجه عام أكثر تعرضاً لحالات الاكتئاب النفسى (رغم رفض ٢٠ ٪ لهذا التصور وعدم تعليق ٢ر٩ ٪ — الجدول رقم ٥١) .

ويكاد يجمع الذاهبون إلى انتشار حالات الاكتئاب النفسى بين المثقفين ، إلى أن هذه الظاهرة ترجع إلى الحساسية المفرطة التى تميز

المثقفين إزاء قضايا مجتمعاتهم ومشكلاتهـا (١٦ تكراراً) ، وهـذه الحساسية أيضا تتضح فى احساسهم بالظلم (٣ تكرارات) ولشعورهم بالاحباط لعدم تنفيذ تصوراتهم (٣ تكرارات) ولقدرتهم على إدراك تناقضات المجتمع (وهذا المتغـير وثيق الصلة بالتبرير الأول الخاص بالحساسية المفرطة التى تميز المثقفين إزاء قضايا مجتمعاتهم) •

ثم تتوزع التبريرات بعـد ذلك بحيث تكشف لنا عن أن أزمـة المثقفين ــ وفقاً لمـا أورده المبحوثون ــ هى أزمة فكر فى المحل الأول وهو أمر يتناقض مع ما ذهب إليه البعض من أن الأزمات الاقتصادية للمثقفين تؤدى إلى تمردهم ومن ثم تؤدى إلى انبثاق حالات المعارضة بينهم (٤٥ر٧ ٪ ــ الجدول رقم ٥٠) •

وتتكشف حالات **الأزمة الفكرية** التى تؤدى ــ كمـا يتصـور المبحوثون ــ إلى ظهور حالات الاكتئاب النفسى بين المثقفين من خلال بعض التبريرات **من أبرزهـا :**

(أ) إحساسهم بالاغتراب ــ فكريا ــ عن مجتمعاتهم (تكرار واحـد) •

(ب) عدم تقبل الآخرين لآرائهم (تكرار واحد) •

(جـ) لفشلهم فى عرض أفكارهم (تكرار واحد) •

(د) طبيعتهم ــ كمثقفين ــ تجعلهم أكثر تعرضاً للاكتئاب النفسى (تكرار واحـد) •

(هـ) بسبب مطاردة السلطة لآرائهم (تكرار واحد) •

وإذا كان المبررات السابقة تكشف عن بعض مظاهر الأزمة الفكرية ــ التى يتصورها مبحوثونا ــ والتى تضافرت بحيث أدت إلى ظهور حالات الاكتئاب النفسى بين المثقفين ، إلا أننا نواجه بعد ذلك عدداً محدوداً من التبريرات التى قد لا تكشف ــ من حيث الشكل ــ عن أى مظهر فكرى

ولكنها ـ فيما أرى ـ تؤكد الأزمة الفكرية التى يعيشها بعض المثقفين ، وهذه التبريرات هى :

(أ) عدم ثقة المثقفين بعضهم فى البعض الآخر (تكرار واحد) •

(ب) لأنهم منافقون للسلطة (تكرار واحد) •

(جـ) لفردية المثقفين وذاتيتهم وانغلاقهم (تكرار واحد) •
(الجدول رقم ٥٢)

فعدم الثقة المتبادلة (إن وجدت) بين المثقفين وتوجس بعضهم من البعض هو فى الواقع موقف **نفس ـ فكرى** ، لـه أسبابه التاريخية والفكرية بل والسياسية (نظراً لمـا تلعبـه سلطات العالم الثالث من ممارسات للقهر والاستقطاب ، أو إستئصال كل مظاهر الشقاق السائدة بين المثقفين خاصـة المعارضين منهم) • أما نفاق السلطة (وهو أمر قـد ألمحنا إليه سابقاً) ، فهو موقف عقلى موجه ومقصود يستهدف تحقيق مآرب شخصية •

أما ما يتصف به بعض المثقفين من فردية أو ذاتية وإنغلاق فإما أن يكون ـ أى هذا الموقف ـ إنعكاساً للشعور بالاحباط (لأسباب قد يكون منها مطاردة السلطات لهم ولآرائهم أو للفصامية التى يعيشونها بين أفكارهم وواقعهم المعاش) وإما أن يكون نتيجة للإحساس بالتعالى وبالتفوق الفكرى أو العقلى ، والأمر فى كلتا الحالتين موقف يكشف عن أزمة فكرية وإن بدت ـ من حيث الشكل ـ غير ذلك •

ولكن تستوقفنا ـ فيما يتعلق بالمبررات السابقة ـ إستجاباتان الأولى تتعلق بالفكرة التى ساقها البعض وهى الخاصة بفشل المثقفين فى عرض أفكارهم (الاصلاحية بطبيعة الحال) ومن ثم عدم إستجابة المجتمع لهذه الأفكار ووقوع المثقفين بالتالى فيما يمكن تسميته **بفصامية الفكر ـ الواقع ، وباغتراب الفكر عن الواقع** •

وهذه القضية لها جوانب عدة وتثير فى حد ذاتها عدداً من القضايا الفرعية والجزئية الهامة لعل من أبرزها موقف المثقف بوجـه عام من مجتمعه أو بالأحرى الموقف الفكرى للمثقف من أفراد مجتمعه ، والدور — الفكرى بطبيعة الحال — الذى ينبغى أن يقوم به هذا المثقف مجتمعياً وإلى أى حـد ينبغى عليـه أن (يلتزم) بمواصفات البناء الاجتماعى ومتغيراته ؟ ثم إلى أى حـد (يحق) لهذا المثقف أن (يتجاوز) حدود واقعه ويأخذ بيده **ويسمو معه دون أن يتعالى عليه ؟**

ثم إن هذا الإلتزام — إن حدث — بمتغيرات الواقع الاجتماعى والثقافى ألا يتعارض مع الموقف النقدى المنشود من المثقف ؟ ، ثم ان محاولات تجـاوز الواقع وتخطيه ألا يعمق الهوة بين المثقف ورجـل الشـارع ، صاحب المصلحـة الحقيقية لأى تغير اجتماعى أو ثقافى أو سياسى ، ومن ثم تنعكس آثار هـذه الهوة على كل من المثقف ورجل الشـارع ، الأول قد يصاب بالاحباط والاغتراب — ومن ثم الاكتئاب — والثانى قد تصيبه حالة من اللامبالاة وعدم الاكتراث indifference ، بل والاستهانة والتهكم والسخرية — أحيانا مما يقدم له من زاد فكرى أو ثقافى .

والاستجابة الثانية — أو المبرر الثانى — التى تستحق منا وقفة وتأمل هى تلك الاستجابة — أو المبرر — الذى يعزو حالات الاكتئاب النفسى التى تصيب بعض المثقفين إلى ذلك (الصراع) الذى عـادة ما ينشأ بين المثقفين من جهة والسلطة الحاكمة من جهة أخرى وهـو الصراع الذى (قد) يبدأ بمجرد مطاردة آراء هؤلاء المثقفين (خاصة إذا كانت آراء ترى الواقع بعض ناقدة) أو كبتها وعدم إتاحة فرص للتعبير عنها وتنتهى بالاعتقال أو التشريد أو النفى المـادى أو المعنوى .

والقضية فى أساسها (قضية حرية) ، والفكر المبدع لا يزدهر فى ظل مناخ تسلطى Outhoritarian يكف أى محاولـة للإبداع وأى بارقة للفكر النقـدى الخـلاق ، والمثقفون أكثر حساسية — بل أكثر

تعرضاً ـ لكل محاولات القهر السياسى والايديولوجى التى تمارسها السلطات السياسية الحاكمة ، ولعل ما أشرنا إليه فيما سبق من اعتبارات تصور مبحوثونا (الذين رأوا أن المثقفين المصريين قد فشلوا فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى) أنها أسباب عملت على إجهاض أى محاولة لصياغة رؤية نقدية للمجتمع المصرى ، لعل فى هذا ما كشف عن أبعاد للتسلط والقهر السياسى والأيديولوجى رأى مبحوثونا أن ممارسة السلطات الحاكمة له قد أدى إلى إنكماش هذه المحاولات النقدية (أنظر الجدول رقم ٤٩) • ولاشك أن هذه الممارسات لم تكن لتتم لولا هـذا المناخ القاتم المجهض للحرية •

ومن المؤكد أن مثل هذه القضايا ـ وغيرها ـ قد تستوجب مناقشة أكثر عمقاً وأكثر تحليلا وهو ما نود أن يتحقق فى الفصل الأخير من دراستنا الراهنة والخاص بنتائج الدراسة بين المناقشة والتفسير •

(٣)

أمر لافت ذلك الذى كشف عنه الجدول رقم (٥٣) الخاص بعرض تصـورات مبحوثينا عن الأسباب التى يرونها كدوافـع لتمرد المثقفين ومعارضتهم بوجه عام ، هذا لأمر اللافت هو أن هناك اتجاهاً واضحاً ـ من قبل مبحوثينا ـ إلى عزو ظواهر التمرد بين المثقفين إلى ممارسات الكبت والإرهاب سياسياً واجتماعياً الذى تمارسه السلطات الحاكمـة (إحدى عشر تكراراً) ، وكان هذا السبب المتصور نفسه من بين الأسباب التى ساقها مبحوثونا (الجدول رقم ٥٢) كبواعث للاكتئاب النفسى الذى عادة ما يصيب بعض المثقفين •

فكأن الكبت السياسى والقهر الايديولوجى قد يؤدى كل منهمـا **وظيفتين متناقضتين : الأولى** تكشف عن **وجه سلبى وهو الاكتئاب** والثانية تكشف عن **وجه ايجابى وهو التمرد** • وهذا حقيقى الى حد كبير حيث أن المتغير هنا هو المستجيب ، فالشخص الواقع عليه هـذا الكبت أو

ذلك القهر ــ خاصة إذا كان مثقفا ــ إما أن يتخذ موقفا انسحابيا فيتوقع على ذاته ومن ثم قد يؤدى التمادى فى التقوقع والتطرف فى الانسحابية الى أن يسقط هذا الشخص صريع الاكتئاب وإما أن يتخذ موقفا إيجابيا متحديا كل عوامل الكبت والقهر ومن ثم تظهر حالات التمرد والمعارضة أو الثورة • فهذا التناقض فى الأدوار (إن صح التعبير) بالنسبة للكبت السياسى هو تناقض ظاهرى يؤدى فى الواقع إلى اتخاذ موقف ، وتتوقف نوعية هذا الموقف على طبيعة المستجيب ونوعيته •

واذا كان إتجاه بعض مبحوثينا (٤٥٫٧٪ ــ الجدول رقم ٥٠) قد مال ــ فيما سبق ــ إلى التأكيد على أن للأزمات الاقتصادية التى يعيشها بعض المثقفين دور غير المنكور فى حث هؤلاء المثقفين على المعارضة واتخاذ الموقف الايجابى ، فإن الجدول رقم (٥٣) يؤكد هذا الاتجاه أيضا حين يذهب بعض مبحوثينا (٧ تكرارات) الى أن ظواهر التمرد التى قد نشاهدها لدى بعض المثقفين ترجع الى ما يعانونه من مشكلات أو أزمات اقتصادية حادة •

ولكن الملاحظ أن غالبية الاعتبارات والأسباب التى ساقها المبحوثون كدوافع لتمرد المثقفين (الجدول رقم ٥٣) تكاد أن تتسق ــ بل تتشابه ــ مع ذات الأسباب التى تصورها مبحوثونا كبواعث للاكتئاب النفسى الذى يصيب بعض المثقفين (الجدول رقم ٥٢) ففضلا عن الاعتبارات السياسية (كمطاردة السلطة لهم ولأفكارهم ــ والكبت والإرهاب السياسيان) أو الأسباب الاقتصادية (الأزمات أو المشكلات الاقتصادية) فهناك عدد آخر من الأسباب والاعتبارات المتماثلة إلى حد كبير والتى يمكن أن نجملها فى عدد من **المحاور هى :**

المحور الأول : الإحساس بالظلم وبتفشى الفساد والتمايز الطبقى :

وهو المحور الذى عبرت عنه الاستجابات : (الجدول رقم ٥٣) :

(أ) الإحساس بالظلم وبعدم العدالة (تكراران) •

(ب) لوعيهم بالعوامل المؤدية للفساد (تكراران) •

(حـ) عند إستشراء فساد الحاكم (تكرار واحد) •

(د) إحساسهم بأن هناك طبقات متميزة على حســاب طبقات أخــرى (تكرار واحد) •

(هـ) إحساسهم باختلال الأسس الاجتماعية لمصلحة الحــاكم (تكرار واحد) •

والواقع إن هذا المحور الذى نجد له شبيها لدى الجدول رقم ٥٢ بالنسبة للأسباب المتصورة كدوافع للاكتئاب النفسى ، هذا المحور تغلب عليه الرؤية المادية الاقتصادية فى المحل الأول وهو الأمر يكمل الاستجابة الخاصة بالأزمات الاقتصادية كدوافع للتمرد (سبعة تكرارات — الجدول رقم ٥٣) •

المحــور الثانى : الإحساس بالإحباط : اما لأن تصوراتهم بعيدة عن الواقع وهو ما يؤدى الى الشعور بالتناقض بين الرؤية المثالية المرغوبة من قبل المثقف وبين متغيرات الواقع الاجتماعى (تكرار واحد) وإما لأن الفرصة لم تمنح لهم أساسا للمشــاركة فى حل مشــكلات مجتمعاتهم (تكراران) وإما أنهم ــ كنتيجة لظروف سياسية ــ لم يمنحوا الفرصة للمشاركة سياسيا (تكرار واحد) وكل هذا يؤدى فى نهاية الأمر الى الإحساس بالإحباط Frustration ومن ثم يمكن يكون مدعاة لتمرد المثقفين وثورتهم •

ولكن من الملاحظ أن هذا المحور الثانى قد نجد له شبيها (الجدول رقم ٥٢) لدى الأسباب التى تصورها مبحوثونا أنها عوامل أو بواعث للاكتئاب النفسى الذى قد يصيب بعض المثقفين • فالمحور الأول والثانى (الجدول رقم ٥٣) قد يكونا من الدوافع الإيجابية التى تؤدى إلى التمرد ،

وفى ذات الوقت تلعب دورا سلبيا بحيث تؤدى إلى إنتشـــار الأمراض النفسية بين المثقفين ويقف على قمتها الاكتئاب النفسى وهو الأمر الذى وجدنا مثيلا له بالنسبة لعوامل الكبت السياسى والأزمات الاقتصادية حيث يؤدى كل منهما دورا مزدوجا يجمع ما بين الايجابية والسلبية فى نفس الوقت •

وتتتابع الإستجابات بعد ذلك بحيث لا نجد أسبابا متصورة بقدر ما نجـد وجهات نظر فى موقف المثقفين من ظاهرة **التمــرد** ،فوجهة النظر الأولى ترى أن تمرد المثقفين يبلور **إلتزام** بعضهم بقضايا مجتمعهم (تكرار واحد) ، وتؤكد هذه الرؤية وجهة النظر الثانية التى ترى أن **تمرد المثقفين** يتحقق عندما يتجاوزون ذواتهم ويتخلون عن أنانيتهم (تكرار واحـــــد) •

ولكن اذا كانت وجهتا النظـر السابقتين تضـمرا اعترافا بقـدرة المثقفين على التمرد إلا اننا نفاجأ بوجهتى نظـر معارضتين تؤكد كلاهما أن المثقفين طبيعتهم لا يتمردون أبدا (تكرار واحد) اذ انهم شريحة محافظة Conserrative لا تتمرد على الاطلاق (تكرار واحد) •

غير أننا نجد وجهة نظر **أخيرة لا ترى أن الكبت السياسى يؤدى الى التمرد وانه ترى العكس أن التمرد ــ تمرد المثقفين ــ لا يمكن أن يتم إلا اذا تحقق لهؤلاء المثقفين قدر من الحرية ، فكأن توفر الحرية شرط أساسى لحدوث التمرد ، وهــذه الرؤية تتناقض تناقضا صارخا مع الاستجابات السابقة والتى قد أكدت على الكبت والقهــر السياسيين كدوافع للتمرد وان توفرهما شرط لتخلق التمرد وانبثاقه بين المثقفين ،** ولكن السؤال المثار هنا **كيف يكون توفر الحرية ، وغيابها فى الآن نفسه سببا فى تخلق ظاهرتى التمرد والمعارضة ؟**

وتصورى للإجابة عن هذا التساؤل أن العبرة هنا بطبيعة البنـــاء السياسى وحكمه على مثل هذه الظواهر • فالتمرد **والمعارضة فى ظل سياق سياسى ينهض على مقولة الحرية والديمقراطية من غير المنطقى**

أن ينظر اليهما باعتبارهما ظاهرتين مرضيتان Pathological Pyenomena **ينبغى التصدى لهما ، بل ان وجودهما — فى ظل هذا السياق — يعد من الأمور المنطقية التى تتسق وطبيعة البناء السياسى** ، بل إن هذا البناء — وفقا للمقولات التى ينهض عليها — يشجع مثل هذه الظواهر ويباركها . أما البناء السياسى الذى يقوم على القهر **والكبت السياسين فينظر الى التمرد أو إلى المعارضة على إعتبـار أنهما** ظاهرتان **مرضيتان ينبغى القضاء عليها** ، وهذا الموقف — موقف البناء السياسى والسلطة من ظاهرتى التمـرد والمعارضة **— موقف طبيعى ، يتسق ومقولات هذا البنـاء ومبادئه .**

وهنا ينبغى — كباحثين فى علم الاجتماع السياسى — ألا نتعامل مع التمرد — كظاهرة — برؤية أحادية أو نتعامل معه غير واضعين فى الاعتبار الطبيعة النوعية للبناء السياسى الذى تظهر من خلاله مثل تلك الظواهر .

ويتأكد **ميل المبحوثين نحو الارهاب أو الكبت السياسيين** باعتباره **أحد الدوافع الكبرى لتمرد المثقفين إذا ما نظرنا** الى الجدول رقم (٥٤) **وهو الخاص بوجهات نظر أفراد العينة فى طبيعة الأفراد الذين عادة ما يوجه إليهم المثقفون سهام تمردهم** ، حيث يتضح أن أصحاب السلطة والحكام والقادة السياسيين هم أكثر الأفراد الذين يتمرد ضدهم المثقفون عادة (عشر تكرارات) وهو أمر يتسق مع ما جاء بالجدول رقم (٥٣) من تربع الظروف السياسية (الإرهاب السياسى) على قمة العوامل المؤدية الى تمرد المثقفين .

ويرمز أحد المبحوثين الى أصحاب السلطة والحكام باصطلاح الديكتاتورية ، حيث يذهب الى أن تمرد المثقفين عادة ما يوجه الى الديكتاتورية (تكرار واحد) ، ويؤكد هذا الرمز فى الواقع ما أشرنا اليه من إتجاه المبحوثين إلى النظر الى أصحا بالسلطة (الديكتاتورية عادة)

والحكام والقادة السياسيين باعتبارهم المراكز التى يوجه اليها تمرد المثقفين •

ويمكننا أن تعتبر كلاً من الاستجابتين : ضد الظلم والفساد (تكراران) وضد كل قوى القهر (تكراران) تأكيدا للاتجاه العام الذى ساد فكر مبحوثينا فى التعامل مع السلطة والقادة السياسيين والحكام (الديكتاتورية ـ قوى الظلم والقهر) على اعتبار أنهم من أبرز الأشخاص الذين يوجه اليهم تمرد المثقفين •

ولكن يبدو أن **التيار الذى يرى فى السلطة وممثليها** مراكز لتوجيه **كل سهام الغضب والتمرد الذى يقوم به المثقفون قد أضحى من القوة بحيث أننا نلاحظ أن هناك عددا** آخر من الاستجابات تؤكد هذا المعنى ـ بصورة غير مباشرة ـ فمثلا الاستجابة التى تذهب الى أن تمرد المثقفين يوجه الى هؤلاء الذين يتسببون فى الأزمات الاقتصادية (تكراران) أو الى هؤلاء الذين لا يتيحون للمثقفين فرصة المشاركة فى المجتمع (تكرار واحد) ، أو الى تلكم الجماعة التى تسىء الى مصالح المثقفين (تكرار واحد) فان لم تكن السلطة الحاكمة ذات النزعات الديكتاتورية وذات الاتجاه الأحادى فى الفكر والعمل السياسى هى التى تتسبب فى الأزمات الاقتصادية وتسيىء الى المثقفين والى مصالحهم ولا تتيح لهم فرص المشاركة فى المجتمع ، فاذا لم تكن هذه النوعية من السلطات هى كل هؤلاء ، فعلى الأقل سوف يكون هؤلاء ممثلى السلطة أو من تقوم هى (السلطة) بتشجيعهم واحتضانهم من خلال نظامها الحاكم ومقولات بنائها السياسى •

وتتابع إستجابات المبحوثين بعد ذلك فنجد ثلاث استجابات أبرزها الاستجابة الثالثة ، فأما عن الأولى فهى تلك الاستجابة التى تذهب الى أن تمرد المثقفين عادة ما يوجه الى التقاليد المتخلفة (تكرار واحد) (غير أن الاستجابة لم تكشف لنا عن نوعية هذه التقاليد) ، وتميل الاستجابة الثانية الى اعتبار أن تمرد المثقفين عادة ما يوجه الى كل شىء فى المجتمع

(تكرار واحد) ، بيد أن عبارة (كل شيء) تميل إلى العمومية دونما تحديد أو تعيين لطبيعة هذا الشيء .

أما الإستجابة الثالثة (والأخيرة) فهى إستجابة متميزة نظراً للصورة التى تحملها للمثقفين بوجه عام والمثقفين المصريين على وجه الخصوص ، اذ ترى هذه الاستجابة أن المثقفين بوجه عام (والمصريين على وجـه الخصوص) لا يميلون الى التمرد أو المعارضة (تكرار واحد) وهـذه الاستجابة قد وجدنا نظيرا لها فى الجدول رقم (٥٣) الخاص بدوافع تمرد المثقفين حيث لاحظنا أن هناك استجابتين تؤكدان أن المثقفين بطبيعتهـم شريحة محافظ لا تتمرد أبدا ، ولكن الجديد بالنسبة لاستجابة الجدول رقم (٥٤) أنه قد أضيفت عبارة (وخاصة المثقفين المصريين) رغم أن تاريخ المثقفين المصريين — خاصة فيما قبل عام ١٩٥٢ — قد شاهد نماذج مشرقة للاعتزاز بالذات وللتمرد على الديكتاتورية ومقاومة الظلم .

— ٤ —

وعلى نقيض المثقف المتمرد نجد المثقف المرتزق Freelancer ، وهو ظاهرة لا يخـلو منها مجتمع من المجتمعات وإن كان نصيب مجتمعاتنا النامية من هذه الظاهرة كبير الى حد كبير نظرا لارتباط هـذه النوعية من المثقفين — إن صح أنهم مثقفون — بسياقات سياسية واجتماعية ذات هوية خاصة أبرزها السياق الديكتاتورى الذى يقوم على الكبت السياسى وتأليه الفرد الحاكم .

ومأساة المثقف المرتزق انه يتعامل مع فكره بمنطق التاجر ، ويتعامل مع إفرازات عقله باعتبارها سلعة تقدم لمن يزيد الثمن ، وهذه هى قمة المأساة أن يباع الفكر فى أسواق النخاسة وأن يوجه لخدمة فرد أو طبقة . وهذا المثقف — التاجر — كما يرى مبحوثونا وصولى وانتهازى (٢٠٪) وهو رجل لكل العصور (١١٫٣٪) ، الذى يأكل على كل الموائد

(٥ر٧٪) ويجند فكره وثقافته لخدمة الحاكم (٥ر٨٪) ويجعل الأجر فوق كل شيء (٥ر٨٪) ، وهو عميل للحاكم (٩ر٢٪) .

هذه السمات التي يتصورها مبحوثونا كسمات تميز المثقف المرتزق تخلع عنه كل صفات الاعتزاز بفكره وبذاته وتجعل منه مطية للحكام وبوقا لهم ، كما أن هذه السمات تؤكد على صفات العمالة والنفاق وعدم الولاء — إلا لمن يدفع أكثر — ، وهذه الصفات قد أكدتها أيضا التصورات **التالية للمبحوثين** :

١ — المثقف المرتزق هو الذي يتنكر لأفكاره في سبيل مصلحة ذاتية (٥ر٧٪) .

٢ — وهو من لا ولاء له (٩ر٢٪) .

٣ — المنافق (٩ر٢٪) .

٤ — حامل الشعارات التي تخدم السلطة (٥ر٧٪) .

واضح إذن أن هناك إتجاها يحدد صفات معينة يتصف بها المثقف المرتزق وما عدا ذلك فلا يعتبر مرتزقا إستنتاجا لما ساقه مبحوثونا ، غير أننا نفاجأ باستجابتين متناقضتين ، الإستجابة الأولى لا تستثنى مثقفا واحدا من صفة الاسترزاق فكل المثقفين مرتزقة (٩ر٢٪) ولا يوجد — بناء على هذا — مثقف غير مرتزق . أما الاستجابة الثانية فهى نقيض الاستجابة الأولى ، حيث تذهب الثانية الى انه لا يوجد على الاطلاق مثقف مرتزق (٩ر٢٪) . (الجدول رقم ٥٥) .

وكلتا الاستجابتين تبعد كثيرا عن الواقع ، بل وتميل الى التطرف ، فالظواهر المرضية تعيش جنبا الى جنب مع الظواهر السوية ، بل إن وجود كل منها مستمد من وجود الأخرى . ولما كان المثقفون المرتزقة ظواهر مرضية ، والظواهر المرضية من العسير أن يخلو منها مجتمع من المجتمعات فان ما يدعيه البعض من استحالة وجود مثل هؤلاء المرتزقة

يعد ضربا من ضروب الوهم والخيال ، كما أن التصور الذى يعمم صفة الإرتزاق أو الاسترزاق على كل المثقفين يبعد كثيرا عن الرؤية العلميـــة الجادة التى تتريث كثيرا قبل أن تطلق الأحكام أو التعميمات •

ويكاد يجمع مبحوثونا (٨٠٪ ــ الجدول رقم ٥٦) على أنه يوجد من بين المثقفين المصريين من يستحق أن نطلق عليه لفظ المثقف المرتزق ، فى مقابل ٦ر٨٪ قالوا بعكس هذا ، وامتناع ٤ر١١٪ عن الادلاء بآرائهم إما تحرجا أو عدم معرفة • وهذا **الإجماع على أن للمثقفين المصريين نصيبيا من هؤلاء الذين يتسمون بصفة الارتزاق تكشف عن أبعاد جد خطيرة تستحق منا وقفة وتأمل وهو ما نود أن نقوم به فى الفصل الأخير من هذه الدراسة •**

(٥)

ونكاد نلمح تشابهاً بين العوامــل الدافعــة نحــو تمرد المثقفين (جدول ٥٣) ــ كما عرضها مبحوثونا ــ وبين تلك المؤدية الى انبثاق الاتجاهات الراديكالية Radical attitudes (الجدول رقم ٥٧) بين المثقفين ، وهو أمر قد يوحى بأن هناك تماثلا بين كل من مفهومى التمرد والنزعات الراديالية •

وتتأكد ملامح التشابه اذا ما استعرضنا الأسباب التى تصورتها عينة الدراسة كدوافع لظهور الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين ، حيث مالت تصورات المبحوثين إلى التأكيد على أن الأزمات الاقتصادية (التى يعانيها المجتمع الذى ينتمى إليه المثقفين عادة) (١ر٣٧ ٪) تلعب دوراً ملموساً فى دفع المثقفين نحــو اعتناق المبادىء الراديكالية ، تليها الكبت السياسى (٢ر٣٤ ٪) ، ثم الكبت السياسى والأزمــات الاقتصــادية معاً (٢٠ ٪) •

ولعل المقارنة بين جدولى ٥٣ (ظاهرة التمرد) ، ٥٧ (الاتجاهات الراديكالية تكشف لنا عن مدى الدور المتميز الذى تلعبه كل من الظروف

الاقتصادية والسياسية كل على حـدة فى تخلق ظـواهر التمرد وتبنى الاتجاهات الراديكالية من قبل المثقفين ، أو ما يلعبه هـذان البعـدان مجتمعين •

غير أننا ينبغى أن نشير الى أنه اذا كانت الأزمة (أياً كانت صورها) تعمل على إنبثاق التمرد وخلق الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين ، فإن نقيضها (وخاصة فى حالة إنعدام حالات الكبت السياسى وتوفر الحرية وتحقيق التوازن — أو الرخاء — الاقتصادى) يعمل أيضا على انبثاق ذات الظواهر ، وهذا يعنى أن تشابه الأعراض — أو الظواهر — لا يعنى أن تكون أسباب تخلقها واحدة ، وهنا ينبغى دائما أن نعود — كباحثين — إلى الكشف عن طبيعة البناءين السياسى والأجتماعى وما يرتبط بهما من أنساق أو بناءات أخرى كالبناء الاقتصادى أو البناء الثقافى على سبيل المثال •

ويقابل هـذه المكانة المتميزة التى يحتلها البعـدان السـياسى والاقتصادى كعوامل دافعة لتبنى الاتجاهات الراديكالية ، رؤية أخرى ذات مكانة منخفضة نسبياً وهذه الرؤية ترى فى سوء التربية الدينيـة (٢٫٩ ٪) أو البعد كلية عن الدين (٢٫٩ ٪) أو عـدم الصبر على الاسلام واليأس الذى يصيب المسلمين (٢٫٩ ٪) ، ترى فى هذا كله دوافع قد تقود المثقفين — المسلمين بطبيعة الحال — إلى تبنى الاتجاهات الراديكالية حيث يتصورون أنهم واجدون فيها الخلاص •

(٦)

إذا كنا قد لا حظنا أن تصورات المبحوثين فيما يتعلق بالعوامل الدافعة نحو التمرد (الجدول رقم ٥٣) وتلك المؤدية إلى تخلق الاتجاهات الراديكالية (الجدول رقم ٥٧) قـد نهضت أساساً على بعدى الكبت السياسى والأزمة الاقتصادية ، فإذا هذه التصورات قد تأكدت بصورة أكثر وضوحاً عندما أردنا أن نكشف عن وجهات نظر فيما يتعلق بمفهوم

الاتجاهات الراديكالية فى السياسة والاجتماع ، حيث ذهب ٧١ر٥ ٪ فى تعريفهم لهذه الاتجاهات إلى أنها تعنى السعى نحو تغيير نظام الحكم ، ورفض الواقع سياسيا واجتماعياً (٧١ر٥ ٪) والتغيير الثورى الجذرى للمجتمع (٧١ر٥ ٪) ، ولفظ التغيير هنا يتصف بالشمولية حيث ينطوى على الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولعل كلمة (جذرى) تؤكد هـذا المعنى حيث أنها تشير إلى إختراق البناء الاجتماعى (بمتغيراته المختلفة) من العمق •

ولكن الملاحظ بعد ذلك **أن تعريفات عينة** الدراسة كانت تميل إلى **اتخاذ أحـد الطريق :**

الطريق الأول : وصف الاتجاهات الراديكاليـة ببعض الصـفات السلبية كالتطرف والجمود والانحراف ، وهو ما أكدته بعض الاستجابات منها ان هذه الاتجاهات تعنى :

(أ) التطرف فى حل المشكلات (٨٥ر٢ ٪) •

(ب) الانحراف (٨٥ر٢ ٪) •

(جـ) التطرف سياسياً والإرتماء فى أحضان الدول الكبرى (٨٥ر٢٪)

(د) إعتناق مبـدأ معين ومحاولة تطبيقه مهمـا كانت الظروف (٨٥ر٢ ٪) •

(هـ) عدم الإيمان بالحوار (٨٥ر٢ ٪) •

الطريق الثانى : هو الطريق الذى يرى فى الاتجاهات الراديكالية **انطلاقة فكرية تتسم بالإبداع** والتقدم ، وتؤكد هـذه المعنى عدد من الاستجابات (التعريفات) **أبرزهـا :**

(أ) الاتجاهات الراديكالية هى الاتجاهات التى تؤدى إلى تنمية قدرات الفرد (٨٥ر٢ ٪) •

(ب) هى الاتجاهات المتحررة من كل من الرأسمالية والشيوعية (٢٫٨٥ ٪) .

(جـ) هى الاتجاهات التى تنزع نحو تعديل بنية المجتمع تحقيقاً للأفضل (٢٫٨٥ ٪) .

وإلى جانب تلك المحاور التى دارت حولها تعريفات المبحوثين لمفهوم الاتجاهات الراديكالية فهناك عدد من التعريفات الأخرى أبرزهـا ذلك التعريف الذى يذهب إلى أن الاتجاهات الراديكالية Radical attitudes هى الديمقراطية — تكتيكياً — والمركسية استراتيجياً (٢٫٨٥ ٪) وهذا التعريف ينطوى على تصور خاص بصاحبه ، وهو أكثر — من غيره — استخداماً للألفاظ العلمية — الأيديولوجية — والتى عادة ما يستخدمها الراديكاليون لا سيما بالنسبة لجناحها الماركسى .

ولكن الغريب أن نجد بعد ذلك تعريفاً مقتضباً مخـذلا لمفهـوم الاتجاهات الراديكالية ، هـذا التعريف هـو أن هذه الاتجاهات تعنى ببساطة (الاتجاهات التقليدية) (٢٫٨٥ ٪) ، وهـذا التعريف يتناقض كلية مـع المعنى العلمى والواقعى واللفظى أيضـا لمفهـوم الاتجاهات الراديكالية ، والدليل على ذلك أن هناك مبحوثاً آخر أورد تعريفاً يتناقض مع هـذا التعريف مؤداه أن الاتجاهات الراديكالية هى عكس الاتجاهات المحافظة Conservatism (٢٫٥٨ ٪) ، وهذا التعريف أقرب إلى العلمية والواقعية فى لآن نفسـه . (الجدول رقم ٥٨) .

ولعل الأمر الذى يستحق منا إشارة فى الواقع هو تلك الاستجابة التى ترى أن مفهوم الاتجاهات الراديكالية من الممكن أن نتناوله مـن الزاوية الاسلامية (٢٫٨٥ ٪) . والواقع إن كان هذا المبحوث لم يشرح لنا كيفية تناول هذا المفهوم بهذه الكيفية الاسلامية ، إلا أنه يبدو ان ما ينطوى عليه الاسلام من مقولات تدعو إلى الحرية ورفض العبودية والثورة على الظلم وتقديس إنسانية الانسان ... الخ ، يبدو أن هذه

المقولات ـ وغيرها ـ كانت هى الباعث لتأكيد تلك الدعوى التى رأت أن الاسلام يضمر إتجاهات راديكلية فى مسائل السياسة والاجتماع •

غير أن المثير حقاً أن نجـد أربعة عشر مبحوثاً بنسبة (٤٠ ٪) يعلقون على طلبنا بتحديد مفهوم الاتجاهات الراديكالية بكلمـة (لا أعرف) ، والنسبة كما هو واضح عاليه إلى حـد كبير إذا أخـذنا فى اعتبارنا حجم العينة • وبتتبعنا لهؤلاء المبحوثين من واقع استمارات البحث الميدانى أن خمســة مبحوثين منهم كانوا من المتخصصين فى الطبيعية والكيمياء والرياضيات والجيولوجيا ، والجدير بالذكر ان مبحوثين من هؤلاء الخمس قد جاءت غالبية استجاباتهم لتساؤلات الدراسة الميدانية بكلمتى (لا أعرف) أو (لا تعليق) •

ولكن إذا كان لهؤلاء الخمسة عذرهم — وهو ليس عذراً فى الواقع ـ نظراً لطبيعة تخصصاتهم (وهو أمر فى الواقع يدعو إلى الأسف) فمـا عذر بعض هؤلاء الذين يميلون فى دراساتهم إلى الإنسانيات Humanities فأحدهم وهو متخصص فى الادارة ؟ ! administration (تنظيم على وجه التحديد وكما ذكر هـو) قد تساوى مع المتخصص فى الطبيعة أو الكيمياء حيث أجاب (لا أعرف) ، وهو الأمر الذى لاحظناه أيضـا مع أحـد المتخصصين فى علم الاقتصاد ، حيث أجاب نفس الاجـابة (لا أعرف) •

وإذا كان بعض المتخصصين فى الدراســات الاسلامية قد أجاب على نفس السؤال بـ (لا تعليق) أو لا أعرف (عددهم ثلاثة مبحوثين من أربعة عشر مبحوثا قالوا لا تعليق) ، أو بعض هؤلاء المتخصصين فى الأدب العربى والانجليزى (عددهم مبحوثان من أربعة عشر مبحوثا) قد أجابوا بنفس الاجابة ، وقد نجد لهم بعض العذر ، ولكن الذى يدعو إلى الدهشــة حقيقة **مبحوثان :**

١ ـ **الأول :** متخصص فى العلوم السياسية قد أجاب عن غالبية

أسئلة الدراسة ما عـدا تلك الأسئلة الخاصة بمصر (بصورة محددة) أو تلك التى نريـد من خـلالها أن نكشـف عن الاتجاهات الفكـرية والأيديولوجية له ، فلاحظنا أنه قـد إمتنع عن الاجـابة عن الأسئلة الخاصـة بمعنى الاتجاهات الراديكالية والمحافظة وسؤالنا المباشر عن انتمائه الفكرى والسياسى ••• هذا • إلى جانب كل التساؤلات الخاصة بالتطرف السياسى وتلك المتعلقة بمصر بصورة مباشرة كما أشرنا من قبل •

أما بقية الأسئلة فقد أجاب عنها بدرجة عالية من النضج مما يؤكد لنا أن رفضه الاجابة عن الأسئلة المشـار إليها هـو فى الواقع رفض مقصود لا ينبع من عدم المعرفة بقدر ما ينبع من عدم الرغبة فى الاجابة (انظر مقدمة هذا المؤلف عن بعض حالات المبحوثين اللافتة للنظر) والدليل على ذلك أنه قد أجاب عن سؤال خاص بعصر الانتماء الايديولوجى من حيث كونه منتهياً أو غير منته بقوله [**إننى يمكننى الاجابة ••• ولكن معذرة لن أجيب**] • كذلك فى سؤالنا له عن نشاطه السياسى السابق ذكر أنه كان لديه نشاط فى المـاضى غير أنه قال [**معذرة لا أستطيع ذكر هـذا النشـاط**] •

٢ ــ **الثانى** : متخصص فى الفلسفة وهى وإن كانت ليست فلسفة حديثة أو معاصرة إلا أنه كان ينبغى ــ بحكم طبيعة الفلسفة وحـكم التخصص فيها ــ أن يكون ملماً على الأقل بمثل هذه المسـائل التى أضحت أحد شواغل المثقفين وخاصة المشتغلين بالإنسانيات والفلسفة •

(٧)

وفى نطاق تحديد مفهـوم للاتجاهات المحافظـة Conservative فى السياسة والاجتماع نلاحظ أن غالبية التعريفات التى ساقها مبحوثونا لهذا المفهوم **قد دارت حول محورين :**

المحور الأول : هو **المحور الذى** يصف هذه الاتجاهات بالجمود والحفاظ على أوضاع المجتمع ومقاومة التغير وقد أكدت هذا المحـور عدد من الاستجابات منها :

١ ـ الحفاظ على الوضع الراهن (١١٫٣ ٪) •
٢ ـ الرجعية والجمـود (٥٫٧ ٪) •
٣ ـ الحذر من التجـديد (٢٫٩ ٪) •
٤ ـ الحفاظ على تقاليد المجتمع (٢٫٩ ٪) •
٥ ـ التمسك بأفكار لم تعد تلائم العصر (٢٫٩ ٪) •
٦ ـ التخلف (٢٫٩ ٪) •
٧ ـ مقاومة التغير (٢٫٩ ٪) •
٨ ـ الالتزام برؤية قديمة فى السياسة (٢٫٩ ٪) •

ونلاحظ أن إستجابات المحـور الأول قـد تتناقض ـ من حيث المضمون ـ مع التعريفات التى عرضت لها عينة الدراسة لمفهوم الاتجاهات الراديكالية وهـذا يعنى من ـ وجهة نظر مبحوثينا ـ أن الاتجاهات الراديكالية تعنى ـ فى إجمالها ـ التقدمية ـ بينما تشـير الاتجاهات المحافظة إلى العقم والجمود ، هـذا ما كشفت عنه الاتجاهات العامة لمبحوثينا ، غير أن الأمر قد يحتاج منا إلى وقفة وتأمل ومناقشة وهـو ما نأمل أن نعرض له فى الفصل الأخير من هذه الدراسة •

المحور الثانى : هـو **المحـور الذى** يصف الاتجاهات المحافظة من زاوية القهر الفكرى Intellectual Coercion والإلزام والاستغلال ، ويمكننا أن ندلل على مضمون هذا المحور من خلال الاستجابات **التالية** :

١ ـ إتجاهات القهر الفكرى والسياسى وخاصة قهر المثقفين (٢٫٩٪)

٢ ـ إتجاهات تسعى نحو صب جميع الأفراد فى قوالب فكرية واحدة (٢٫٩ ٪) •

وإلى جانب هذين المحورين نلاحظ أن بقية التعريفات التى حددها المبحوثون لمفهوم الاتجاهات المحافظة قد تنوعت ، فمن هذه التعريفات وأبرزها ذلك التعريف الـذى يوازى ما بين المحافظة Conservatism

كاتجاه والوطنية Patriotism (تحقيق المبادىء الوطنية باسلوب وطنى ــ ٢٫٩٪) كشـــعور وســلوك ، وكأن الشخص المحـــافظ هو ــ فقط ــ الشخص الذى يمكن أن يوصف فقط أنه وطنى Patriot أما أصحاب الاتجاهات غير المحافظة فلا يدخلون فى زمرة الوطنيين • ومن الطبيعى أن هذه الرؤية تنطوى على **مبالغة ، بل قد يرى البعض أنها تنطوى على مغالطة** ، إذ أن الأمر قد يكون عكس ذلك ، فمن الوطنية ــ كما يرى هذا البعض ــ ألا يكون الإنسان محافظاً ، فإذا كانت المحافظة نقيض التقدم ، فإنه من الوطنية ان يكــون الانســان تقدمياً وليس محافظاً •

ومن التعريفات اللافتة لمفهــوم الاتجاهات المحافظة هــو ذلك التعريف الذى قلب مفهوم المحافظة رأساً على عقب والذى مؤداه ان الاتجاهات المحافظة • أكثر ما تكون إرتباطا بالراديكالية (٢٫٩ ٪) وهذه الرؤية المعكوســة قد وجدنا نظيراً لها بالجدول رقم (٥٨) حين ذهب أحــد مبحوثينا (٢٫٨٥ ٪) إلى أن الاتجاهات الراديكالية أكثر الاتجاهات شبهاً بالاتجاهات المحافظة • ومن المؤكد أن هذا الخلط بين المفاهيم على التمييز بين هذه المفاهيم ــ وغيرها ــ يعد أحد المؤشرات الهامة فى تعيين درجــة الوعى الاجتماعى والسياسى والثقافى لصفوتنا المتعلمــة •

وفى نطاق الرؤى المعكوسة التى أبداها بعض مبحوثينا نجد ذلك التعريف الذى يذهب إلى أن الاتجاهات المحافظة ما هى فى الواقع إلا **الاتجاهات العلمانية** Secular • ولا شك أن هــذا التصــور يثير الدهشة لدى البعض ، لأن العلمانية فى مضمونها دعوة إلى التحرر ونبذ للتقليدية والتقديسية وثورة على عقم القولبة والجمود : وأين نصيب الاتجاه من المحافظ هذا كله ؟

ولكن يبدو أن مفهوم **الاتجاهات المحافظة** قد **تعنى لدى البعض إتجاه من لا إتجاه لــه** ، إتجاه يسعى نحــو كسب رضا الجميع ، إذ

ذهب أحد مبحوثينا (٩ر٢ ٪) إلى أن المحافظة إتجاه يسعى نحو إرضاء جميع الأطراف ، فهو اتجاه «لا اتجاه فى الآن نفسه • وهذا التعريف كما قدمه أحد مبحوثينا يكاد ينطبق كثيراً على أصحاب اللا موقف ، ورجال كل الأطراف والقادرين على التعايش مع كل التناقضات •

والاتجاه المحافظ — فى يقينى — ليس بهذه الصورة التى قدمها أحد مبحوثينا فهو اتجاه لـه موقف وله مقولات لها المدافعون عنها والمؤمنون بها ، واختلاف البعض معه ، أو اختلافه مع البعض يعنى أنه اتجاه لا يضمر تنازلا يستهدف إرضاء الجميع أو ينطوى على ميكانيزم لا يسمح لـه بالعداء مع الآخرين ، فهـو **ليس اتجاه« إمعـة لا موقف لـه** ، بل هو **اتجاه ذو موقف** وإن اختلف البعض منا معه •

وتكاد تتماثل نسبة غير المجيبين (لا أعرف — ٣٧ ٪) عن سؤالنا عن الاتجاهات المحافظة مع ذات الفئة من غير المجيبين (لا أعرف — لا تعليق — ١ر٤٠ ٪ الجـدول رقم ٥٨) عن سؤالنا عن الاتجاهات الراديكالية • ومن الملاحظ — بعد الاطلاع على هوية هؤلاء غير المجيبين من واقع أدوات الدراسة — ان أصحاب الاتجاه السلبى هـذا كانوا هم نفس الأشخاص الذين وقفوا ذات الموقف من السؤال الخـاص بالاتجاهات الراديكالية ما عدا ذلك الزميل المتخصص فى الفلسفة حيث كان لـه موقف إيجابى من السؤال الخاص بالاتجاهات المحافظة •

(٨)

إذا افترضنا جدلا — وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد كبير — أن من أبرز صفات المثقفين الحقيقين نزوعهم نحو الثورية ، ولكن السؤال هنا ما الذى يدفع بعض هؤلاء المثقفين إلى المهادنة والاستكانة والرضا بالأمر الواقع والتخلى عن الثورية ؟

ويكشف لنـا الجـدول رقم (٦٠) **أن هناك اتجاها عام« يرى ان**

إستكانة بعض المثقفين وخضوعهم للأمر الواقع يتحقق فى حالة اشتداد حالات الاستبداد والقمع السياسيين ، ويدلل على هذا الاتجاه عدد من المؤشرات يمكن إجمالها فيما يلى :

١ ـ عندما يشتد الاستبداد السياسى (٦ تكرارات)

٢ ـ عند القمع والقسر (٤ تكرارات)

٣ ـ عند فقدان الحرية (تكرار واحد)

٤ ـ عندما يسلط عليهم سيف الحاكم (تكرار واحد)

غير أننا نلاحظ أن فقدان الحرية ونزوع السلطة نحو الاستبداد السياسى Political Despotism وممارسة عمليات القهر والقسر السياسيين Political Coercion فى الوقت الذى يؤدى فيه إلى استكانة البعض وخضوعهم ، يؤدى فيه أيضا إلى انبثاق ظواهر التمرد والثورية • ولكن لا شك أن ارتباط الاستبداد السياسى بمهادنة البعض واستكانتهم ورضاهم بالأمر الواقع قد يتخذ **مسارات مختلفة** •

(أ) فقد تكون المهادنة ، مهادنة مرحلية ، يتحين أصحابها الفرصة المناسبة للتعبير ثوريا ـ خلال أشكال مختلفة ـ عن السخط وعدم الرضا •

(ب) قد تحدث المهادنة ـ فى حالة اشتداد الاستبداد السياسى ـ إذا ما شعرت هذه الفئة أو تلك بعدم قدرتها على التصدى والمقاومة وبالتالى تقع فى دائرة اللا أمل واليأس •

ولعل هذين المسارين قد عبرت عنهما بعض الاستجابات التى عرض لها مبحوثونا حين ذهبوا إلى أن استكانة المثقفين ورضاهم بالأمر الواقع قد يرجع إلى :

(أ) اليأس (خمسة تكرارات) •

(ب) عندما يفقدون الأمل فى الإصلاح (ثلاثة تكرارات) •

(جـ) عندما لا يسمع لهم صوت (تكرار واحد) .

وقد يكون كل من الشعور باليأس والإحباط وفقدان الأمل أموراً غير معيبة موضوعياً — نظراً للظروف السياسية للمجتمع — ولكن المعيب حقاً هـو أن يكون الرضا بالأمر الواقع والاستكانة والمهادنة نابعة من إحساس بعض المثقفين بأن من مصلحتهم — اقتصاديا وماديا — أن يتخلوا عن ثوريتهم ، أو عندما تكون حالة المهادنة نابعة من رغبة بعض المثقفين فى الارتقاء بمستواهم المادى والاقتصادى أو عندما يخلدون إلى الدعة وحياة الرفاهية وبالتالى يفقدون حماسهم الثورى ، ولقد عبرت **الاستجابات التالية عن المعانى سالفة الذكر :**

(أ) عندما يرغبون فى رفع مستواهم المادى (تكراران) .

(ب) عندما تهدد أرزاقهم (تكراران) .

(جـ) عندما يتجهون نحو الانتهازية (تكراران) .

(د) عندما يموتون معنويا وماديا (تكرار واحد) .

(هـ) عندما يعيشون حياة الرفاهية (تكرار واحد) .

(و) عندما يبدأون فى تبرير أخطاء الواقع (تكرار واحد) .

ثم تبقى أمامنا ثلاث استجابات تبرر نزوع بعض المثقفين نحـو التخلى عن الثورية أو شئت فهى ثلاثة تصـورات أولها أن الاستكانة والرضا بالأمـر الواقع هى حالة تصيب المثقفين إذا ما تعرض الوطن لظروف طارئة (تكرار واحد) ، وهذا يعنى — كما يشير مضمون هذه الاستجابة — أن الظروف الطارئة — والتى تكون خطرة بطبيعة الحال — تستوجب إتحاد فئات المجتمع — مؤقتاً — والتخلى — المؤقت أيضا فيما أظن — عن المعارضة الفكرية والثورية لبعض الفئات ومنها المثقفون والاتجاه معاً لدرأ الخطر وتجاوز الظروف الطارئة .

أما الاستجابتان الأخيرتان ، فهما استجابتان على طرف نقيض ، الأولى ترى أن القاعدة هى أن المثقفين خاضعون بطبيعتهم يرضون دائما بالأمر الواقع ولا يثورون (تكرار واحد) ، فى حين أن الاستجابة الثانية ترى عكس ذلك حيث تذهب إلى أن المثقفين بطبيعتهم ثوريون ، لا يرضون بالأمر الواقع ولا يستسلمون ، وإنما قد تحدث حالة من الهدوء المؤقت (تكرار واحـد) سرعان ما تعود إليهم حالتهم الطبيعية ، حالة الثورية . (الجـدول رقم ٦٠) .

استخلاصات الفصل الخامس

ويمكننا أن نستخلص عدداً من النتائج العامـة من واقع عرضنا لبيانات الفصل الخامس **ومعطياته** :

أولا : يعد القمع السياسى وتكبيل الحرية من أبرز الأسباب — كما تصورت عينة الدراسة ـ الخاصة بفشل المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى ومشكلاته ، يلى ذلك الذاتيــة المفرطة لبعض المثقفين ثم استغراقهم فى خضم مشكلاتهم الاقتصادية •

ثانيا : هناك تعادل نسبى بين تصورات المبحوثين فيما يتعلق بالدور الذى تلعبه الأزمات الاقتصادية فى تخلق ظواهر المعارضة بين المثقفين ، حيث تعادلت النسبتان ـ المؤيدة والرافضة لهذا الرأى •

ثالثا : هناك ما يشبه الإجماع على تأييد فكرة انتشار الأمراض النفسية ـ والاكتئاب النفسى بين المثقفين •

رابعا : يرجع انتشار الأمراض النفسية بين المثقفين كما ترى عينة الدراســة إلى حساسيتهم الشــديدة إزاء قضايا المجتمع ومشكلاته وإحساسهم بالظلم •

خامسا : إن الأزمات الفكرية التى يعيشها بعض المثقفين ـ كمـا يرى المبحوثون ـ قد تؤدى إلى انتشــار حالات الكتئاب النفسى بينهم كاحساسهم بالاغتراب الفكرى Intellectual alienation ، أو عــدم استجابة المجتمع ـ أو السلطة لأفكارهم ؛ وبالتالى من الممكن أن يحدث حالة من فصام الفكر عن الواقع •

سادساً : يحتل الكبت أو القهر السياسى المرتبة الأولى ـ فيمـا تتصور عينة الدراسة ـ من بين الأسباب التى تدعو إلى تمرد المثقفين

ومعارضتهم ، يليها الأزمات الاقتصادية والاحساس بالظلم وبعوامل الفساد •

سابعا : تكاد تتشابه الأسباب — كما عرضها المبحوثون — التى تؤدى إلى الاكتئاب النفسى للمثقفين مع ذات الأسباب التى تؤدى إلى انبثاق ظواهر التمرد والمعارضة بين المثقفين •

ثامنا : احتلت السلطة أو الحكام السياسيون المركز الأول من بين الأفراد — أو الجهات — التى يوجه لها المتمردون أو المعارضون من المثقفين سهام تمردهم ومعارضتهم •

تاسعا : عبر المبحوثون عن السلطة والحكام السياسيين — فى نطاق البحث عن الأشخاص ، أو الجهات التى يوجه إليها تمرد المثقفين — بذكر كلمة (السلطة) أو (الحكام السياسيون) صراحة أو من خلال ذكر كلمات (كالديكتاتورية) و (الفساد والظلم) و (قوى القهر) •

عاشراً : يميل المبحوثون إلى النظر إلى المثقف المرتزق باعتباره إنسانا يتخلى عن مبادئه ويتنكر لأفكاره تحقيقاً لأهداف ذاتية (مادية عادة) ويعتبر مطية للحكام ولا ولاء لـه •

حادى عشر : يكاد يجمع المبحوثون على أن ظاهرة المثقف المرتزق من الممكن أن تنسحب على المثقفين المصريين ، إذ يتصف عدد كبير منهم بذات الصفات التى يتسم بها المثقفون المرتزقة •

ثانى عشر : تعد الأزمات الاقتصادية من أبرز الأسباب — كما ترى عينة الدراسة — التى تؤدى إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين ، يليها — بنسبة متقاربة — الكبت السياسى وفقدان الحرية •

ثالث عشر : هناك ما يشبه التماثل — فى تصورات المبحوثين — بين الأسباب التى تؤدى إلى تخلق ظواهر التمرد والمعارضة بين المثقفين

وذات الأسباب التى تؤدى إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية بينهم ، وهذا يكشف عن أن ثمة اتساقاً بين مفهومى التمرد والاتجاه الراديكالى .

رابع عشر : يميل المبحوثون فى تعريفهم للاتجاهات الراديكالية إلى النظر إليها باعتبارها رفضاً للواقع وتمرداً عليه (وهذا يؤكد النتيجة الثالثة عشر) وسعياً نحو تغيير نظام الحكم والثورة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة .

خامس عشر : وقف أربعة عشر مبحوثاً من مفهوم الاتجاهات الراديكالية موقفاً سلبياً حيث لم تخرج اجاباتهم عن هذا السؤال عن كلمة (لا أعرف ــ لا تعليق) ولقد تنوعت تخصصات هؤلاء ما بين متخصصين فى الدراسات الاسلامية أو الجغرافية أو الأدب الانجليزى فضلا عن بعض المتخصصين فى الكيمياء والرياضيات والطبيعة ، والاقتصاد والادارة ، إلى جانب متخصص واحد فى العلوم السياسية وآخر فى الفلسفة .

سادس عشر : أما الاتجاهات المحافظة فى السياسة والاجتماع فلقد مال مبحوثونا إلى النظر إليها باعتبارها نزوعاً نحو الحفاظ على الأوضاع الراهنة ومقاومة التغيير والعقم والجمود ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى النظر إليها باعتبارها شكلا من أشكال الإلزام Obligation والقهر الفكرى . Intellectual Coercion ، وإن مال البعض إلى اعتبار الاتجاهات المحافظة هى شكل من أشكال الوطنية .

سابع عشر : وقف ثلاثة عشر مبحوثا موقفاً سلبياً إزاء الاتجاهات المحافظة حيث مالت استجاباتهم إلى ذكر كلمتى (لا أعرف ــ لا تعليق) والملاحظ أن هذه الفئة غير المستجيبة هى ذات الفئة التى لم تجب أيضا عن السؤال الخاص بالاتجاهات الراديكالية فيما عدا المتخصص فى أحد فروع الفلسفة .

ثامن عشر : هناك اتجـاه عـام يرى أن استكانة بعض المثقفين ورضاهم بالأمر الواقع يرجع إلى زيادة وطأة الإرهاب السياسى والنزوع نحو الاستبداد والقهر من قبل السلطة الحاكمة • غير أن هناك اتجاهاً آخر هو ذلك الاتجاه الذى يعزو حالة الرضا بالأمر الواقع التى تصيب بعض المثقفين إلى شـعورهم بالاحباط واليـأس وفقـدانهم الأمـل فى الاصلاح • أما الاتجاه الأخير فهو ذلك الاتجاه الذى يرجع استكانة المثقفين وفقدانهم لحماسهم الثورى إلى تطلع بعضهم إلى تحسين مستواه المـادى أو عندما يشعرون بتهديد لأرزاقهم •

تاسع عشر : نلاحظ ــ من خـلال استقرائنا لبعض استجابات الجداول السابقة ــ أن الاتجاه الذى يعزو استكانة المثقفين وخضوعهم ورضاهم بالأمر الواقع إلى القهر والكبت السياسيين يكاد يتماثل ــ بل هو يتماثل بالفعل ــ مع نفس الأسباب التى ساقها نفس المبحوثين على أنها دوافع للتمرد أو أسباب لظهور الاتجاهات الراديكالية وتخلق النزعات الرافضة وهو أمر يحتاج إلى مناقشة وتحليل ، فضلا عن التفسير •

الجدول رقم (٤٨)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فيما إذ كان المثقفون المصريون قد نجحوا فى أن تكون لهم رؤية نقدية من قضايا المجتمع المصرى

وجهات النظر	عـدد	٪
نعـم	٧	٢٠ر٠٪
لا	١٠	٢٨ر٦٪
نجح بعضهم	١٧	٤٨ر٦٪
لا تعليق	١	٢ر٨ ٪
الإجمـالى	٣٥	١٠٠ر٠٪

الجدول رقم (٤٩)
توزيع أفراد العينة الذين لا يرون ان المثقفين المصريين قد نجحوا فى أن يكونوا رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى وفقاً لتصوراتهم لأسباب عدم النجاح هذا

أسباب عدم نجاح المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية	عــدد	٪
بسبب القمع السياسى	٤	١٤٫٨٪
للتباينات الفكرية القائمة بينهم	٣	١١٫١٪
لذاتيتهم المفرطة	٣	١١٫١٪
لأنهم يسيرون فى ركاب السلطة الحاكمة	٢	٧٫٤ ٪
لأنهم مشغولون بلقمة العيش	٢	٧٫٤ ٪
تصوراتهم لحل المشكلات السياسية والاقتصادية قاصــرة	٢	٧٫٤ ٪
بسبب النفاق والاسترزاق	١	٣٫٧ ٪
لاختلافهم على كيفية تحديد إطار للمجتمع	١	٣٫٧ ٪
لأنهم يعيشون فى تمزق	١	٣٫٧ ٪
غير موجودين كقوة مؤثرة	١	٣٫٧ ٪
لقصور ثقافتهم الاسلامية والسياسية والتاريخية	١	٣٫٧ ٪
عدم إلتزامهم بالاسلام كمنهج	١	٣٫٧ ٪
لأنهم متعصبون	١	٣٫٧ ٪
لأنهم يدخلون فى صراعات مع بعض فئات المجتمع	١	٣٫٧ ٪
لأنهم يتحدثون عن مثاليات	١	٣٫٧ ٪
بعضهم يقدم الفكر يتلاءم مع مصلحته الخاصة	١	٣٫٧ ٪
لعدم الانتماء الوطنى لبعضهم	١	٣٫٧ ٪
الإجمــــالى	٢٧	١٠٠٫٠٪

الجـدول رقم (٥٠)

توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم للعلاقة بين معارضة المثقفين وأزماتهم الاقتصادية

الـــرأى	العدد	٪
نعـــم	١٦	٤٥ر٧٪
لا	١٨	٥١ر٤٪
لا تعليق	١	٢ر٩٪
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠٪

الجـدول رقم (٥١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فى مدى تعرض المثقفين للاكتئاب النفسى والأمراض النفسية

	العدد	٪
نعـــم	٢٧	٧٧ر١٪
لا	٧	٢٠ر٠٪
لا تعليق	١	٢ر٩٪
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠٪

الجـدول رقم (٥٢)

توزيع افراد العينة الذين رأوا أن المثقفين أكثر تعرضا للاكتئاب النفسى والأمراض النفسية بوجه عام وفقا للأسباب التى يبدونها لذلك

الأســـباب	التكرارات
لأنهم أكثر حساسية لمتغيرات الواقع ومشكلاته	١٦
لاحساسهم بالظلم	٣
لاحساسهم بالاحباط لعدم تحقيق تصوراتهم	٣
لأنهم مقتربون فكريا عن مجتمعهم	١
لقدرتهم على إدراك تناقضات المجتمع	١
لعدم حصولهم على حقوقهم	١
عـدم تقبل الآخرين لآرائهم	١
لفشلهم فى عرض أفكارهم	١
عـدم ثقة بعضهم فى البعض الآخر	١
لأنهم يتحدثون عما ينبغى أن يكون	١
بسبب مطاردة السلطة لآرائهم	١
لأنهم منافقون للسلطة	١
لفردية المثقف وذاتيته وانغلاقه	١
طبيعتهم كمثقفين تجعلهم أكثر عرضة للاكتئاب	١
لا تعليـق	١

الجـدول رقم (٥٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتصوراتهم للظروف التى تدفع المثقفين بوجه عام نحـو التمرد

الظروف كمـا يتصورها المبحوثون	التكرارات
الكبت والإرهاب سياسياً وإجتماعياً	١١
الأزمات الاقتصادية	٧
الإحسـاس بالظلم وبعدم العدالة	٢
لوعيهم للعوامل المؤدية للفسـاد	٢
عدم إتاحة الفرصة لهم للمشاركة فى حل مشكلات مجتمعهم	٢
غياب الحرية والديمقراطية بوجه عام	٢
عدم إعطائهم الفرصة للمشاركة فى العمل السياسى	٢
عندما يستشرى فسـاد الحاكم	١
لإحساسهم باختلال الأسس الاجتماعية لمصلحة الحاكم	١
عندما تنتهك حقوق الإنسـان	١
لإحسـاسهم بالحرمـان	١
للهوة التى يستشعرونها بين المثال والواقع	١
إحساسهم بأن هناك طبقات متميزة على حساب طبقات أخرى	١
التمرد هـو معاناة شخصية	١
إحساسهم بالالتزام بقضايا مجتمعهم	١
يبدأون فى التمرد عندما يتخلون عن ذاتيتهم	١
عندما تتاح لهم الحرية يتمردون	١
المثقفون لن يتمردوا أبداً	١
المثقفون بطبيعتهم شريحة محافظة لا تتمرد	١
عندما يجدون مساندة من الطبقات الأخرى فيتمردون	١

الجـــدول رقم (٥٤)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتحديدهم للأشخاص الذين عادة ما يتمرد ضدهم المثقفون

الأشخاص الذين عادة ما يتمرد ضدهم المثقفون	التكرارات
ضد السلطة والحكام والقادة السياسيين	٢٠
المثقفون يتمردون ضـــد أنفسهم	٤
ضـــد الظلم والفســـاد	٢
ضـــد كل قوى القهر	٢
ضد من يتسببون فى الأزمات الاقتصادية	٢
ضد من لا يتيح لهم فرصة المشاركة فى المجتمع	١
ضـــد الديكتاتورية	١
ضـــد التقاليد المتخلفة	١
ضـــد من يسيىء إلى مصالحهم	١
ضـــد كل شىء	١
المثقفون ــ والمصريون بالذات ــ لا يتمردون	١
لا تعليـــق	٢

الجدول رقم (٥٥)

توزيع أفراد العينة وفقاً لتحديدهم لماهية المثقف المرتزق وخصائصه

سمات المثقفين المرتزقة	عدد	٪
الوصوليون الانتهازيون	٧	٢٠ر٠
رجال كل العصور	٤	١١ر٣
الذين يجندون علمهم وثقافتهم لخدمة الحاكم ويسير فى ركابه	٣	٨ر٥
الذين يجعلون الأجر فوق كل شىء	٣	٨ر٥
المثقف الحقيقى لا يمكن أن يكون مرتزقا	٢	٥ر٧
حاملو الشعارات خادمة السلطة وليس لهم فكر محـــدد	٢	٥ر٧
الذين يتنكرون لأفكارهم فى سبيل مصلحة ذاتية	٢	٥ر٧
الذين يأكلون على كل الموائد	٢	٥ر٧
كل المثقفين مرتزقون	١	٢ر٩
عملاء الحكام	١	٢ر٩
من لا ولاء لهم	١	٢ر٩
الذين يدينون بالولاء لمذهب سياسى أجنبى	١	٢ر٩
المنافقـــون	١	٢ر٩
المتعاونون مع هادمى الإسلام	١	٢ر٩
سؤال محرج	١	٢ر٩
لا يوجد مثقف مرتزق على الإطلاق	١	٢ر٩
لا تعليق	٢	٥ر٧
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٥٦)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم
فى مدى توفر صفات المثقف المرتزق
بين بعض المثقفين المصريين من عدمه

وجود المثقف المصرى المرتزق من عدمه	عدد	٪
نعـم	٢٨	٨٠ر٠
لا	٣	٨ر٦
لا تعليق	٤	١١ر٤
الإجمـالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٥٧)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فى
عوامل ظهور الاتجاهات الراديكالية
بين المثقفين

أسباب ظهور الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين	عدد	٪
الشعور بالكبت السياسى	١٢	٣٤ر٢
الأزمات الاقتصادية	١٣	٣٧ر١
الكبت السياسى والأزمات الاقتصادية	٧	٢٠ر٠
سـوء التربية الدينية	١	٢ر٩
البعـد عن الدين	١	٢ر٩
اليأس من الاسلام وعدم الصبر عليه	١	٢ر٩
الإجمـالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٥٨)

توزيع أفراد العينة وفقا لتعريفهم لمفهوم الاتجاهات الراديكالية فى السياسة والاجتماع

مفهوم الاتجاهات الراديكالية	عدد	٪
إتجاه يسعى نحو تغيير نظام الحكم	٢	٥ر٧١
رفض الواقع سياسيا واجتماعيا	٢	٥ر٧١
أقصى اليســـار	٢	٥ر٧١
التغيير الثورى الجذرى للمجتمع	٢	٥ر٧١
التطرف فى حل المشكلات	١	٢ر٨٥
الانحـــراف	١	٢ر٨٥
التطرف سياسيا والارتماء فى أحضان احدى القوتين	١	٢ر٨٥
الاتجاهات التى تؤدى الى تنمية قدرات الفرد	١	٢ر٨٥
اعتناق مبدأ معين ومحاولة تطبيقه مهما كانت الظروف	١	٢ر٨٥
الاتجاهات المتحررة من كل من الرأسمالية والشيوعية	١	٢ر٨٥
عدم الايمان بالحـــوار	١	٢ر٨٥
تعديل بنية المجتمع تحقيقا للأفضل	١	٢ر٨٥
من الناحية التكتيكية هى الديمقراطية ومن الناحية الاستراتيجية هى الماركسية	١	٢ر٨٥
عكس المحافظة	١	٢ر٨٥
الاتجاهات التقليدية	١	٢ر٨٥
سؤال من العسير الإجابة عليه	١	٢ر٨٥
لا أعرف	١٤	٤٠ر٠١
الإجمـــــــالى	٣٥	١٠٠ر٠٠

الجدول رقم (٥٩)
توزيع أفراد العينة وفقا لتعريفهم لمفهوم الاتجاهات المحافظة فى السياسة والاجتماع

مفهوم الاتجاهات المحافظة فى السياسة والاجتماع	عدد	٪
الحفاظ على الوضـــع الراهن	٤	١١٫٣
الرجعية والجمود	٢	٥٫٧
الحذر من التجديد	١	٢٫٩
الحفاظ على تقاليد المجتمع	١	٢٫٩
التمسك بأفكار لم تعد تلائم العصر	١	٢٫٩
الوسطية المعتدلة بين التقدمية والرجعية	١	٢٫٩
الحرص على الأصالة	١	٢٫٩
التخلف	١	٢٫٩
مقاومـــة التغـــير	١	٢٫٩
الإصلاح بدلا من التغير الثورى	١	٢٫٩
الإلتزام برؤية قديمة فى السياسة	١	٢٫٩
قناع لاستغلال الناس	١	٢٫٩
تحقيق المبادىء الوطنية بأسلوب وطنى	١	٢٫٩
اتجاهات تعمل على صب جميع الأفراد فى قوالب فكرية واحدة	١	٢٫٩
اتجاهات القهر الفكرى والسياسى وخاصة قهر المثقفين	١	٢٫٩
اتجاهات تسعى نحو ارضاء جميع الأطراف	١	٢٫٩
الرؤية العلمانية	١	٢٫٩
هى أقرب الى الراديكالية	١	٢٫٩
لا أعـــرف	١٣	٣٧٫٠
الإجمـــــالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجـدول رقم (٦٠)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فى الظروف التى تؤدى الى أن يركن المثقفون الى الاستكانة والرضا بالأمر الواقع

الظروف التى تؤدى الى رضا المثقفين بالأمر الواقع	التكرارات
عندما يشتد الاستبداد السياسى	٦
عند اليأس	٥
عند القمع والقهـر	٤
عندما يفتقرون إلى الشجاعة والثورية	٣
عندما يفقدون الأمل فى الاصلاح	٣
عندما يرغبون فى رفع مستواهم المـادى	٢
عندما تهدد أرزاقهم	٢
عندما يتجهون نحو الانتهازية	٢
عند فقدان الحرية	١
عندما يسلط عليهم سيف الحاكم	١
عندما يموتون معنويا وماديا	١
إذا لم يسمع لهم صوت	١
عندما ترخص الكلمة	١
عندما يبدأون فى تبرير أخطاء الواقع	١
عندما يعيشون حياة الرفاهية	١
إذا تعرض المجتمع لظروف طارئة	١
المثقفون دائما يرضون بالأمر الواقع ولا يثورون	١
المثقفون لا يرضون بالأمر الواقع ولا يستسلمون وانما يهدأون	١
لا تطليق	٣

الفصل السادس

أزمات المثقف المصرى
ومواقف الاحتجاج والتمرد

تمهيد

يعد الفصل الراهن تكملة للفصل السابق (الخامس) وامتداداً عضوياً له ، إذ أنه يسير على ذات الخطى ويستهدف نفس الأهداف ، إذ أنه يحاول الكشف عن طبيعة الرؤى والاتجاهات التى تتبناها عينة الدراسة من خلال مقولتى المحافظة / الراديكالية ، وذلك من خلال طاقم من الأسئلة يتعلق بالمثقف بوجه عام والمثقف المصرى على وجه الخصوص ..

ولقد استهدفنا أيضا التركيز على أزمة المثقفين — والمثقفون المصريون على وجه الخصوص — وعلى معاناة المجتمعات النامية ومنها المجتمع المصرى ، وذلك بغرض الكشف عن اتجاهات عينتنا ومواقفهم إزاء تلك القضايا — باعتبارهم صفوة متعلمة متميزة فى المجتمع المصرى — وتصوراتهم حيالها وما يمكن أن تقودنا إليه تلك الاتجاهات أو المواقف أو التصورات من تعيين للكيفية أو المنهج الذى تسير وفقا له — فى معالجة مثل تلك المسائل والأمور — تلك الشريحة المحدودة من صفوتنا المتعلمة ، وذلك إنطلاقا من مقولتى المحافظة / الراديكالية .

ويستهل هذا الفصل بالاشارة إلى معنى الحرية وأبرز أزمات المثقف المصرى كما تراها عينة الدراسة وأسباب تلك الأزمات ، ثم يثنى فصلنا الراهن بالكشف عن الاتجاهات الفكرية السياسية التى تتصور عينة الدراسة أنها تنتمى اليها والأسباب التى يبدونها لذلك .

وتتتابع محاولات الفصل للكشف عن تصورات مبحوثينا واتجاهاتهم ، فيعرض لتصوراتهم لأكثر الدول دفعا لخلق الاتجاهات الراديكالية هل هى الدول ذات الاتجاه السياسى الديمقراطى أم تلك التى تنزع نحو الديكتاتورية والمبررات التى يعتمدون عليها فى تحديد وجهات نظرهم .

ثم يتناول الفصل عددا من القضايا الأخرى كقضية التطرف

السياسى Political Extremity من تحديد المفهوم وسمات المتطرفين السياسيين كما تعرضه عينة البحث .

ثم يميل فصلنا الراهن نحو مناقشة بعض قضايا المثقفين المصريين تاريخيا فيعرض لتصورات مبحوثينا لأكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى وأقلها تشبعا باسهامات المثقفين المصريين والمبررات التى تنهض عليها وجهات نظرهم هذه .

أما قضية الأيديولوجيا من حيث معناها وجدواها لعصرنا الراهن ، وطبيعة الأيديولوجيا التى نبغى — وفقا لتصور مبحوثينا — أن ينتمى اليها المثقفون المصريون ومبررات ذلك ، وكذلك علاقة عمل المثقفين بمؤسسات الدولة بانخفاض احتمال تمردهم ضد السلطة ، ثم أكثر فئات المجتمع المصرى تمردا ضد السلطة ، سوف تكون كل هذه القضايا تتمة لهذا الفصل واستكمالا للكشف عن اتجاهات تلك العينة من صفوتنا المتعلمة .

(١)

نستهل فصلنا الراهن بمحاولة الكشف عن تصورات مبحوثينا لمعنى الحرية Freedom إيمانا منا بأن هذا المفهوم الأساسى والمحــورى Key Concept والموقف منه من حيث تحديد معناه وتعيين مضمونه وملامحه سوف يعيننا كثيرا على فهم طبيعة اتجاهات عينة الدراسة فيما يتعلق بطاقم القضايا المثارة فى هذا الفصل ، ولا سيما وأن طبيعة هذه القضايا وثيقة الصلة بقضية الحرية وما يرتبط من قضايا وأبعاد أخرى •

ولعل الرؤية المتأنية للجدول رقم (٦١) تكشف لنا عن أن مفهوم الحرية ــ كما تراه غالبية مبحوثينا ــ يدور فى فلك **الحق فى التعبير عن آراء الانسان** (١١ تكرارا) **دونما قيود** ، فحرية الكلمة ــ فضلا عن العقيدة ــ (٣ تكرارات) هى تجسيد لمفهوم الحرية ، **وقدرة الانسان وحريته فى أن يختار** (تكراران) وعدم تزييف إرادته (تكرار واحد) وسماع الآخرين لآرائه ولو اختلفوا معه (تكراران) هى مظاهر تكشف عن المضمون الحقيقى لمفهوم الحرية •

والملاحظ أن التصورات السابقة تكشف عن أن مفهوم الحرية هو تجسيد**لهوية الانسان** Identity **وذاتيته** ، وتؤكد فى نفس الوقت **على انسانية هذا الانسان وحقه فى (التعبير)** عن ذاته و (والاختلاف) مع الآخرين ، ولعل هذا التصور الذى يذهب الى أن الحرية هى [**أن أرى الكون بعيونى لا بعيون الآخرين** ــ تكرار واحد] لخير شاهد على أن اتجاهات مبحوثينا إزاء هذا المفهوم تتجه نحو التعامل معه باعتباره تكريما لفكر الانسان واعترافا بحقه فى أن يقول رأيه ويعبر عن فكره ويعلن استقلال هويته وتميز ذاتيته •

وثمة مؤشرات أخرى تؤكد على احترام فكر الانسان وحقه فى الاختلاف وحقه فى التعبير عن آرائى كمضامين أساسية للحرية ولكن من الزاوية السياسية ، فإلى جانب عدم تزييف الارادة وسماع الرأى الآخر ،

والقدرة على الاختيار ، نجد عددا آخر من الاستجابات تؤكد مضمون الحرية من خلال بعدها السياسى والذى يكشف أيضا عن احترام فكر الانسان وهويته ، ومن هذه الاستجابات ما يذهب اليه البعض من أن الحرية هى : **حرية تكوين الأحزاب واصدار الصحف** (تكرار واحد) ، والحرية فى أن أقوم **بنقد الحاكم دون قيود** (تكرار واحد) ، والحرية هى **أن يقوم الشعب باختيار حكامه** (تكرار واحد)

ولكن ينبغى أن ننوه أن الحرية بمؤشراتها السياسية المختلفة لا تتناقض على الاطلاق مع الحرية الفكرية وحرية التعبير عن الآراء ، لأن كليهما مرتبط بالآخر ، فلا حرية فكرية بلا حرية سياسية ولا يمكن — فى الآن نفسه — أن تتحقق الحرية السياسية دون حرية فكرية فكلتاهما وجهان لعملة واحدة ، يفصح كل منهما عن **مدى احترام إرادة الانسان وهويته وانسانيته** •

وتبقى أمامنا ثلاثة تصورات تؤكد **معانى احترام ذاتية الانسان وهويته وخصوصيته الفكرية** والعقلية mental privacy ، وهـذه تتحدد فى **الاستجابات الآتية** : ان الحرية هى :

(أ) أن تقول ما تريد وقتما تشاء بالصورة التى ترى (تكرار واحـد) •

(ب) أن يكون الانسان عبداً لله دون سواه (تكرار واحد) •

(حـ) عدم الخضوع لفكر أحد (تكرار واحد) •

بيد أن هناك اتجاها آخر يتعامل مع مفهم الحرية من زاوية خاصة هى الزاوية المـادية — الاقتصادية ، فالحرية لدى أصحاب هـذا الاتجـاه هى :

(أ) العيش فى أمان (تكرار واحد) •

(ب) ألا تجوع ، ألا تخاف ، ألا تجهل (تكرار واحد) •

(جـ) المأكل والمشرب والتعليم فى أمان (تكرار واحد) •

(د) أن أجد كفايتى وأؤمن يومى وغدى (تكرار واحد) •

ورغم إيماننا بالبعد الاقتصادى للحرية ، إلا أن الأمان الاقتصادى لا يستقيم — فى يقينى — دون الأمان الفكرى والسياسى ، بل إننا نرى فى كثير من الأحيان —أن اتجاه السلطة نحو تأمين الحياة الاقتصادية لأفراد المجتمع قد يكون — فى ظل بعض الأنظمة الشمولية — على حساب الحرية السياسية والفكرية • فالأنظمة الشمولية — كنتيجة لقصور فى الفكر السياسى — ترى أن مطالب الانسان — أى انسان — لا تخرج عن كونها مطالب مادية اقتصادية فى المحل الأول ، وأن محاصرة أى محاولة للتمرد والمعارضة من قبل أى فئة من فئات المجتمع لا تتم إلا من خلال تحقيق قدر — وليكن مغالى فيه — من الاشباعات المادية والاقتصادية •

وتتوالى التصورات بعد ذلك ، غير أنها تصورات تتسم بالعمومية الشديدة بحيث يصعب أن نضعها أو نصنفها فى اتجاه عام متميز ، ومن هذه التصورات ، ذلك التصور الذى يرى أن الحرية هى [تلك الممارسة المقننة للفعل الانسانى] ، وهذا التصور يميل الى التجريد كثيرا فضلا عن عموميته وعدم تحديده لطبيعة هذا الفعل الانسانى ، إلا أن ما يلفت النظر فيه هو تأكيده على أن الحرية هى **(ممارسة مقننة)** أى سلوك محكوم بقواعد وقوانين معينة ، وهذا حقيقى إلى حد كبير ، **ولكن السؤال هنا هو : ما هى طبيعة هذه القواعد وتلك القوانين ؟ وفى ظل أى مناخ سياسى وثقافى تطبق ؟** •

أما التصور الثانى والذى **يميل كثيرا نحو العمومية والتجريد فهو ذلك التصور الذى يرى أن الحرية هى الدفاع عن حقوق** الانسان ، والفكرة — فكرة حقوق الانسان والدفاع عنها — فى حد ذاتها **تجسيد لمضمون** الحرية من حيث تقديس إرادة الانسان وهويته ، ولكن أن يقتصر معنى

الحرية فقط على مجرد الدفاع عن حقوق الانسان دون تحديد لكيفية ممارسة هذه الحقوق وأشكال هذه الممارسة هو ما نرى أنه ينتقص كثيرا من هذا التصور .

ويميل التصور الثالث **إلى تعريف الحرية بأنها** تطبيق **القرآن الكريم** ، ولسنا ندرى ان كان المراد هو أن تطبيق أحكام الاسلام من خلال القرآن الكريم يقود إلى تحقيق الحرية ، أم أن المراد هو أن المجتمع — ومن ثم الفرد — يكون حرا عندما يقدر له أن يختار القرآن الكريم كدستور له ، أم أن المراد شيء آخر خلاف هذا أو ذاك ؟ .

أما التصور الأخير فيرى أن مفهوم الحرية **مفهوم نسبى** Relative ، صحيح أن النسبية هنا مقولة وثيقة الصلة بالظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية ، اذ تخضع مثل هذه الظواهر — وغيرها — لبعدى الزمان والمكان ، إلا أن مفهوم الحرية — فيما أتصور — قد يشذ كثيرا عن هذه القاعدة ، اذ أن الحرية — بمظاهرها المختلفة — هو جوهر حقوق الانسان ولا أعتقد أن هذه الحقوق حين شرعت كانت تعنى مجتمعا دون آخر أو أمة دون أخرى ، وانما القضية هنا هو أن — ومن هنا يمكن أن نقول ان الحرية مفهوم نسبى — ممارسة الحرية — كحق — والنظر اليها يرتبط بطبيعة السياق السياسى والاجتماعى للمجتمع ، ويخضع بطبيعة الحال لطبيعة أنظمة الحكم فالنظام الديمقراطى من المؤكد أنه له رؤية للحرية تتناقض مع رؤية النظام الشمولى لها ، ومن ثم تنعكس هاتان الرؤيتان على ممارسة هذين النظامين للحرية من حيث إطلاقها أو تنظيمها أو تقييدها ... الخ .

— ٢ —

هل للمثقف المصرى أزمة ؟ الواقع أن الجدول رقم (٦٢) يكشف لنا عن أن ثمة أزمات **وليس أزمة واحدة يعانى منها** المثقف المصرى المعاصر فيما تتصور عينة الدراسة ، ويبدو أن **الأزمة السياسية** —

التطلع إلى الحرية والصراع مع السلطة ــ تتربع على قمة الأزمات التى يتصور مبحوثونا أن المثقفين المصريين يعانون منها ، وتتأكد الأزمة السياسية من خلال **المؤشرات الآتية :**

(أ) التطلع الى الحرية (عشرة تكرارات) •

(ب) القهر والصراع مع السلطة (ثلاثة تكرارات) •

(جـ) تزييف إرادته (تكرار واحد) •

(د) تناقضات البناء السياسى والاجتماعى (تكرار واحد) •

غير أن هناك عددا من التصورات الأخرى التى قد تفصح فى بعض أبعادها عن مظاهر الأزمـــة السياسية بينما تكشف فى أبعادها الأخرى عن بعض مظاهر الأزمة الاجتماعية الثقافية فمن هذه التصورات أن المثقف المصـــرى يعانى من بعض أزمات :

(أ) الشعور بالاغتراب والاحباط (ثلاثة تكرارات) •

(ب) شعوره بأنه مخدوع (تكرار واحد) •

(حـ) عدم الاعتداد برأيه (تكرار واحد) •

(د) إحساسه بأنه لم يلعب الدور الذى يستحقه (تكرار واحد) •

فالأزمات السابقة قد تتضافر فى خلقها عوامل سياسية وأخـــرى بنائيـــة اجتماعية أو ثقافية فحالة الشـــعور بالاغتـــراب Alienation أو الإحبـــاط Frustration قد تكون نتاجا لممارسات القهر السياسى والأيديولوجى وكبت الحريات من قبل السلطة الحـــاكمة Ruling Class ، وقـــد تكـــون فى الآن نفســـه بسبب بعض التناقضـــات الاجتماعية والاقتصادية Socio - Economic Contradictions المميزة للبنـــاء الاجتماعى ••• الخ • وما يصـــدق فى الواقع على أزمة [الشـــعور بالاغتراب والاحباط] يصدق أيضا على شعور المثقف بأنه (مخدوع)

أو أن (رأيه لا يعتد به) ، حيث يمكننا القــول بأن طبيعة الظــروف السياسية التى يمر بها المجتمع ــ أو كان يمر بها ــ إلى جانب بعض السمات المميزة للبنــاء الاجتماعى بأبعــاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد تكون مسئولة ــ مجتمعة ــ عن انبثاق مثل هذه الظواهر •

ولكن يبدو أن ثمة **اتساقا بين نوعية الأزمات التى يعــانى منهــا** المثقف المصرى وبين نوعية الظروف التى تدفع المثقفين بوجه عام نحو **التمــرد** (أنظر الجدول رقم ٥٣) ، حيث وقف كل من الارهاب السياسى والتعطش الى الحرية على قمة الأسباب التى قد تدفع المثقفين نحــو التمرد (جدول رقم ٥٣ ــ الفصل الخامس) ، كذلك نلاحظ أن **الكبت أو الإرهاب السياسى** ــ الى جانب الأزمات الاقتصادية ــ قد تكون من بين الأسباب التى قد تؤدى إلى **انبثاق الاتجاهات الراديكالية** بين المثقفين الأمر الذى يدعونا **الى إثارة التساؤل الآتى ــ وقد يكون هذا مجــالا لدراسة تاريخية سسيولوجية أخرى ــ إلى أى حد يمكن أن تؤدى نوعية الأزمات التى يعانى منها المثقفون المصريون الى تخلق ظواهر التمرد وانبثاق الاتجاهات الراديكالية بين مثقفينا المصريين ؟ ثم هل ثمة شواهد تاريخية أو بنائية تؤكد هذه المقولة أو تنفيها ؟ •**

وتبرز **المشكلات الاجتماعية والاقتصادية** والخــوف من الفقــر (تكرار واحد لكل) باعتبارها أشكالا لنوعية الأزمات التى يعانى منها ــ كما يتصور مبحوثونا ــ المثقف المصرى ، ثم تتوالى نوعيات أخرى من الأزمات كالتردد (تكرار واحد) وعدم وضوح الرؤية أمامه (تكرار واحد) وبعد فكره عن متغيرات الواقع (تكراران) وعدم اجادته عرض أفكاره (تكرار واحد) • ولكن من الملاحظ أن هذه النوعيات من الأزمات تختلط فيها الأبعاد الذاتية Subjective بالأبعاد الموضوعية البنائية Objective Structural dimension بحيث يصبح من العسير الكشف عن الدور الحاسم الذى يلعبه أى منهما فى خلق أزمات المثقف المصرى •

ومن الأزمات الطريفة واللافتة فى الآن نفسه تلك **الأزمة التى** كشف عنها مبحوث واحد — وهو من أصحاب الاتجاهات غير اليمينية فى الفكر — التى مفادها أن الأزمة الحقيقية للمثقف المصرى هى **أنه ليس مثقفــا** (تكرار واحد) • ومن المؤكد أن هذا التصور نابع أصلا من رؤية خاصة لماهية المثقف وطبيعته •

ويبدو أن هناك شعورا لدى بعض مبحوثينا — وهو مبحــوث واحد فى الواقع — بأن المثقفين المصريين (بعيدون عن الله) ، حيث ذهب هذا المبحوث — وهو من المتخصصين فى الدراسات الاسلامية — إلى أن الأزمة الحقيقية للمثقف المصرى **هو بعده عن الله** (تكرار واحد) •

ولعل دليلنا **على تربع الأزمة السياسية** على قمة الأزمات التى يتصور مبحوثونا أن المثقفين المصريين يعانون منها ، أن **الأسباب التى تتصور عينة الدراسة أنها تقف** وراء هذه الأزمات **قد تحددت بصفة** أساسية فى [فقدان الحرية والديمقراطية والصراع مع السلطة — أربعة عشر تكرارا — الجــدول رقم ٦٣] **يليهــا الفوضى الاقتصادية** والاجتماعية (سبعة تكرارات) • غير أن هناك بعدين قد يدعمان البعد السياسى للأزمة وهما موقف السلطات والحكام من العلم والثقافة وسخريتهم — كما ترى عينة الدراسة — من هذين البعدين (تكراران) ، **وســيطرة العسكريين على الحكم** (تكرار واحد) •

أمــا المحســوبية (تكرار واحد) **والنفــاق** (تكرار واحــد) المؤكد أنهما من سلبيات البناءين السياسى والاجتماعى ، وهما ما يتصور بعض مبحوثينا أنهما يؤديان الى خلق بعض الأزمات للمثقفين المصريين ، ويمكن أن يدخل فى نطاق هذين السببين بعد « **الخوف** » [تكرار واحد] ، لأنه من المؤكد أنه اذا كانت للخوف مصادره الذاتية ، فان طبيعة المتغيرات البنائية اجتماعية كانت أم سياسية لتعد مسئولية وبقدر مماثل — ان لم يكن أكثر تعاظما — عن تخلق حالة (**الخــوف**) لدى المثقف المصــرى • (أنظر الجدول رقم ٦٣) •

ولأنه من المفترض **أن المثقف أكثر إدراكا لطبيعة متغيرات الواقع بسلبياته وايجابياته** فان البعض يرى (تكرارا واحد) أن من بين أسباب أزمة المثقف المصرى **هو وعيه بالتناقض بين ما هو خطأ وما هو صواب فى المجتمع** ، وهذا البعـــد فى الواقع يدخل فى نطـــاق **التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية** بالمجتمع ، وما يمكن أن تؤدى اليه هذه التناقضات من أزمات ينال منها المثقف المصرى القسط الكبير .

ويعزو البعض الآخر أزمات المثقف المصرى **إلى نوعية الثقافة** التى قد يتمثلها بعضهم (تكرار واحد) وإلى أن بعضهم – أى بعض المثقفين – يشعر بالضياع لمحاولته محاكاة ثقافة المجتمع الأوربى (تكرار واحد) ، وان لم يعين لنا صاحب هذا السبب الأخير ما الذى يعنيه بالنظريات الملحدة ، وهل ثمة بديل ؟ ؟

ويطرح مبحوث آخر تصورا لأزمة المثقف المصرى ، وهذا التصور يرجع الأزمة التى يعانى منها مثقفنا المصرى الى **افتقار الأمـــة الى قادة الفـــكر (تكرار واحد)** ، ولست أدرى ان كان هذا المتغير – وهو سبب للأزمة وقد يكون الأزمة ذاتها – يتعلق بالمثقف المصرى ذاته – ومن ثم تصبح أزمة مجتمع وليست أزمة فرد ؟ ؟

أمـــا عقم التربيـــة فيرى فيها أحد مبحوثينا سببا لأزمـــة المثقف المصرى (تكرار واحد) ، وهذا السبب يضمر تصورا قد يثير تساؤلا هل سوء التربية أو عقمها كما يرى مبحوثنا أمر ينفرد به المثقف المصرى دون غيره من شرائح المجتمع ؟ وسوء التربية هذا – إن حدث – ما هى معاييره وما هى مؤشراته ؟ ثم أنه أمر نسبى تختلف حوله الرؤى والاتجاهات .

ويبدو أن مبحوثنا صاحب عقم التربية لسبب لأزمة المثقف المصرى هو صاحب (أزمة البعد عن الله) باعتبارها احدى أزمات المثقف المصرى ، اذ أن هذه الأزمة هى الوحيدة لتى يمكن أن تتسق مع سبب [عقـــم التربيـــة] . (أنظر الجدولين ٦٢ و ٦٣) .

– ٣ –

للمرء عن ذاته – أو قل عن ذواته – صور وأشكال ، فهناك صورة المرء عن **ذاته العقلية** mental Self - Image ، وهناك صورته عن **ذاته الاجتماعية** Social Self - Image **أو ذاته النفسية** Psycho - Self Image وهناك ما يمكن تسميته أيضا برؤية المرء **لما يظن أنه صورة الآخرين عن ذاته** ، كذلك يمكننا أن نقول – نقيضا للصورة الأخيرة – ان هناك ما يمكن تسميته أيضا بالصورة **الواقعية لذات المرء كما يراها الآخرون** •

ومن المؤكد أن الصور السابقة – وهى حصيلة إسهامات علم النفس فضلا عن اجتهاد خاص – هى نتاج لتفاعلات متغيرات اجتماعية ونفسية ••• ألخ ، ولكن هذه الصورة – على كثرتها – تقودنا الى إثارة تساؤل مؤداة : أليست هناك ذوات أخرى أو صور لذوات أخرى للمرء قد غفلنا عنها ؟

فالواقع إننا – وفى نطاق قضايا دراستنا الراهنة – قد وجدنا أن هناك ما يسمى **بصورة الذات الطبقية** (أنظر الفصل الأول من هذا المؤلف) وها نحن الآن نحاول أن نضع أيدينا عما يمكن أن نطلق عليه أسم **صورة المرء عن ذاته الأيديولوجية** Ideological Self - Image (إن صح هذا التعبير) •

وتفجعنا نتائج الجدول رقم (٦٤) حيث نجد أن ٢٥ر٧ (تسعة مبحوثين) يؤكدون أنه (**لا انتماء أيديولوجى أو فكرى لديهم**) لدرجة أن واحداً منهم ذهب إلى حد القول [وهل من الضرورى أن يكون للإنسان إنتماء فكرى أو أيديولوجى] • ومما يزيد من شدة دهشتنا أن هناك ١٤ر٢ ٪ (خمسة مبحوثين) لم يعلقوا على هذا السؤال إلا بكلمة

(لا تطبق أو لا اجابة) ويمكننا ببساطة أن نضيف هـؤلاء إلى تلك الفئة التى **أقرت أنه لا انتماء** لها أيديولوجيا أو فكريا ، والواقع أن هذه الفئة أكثر شجاعاً وأكثر **(وضوحا مع الذات)** رغم أن الشعور بعـدم الانتماء ــ بكل صوره وأشكاله ومنه الانتماء الفكرى أو الأيديولوجى ــ مأساة فى حـد ذاته • قد نفهم أن يذهب بعض مبحوثينا ــ مثلا ــ الى القول بأنهم مازالوا **فى مرحلة البحث عن أيديولوجية** أو ان انتماءهم الأيديولوجى والفكرى **لم يتبلور بعد** ، أما رفض فكرة الانتماء فى حـد ذاتها فهو ما كان مثار دهشتنا وإن كان عدم الانتماء ــ كاتجاه ــ هو أيضا شكل من أشكال الانتماء للاشىء •

أما مبحوثونا **واضحـو الانتماء الفكرى** والأيديولوجى فيمكننا تصنيفهم إلى **أربع فئات كبرى حسب تصوراتهم لذواتهم :**

الفئة الأولى : الراديكاليون التقدميون (١٤ر٢ ٪)•

الفئة الثانية : اليمينيون المحافظون (١٤ر٢ ٪) •

الفئة الثالثة : إسلاميون تقدميون (٨ر٦ ٪) •

الفئة الرابعة : إسلاميون تقليديون (٨ر٦ ٪) •

وتشى هذه الفئات بتعادلية شكلية بين من يزعمون بأنهم ينتمون إلى الفكر أو الأيديولوجية الراديكالية التقدمية وبين هؤلاء الذين يتصورون أنهم من أصحاب الفكرى السليمين المحافظ ، كذلك الأمر بين الإسلاميين التقدميين والاسلاميين التقليديين •

غير أن هناك ملاحظة مفادها إذا كان من المفترض أن هناك ــ وهذا حقيقى على المستويين العلمى والواقعى ــ **فرقاً بين الاتجاهين الراديكالى**

التقدمى واليمينى المحافظ ، إلا أن المثير للتساؤل — وهـو ليس نفياً للقضية — **هو تلك الفروق** التى يمكن أن نجدها **بين المســلم التقدمى والمسلم التقليدى** ، وهل ثمة **تمايزات قائمة بينهما ؟**

ومن المؤكد أن إصرار أصحاب هذه الفئات الأربع على انتماءاتهم هـذه يكشف عن قدر من الوعى Consciousness بذواتهم من الناحية الفكرية الأيديولوجية ، كما أن قدرتهم على التمييز أو بوعيهم به يؤكد هـذا الادراك أو الاحساس **بهذا الانتماء المتميز لا سيما هؤلاء** الذين **أكدوا أنهم ينتمون** إلى النزعة الاسلامية التقدمية (٨ر٦ ٪) وهؤلاء الذين أصروا على إرتباطهم بالرؤية الاسلامية التقليدياً (كذا !)(٨ر٦٪)•

ولكن من الملاحظ أن هؤلاء الذين أكدوا انتماءهم الى الراديكالية Radicalism كاتجاه فكـرى وأيديولوجى (١٤ر٢٪) قـد توزعت تخصصاتهم بين الفلسفة (تخصص منطق) والآثار (والمدهش أنها آثار إسلامية !) والقانون وعلم الاجتماع •

أما الإسلاميون التقدميون فكانوا من المتخصصين فى اللغة العربية وآدابها والتاريخ ، فى حين كان معلنو انتمائهم الاســلامى التقليدى **فكانوا من المتخصصين فى الدراسات الاسلامية •**

ثم تراوحت تصورات المبحوثين لانتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية بين اشتراكى معتدل (٢ر٩٪) ومعتدل (دون أن يعلق ماهية هـذا الاعتدال — ٢ر٩٪) ومسلم سنى (وهو أحد المتخصصين فى الدراسات الاسلامية وممن يمارسون التصــوف ويقتنعون به كاسلوب ومنهج فى الحياة — ٢ر٩٪) •

ويبقى تصوران متميزان (٢ر٩٪ لكل) **الأول :** يحدد إنتماءه الفكرى الأيديولوجى فى أنه [**مصرى وطنى**]وصاحبه يعنى أنه لا ولاء

لــه (**إلا لمصر**) ، والولاء لمصر ــ الوطن ــ أمر طيب محمود ومطلوب ، غير أنه ــ فى يقينى — ليس إنتماءاً فكرياً أو أيديولوجيا وإنما هــو احساس بالانتماء وبالحب للوطن ، وهذا الاحساس أو الشعور بالانتماء **يستوجب وجود منظومة فكرية إيديولوجية تتجســد من خلالها كل مشاعر الفرد بالانتماء لوطنه وأمته** •

أمــا **التصور الثانى** : فصاحبه له خبرة سياسية طويلة وممارسة حزبية ــ قبل ١٩٥٢ وبعدها ــ متميزة ، ويبدو أن وصوله إلى « **الليبرالية التقدمية** » كان نتاجاً لمسيرة فكرية وأيديولوجية طويلة تنقل فيها بين نسق فكرية وأيديولوجية مختلفة كان آخر مطافها تلك الليبرالية التقدمية وهى صيغــة **تتجاوز حدود** الليبرالية التقليدية غير أنها وثيقة الصلة بمقولاتها الأساسية ، لكنها **ترفض رتابتها** وتستهجن **إستاتيكيتها** وتنشــد تطويرها ودعم إيجابياتها والتى لا نشك على الاطلاق فى توفرها لدى الليبرالية رغم بعض سلبياتها •

ولأصحاب الإنتماءات **مبرراتهم** ، فالراديكاليون التقدميون ــ أو من يظنوا أنهم كذلك ــ يرون أن الراديكالية أكثر تحرراً من الاتجــاه اليمينى وأكثر حفاظاً على آدمية الانسان وأن انتماءهم **لها نابع مــن رفضهم للواقع** (٩ر٥٢٪) • ويميل راديكالى آخر الى تبرير تقدميته وراديكاليته بكونها **تضمر معانى حرية الكلمة** (ولكن هــذا هو موقف الليبرالية ــ والليبرالية التقليدية !) (٧٦ر٤٪) ، ويرى تقدمى آخر أن فى الراديكالية والتقدمية **الخــلاص كل الخــلاص للمجتمع المصرى** (٧٦ر٤٪) •

أمــا **اليمينيون المحافظون** والذين وصل عددهم إلى خمسة أفراد فلم يستطع إلا فرد واحد فقط أن يبرر انتماءه ، حيث ذهب إلى أنه يمينى لأن اليمينية ــ كما يرى هو ــ تتميز بالحرية ــ غير المتطرفة ــ ولأنه **وفــدى** قديم ، والوفد كان يمينياً فلذلك فأنا يمينى (٧٦ر٤٪)

[رغم أن الوفد كان يجمع فى مرحلة من مراحله بين تيارات وأجنحة سياسية وفكرية مختلفة] • أما بقية الأفراد الذين يزعمون أنهم ينتمون إلى اليمين المحافظ فلم يستطعوا تبرير انتماءه هذا حيث ذهب أربعة مبحوثين منهم الى أنهم يمينيون ولكن لا يستطيعون تبرير ذلك •

ولا شك أن موقف اليمينيين المحافظين الذين عجزوا عن تقديم تفسير أو تبرير لإنتمائهم هذا يثير تساؤلا يضمر شكاً : هل دعاة اليمين المحافظ هؤلاء ، دعاة بالتقليد والمحاكاة by imitation ، أم أن مرقفهم هذا مجرد ترديد ببغائى لاصطلاحات فكرية — أيديولوجية لا يعرفون معناها ؟ **لأن الانسان المنتمى — أيا كانت نوعية إنتماءاته الفكرية هذه —** لابد أن يحمل مبررات انتمائه هذا ، وهى مبررات عقلية سلوكية فى الآن نفسه ، وتنبع من تصوراته الخاصة ، أما أن يعلن الانسان انتماءه ويعجز عن تقديم تبرير له فأمر يدعو الى الشك فى جدية الانتماء نفسه ، مما قد يجعلنا نتصور أن صاحب الانتماء غير المبرر هذا إما أن يكون لديه إنتماء مغاير ولا يريد أن يكشف عنه ، وإما أن يكون بلا إنتماء أصلا بيد أنه غير واع بحالة اللا إنتماء التى يعيش فيها ، وهو بهذا يكون مختلفاً عن تلك الفئة التى أعلنت أنها غير منتمية وواعية بعدم إنتمائها هذا ، وهو أيضا مختلف عن مبحوثنا — المتخصص فى العلوم السياسية — الذى ذهب إلى أنه منتمى وعلى وعى بهوية النسق الفكرى والأيديولوجى الذى يؤمن به غير أنه لا يود — حسب قوله — أن يصرح به « فمعذرة لا أستطيع » •

ولكن ما يستحق فى الواقع الوقوف أمامه من مبررات الانتماءات الفكرية المختلفة التى تصور مبحوثونا أنهم ينتمون إليها هى تلك المبررات التى ساقها صاحب **الليبرالية التقدمية** وأصحاب النزعة **الاسلامية التقدمية** وأصحاب **الرؤية الاسلامية التقليدية** • فالليبرالية التقدمية كان مبرر اعتناقها والإيمان بها من صاحبها نتاجاً — وكما أشرنا سابقاً — لاقتناع ذاتى — حيث أجد نفسى فيها على حسب تعبيره — وحصلية

لممارسات سياسية طويلة — نظراً لخبرتى السياسية — كما يذهب صاحب الانتماء نفســه — ٧٦ر٤) •

ويبرر **الإســلاميون التقدميون** إنتماءهم هــذا إنطلاقاً من أن **كل الطرق** — المقصود الأنساق الفكرية والأيديولوجية — الأخرى **دروب شائكة وأن الاسلام بصورته التقدمية** يفضل كل الاتجاهات الأخرى • كذلك يميل أحد هؤلاء الاسلاميين التقدميين إلى تبرير انتماءه هذا على أساس **أن نزعته الإسلامية التقديمة نابعة من إيمانه بالشورى والعدالة** (٧٦ر٤٪) ، ولست أدرى فيما يتعلق بالمبرر الأخير **إن كانت الشــورى والعدالة مقولات خاصة — فقط — بالاسلام بصورته التقدمية أم أنها مقولات أساسية للاسلام بوجه عام بعض النظر عن رؤيتنا له من حيث التقليدية أو التقدمية ؟؟ !**

ومما يؤكد أن الإسلاميين التقدميين فى تبريراتهم لم يقدموا ما يؤكد تميزهم — فكراً — عن الإسلام بصورته المعروفة والمعلنة — أو ما يسمى بالاسلام التقليدى — هو أنهم — فى أحــد المبررات — ذهبوا — أو ذهب أحدهم — إلى أنه مسلم تقدمى لأن الاســلام قادر على تقديم صيغة ملائمة هى الشريعة الاسلامية •

والمسلم التقليدى — أو من يتصــور أنه كذلك — يذهب (وهنا ينبغى أن نلاحظ أنه لا فرق بين المبررات التى يقدمها المسلم التقدمى وتلك التى يقدمها المسلم التقليدى من حيث المضمون وإن إختلفوا من حيث اللفظ) إلى أنه مسلم تقليدى لأنه **لا يقــلد الغرب ولا الشرق** (٧٦ر٤٪) وهو يعنى بذلك أنه مكتف بما يقدمه الاسلام وقانع به تماماً ، ففكرة الشورى والعدالة والشريعة الاسلامية بوجه عام مقولات يعجز الغرب — فضلا عن الدول الشرقية — عن تقديم بدائل عنها ، فهى — كما يرى البعض — ونحن كذلك — مسخ شوهاء • (أنظر الجدول رقم ٦٥) فالمسلمون التقدميون — كما لاحظنا — لم يقدموا **مبررات مميزة** ، حقيقى أنهم ذكروا ألفاظا مثل العدالة ، والشورى والشريعة الاسلامية

لم يذكرها من يدعون أنهم مسلمون تقليديون ، غير أن هذه الأفكار هى جزء من النسق الفكرى العام للاسلام بصورته التقليدية وهى أمــور يقتنع ويؤمن بها المسلمون التقليديون قبل من يدعــون بأنهم مسلمون تقدميون بل هى أمور أصبحت بديهيات ، قد يختلف ــ فقط ــ فى الكيفية التى يمكن أنتطبق بها •

ولا ينبغى أن يفهم من ملاحظتى هــذه أننى أنكر على المسلمين التقدميين نزعتهم أو تقدميتهم ولكن ما أثارنى فى الواقع هو أن المبررات لم تكن واضحة ، بل لم تكن هناك **مبررات حاسمة ومميزة تكشف عن هويتهم التقدمية بالفعل** وإن كنت أرى أن الإسلام هو الإسلام فى كل زمان ومكان ، تقدمى النزعة لأنه ينشد دائما تحقيق إنسانية الإنسان وكرامته وحريته ، فلا إسلام إذن تقدمى وآخر غير تقدمى ، بيد أن العلة تكمن فى عقــول المســلمين •

(٤)

إن إستقراءنا للجدولين (٤٩) ، (٥٧) (الفصل الخامس) يكشف لنا عن أن فشل المثقفين المصريين ــ كمــا يرى المبحوثون ــ فى أن يكونوا رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى ومشكلاته (الجدول رقم ٤٩ ــ الفصل الخامس) يرجع بصفة أساسية إلى **طاقم من الأسباب يتربع على قمته القمع السياسى**، كذلك يؤكد استقراؤنا هذا أن **عوامل ظهور الاتجاهات الراديكالية** بين المثقفين كما يتصور مبحوثونا يرجع **كل من الشعــور بالكبت السياسى ثم الأزمــات الاقتصادية** ، أو لكليهما معاً (الجدول رقم ٥٧ ــ الفصل الخامس) ، غير أننا نفاجأ بالجدول رقم (٦٦) فى فصلنا الراهن حيث نجد **أن هناك ثقلا واضحاً قد تميزت به الأنظمة الديمقراطية** Democratic System باعتبارها أكثر النظم دفعاً لخلق الاتجاهات الراديكالية Radical Attitudes (٤٢٫٨ ٪) تليها النظم الديكتاتورية (٢٥٫٧ ٪) •

وتنطلق مبررات المبحوثين الذين ذهبوا إلى أن الأنظمة الديمقراطية

هى أكثر الأنظمة دفعاً لخلق الاتجاهات الراديكالية من **المقولات الأساسية للفكر الديمقراطى** ، حيث يرون أن هذه الأنظمة تحقق الحرية الفردية الى أبعد الحدود (خمسة تكرارات) والى أن طبيعة النظام الديمقراطى تسمح بذلك (خمسة تكرارات) وهو يعنى بذلك أن مبادىء هذا النظام تتيح للأفراد أن يختلفوا ويعترضوا وأن يكون لكل منهم هويته الفكرية الخاصة • ثم تتتابع المبررات بعد ذلك بالنسبة لهذه الفئة ، حيث يذهب بعضهم الى القول بأن النظم الديمقراطية وسيلة للتقدم (والراديكالية إحدى أشكال التقدم كمـــا تفهم من هذا المبرر — تكراران) ، وأن النظام الديكتاتورى — خلافاً للديمقراطية — يشعر فيه الفرد بالإحباط والفشل ، هذا الى جانب ان النظام الديمقراطى — بمناخه السياسى والاجتماعى والثقافى — يساعد على تكوين الاطار الفكرى للمثقفين (تكرار واحد) ، فضلا عن أنه يتيح المعارضة (تكرار واحد) • (الجدول رقم ٦٧) •

ونقيضاً لهذه المبررات نجــد **الذين يرون أن النظم الاوتوقراطية الديكتاتورية** — بظروفها — **تعمل على خلق الاتجاهات الراديكالية** ، يعتمدون فى **تبرير وجهة نظرهم هذه على أساس أن الراديكالية هى رد فعل لظاهرة الكبت السياسى — كبت الحريات** — الذى تمارسه الأنظمة الديكتاتورية (تكراران) فالراديكالية إستجابة طبيعيــة للديكتاتوريـــة (تكرار) •

والديكتاتورية **باعتبارهــا تطرفاً** فإنها تؤدى — كما يرى أحــد المبحوثين — **إلى إنبثاق ظواهر متطرفة تشبهها كالراديكالية** ، **فالتطرف يؤدى الى التطرف** (تكرار) ، معنى ذلك أن فلسفة النظام الديكتاتورى تحرض على خلق مثل هذه الظواهر كما يرى أحد مبحوثينا (تكرار واحد) الجدول رقم (٦٨) •

ولكن ثمة وقفة لابد منها ، وهذه الوقفة ذات **وجهين** ، **الوجه الأول** نؤكد من خلاله أن الراديكالية كظاهرة قد تؤدى الى تخلقها ظروف توفر الحرية التى يعتنقها النظام الديمقراطى كمقولة محورية له ، كمـــا أن

غياب الحرية وإزدهار الكبت السياسى يؤديان إلى إنبثاق ظواهر مثل الاتجاهات الراديكالية ، فقد تكون الظاهرة واحـدة غير أن أسبابها — ظروف نشأتها — مختلفة كل الاختلاف • وكنتيجة لاختلاف الظروف المؤدية لخلق الاتجاهات الراديكالية فإن ما تستهدفه هـذه الاتجاهات يختلف أيضـا كل الاختلاف إنطلاقاً من اختلاف العـوامل المعجـلة accelerated بنشأة هذه الظواهر •

وفقاً لهذا فإن ما تستهدفه الاتجاهات الراديكالية بالدول الديمقراطية يتبـاين هدفاً ووظيفة — واستراتيجية — عن ما تستهدفه نفس هـذه الاتجاهات اذا ما كانت إحدى الظواهر السائدة لدى النظم الديكتاتورية • ولعل هذا يقودنا **الى الوجه الثانى** لوقفتنا هذه ، والذى أثاره فى الواقع ذلك المبرر الذى قال به أحـد مبحوثينا الذى رأى أن النظم الديكتاتورية تؤدى الى ظهور الاتجاهات الراديكالية ، وهذا المبرر مفاده **أن التطرف** (الديكتاتورية) يؤدى **إلى التطرف** (الاتجاهات الراديكالية) ، ووقفتنا الآن تتعلق **بتلك الرؤيـة التى ترى فى الاتجاهات الراديكالية تطرفاً** • فهل يمكننا بالفعل أن نتعامل مع الراديكالية باعتبارها إحدى ظواهـر التطرف Extremist Phenomena ؟

إن محاولة الاجابة عن هذا التساؤل يستوجب دراسة مستقلة قائمة بذاتها ولكننا بوجه عام نرى أن الحـكم على الظواهر من حيث كونها ظـواهر منحرفـة ومتطرفة Deviant - Extremist Phenomena **أو ظـواهر طبيعيـة سـوية** Normal تخضـع فى المحـل الأول **للسياق السياسى والاجتماعى للمجتمع** — Political - Social Context **وفلسـفة نظـام الحكم السـائد** •• كما أن الحكم عليها من حيث السـواء أو الانحراف يخضع الى جانب مقولة المكان Spatial Category لمتغيرات مقولة الزمان فالظاهرة الواحدة — أى ظاهرة — يمكن أن تدخل فى زمن فى زمرة الظواهر السوية ويمكن أن يتعامل معها فى زمن آخر — فى ظل سياق أو بناء اجتماعى واحـد — باعتبارها ظاهرة باثولوجية ،

غير أننا ينبغى أن نشير الى أن مقولتى الزمان والمكان لا تعمل إحداهما منفردة أو بمبعدة عن الأخرى فكلتاهما تعملان فى معية واحدة Togetherness ؛ ويؤثر كل منهما فى الأخرى •

أما هؤلاء الذين لا يعرفون (٢٨ر٦ ٪) فلا غرابة أن تصل نسبتهم الى هذا الحد (٢٨ر٦٪ — الجدول رقم ٦٦) ، وخاصة أننا فى الفصل السابق (الخامس) قد لاحظنا أن نسبة الذين عجزوا عن تقديم تعريف — أى تعريف — للاتجاهات الراديكالية فى السياسة والاجتماع قد بلغت ٤٠ر١ ٪ (الجدول رقم ٥٨) فإذن هناك ما يشبه الاتساق بين النتيجتين الواردتين بالجدول (٥٨ ، ٦٦) فيما يتعلق بموقف تلك الفئة التى عجزت عن تحديد موقفها بالنسبة للاتجاهات الراديكالية (*) سواء بالنسبة لتعريفها أو ابلنسبة لظروف تخلقها وانبثاقها •

(٥)

يبدو أنه لا حدود فاصلة — فى أذهان بعض مبحوثينا — بين بعض الاصطلاحات المختلفة **كالتمرد والراديكالية والتطرف** ، ولا شك أن محاولة تعيين حدود مميزة بين هذه الاصطلاحات — من حيث مضمونها ومعناها — وغيرها أصبح أمراً مختلفاً عليه ليس فقط بين أفراد الصفوة المتعلمة أو المثقفين بوجه عام ولكن أيضا بين هؤلاء المتخصصين فى علوم الانسان والمجتمع وخاصة علماء الاجتماع (والاجتماع السياسى على وجه التحديد) وعلماء السياسة •

ويرجع الجدل حول هذه الاصطلاحات إلى ظروف تتعلق **بالموقف النظرى والأيديولوجى للباحث** نفسه من جهة وإلى طبيعة السياق السياسى **والاجتماعى** للمجتمع الذى يمكن أن نحكم من خلاله على طبيعة مثل هذه الظواهر •

(*) انظر فى قضية التمرد والراديكالية : ادوارد باتالوف ، فلسفة التمرد : نقد الايديولوجية اليسارية الرادكالية ، ترجمة سامى الرزاز ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨١ .

ولكننا بوجه عام نستطيع أن نذهب الى أن التمرد قد يتخذ أشكالا مختلفة يعبر بها من مضمونه وعما يحمله من فكر وقد تكون الراديكالية Rodicalism أحد هذه الأشكال ، غير أن حركات التمرد بوجه عام ليست دائما مجسدة فى الاتجاهات الراديكالية فقد تتدثر بأردية أخرى ، وقد لا تعلن عن هويتها من خلال أى بناء فكرى معين •

أما التطرف Extremity فهو (حكم) Judgment على سلوك ، وهذا الحكم يخضع أكثر من غيره لاعتبارات إيديولوجية سواء بالنسبة للباحث أو للمجتمع ، وقد يرتبط التطرف — فى ذهن البعض — بالتمرد ، وقد لا تقوم مثل هذه العلاقة فى ذهن البعض الآخر ، اذ أن التمرد هو فى الأصل موقف عقلى فكرى قد يترجم الى سلوك ، أما التطرف فهو كما أشرنا مجرد صفة تخلع على سلوك أو فعل وتخضع أكثر من غيرها لأحكام القيمة Value - Judgments •

ومن المؤكد أن موقفى هذا — من هذه الظواهر الثلاث — هو موقف عقلى (يضمر اعتبارات أيديولوجية) ، وهو موقف قد يتناقض مع تفسيرات أخرى قد يقدمها آخرون لهم إهتمامات متماثلة وتقع فى نطاق تخصصنا فى علم الاجتماع والوجه السياسى منه بصفة خاصة •

ولكن ما هو موقف هذه العينة المحدودة من صفوتنا المتعلمة تجاه مفهوم التطرف ، والتطرف السياسى على وجه الدقة والتحديد ؟ والى أى حد يمكننا أن نقول إن هناك تداخلا فى ذهن هذه الصفوة (كما هو الأمر بالنسبة للتداخل الذى يمكن أن يحدث فى أذهان الباحثين المتخصصين) بالنسبة للمفهومات الثلاثة : التمرد — الراديكالية — التطرف ؟

وجدولنا رقم (٦٩) يتكفل بالاجابة عن التساؤلات السابقة • وثمة إتجاهان غالبان على تصورات مبحوثينا لمعنى التطرف السياسى

الاتجاه الأول : يرى فى التطرف حالة (فكرية أو سلوكية)**تبعـد عن الوسطية** وتصل الى **أقصى مدى** ممكن أن يصل إليه الانسـان فى فكره وسلوكه • ولقد كشفت عن هـذا الاتجاه عدد من التصـورات **ابرزها ما يلى :**

(أ) إن التطرف السياسى هو تغيير النظام القائم عن طريق النعف والثورة (١٤٫٢٨ ٪) •

(ب) إن التطرف السياسى ما هو إلا أقصى اليمين وأقسى اليسار (٥٫٧٪) •

(جـ) الخروج على المألوف (٥٫٧٪) •

(د) التطرف السياسى هو التمرد (٢٫٨٦٪) •

(هـ) عدم قبول الحل الوسط (٢٫٨٦٪) •

(و) الخروج على نظام الدولة (٢٫٨٦٪) •

واللافت بالنسبة لمتغيرات **الاتجاه الأول** هو أن الفكر الغالب الذى طرحه بعض مبحوثينا هو النظر إلى التطرف السياسى باعتباره (**سلوكا**) مضاداً لنظام الدولة (سياسياً) والثورة عن المألوف (وقد يكون هـذا المألوف سياسياً) وهو بذلك محاولة للتغيير السياسى القسرى •

ولم نستطع من خلال متغيرات الاتجاه الأول أن نكشف عن أى (بعد فكرى) بالنسبة للتصورات الخاصة بمعنى التطرف السياسى اذ مالت هذه التصورات (أو غالبيتها) إلى التعامل مع هذا المفهوم باعتباره سـلوكا as a behaviour ، أما النظر إليه من زاويته الفكرية فهو أمر قد تجسـد بصورة لافتة **فى الاتجاه الثانى** •

الاتجاه الثانى : وهذا الاتجاه قد تعامل مع مفهوم التطرف السياسى من خـلال بعده (الفكرى) الذى يتسم بسمات **الجمـود والتعصب**

والقهر الفكرى Intellectual Coercion للآخرين ، ولقد عبر المبحوثون عن هذه المعانى من خلال مجموعة المتغيرات الآتية :

(أ) التطرف السياسى هو التعصب لفكرة واحدة (٧ر٥٪) •

(ب) عدم قبول الرأى الآخر (٧ر٥٪) •

(جـ) فرض آراء الأقلية على الأغلبية (٧ر٥٪) •

(د) التطرف السياسى هو عدم المرونة (٨٦ر٢٪) •

(هـ) التطرف السياسى يعنى الدوجما السياسية (٨٦ر٢٪) •

(و) التمسك بمبادىء من العسير التخلى عنها (٨٦ر٢٪) •

وهذه الغلبة الفكرية ـ العقلية تعنى لـدى أصحابها ان التطرف السياسى هو فى الأصل خروج عن المألوف عقلا وفكراً ويعنى الانغلاق وعدم القدرة على تقبل الرأى الآخر والتعصب غير الناضج لوجهة نظر واحدة ، هو كما ذهب أحد مبحوثينا دوجما سياسية • وأفكار جامدة من العسير التنازل عنها أو التسامح بشأنها •

ولكن المتأمل فى متغيرات الاتجاه الثانى يلاحظ أن غالبيتها ـ وليس كلها ـ قد تقترب بصورة أو بأخرى من سمات الفكرين الاوتوقراطى Outocratic والمحافظ Conservative (أنظر الجدول ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٩ -- الفصل الخامس ، وقبل ذلك الجدولان رقما ٣٩ ، ٤٢ ، الفصل الرابع) **كما عرضها مبحوثونا يتطق بسمات الفكر المحافظ (ونقيضه الراديكالى)** والفكر **الأوتوقراطى (ونقيضه الديمقراطى)** • ولست أدرى ـ وإن كنت أشك فى ذلك ـ إن كان مبحوثونا على وعى بهـذا التقابل أم لا ؟ غير أن وجود هذا الوعى أو عدم وجوده لا يعنى أن هذا التقابل ـ علمياً وواقعياً ـ صادق أو أكثر ميلا نحو الصدق •

ولهذا فإننا ينبغى أن نشير إلى أنه اذا كانت هناك بعض الملامح

المشتركة – فى تصورات المبحوثين – بين التطرف السياسى (فى بعده الفكرى) والفكرين الاوتوقراطى والمحافظ **فإن ذلك لا يعنى :**

١ – أننا نؤمن بأن هناك تشابهاً حتمياً بين الفكرين الأوتوقراطى والمحافظ ، فقد يكون الفكر المحافظ قمة فى الديمقراطية الكلاسيكية •

٢ – أو أننـا نرى أن ثمة تقابلا ضرورياً أو حتمياً بين التطرف السياسى من جهة والفكر المحافظ من جهة أخرى فقد يكون العكس هو الصحيح – وهو كذلك بالفعل – فالمحافظة كنزعة فى الفكر تميل الى الاعتدال والوسطية وهما نقيضا التطرف • كذلك الأمر بالنسبة للنزعة الأوتوقراطية قد لا تعد تطرفاً سياسياً اذ أنها تمثل واقعاً استاتيكيا ، يميل الى السكون ويرفض الديناميكة ويتجـه نحـو التغيير بصورته التدريجية غير الراديكالية • (أو قد لا ينشد التغيير فى الأصل) •

وإذا كان هذان الاتجاهان يمثلان موقفين متميزين من مفهوم التطرف السياسى إلا أن هناك عددا من الاستجابات الأخرى ولكن من العسير أن نتعامل معها باعتبارها اتجاها ثالثا ، ومن هذه **الاستجابات :**

(أ) إن التطرف السياسى هو تبنى مذهب سـياسى غير ملائم للمجتمع (٢ر٨٦٪) •

(ب) إن كل ما لا يوافق عليه الحاكم يعد تطرفا سياسيا (٢ر٨٦٪)

(جـ) التطرف السياسى – كمفهوم – كان من خلق بدايات الثمانينات فى مصر (٢ر٨٦٪) •

(د) إن التطرف السياسى هو الخروج على الحاكم بغرض تجريحه (٢ر٨٦٪) •

ولكن من الملاحظ أنه رغم صعوبة تصنيف هذه الاستجابات الأربع **فى اتجاه مستقل** ، إلا أن هناك سمة غالبة عليه هى **أن التطرف السياسى**

هو (**موقف**) **ضد الحاكم** كما يرى المبحوثين ، أو هو أحد **تخريجات الحاكم** (كما هو الشأن بالنسبة للاستجابة رقم د) ، بمعنى **أنه صــفة يخلعها الحــاكم** ــ **وهو حاكم** ذو نزعات أوتوقراطية غالبا ــ على السلوك **السياسى الذى لا يتسق مع مقولات البناء السياسى** الذى يقوده هذا الحاكم أو ذاك ٠

ومازال مبحوثونا صاحبو النزعة (اللاأدرية) يمثلون ثقلا واضحا فلقد بلغت نسبتهم هنا بالنسبة لمفهــوم التطرف السياسى ٧١ر٢٥٪ (تسعة مبحوثين) وهى نسبة لا يستهان بها مقارنة بالحجم الكلى لعينة الدراسة (الجدول رقم ٦٩) ٠

ولكن جماع التعريفات التى طرحها مبحوثونا على مفهوم التطرف السياسى قد وجدت تجسيدا لها فى أبرز سمات المتطرفين السياسيين كما عرضها مبحوثونا ، ولقد جمعت هذه السمات ــ بصفة أساسية ــ بــين **البعدين الفكرى والسلوكى** ، **فالتعصب** (خمسة تكرارات) **وقصر النظــر** (خمسة تكرارات) **والسذاجة الفكرية والجهل** (تكراران) **والغبــاء السياسى** (تكراران) **والإرهاب** (تكراران) **وضيق الأفق** (تكراران) **والتهــور** (تكراران) **وديكتاتورية الفــكر** (تكراران) **والفاشستية والاستبداد** (تكرار واحد) **والغــلو** (تكرار واحد) ، كل هذه السمات تكشف بالفعل عن موقف **فكرى وسلوكى من ظاهرة التطرف** ، إلا أنه موقف ينظر إلى التطرف السياسى (وهو فى الأصل حكم أو صفة تخلع على فعل أو فكر) **من زاويته السلبية** ، ولم نر مبحوثا واحــدا (سواء فى تعريف التطرف السياسى أو فى تحديد أبرز سمات المتطرفين السياسيين ــ الجدولان ٦٩ و ٧٠) **قد تعامل مع هذا المفهوم ــ أو رأى فيه على الأقل ــ أى مظهر ايجابى قد يحسب له بصورة أو بأخرى** ٠

فالتطرف السياسى ــ والمتطرفون السياسيون بسماتهم المختلفة ــ فيما يرى مبحوثونا ظواهر مرضية باثولوجية Pathological Phenomena ،

ولعل التصورات السابقة تؤكد هذه الرؤية ، كما أن سمات كالببغائية فى القول والفكر (تكرار واحد) وعدم الثقة فى النفس (تكرار واحد) والطمع فى الحكم (تكرار واحد) قد تدعم هذا الاستنتاج الخاص برؤية المبحوثين للتطرف والمتطرفين السياسيين • (أنظر الجدول رقم ٧٠) •

ومازال **(اللاأداريون)** يمثلون موقفا — وان تقلص عددهم الى سبعة مبحوثين فقط — يثير تساؤلا مفاده هل هذا الموقف يمثل عدم معرفة بالفعل ؟ ، أم أنه شكل من أشكال الفوبيا السياسية الكامنة ؟ وهو ما نرجو أن يكون لنا معه وقفة فى الفصل الأخير من فصول هذا المؤلف •

— ٦ —

للمثقف المصرى أزمة — بل عدة أزمات — كشفت عنها تصورات مبحوثى الدراسة (الجدول رقم ٦٢) ولقد تعانقتا الأزمة السياسية (الأزمة مع السلطة والتطلع الى الحرية) والأزمة الاقتصادية باعتبارهما من الأزمات الملحاحة بالنسبة للمثقف المصرى • ولقد تأكدت هذه الرؤية بصورة واضحة فيما ذهب اليه (٦٨ر٦٪) من حجم عينتنا من أن أزمة مثقفى الدول النامية (والمثقفون المصريون أو على الأقل الصفوة المتعلمة من المصريين يمثلون شريحة متميزة من شرائح مثقفى الدول النامية) هى **أزمة مع السلطة** ، بينما رفض (٣١ر٤٪) هذا التصور • (الجدول رقم ٧١) •

وعلى ذكر أزمات المثقفين المصريين وما يمكن أن تلعبه هذه الأزمات من تعويق أو تسهيل لاسهاماتهم الايجابية فى المجتمع ، نلاحظ (الجدول رقم ٧٢) أن المرحلة — أو المراحل — **التى سبقت أحداث** يوليو عام ١٩٥٢ قد شهدت — **كما يرى بعض مبحوثينا — اسهامات عظيمة للمثقفين المصريين • ويبدو أن هناك ما يشبه الاجماع** على أن **ما قبل يوليو ١٩٥٢ يعد عصرا ذهبيا لمصر وللمثقف المصرى** قد شارك هذا المثقف —

وبايجابية — بكل ما يمكن أن يقوم به مثقف حيال مجتمعه وإزاء قضايا هذا المجتمع وخاصة وأن مصر آنذاك كانت تشهد **صراعات حادة بين قوى تعددة وقف على قمتها القصر والاستعمر** الانجليزى فى مقابل كل **القوى الوطنية والتى يمثل المثقفون** إحدى شرائحها الكبرى •

ولقد إختلف المبحوثون — وهو أختلاف فى تحديد الرقعة الزمنية — فى تعيين سنوات ما قبل أحداث يوليو عام ١٩٥٢ ، فبينما رأى البعض (ثمانية تكرارات) أن كل المراحل التى سبقت يوليو ١٩٥٢ كانت أكثر الفترات تشبعا باسهامات المثقفين المصريين ، مال البعض الآخر الى تحديد البعد الزمنى لمراحل ما قبل يوليو ١٩٥٢ ، فتراوحت الاستجابات ما بين النصف الأول من القرن العشرين (تكراران) ، وفترة الثلاثينيات والأربعينيات (تكراران) ومن عام ١٩١٩ الى عام ١٩٥٢ (تكراران) ، ثم أيام حكم الوفد وخاصة العاملين السابقين على أحداث يوليو ١٩٥٢ (تكراران) ، ثم الأربعينيات فقط من القرن العشرين (تكرار واحد) ، هذا إلى جانب ما ذهب إليه البعض إلى القول بأن الأيام التى شهدت الاحتلال الانجليزى لمصر (أربعة تكرارات) هى **أكثر المراحل تشبعا** باسهامات المثقفين المصريين •

ولكن من الملاحظ **أن مؤشرات** مرحلة ما قبل أحداث يوليو عام ١٩٥٢ قد أتخذت ، **المسار الأول** : قد مال الى العمومية (كالقول بمرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢ — هكذا !) دون تحديد زمنى لهذه الفترة وهو نوع من التجهيل غير المقصود ، بينما نجد أن **المسار الثانى** قد مال الى **تحديد زمنى** لفترة ما قبل أحداث يوليو عام ١٩٥٢ (تذكر كلمة الثلاثينيات والأربعينيات أو من عام ١٩١٩ — ١٩٥٢ — وهكذا !) • أما **المسار الثالث** ، فهو ذلك المسار الذى حدد الفترة باسم حكم زعيم أو حزب معين (أيام العامين السابقين على ثورة يوليو ١٩٥٢) •

ويمكن أن يندرج تحت **الفئة الثالثة أو المسار الثالث** تلك الاستجابات

التى ذهبت إلى **أن أكثر فترات تاريخ المجتمع** المصرى تشبعا باسهامات المثقفين المصريين فترة (عصر المماليك ــ تكرار واحد) وفترة (حكم جمال عبد الناصر ! ! ! ــ تكرار واحد) •

ثم يتبقى استجاباتان تميلان الى (**التجريد**) كثيرا ، وهاتان **الاستجاباتان هما** :

الاستجابة الأولى : ترى أن اسهامات المثقفين المصريين كانت تتميز بالتشبع بالكامل فى أى فترة **كانت تتوفر فيها الحرية** (تكرار واحد) دون تحديد لهوية هذه الفترة أو هذه الفترات •

الاستجابة الثانية : تميل الى النظر الى اسهامات المثقفين المصريين فى وقت اشتداد الأزمات (تكرار واحد) رغم أن الأزمة قد تحمل وجوها عدة وقد تحمل بذور الاحباط واليأس وقد تكون دافعا نحو المشاركة والاسهام الجاديين •

أما من رأى ــ وهو فى هذا قد يكون متشائما الى حد كبير — أن المثقفين المصريين لم يسهموا ــ حتى الآن ــ فى أى فترة من فترات تاريخنا المصرى (تكرار واحد) فهو يمثل موقفا خاصا غير أنه ليس اتجاها ، على الأقل بالنسبة لعينة الدراسة ، هذا فضلا عن أصحابنا (اللاأدريين) (سبعة تكرارات) أصحاب اللاموقف • (الجدول رقم ٧٢) •

ولاجماع مبحوثينا على النظر إلى فترات ما قبل يوليو ١٩٥٢ باعتبارها أكثر الفترات نبضا وحياة وتشبعاً باسهامات المثقفين المصريين ما يبرره من وجهة نظرهم • **ويبدو أن السمعة الطيبة** لحقبة ما قبل يوليو **عام ١٩٥٢ فيما يتعلق بتوفر الحرية** وانتعاش المناخ **الثقافى والسياسى والتنافس الحزبى** (والصراع الحزبى أحيانا وهو أحد مثالب المرحلة) **قد لعبت دورا متميزا وحاسما** فى تعيين هذه الفترة ــ من وجهة نظر

المبحوثين ــ **باعتبارها أخصب** الفترات التى شارك فيها المثقفون المصريون •

وبصرف النظر **عن تفصيلات هذه المرحلة** الزمنية فإننا يمكن أن نشير إلى بعض ملامح الفترة ــ باعتبارها مبررات للاختيار ــ كما عرضها مبحوثونا ، **فمن أبرز هذه الملامح أن هذه المرحلة** كانت تتمتع **بنظام برلمانى وديمقراطية حقيقية** (١٤٫٢٪) ، وأنها فترة **تسودها الحرية وتعدد الأحزاب** (٥٫٨٪) ، وكانت من سمات هذه الفترة هو ظهور الجماعات السياسية فى ظل الحرية السائدة (٥٫٧٪) ، وكذلك فانها كانت فترة وضوح فكرى (٥٫٧٪) وفترة نضج (٢٫٩٪) ، كانت حافلة بالزعماء الوطنيين (٢٫٩٪) والصراع مع المستعمر والسلطة (٥٫٨٪) •

واضح إذن أن هذه الملامح ــ وغيرها ــ تكشف عن **اقتناع تام بخصوبة فترة ما قبل يوليو ١٩٥٢** من زاويتى الحرية مجسدة **فى النظام الديمقراطى النيابى الذى** كان سائدا آنذاك ، وهذه هى المقولة الأساسية التى دارت حولها غالبية المبررات **التى ساقها المبحوثون** ، إلى جانب أن المسألة السياسية (مسألة التحرر من الاستعمار ــ قضية الاستقلال) فيما يرى بعض مبحوثينا تعد إحدى دوافع الانطلاقة الكبرى للمثقفين المصريين • (أنظر الجدول رقم ٧٣) •

أما الإعتداد برأى المثقفين (٥٫٧٪) فى مرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢ فكانت من بين المبررات التى إعتمد عليها المبحوثون ، ولاشك أن الموقف من المثقفين ــ سلبا أو ايجابا ــ أو الموقف من الثقافة وزمرة المتعلمين بوجه عام جزء من السياق الثقافى والاجتماعى والسياسى للمجتمع •

أما مبحوثانا اللذان إختارا عصر المماليك وعصر عبد الناصر فيميل أولهما الى **الاعتقاد بأن عصر المماليك كان** ــ من وجهة نظره ــ أخصب **عصور الانتاج الفكرى والأدبى** (٢٫٩٪) لذلك نشط المثقفون المصريون

وقدموا اسهامات بالغة الأهمية ، فى حـــين أن ثانيهما (صاحب العصر الناصرى) فيرى أن عبد الناصر قد وضع المثقفين فى مراكز مرموقة وبالتالى أتاح لهم حرية الحــركة ومن ثم قدموا إسهاماتهم الكبرى ـــ فيما يرى مبحوثنا هذا ـــ فى ظل هذا المناخ وهذا العصر •

والواقع **أن موقف عبد الناصر من المثقفــين** ـــ وهو موقف **يتســم بالتذبذب وبالتغير وبالتلون** وفقا لنوعية **المثقفين واتجاهاتهم الأيديولوجية** ارتباطا بالمناخ السياسى وتقلباته الناصرية المغرقة فى الغرابة والتخبط ـــ يستوجب دراسة مستقلة أو على الأقل تعليق مطول يضــع الأمــور فى نصابها •

— ٧ —

هو تحصيل حاصل ذلك الوارد بالجدول رقم (٧٤) فاذا كنا فيما سبق (الجدولان ٧٢ ـــ ٧٣) قد عرضنا لوجهات نظر مبحوثينا فى **أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بإسهامات** المثقفين المصريين والمبررات التى تنهض وفقا لها وجهات نظرهم هذه ، والتى تأكد من خلالها أن فترة ما قبل يوليو عام ١٩٥٢ هى أكثر الفترات **نبضا وتشبعا بما قدمه المثقفون المصريون لأسباب** تتعلق بطبيعة المناخ الثقافى والسياسى الذى كان سائدا بالمجتمع المصرى آنذاك مما يسر الأمر بالنسبة للمثقفين للاضطلاع بأدوارهم بصورة تتسم بالإيجابية والفاعلية ، فإن الجدول رقم (٧٤) ـــ وهو تحصيل حاصل كما أشرنا ـــ قد أكد أن فترة ما بعد يوليو عام ١٩٥٢ **حتى الآن (أجرى هذا** البحث فى الشهور الأولى من عام ١٩٨٣) هى **أقــل** فترات **تاريخ المجتمع المصرى تشبعا باسهامات المثقفين المصريين** (٣٤٫١٪) ، **هذا هو الاتجاه العــام** ، غير أن هناك تجزيئات للمرحلة فالبعض أكد على المرحلة التى بدأت بالسبعينات وأنتهت فى أول الثمانينات (٨٫٤٪) ، والبعض الآخر يشير الى أواخر الستينيات وكل فترة السبعينات (٥٫٧٪) •

ويميل البعض الآخر إلى تحديد تلك الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٣ ! ؟ ؟ (٩ر٢٪) بينما يذهب آخر إلى اعتبار الفترة التى تنحصر فيما بين عامى ١٩٥٤ ـــ ١٩٨٣ هى الفترة التى شاهدت ضموراً وتقلصا فى اسهامات المثقفين المصريين • ثم نجد بعد ذلك الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ (٩ر٢٪) ومن ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٧ ! (٩ر٢٪) وتتوالى بعد ذلك تصورات المبحوثين فنجد فترة ما بعد عام ١٩٦٧ حتى الآن (١٩٨٣) (٩ر٢٪) وتصور آخر يؤكد على فترة السبعينات فقط (٩ر٢٪) ثم رؤية أخرى تحدد الفترة ما بين عامى ٥٢ — ١٩٦٧ (٩ر٢٪) ثم فترة الستينيات •

ومن الجـلى أن التحديد الزمنى — بصرف النظـر عن جزئياته وتفصيلاته ــ لأقل فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا باسهامات المثقفين المصريين قد تركز بصفة أساسية فى حقبتى **حـكم عبد الناصر وحـكم السادات** ، (اذا اسقطنا من حسابنا العامين الأولين لحركة يوليو ١٩٥٢ **عندما كان اللواء محمـد نجيب له بعض النفوذ** آنذاك) ، والفترتان من المؤكد ــ رغم هذا الكم الهائل من الدراسات والبحوث ــ مازلتا فى حاجة الى دراسة علمية متأنية تعطى كل ذى حق حقه وتكشف عن الأبعاد المختلفة للحقبتين والظروف البنائية لكل منهما والمتغيرات العالمية وتأثير كل هذا على فلسفة الحكم (إن وجدت) التى كانت سـائدة آنذاك •

والتصورات السابقة قد مالت **نحو تحديد للزمن** وللفترة ، غير أن هناك عددا آخر من التصورات **قد مالت الى (الرمز)** و (التجريد) ، ومن أمثلة هذه التصورات ما ذهب اليه أحد مبحوثينا إلى التأكيد على أن أقل الفترات تشـبعا باسهامات المثقفين المصـريين هى (فترات الطغيان) (٩ر٢٪) دون تحديد لهوية هذه الفترات ، رغم أنه ليس عسيرا علينا تحديد هذه الهوية إذا ما استقرأنا تاريخ مجتمعنا المصرى ولو كان على عجالة •

ومن أمثلة التصورات التجريدية والرمزية ذلك التصور الذى يذهب إلى أن فترات الاسترخاء والرخاء (ولعل هذا يذكرنا بما ذهب إليه العلامة العربى عبد الرحمن بن خلدون — إلى ما معناه — أن الركون إلى الدعة والاسترخاء يؤدى إلى الاضمحلال — اضمحلال الدولة — وبشير بزوالها) تشهد عادة فترة كمون وتقلص لاسهامات المثقفين ، ولكن لم يدلنا مبحوثنا هذا على تلك الفترات التى تميزت بالرخاء والاسترخاء (وقد يكون الاسترخاء دون الرخاء ؟ ؟ !) بالنسبة لمجتمعنا المصرى .

تلك هى الاتجاهات العامة التى يمكننا أن نستشفها من تصورات عينة الدراسة لأقل حقب المجتمع المصرى تشبعا باسهامات المثقفين المصريين رغم وجود ظاهرة اللاأدريين (٣ر١١٪) وهى ظاهرة تستحق منا وقفة فيما بعد (الجدول ٧٤) .

ودون الدخول فى تفصيلات الفترات الزمنية الجزئية لحقبة ما بعد يوليو ١٩٥٢ **نلاحظ أن هناك مبررا عاما مشتركا** هو أن كل هذه الحقبة — بجزئياتها — كان تتسم **بالديكتاتورية السياسية والقهر وغياب الحرية والدستور** ، وانعدام **الثقة بين المثقفين والعسكريين على نحو ما يذهب مبحوثونا** .

ولقد أشار إلى هذه المعانى غالبية مبحوثينا (الجدول رقم ٧٥) ومن أمثلتها **الديكتاتورية والقهر كانتا سمتين تميزان فترة ما بعد عام ١٩٥٢** (٤ر١٩٪) وانه فى فترة السبعينات قد ضربت كل الأفكار الديمقراطية (٨ر٩٪) وان هذه الفترة كانت فترة طغيان وهى لذلك كانت فترة يسودها البطش (٨ر٩٪) وظاهرة هجرة العقول (٢ر٣٪) ، وأن فترة ما بعد عام ١٩٥٢ غاب فيها الدستور وتم محاربة أصحاب الفكر (٢ر٣٪) وكانت تتسم أيضا بالهوة العميقة **وعدم الثقة بين المثقفين كفئة والعسكريين** كحكام (٢ر٣٪) ، كما أن **فترة الستينات كانت فترة** الهزيمة والفشل أما السبعينيات فهى فترة سادها حكم الفرد (٢ر٣٪) .

ولكن رغم هذا الاتجاه العام الذى ينعى على حقبة ما بعد عام ١٩٥٢ تشبعها **بالديكتاتورية وحكم الفرد** ويلقى عليها تبعة **انحسار الدور الايجابى** للمثقفين المصريين ، الا أن هناك بعض المبررات الأخرى التى قد تحمل بعض ملامح الخلل البنائى .Structural disorganization الذى أصاب **مجتمع مصر فيما بعد يوليو عام ١٩٥٢ • ومن هذه المبررات : أن فترة** الستينات سيطر الشيوعيون (كذا !) على مقاليد الثقافة فى مصر (٢ر٣٪) ومن ما بين عامى ١٩٥٢ ــ ١٩٧٣ تعرض المثقفون المصريون لمحن كثيرة (٢ر٣٪) وأن قادة ثورة عام ١٩٥٢ قد تحملوا كل شىء (أو الأصح قد حملوا كل شىء) ولم يعطوا الفرصة لأحد (٢ر٣٪) ، إلى جانب أن بعض المثقفين (ولاشك أنهم من المرتزقة !) قد تعايشوا ورضوا بالأمر الواقع (٢ر٣٪) رغم أن آراءهم لم يكن تؤخذ فى الاعتبار (٢ر٣٪) ، ويرى مبحوث آخر أن انحسار دور المثقفين المصريين فى هذه الفترة يرجع إلى أنه لم يكن هنك **اتجاه واحـــد** يجمع هؤلاء المثقفين (٢ر٣٪) ، وكأنه من المفروض أن يفكر المثقفون — أو أى شريحة أخرى ــ بطريقة واحدة ، وبأسلوب نمطى واحد ، أو خلال اتجاه فكرى واحد ، ولكن قد يكون ــ وهو أمر مطلوب ــ هناك حد أدنى من الاتفاق على الأهـــداف والمبادىء العامة •

(٨)

هو قول يتردد أحيانا بين المشتغلين بعلمى السياسة والاجتمـاع (انظر الترجمــة العربيـــة لمؤلف روبرت بريم Brym المثقفــون والسياسة) ❋ ، وهذا القول رغم دعــواه التى تذهب إلى **أن عنصر الإنتماء الإيديولوجى للأفراد قد ولى وانتهى** إلا أنه يحمل **أريج موقف إيديولوجى محــدد** •

(❋) وانظر ايضا مناقشة ممتعة لمفهوم الايديولوجى فى :
Mannheim, K., Ideology and Utopia, trans, Wirth and E shil's, New, York, Harvest, (1955).

والإنتمــاء أو الــولاء الإيــديولوجى Ideological Loyality يمثل أحد القضايا الهامة والنابضة فى الفكرين السياسى والسسيولوجى ، وخاصة وأن اصطلاح [إيديولوجى] اصطلاح خلاف أثار جدلا واسع النطاق بين المشتغلين بعلمى السياسة والاجتماع ليست فقط بالنســبة لمعناه أو مضمونه ولكن بالنسبة أيضا لشرعية وجوده وجدواه واستخداماته المختلفة ، هــذا فضــلا عما أثاره ومازال يثيره بعض المهتمين بشــأن النظرية السسيولوجية فيما يتعلق بدور الأيديولوجيا فى تأسيس النظرية وعلاقة ذلك بقضية الموضوعية Objectivity ونقيضها الذاتية Subjectivity .

وعودة إلى موضوع **الانتماء الأيديولوجى للأفراد** من حيث وجوده أو اختفائه وموقف مبحوثينا من هذا القول نجــد أن ٣٤٫٢٪ من مجموعة العينة قد ذهبو الى أن القول بأن عصر الانتماء **الأيديولوجى للأفراد قد إنتهى قول غير صحيح** لأنه يتعارض مع الواقع ، بينما عجز (٣٧٪) عن أن يحددوا موقفاً معيناً من هذا القول من حيث الرفض أو القبول ، بينما نجــد عشرة مبحوثين (حوالى ٢٨٫٥٪) يتراوحون بين موافق على هذا القول متعللا بأن الأيديولوجيا مضيعة للوقت (كذا !) (٢٫٩٪) لأنها تؤدى إلى التعصب (٢٫٩٪) وبين معلق على هــذه العبارة بأنه **لا معنى لها** (٥٫٧٪) وبين مؤكد على أن **الانتماء يكون للدولة** وللنظام فقط (٢٫٩٪) ، وبين شارح للمعنى بأن الآلة وتحكمها فى **الانسان قد ألغت فكر** هــذا الانســان .

ومن بين الاستجابات اللافته تلك الاستجابة المستهجنة لهذا القول **مؤكدة بأنه مادام هناك انسان فلابد أن تكون هناك ايديولوجيا** (٢٫٩٪) ، فى حين نجد أن الاستجابة اللافتة الثانية تذهب **إلى أن عصر الانتمــاء** الايديولوجى للأفراد قد (أو شك) ــ أى أنه لم ينته بعد ــعلى الانتهاء غــير أنه **مازال موجودا بالدول النامية** (٢٫٩٪) .

أما أغرب إستجابة فهى تلك التى يذهب صاحبها **إلى أنه يستطيع** ــ

ويعرف **بالتالى الاجابة غــير أنه لا يرغب فى الإفصــاح عنها** (٢٩ر٢٪) دون إبداء لأى تعلة أو سبب • (الجدول رقم ٧٦) •

ولكن ينبغى ألا نترك هــذا الموقف دون الاشارة إلى أننا بالعودة الى الجدول رقم (٦٤) وجدنا أن هناك واحداً وعشرين فردا (من خمس ثلاثين) قد حددوا انتماءاتهم الإيديولوجية عند سؤالنا اياهم عن الهوية الأيديولوجية التى يعتقدون أنهم ينتمون اليها ، بينمــا ذهب تسعــة مبحوثين (٧ر٢٥٪) **إلى أنه لا انتماء لهم** ، فى حين وقف خمسة مبحوثين (٢ر١٤٪) موقفاً سلبياً (لا تعليق !) •

وبمقارنة هذه النتائج بما هو وارد بالجدول رقم (٧٦) **نلاحظ أن :**

(أ) ان نسبة **اللا أدريين** بالنسبة للجدول رقم (٧٦) قد ارتفعت بشكل ملحوظ (٣٧٪) عن مثيلتها الخاصة بالجدول رقم (٦٤) (٢ر١٤٪) ، فهل هذا يعنى أن هناك بعض الأفراد الذين نجحوا — أو استطاعوا — تحديد هويتهم الايديولوجية ولكنهم فشلوا فى تعيين موقفهم مما يثار حول قضية الانتماء الايديولوجى للأفراد من حيث مدى وجــوده أو انحساره رغم أنهم — **كأفــراد** — أعلنوا — بل وحددوا — إنتماءاتهم الأيديولوجية •

(ب) أما الذين **حددوا موقفهم** (الجدول ٦٤) **بأنه لا انتماء لهم** (تسعة مبحوثين — ٧ر٢٥٪) ، فلم نتبين لهم وجوداً بالجدول رقم (٧٦) الا من خلال خمسة مبحوثين يمثلون أربعــة استجابات تستهجن فكرة الانتماء الأيديولوجى للأفراد وتؤكد أن عصر هــذا الانتماء قد انتهى وولى ، ولكن السؤال هنا أين بقية مبحوثينا الذين أعلنوا أنهم غير منتمين (الجدول ٦٤) ••• هل آثروا الانضمام لفئة اللا أدريين (لا أعرف — ثلاثة عشر مبحوثاً بنسبة ٣٧٪ — الجدول رقم ٧٦) وخاصة أن نسبة هذه الفئة قد زادت (ثلاثة عشر مبحوثا — ٣٧٪) مقارنة بمثيلتها بالجدول

رقم (٦٤) حيث وصـل عدد هـذه الفئة (لا تعليق) خمسـة مبحوثين بنسبة ٢ر١٤٪ •

وهذا الأمر إن حدث فهل يعنى أن الفئة التى كشفت عن عـدم إنتمائها الأيديولوجى (الجدول رقم ٦٤) أو بعض أفرادها **قد تناقضت مواقفها** ؟ ففى الوقت الذى يعلنون فيه **أنه لا إنتمـاء إيديولوجى لهم** (باعتبارهم أفراداً) قد عجزوا عن تحديد (موقفهم) **صراحة** مما يتردد أحيانا من أن عصر الانتماء **الأيديولوجى للأفراد** قد أنتهى رغم أنهم سابقاً (الجدول ٦٤) قد حددوا موقفهم بأنهم غير منتمين •

(جـ) يبدو أن فئة **اللا أدريين** كانت لها جاذبيتها وبريقها بحيث جذبت إليها ــ أيضا ــ بعض مبحوثينا الذين استطاعوا تحديد طبيعة إنتماءاتهم الأيديولوجية (الجدول رقم ٦٤) حيث وصل عددهم الى واحد وعشرين مبحوثا (من واقع رصدنا لكم الإنتماءات الأيديولوجية التى حددونها ــ الجدول رقم ٦٤) ، بينما تناقص عدد الذين رفضوا فكرة إنتهاء عصر الانتماء الأيديولوجى للأفراد (معنى ذلك أنهم يؤمنون بضرورة أن يكون للانسان انتماء ــ الجدول ٧٦) ، حيث بلغ عددهم حوالى ستة عشر مبحوثا وكان توزيعهم على **الاستجابات التالية :**

ــ هذا القول غير صحيح لأنه يتعارض مع الواقع (١٢ مبحوثا ٤ر٣٤٪) •

ــ هذا القول لا معنى له (مبحوثان ــ ٧ر٥٪) •

ــ مادام هناك انسان لابد أن تكون هناك أيديولوجية (مبحوث واحد ــ ٩ر٢٪) •

ــ أوشك على الانتهاء ولكنه موجود بالدول النامية (مبحـوث واحـد ــ ٩ر٢٪) •

(الجدول رقم ٧٦)

فتحصيل حاصل إذن أن نؤكد أن مؤيدى فكرة الانتماء الأيديولوجى للأفراد ورافضى القول الذى يتردد والذى مفاده أن عصر هذا الانتماء قد انتهى بالنسبة للأفراد ، من المتوقع أن تكون لهم – كأفراد – إنتماءاتهم الأيديولوجية • ولعل الكبر النسبى لحجم الأفراد الذين أجابوا [لا أعرف – الجدول رقم ٧٦ – ثلاثة عشر مبحوثا (٣٧٪)] يجعلنا نشك فى أن بعض أفراد الفئة التى استطاعت تحديد إنتماءها الأيديولوجى (الجدول ٦٤) قد آثرت الصمت وعدم التعليق ، وخاصة ونحن نعلم أن حجم الذين (لا يعرفون) بالجدول رقم (٦٤) كان محدوداً (خمسة مبحوثين – ١٤٫٢٪) مقارنة بذات الفئة بالجدول رقم ٧٦ •

(٩)

اذا ما طرحنا جانبا ذلك الموقف المتذبذب الذى وقفه (بعض) مبحوثينا من قضية الانتماء الأيديولوجى للأفراد (الجدولان ٦٤ ، ٧٦) وحاولنا أن نكشف عن طبيعة الأيديولوجيا – كمفهوم – كما يتصورها مبحوثونا لكان هذا الموقف خليقا بأن يقترب بنا – ولا يصل بنا كلية – من (صورة الأيديولوجيا) كما يفهمها مبحوثونا •

والمتأمل فى الجدول رقم (٧٧) يلاحظ أنه يمكن أن نصنف **تصورات مبحوثينا إزاء مفهوم الأيديولوجيا إلى عدد من الاتجاهات :**

الإتجاه الأول : ينظر إلى الأيديولوجيا باعتبارها فكراً أو فلسفة أو عقيدة أو نظرية يعتنقها (**الفرد**) • ولهذا الاتجاه مؤشراته التى يمكن حصرها **فيما يلى :**

(أ) إن الأيديولوجيا فكر أو عقيدة لفرد (١٧٪) •

(ب) إن الأيديولوجيا نظرية أو إتجاه يعتنقه الفرد (٥٫٦٪) •

(جـ) إن الأيديولوجيا فلسفة عقائدية للفرد (٥٫٦٪) •

(د) إنتماء الفرد لفكر بعينه (٥٫٦٪) •

(هـ) الإطار الفكرى للفرد (٢٫٩٪) •

(و) كل ما يؤمن به الفرد ويعتنقه (٢٫٩٪) •

(ز) وجهة نظر أو فلسفة للواقع (٢٫٩٪) •

وملاحظاتنا على هذا الاتجاه أنه يميل فى تعريفه لمفهوم الأيديولوجيا إلى (**التجريد**) ، محـددأ معناها فى نطاق (**الفـكر**) أو (**العقيدة**) أو (**الفلسفة**) ، ولكن من زاوية (الفرد) ، وهذا يعنى أن الإتجـاه الأول يبعد كثيراً عن الجانب السلوكى أو الواقعى أو الممارس لمفهـوم الأيديولوجيا ، ولا يعبأ بالجانب الجمعى له كفكر (طبقة) ما أو (دولة) أو (نظام) ما ، وإنمـا كان التركيز كله يدور حـول (الفرد) والإنتماء الفكرى أو العقائدى أو المذهبى لـه •

وفكرة الإنتماء Loyality فكرة كامنة فى كل المؤشرات الخاصـة بالاتجاه الأول وإن لم تذكر صراحة إلا فى مؤشر واحد هو المؤشر الذى يذهب الى أن الأيديولوجيا هى إنتماء الفرد لفكر معين (الجدول رقم ٧٧)•

الاتجـاه الثانى :

يميل الى التعامل مع مفهوم الايديولوجى من زاويته الفكرية ـ السلوكية ، أو السلوكيـة فقط ، ويؤكد استخلاصنا **هـذا عـدد من المؤشرات هى :**

(أ) الأيديولوجيا هى فلسفـة تشكل الرأى والتفكير والسلوك (٢٫٩٪) •

(ب) إتجاه فكرى لحل مشكلات المجتمع (٢٫٩٪) •

(جـ) مجموعـة من الأفكار المجردة إلى جانب برنـامج تنفيذى (٢٫٩٪) •

وهذا الاتجاه كما هـو واضح يرى فى الأيديولوجيا فكراً متضمناً سلوكا أو فعلا ورؤية للمجتمع وخاصة من زاوية حل مشكلاته •

الاتجـاه الثالث :

هو إتجاه ذو وجوه عدة ، **الوجه الأول** : يركز على الأيديولوجيا من زاويتها السياسية (الأيديولوجيا هى المذهب أو العقيدة السياسية — ٦ر٥٪) ، أو من زاويتها السياسية الاجتماعية (النظريات التى تشكل مذهب سياسى اجتماعى — ٩ر٢٪) أو من الناحية السياسية الإصلاحية (الأيديولوجيا هى مذهب سياسى إصلاحى — ٩ر٢ ٪) •

وما يهمنا من **الوجه الأول** للاتجاه الثالث أن السياسة أو السياسة والاجتماع كان حجر الزاوية فى فكر أصحاب هـذا الاتجـاه ، وهو (تحديد) لم نشهده فى الاتجاه الأول أو الثانى حيث مالت الاستجابات فيهما الى العمومية دون التخصيص •

أمـا **الوجـه الثانى** من الاتجاه الثالث ، فيميل إلى النظـر إلى الأيديولوجيا **لا من زاوية الفرد فقط** (كما هو الشأن بالنسبة للاتجاه الأول) ولكن إلى جانب الفرد فهى **تركز على الجماعة أو الطبقـة أو المجتمع** ، ويؤكد هـذا المعنى إستجابات بصـفة أساسية هى : أن الأيديوجيا هى [أفكار فرد أو جماعة أو طبقة للحفاظ على الوضـع الراهن أو رفضه — ٩ر٢٪] وأن الأيديولوجيا هى السمات الأساسية للفكر السائد فى المجتمع (٩ر٢٪) • والاستجابة الأولى متميزة الى حد كبير نظرا لأنهـا ترى فى الأيديولوجيا رؤية قـد تكون محافظة Conservative تحافظ على أوضاع المجتمع كما هى ، وقد تكون رؤية رافضة للواقع تسعى إلى تغييره ، فهى رؤية راديكالية Radical view إذن • والواقع أن هذه الاستجابة أو هذا التصور لمفهوم الأيديولوجيا لينطوى على رؤية تحليلية ناضجة اذ أنها توسع من نطاق المفهوم بحيث لا تقصره على الفرد بل — وهذا حقيقى إلى حد كبير — ترى أنه مفهوم

وثيق الصلة أيضـا بالطبقة أو بالجماعة ، وإن كان لم يشر إلى لفظ (المجتمع) وإن تكلفت بذلك الاستجابة الثانية التى رأت فى الأيديولوجية الملامح العامة المميزة للفكر السائد فى المجتمع ، ولعل المقصود هنا من لفظ (المجتمع) ليس المجتمع بمعناه السسيولوجى الاجتماعى وإنما قد يكون معنياً به الدولة أو النظام السائد بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ••• الخ •

ثم تبقى **أمامنا ثلاث تصورات** من العسير أن نضمن أى منها فى أحد الاتجاهات الثلاث ، التصور **الأول** يرى فى الأيديولوجية (مجرد الانتماء) بمعنى أن يكون الإنسان منتميا فقط ، ولكن إلى أى شىء يكون هـذا الانتماء لم يوضح لنا صاحب هذه الرؤية • أما التصور الثانى فيرى أن الأيديولوجية هى المثالية (٩ر٢٨٪) ، غير أن كلمة المثالية ــ هنا ــ كلمة فضفاضة قد تعنى الأفكار المجرد بصورتها المثلى قبل أن تخضع لمتغيرات الواقع ، وقد تعنى ــ لدى البعض وليس لدينا ــ أن الأيديولوجية ــ هى كمفهوم ــ تعنى المثالية وأن الانسان صاحب الأيديولوجية ــ أى أيديولوجية ــ إنسان ذو نزعات مثالية ، وإن كنت **لا أعتقد بصفة خاصة بحتمية هذا التساوق بين مفهومى الأيديولوجية والمثالية** •

وتقودنا قضية الأيديولوجيا إلى إثارة تساؤل يتعلق بمدى حتمية أن تكون هناك إيديولوجية معينة ينبغى أن ينتمى إليها المثقف المصرى • والواقع أن هناك إتجاها غالبا يرى ضرورة ذلك (٣ر٥٤ ٪ فى مقابل ١ر٣٧٪ لا يرون ذلك ــ الى جانب ثلاثة مبحوثين ــ ٦ر٨٪ لم يحددوا موقفهم من هذه المسألة) • وإن كانت هناك فئة **ترفض فكرة (تحـديد) ايديولوجية** معينة (١ر٣٧٪) تفرض على المثقف المصرى وتحـد من إنطلاقه الفكرى وإن مالت ــ أى هذه الفئة ــ **إلى ضرورة** أن تكون هناك **(أيديولوجيات)** ــ كما فهمت ــ **وليست إيديولوجية** واحدة تعتقل فكر الانسان المصرى بفئاته وشرائحه المختلفة •

أما هؤلاء الذين رأوا ضرورة **أن يلتزم** المثقف المصرى بأيديولوجية

معينة (عددهم تسعة عشر مبحوثا بنسبة ٥٤٫٣٪) فلقــد ذهبوا فى تحديدهم لطبيعة هذه الأيديولوجية التى ينبغى أن يلتزم بهــا المثقف المصرى مذاهب شتى ، بيد أن **الإسلام (كأيديولوجية) قد تربع على قمة الأيديولوجيات المقترح إلتزام المثقف المصرى بها** ، والاسلام كتصور جاء من خلال أربع متغيرات أبرزها ما أشار اليه ثمانية مبحوثين (٤٢٪) من **أن الاسلام** (كذا !) هو الايديولوجية التى ينبغى أن يرتبط بها المثقف المصرى ، وذهب مبحوث آخر إلى التركيز على الاسلام ولكن على حد قوله الاسلام الديمقراطى (٥٫٣٪) ولكن **هل لنا أن نتساءل** هل هناك اسلام ديمقراطى وآخر غير ديمقراطى ، أم كان المقصود هو الإسلام عندما ينزع نحو تطبيق الديمقراطية والشورى **كمحور هام من محاوره** ، أم أن المقصود هو الاسلام مطعم بالفكر الديمقراطى الغربى وإن كنت أشك فى ذلك ؟؟

امــا **الاستجابة الإسلامية الثالثة** (٥٫٣٪) فلقد ذهبت إلى أنه ينبغى على المثقف المصرى **أن يتجــه اتجاها اســلاميا دون تطرف أو تشــدد** • فى حين نلاحظ أن الإستجابة الرابعة ترى أن تكون أيديولوجية المثقف المصرى اسلامية ولكن قبل ذلك كله ينبغى أن تكون مصرية عربية ، (مع تقديم لفظ مصرية على كل من العربية والاسلامية) (الجــدول رقم ٧٩) •

وتنهض **الرؤية الأيديولوجية الاسلامية** باعتبارها نســقا فكريا أيديولوجيا مقترحا للمثقف المصرى على أساس أن فى الاسلام الحل الأمثل للأزمات (١٥٪) ولأنه نظام حياة راقية وعقيدة شاملة (١٠٫٥٪) ، إلى جانب أن الاسلام يمثل فكر الأغلبية (٥٫٣٪) وهو من عند الله لا يضل ولا يضلل (٥٫٣٪) •

والانتماء — كما يرى أحد المبحوثين — **إلى الإسلام الديمقراطى فيه تأكيد للذات** (كيف ؟؟ لم يشرح لنا !) (٥٫٣٪) وهو بطبيعته نظام **تغلب عليه المسحة التكاملية** (٥٫٣٪) (الجدول رقم ٨٠) •

أمـا بقيـة **الأيديولوجيات** المقترحة للمثقف المصـرى فكانت **الديمقراطية** (دون تحديد لشكلها وكيفية ممارستها) (٣ر٥٪) أو بمعنى **أدق أى أيديولوجية تؤدى إلى تحقيق الديمقراطية** (الجدول رقم ٧٩) وذلك على اعتبار أن الديمقراطية قادرة على تحقيق التقدم (٣ر٥٪ — جدول ٨٠) • و**الديمقراطية النيابية** (كذا) (٣ر٥٪) وذلك إنطلاقا من اعتقاد مؤداه أن **الديمقراطية النيابية** أفضل أشكال الحكم (٣ر٥٪ — جدول ٨٠) •

ويميل أحد مبحوثينا إلى الاشتراكية الديمقراطية (التى يرى أنها قد نجحت بانجلترا) ويؤكد أنها **قادرة على تحقيق وفرة الانتاج وعدالة التوزيع وحرية الكلمة** كما أنها **تقدس الحزبية** وتحترمها (٣ر٥٪ — الجدول رقم ٨٠) •

أمـا **الولاء إلى الوطن** فكان هو الأساس الذى يرى فيه **أحـد مبحوثينا المحور الذى تدور حوله** أى أيديولوجية يتبناها المثقف المصرى بصرف النظر عن هوية هذه الأيديولوجية وطبيعتها ، اذا أن أهم شيء أن تكون ذات ولاء للوطن المصرى (٣ر٥٪) ، لأن هذه الأيديولوجية بهذه الكيفية تكون قادرة على البناء ، بناء المجتمع • (٣ر٥٪ — الجدول رقم ٨٠) ، كما أن الأيديولوجية التى تؤكد فكرة الولاء تعمل دائما على تدعيم الارتباط بالوطن (٣ر٥٪ — جدول ٨٠) •

ولكن يبدو أن مبحوثينا الذين ذهبا إلى أنه ينبغى أن **تكون أيديولوجية المثقف المصرى مستهدفة المثالية** فى العقيدة (٣ر٥٪ — الجدول ٧٩) وأن تجعل الثقافة حجر الزاوية فى المجتمع (٣ر٥٪ — الجدول رقم ٧٩) قد عجزا عن تقديم تبرير لوجهتى نظرهما إلى جانب أصحاب الرؤى الأخرى رغم أن بعض مبحوثينا قد برروا وجهات نظرهم بأكثر من تعلة أو سند • (أنظر بند لا تعليق — الجدول رقم ٨٠) •

— ١٠ —

تفاوتت مواقف الباحثين بشأن **الدور الذى يمكن أن تقوم به الظروف الاقتصادية فى التمهيد للتمرد** ومنها تمرد المثقفين ، فمن مؤيد للدور الايجابى **التمرد وتيسيره وبين ذكر الذى تلعبه الأزمة فى تشجيع ظواهر لهذا الدور ، مؤكدا أن** الأزمة الاقتصادية قد تدفع بعض معانيها الى البحث عما يرفع عنهم وطأتها باللين والمهادنة والمداهنة أحيانا ويمثلون بذلك بالمثقف المرتزق Freelancer أحيانا ، وأحيانا أخرى عند حديثهم عن الظروف التى قد تدفع بعض المتمردين من المثقفين إلى الاستكانة والرضا بالأمر الواقع •

ولم تختلف مواقف مبحوثينا عن تلك التى وقفها الباحثون **لا من حيث قدرتهم على تفسير ظواهر التمرد** ولكن من حيث تفاوت الرؤى واختلاف وجهات النظر ، ولعل إشارات الفصل السابق وفصلنا الراهن تؤكد هذا التفاوت من جهة ولكن تشير إلى أن **للظروف الاقتصادية — الأزمات على وجه التحديد** — دورها غير **المذكور فيما يتعلق بظاهرة تمرد المثقفين** سلبا أو ايجابا (أنظر الجداول أرقام ٦٣ — الفصل الراهن — و ٤٩ — و ٥٠ — و ٥٢ — و ٥٣ — و ٥٤ — و ٥٥ — و ٥٧ — و ٦٠ من الفصل السابق) •

ولذلك فإن ذلك الاجماع الايجابى الذى قد تبدى بالجدول رقم **(٨١) والخاص بموقف مبحوثينا من وجهة النظر التى تذهب إلى أن** عمل المثقفين **بمؤسسات الدولة** يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة يكون متسقا **الى حد كبير مع جماع اتجاهات مبحوثينا** (لاسيما فى الفصل الخامس) وهو ما كشفت عنه قبل ذلك الجداول (أرقام ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧) **حيث تأكد دور الظروف الاقتصادية** [سواء أكانت من بين أسباب فشل المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى ، أو كانت من بين الظروف التى قد تدفع المثقفين نحو

التمرد أو باعتبارها إحدى العوامل التى تعمل على خلق المثقف المرتزق أو أحد أسباب خلق الاتجاهات الراديكالية بين المثقفين (إلى جانب الكبت السياسى) أو أحـد بواعث الرضا بالأمر الواقع سعيا وراء منافع مادية أكبـر] .

وبصرف النظر عن فئة الرافضين لهذا الرأى (٢٨ر٦٪ — و ٥ر٧٪ كان موقفهم سلبيا — لا أعرف) **فإن ما يهمنا فى الوقع** أن الشريحة ذات **الاتجاه الإيجابى** (٦٥ر٧٪) **والموافقة على أن عمل المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة** قد دعمت ما **ذهب اليه بعض علماء السياســة والاجتماع السياسى** ، ولقد تعلل **مبحوثونا الموافقون** على هـذا الرأى بطاقم من العلل والأسـباب تدور غالبيتها **حـول محـور واحد هـو : خشية المثقف من أن يفقد وظيفته** (٣٤ر٧٨ ٪) إن حدثته نفسه أن يتمرد ، وهو **بذلك واقع تحت وطأة ما يمكن تسميته بالقهر الاقتصادى** (٨ر٦٩٪) Economic Coerciom ، الأمر الذى يجعـل المثقف يتحـول إلى إمعـة ، يســير **فى ركاب الســلطة** (٨ر٦٩٪) ويصبح خادما لها (٣٤ر٤٪) **وعبداً لحاكم** (٣٤ر٤٪) وأحد أدواته (٣٤ر٤٪) .

ومن المبررات التى يعتمد عليها المبحوثون المؤيدون للفكرة التى تذهب إلى أن عمل المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ، ذلك المبرر الذى يرى أن هذه الكيفية التى **يكون عليها المثقف تجعله جزءا من الواقع الذى** يريد تغييره (٣٤ر٤٪) فهل يمكن — والحال هكذا — أن يغير ذاته أو يثور عليها ؟ ، الواقع أن أحد مبحوثينا يرفض ذلك لأن المثقف — فى تصوره — يصبح مستغرقا فى مصلحته الخاصة (٣٤ر٤٪) ، أو كما يذهب مبحوث آخر — وهو يؤكد بذلك فكرة القهر الاقتصادى — أن من يمد يده لا يستطيع أن يمد لسانه (كناية عن عدم قدرته على التمرد أو المعارضة — ٣٤ر٤٪) .

وقد يكون فى هذا نوع من الرضا بالأمر الواقع (٣٤ر٤٪) أو قد ينضوى على قدر من الاستثمار الانتهازى (٣٤ر٤٪) ، الأمـــر الذى يجعل السلطة تعمل على محاصرة المثقف وتقييده (٣٤ر٤٪) • (الجدول رقم ٨٢) •

غير أن هناك ملاحظة عامة هو أن مبررات مبحوثينا قـــد **جردت المثقف الذى يعمل بمؤسسات الدولة** من كل السمات التى **يمكن أن تجعله قادرا على التصدى لمحاولات القسر** أو القهر التى تمارسها السلطة ــ إن وجدت هذه المحاولات ــ مادام يعمـــل لديها حيث أنه ــ كما يرى مبحوثونا ــ **يتحول الى أداة فى يد الســـلطة وبوقا لها وخـــادما مطيعا لسدنتها** ، غير أن الأمر يستوجب دراسة **أعمق تنطلق من هذا** التساؤل : هل كل مثقف **يعمل لدى السلطة أو لدى مؤسسات الدولة يعد** أداة لها ، لتستخدمه وقتما وكيفما تشاء ؟ ثم هل هناك فرق بين أن نقول إن **المثقف يعمل بمؤسسات الدولة** State أو السلطة Authority وبين أن نؤكـــد أنه يعمـــل بمؤســـســـات **المجتمع فهـــل تغـــير التعبـــير أو** اللفظ أو الاصطلاح يعنى تغييرا فى المضمون ؟ ثم اذا لم يعمل المثقف ــ أو أى فرد آخر ــ بصرف النظر عن تمرده أو مهادنته ــ بالمجتمع أو السلطة (اذا افترضنا أنه لا فرق بينهما رغم ايماننا بوجوده) فأين يعمل إذن ؟ ؟

الواقع أن هذه التساؤلات وغيرها ، كذلك الرأى الذى يورده أحد مبحوثينا ، والذى مفاده **أن فكرة التمرد غير واردة لدى المصرى منذ الفراعنة** ، أقول هذه التساؤلات تستوجب دراسة متعمقة تضرب فى جذور التاريخ وتستقرأه وتفهم بنية الحاضر وتفسره •

ولكن يبدو أن هناك إجابة ضمنية على ذلك الرأى الذى يذهب إلى **أن فكرة التمرد غير واردة** لدى **المصرى** ــ أى مصرى ــ **منذ الفراعنة ، ففى سؤالنا** عن أكثر الفئات ــ فى تصور مبحوثينا ــ **تمردا ضد السلطة**

فى مصر حصل المثقفون على أعلى التكرارات (تسعد عشر تكرارا) **يليهم العامل المصرى (إثنتا عشر تكرارا) ثم الفلاح المصرى** (ثلاثة تكرارات) •

غير أننا نواجه بثلاثة تصورات متميزة ، **أولها** يذهب **الى أن جميع الفئات** ـ فى مصر ـ **قادرة على المعارضة والتمرد شريطة أن تتسلح بالنزعة الاسلامية الراديكالية** (تكرار واحد) **وثانى** هذه التصورات تذهب الى أن المثقف المصرى **الحقيقى** (وهذ التصور **يختلف عن التصور الأول** الذى **ذهب الى أن المثقف** المصرى (كذا) (١٩ تكرارا) هو أقدر الفئات على التمرد ، حيث أن المتغير الخاص بالمثقف المصرى **الحقيقى** (وهنـا التركيز على كلمة الحقيقى تمييزا له عن أدعياء الثقافة أو المثقفين الأدعياء) يؤكد أن من يتسم **بالفعل** بسمات المثقف **دون زيف أو إدعاء هو القادر الوحيد** على التمرد والمعارضة •

أمـا **ثالث هذه التصورات عن الانسان المصرى أى** فهو تصور ينفى **عن الإنسان المصرى سمة التمرد ، حيث أنه لا أحد يستطيع التمرد** (تكراران) على نحو ما يذهب صاحبه ، غير أن هذا التصور **الأخير لا يعنى أن المقولة التى تنفى عن** الانسان **قدرته على التمرد مقولة صحيحة** وحتى تلك التصورات التى تؤكد هذه القدرة **وتؤمن بإمكانية الانسان المصرى** على التمرد والثورة لا يمكن أن **نتعامل معها باعتبارها القول الفصل** أو آراء غـير **قابلة للمناقشة والجدل ، إذ أن الأمـر يستوجب وقفة وتأمل** ودراسة تتجاوز السطح حيث العمق بنائيا وتاريخيا • (أنظر الجـدول رقم ٨٣) •

(إستخلاصات الفصل السادس)

ويقودنا استعراضنا السابق لقضايا المحافظة والتمرد وأزمات المثقف المصرى الى تعيين عدد من الاستخلاصات الهامة التى يمكن إيجازها **فيما يلـــى :**

أولا : تكشف اتجاهات المبحوثين فيما يتعلق بمفهوم الحرية Freedom عن أن هناك محورا أساسيا تدور حوله وهو أن الحرية هى الحق فى التعبير عن الأزمات بالوسائل المختلفة والحق فى الاختلاف مع الآخرين ، ويعـــد هذا تجســـيدا لهوية الانسان وذاتيته واستقلاله الفكرى •

ثانيا : تعــد الأزمة السياسية ـــ التطلع إلى الحـــرية والقهـــر السياسى ـــ فيما يرى المبحوثون هى أبرز أزمات المثقف المصرى ، إلى جانب الشعور بالاغتراب والاحباط والمشكلات الاقتصادية الاجتماعية •

ثالثا : يلاحظ أن ثمة أتساقا بين نوعية الأزمات التى يعـــانى منها المثقف المصرى وبين نوعية الظروف التى قد تدفع المثقفين بوجه عام نحو التمرد والتى برز منها على وجه الخصوص الإرهاب السياسى والتعطش الى الحرية •

رابعا : يرى المبحوثون إن فقدان الحرية والديمقراطية والصراع مع السلطة تليها الفوضى الاقتصادية تعد أسبابا جوهرية لأزمة المثقف المصـــرى •

خامسا : فى نطاق البحث عن الذات الأيديولوجية أو صـــورة المرء (المبحوث) عن إيديولوجيته Image of Self - Ideology تتدرج اتجاهات المبحوثين بين : ***من لا إنتماء أيديولوجى وفكرى له ، والراديكالية التقدمية*** **واليمينية** المحافظة ، **والاسلام** التقدمى ، **والاسلام** التقليدى • ثم **الاشتراكية المعتدلة ، والاسلام (السنى) والمصرية الوطنية ، والليبرالية التقدميـــة •**

سادسا : تمثل فئة غير المنتمين نسبة غير ضئيلة (٧ر٢٥٪) وهو أمر يستحق دراسة متأنية تسعى للكشف عن أسباب عدم قدرة البعض على تحديد هويته الأيديولوجية أو رفض البعض الآخر فكرة الانتماء الأيديولوجى الفكرى فى حد ذاته •

سابعا : لكل صاحب اتجاه فكرى إيديولوجى مبرراته التى يعتمد عليها فى تبرير انتمائه لهذا الاتجاه أو ذاك ويرى فيه النمرذج الذى ينبغى أن يحتذى ونمثل بذلك بالراديكاليين الذين يرون أن الراديكالية أكثر تحررا من الاتجاه اليمينى وأنها أكثر حفاظا على آدمية الانسان ، بينما يرى اليمينيون المحافظون أن اليمينية تميل نحو احترام الانسان (كذا !) •

ثامنا : لم يكشف الاسلاميون التقدميون — أو الذين يدعون ذلك — عن تبريرات متميزة تختلف عن تلك التى ساقها من يتصورون أنهم ينتمون الى الاسلام التقليدى أو السنى •

تاسعا : يرى غالبية مبحوثينا أن الأنظمة الديمقراطية أقدر من غيرها على خلق الاتجاهات الراديكالية ، تليها الأنظمة الديكتاتورية • ويرى مبحوثونا أن الأنظمة الديمقراطية تتيح للأفراد الحرية الكاملة وتمنحهم حق الاختلاف والمعارضة • أما الديكتاتورية فتؤدى — فى رأى البعض — إلى خلق الظواهر الراديكالية بسبب الكبت السياسى ولأن التطرف (الديكتاتورية) يؤدى إلى التطرف (الاتجاهات الراديكالية) فيما يرى بعض مبحوثينا •

عاشرا : يثير المبرر السابق تساؤلا مؤداه **هل تعد الراديكالية تطرفا وبأى مقياس ؟ ؟**

حادى عشر : يقف مبحوثونا من ظاهرة التطرف السياسى موقفين أساسيين : **الأول** : يتعامل مع ظاهرة التطرف السياسى باعتبارها حالة

فكرية أو سلوكية تبعد عن الوسطية • **والاتجاه الثانى** : يتعامل مع مفهوم التطرف السياسى من خلال **بعده الفكرى** فقط باعتباره نمطا فكريا يتسم بالجمود والتعصب والقهر الفكرى •

ثانى عشر : تميل مؤشرات الاتجاه الثانى لمفهوم التطرف السياسى (الجمود والتعصب من الناحية الفكرية) إلى التشابه إلى حد كبير مع المؤشرات التى ساقها مبحوثونا عن سمات الفكر المحافظ Conservative فى السياسة والاجتماع وكذلك سمات الفكر الأوتوقراطى •

ثالث عشر : رغم صعوبة تصنيف بعض الاستجابات الأخرى الخاصة بتصورات المبحوثين عن مفهوم التطرف السياسى إلا أن السمة الأساسية الغالبة على هذه الاستجابات هو أن التطرف السياسى **هو موقف من الحاكم** أو هو أحد **تخريبجات الحاكم** على سلوك يتناقض ومقولات البناء السياسى •

رابع عشر : تمثل فئة اللاأدريين ثقلا (لا أعرف) بالنسبة للموقف من مفهوم التطرف السياسى •

خامس عشر : أما عن سمات المتطرفين السياسيين فى تصور عينة الدراسة فكانت تجسيدا لتصوراتهم عن مفهوم التطرف السياسى من الزاويتين الفكرية والسلوكية ، ومن أبرز هذه السمات كما ساقها المبحوثون : التعصب ، وقصر النظر ، والسذاجة الفكرية والجهل والغباء السياسى وضيق الأفق ••• الخ •

سادس عشر : تؤكد الاتجاهات السابقة سواء بالنسبة لمفهوم التطرف السياسى أو بالنسبة لسمات المتطرفين السياسيين أن عينة الدراسة تميل إلى التعامل مع مثل هذه المفاهيم والقضايا من زاوياها السلبية وباعتبارها ظواهر مرضية ولم نصادف مبحوثا واحد قد رأى فى ظواهر التطرف السياسى أو المتطرفين السياسيين أى مظهر ايجابى يحسب لها •

سابع عشر : يميل غالبية مبحوثينا (٦ر٦٨٪) الى النظر الى أزمات مثقفى الدول النامية باعتبارها ــ أصلا ــ أزمة مع السلطة .

ثامن عشر : يرى غالبية أفراد العينة أن مرحلة ما قبل أحداث يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر قد شهدت إسهامات ايجابية من قبل المثقفين المصريين . وهناك ما يشبه الاجماع على أن هذه المرحلة ــ مرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢ ــ كانت عصرا ذهبيا للمجتمع المصرى وللمثقف المصرى لأسباب تتعلق بطبيعة المرحلة ــ وهى فى الواقع عدة مراحل ــ التى كانت تتسم بالحرية وبوجود الأحزاب وكانت تتمتع بنظام برلمانى ديمقراطى حقيقى وأنه كانت هناك قضايا نابضة شجعت على أن تكون للمثقفين اسهاماتهم الايجابية .

تاسع عشر : من أبرز ما يلفت النظر بالنسبة لاستجابات المبحوثين نحو أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بالاسهامات الايجابية للمثقفين المصريين ، استجاباتان الأولى تذهب **إلى أن عصر عبد الناصر** هو أكثر العصور تشبعا باسهامات المثقفين المصريين والثانية **ترى أن عصر المماليك** هو أكثر عصور المجتمع المصرى تشبعا بهذه الاسهامات ، ولا اعتراض لنا على هذين التصورين ، فقط نطالب بدراسة علمية متأنية لهاتين الحقيقتين وخاصة فى الكشف عن طبيعة العلاقة بين **السياق السياسى والاجتماعى والاقتصادى** لكل من المرحلتين **وعلاقته بظواهر الابداع الأدبى والفنى والثقافى والفكرى** بوجه عام .

عشرون : وترتيبا على ما سبق نجد أن هناك اتجاها غالبا مؤداه أن فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ فى مصر هى أقل فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا باسهامات المثقفين المصريين للافتقار إلى الديمقراطية والحرية . ومن الملاحظ أن هناك تركيزا على فترتى حكم عبد الناصر وأنور السادات .

حادى وعشرون : وقف مبحوثو الدراسة مما يتردد من أن عصر الانتماء الأيديولوجى **للأفراد** قد انتهى موقفين ، موقف يرى أن هذا **القول غير صحيح** حيث أن الإنتمــاء الأيديولوجى **الفردى مازال له وجود** ،

وموقف آخر يتسم بالعجز حيث لم يستطع أصحابه (لا أعرف) أن يحددوا رؤية لهم سواء بالرفض أو القبول •

ثانى وعشرون : زادت نسبة اللاأدريين (لا أعرف — لست أدرى) بالنسبة للموقف من القول الذى يذهب إلى أن عصر الانتماء الأيديولوجى للأفراد قد انتهى ، عن مثيلتها الخاصة بهؤلاء الذين عجزوا عن تحديد هويتهم الأيديولوجية •

ثالث وعشرون : فى نطاق التعريفات التى طرحها مبحوثونا على **مفهوم الأيديولوجيا** نلاحظ أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية :

الاتجاه الأول : ينظر إلى الأيديولوجيا باعتبارها فكرا أو فلسفة أو عقيدة أو نظرية يعتنقها الفرد • وهذا الاتجاه يميل فى تعريفه للأيديولوجيا نحو **التجريد** •

الاتجاه الثانى : يميل إلى التعامل مع مفهوم الأيديولوجيا من زاويته **الفكرية — السلوكية** ، **أو السلوكية** فقط ، وهذا الاتجاه — فى الغالب — يرى فى الأيديولوجيا فكرا متضمنا سلوكا •

الاتجاه الثالث : هو اتجاه ذو وجوه عدة ، فمرة ينظر إلى الأيديولوجيا من زاويتها السياسية ومرة أخرى من زاويتها السياسية الاجتماعية ومرة ثالثة من ناحيتها السياسية الاصلاحية • ولكن الملاحظ أن الوجه الثانى من الاتجاه الثالث يميل إلى التعامل مع مفهوم الأيديولوجيا ليس فقط من زاوية الفرد ولكن أيضا من زاوية الجماعة أو الطبقة والمجتمع •

رابع وعشرون : هناك اتجاه غالب مؤداه أنه من الضرورى أن تكون هناك **إيديولوجية محددة** ينبغى أن يلتزم بها المثقف المصرى ، ولقد تربع الإسلام — كفكر وأيديولوجية — على قمة الإيديولوجيات المقترحة لكى يلتزم بها مثقفنا المصرى الى جانب الديمقراطية أو أى ايديولوجية تؤدى اليها أو الاشتراكية الديمقراطية •

خامس وعشرون : معنى ذلك أن هناك فئـــة ترفض إلزام المثقف المصرى بإيديولوجية معينة وإنمـــا ترى ضرورة إن تترك للمثقف حرية الإنتمـــاء .

سادس وعشرون : هناك ما يشبه الإجماع على أن عمـــل المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة انطلاقاً من خوف (هؤلاء المثقفين ـــ الموظفين) من فقد وظائفهم ويكونون بذلك واقعين تحت وطأة ما يمكن تسميته باسم القهر الاقتصادى .

سابع وعشرون : تثير النتيجة السابقة **سؤالا مؤداة** : ما الفرق بين أن نقول إن المثقف يعمل بمؤسسات الدولـــة أو بمؤسسات السلطة أو بمؤسسات المجتمع ؟ **وإذا كان هنك ثمة فرق ما هو ؟!**

ثامن وعشرون : كذلك أثار أحـــد مبحوثينا قضية هامـــة وهى أن المصرى ـــ أى مصرى ـــ **لم يعرف التمرد منذ عصر الفراعنة** ، **فهل هذا** حقيقى ؟ والى أى مدى نستطيع أن نطلق هذه الأحكام دون دراســـة أو تأمل نظرى أو تاريخى ؟؟

تاسع وعشرون : كان المثقفـــون المصريـــون ـــ يليهم العمـــال والفلاحون أكثر الفئات ـــ فيما يتصور مبحوثونا ـــ تمرداً ضد السلطة ، رغم إصرار البعض الآخر على ضرورة أن يكون المثقف ، مثقفاً **حقيقياً** حتى يتسنى له **التمـــرد** أو يكون **مسلماً راديكالياً** كى تتاح له فرصـــة التمـــرد .

الجـدول رقم (٦١)
توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فى معنى الحرية

معانى الحرية	التكرارات
ممارسة حقى فى التعبير عن آرائى	١١
ممارسة الحقوق دون الاعتداء على حقوق الآخرين	٣
حرية الكلمـة والعقيدة	٣
القدرة على الاختيار	٢
سماع الرأى الآخر	٢
عـدم تزييف الإرادة	١
أن أرى الكون بعينى لا بعيون الآخرين	١
حرية تكوين الأحزاب واصدار الصحف	١
الحرية المقيدة بقوانين العقيدة والعرف	١
الحرية هى ان أقوم بنقد الحاكم دون قيود	١
اختيار الشعب لحكامـه	١
أن تقول ما تريد وقتما تشاء بالصورة التى ترى	١
أن يكون الانسان عبداً لله دون سـواه	١
عـدم الخضوع لفكر أحـد	١
الممارسـة المقننة للفعل الانسانى	١
الدفاع عن قضايا الانسـان	١
تطبيق القرآن الكريم	١
العيش فى أمـان	١
ألا تجـوع ألا تخاف ألا تجهل	١
الأكل والشرب والتعليم فى أمان	١
أن أجد كفايتى وأؤمن يومى وغدى	١
الحرية معناها نسبى	١
لا تعليـق	٣

الجـدول رقم (٦٢)
توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم
لأبرز أزمات المثقف المصرى

أزمات المثقف المصرى	تكرارات
الأزمــة الاقتصادية	١٢
التطلع إلى الحرية	١٠
الشعور بالاغتراب والاحباط	٣
القهر والصراع مع السلطة	٣
إنعزاله عن الواقع	٢
بعد فكره عن متغيرات المجتمع	٢
تزييف إرادته	١
شعوره بأنه مخــدوع	١
حيرته بين الأصالة والمعاصرة	١
التــردد	١
إحساسه بأنه لم يلعب الدور الذى يستحقه	١
عدم وضوح الرؤية أمامه	١
تناقضات البناء السياسى والاجتماعى	١
الضيــاع	١
عــدم الثقــة	١
الخــوف من الفقر	١
المشكلات الاجتماعية الاقتصادية	١
عــدم اجادته عرض أفكاره	١
البعــد عن الله	١
أزمــة المثقف أنه ليس مثقفاً	١
لا تعليــق	٢

الجـــدول رقم (٦٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً للأسباب التى يحددونها لأزمة المثقف المصرى

أسباب أزمة المثقف المصرى	التكرارات
فقدان الحرية والديمقراطية وصراعه مع السلطة	١٤
الفوضى الاقتصادية والاجتماعية	٧
سخرية الحكام من العلم والثقافة	٢
سيطرة العسكريين على الحـــكم	١
عجزه عن تحقيق ما يريده	١
المحسوبيـــة	١
النفـــاق	١
وعيه بالتناقض بين ما هو صواب وما هو خطأ فى المجتمع	١
الخـــــوف	١
الأزمة ترجع إلى الافتقار إلى قادة الفكر	١
طبيعة الثقافة التى يتمثلها	١
وقوعه أسير النظريات الملحدة	١
الضياع لمحاولته محاكاة المجتمع الأوروبى	١
عقم التربيـــة	١
لا تعليـــق	٤

الجـدول رقم (٦٤)

توزيع أفراد العينة حسب الاتجاهات الايدولوجية التى يعتقدون أنهم ينتمون اليها

الاتجاهات الفكرية السياسية المتصورة	عدد	٪
لا إنتمـاء لـه	٩	٢٥ر٧
راديكالى تقدمى	٥	١٤ر٢
يمينى محـافظ	٥	١٤ر٢
إسـلامى تقدمى	٣	٨ر٦
نزعة اسلامية تقليدية	٣	٨ر٦
إشتراكى معتدل	١	٢ر٩
معتـدل	١	٢ر٩
مصرى وطنى	١	٢ر٩
مسـلم سنى	١	٢ر٩
ليبرالى تقـدمى	١	٢ر٩
لا تعليـق	٥	١٤ر٢
الإجمـالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٦٥)

توزيع أفراد العينة الذين قاموا بتحديد انتماءاتهم الفكرية السياسية وفقاً للأسباب التى يبدونها لذلك التحديد *

أسباب الانتماء الفكرى السياسى	عدد	٪
الراديكالية أكثر تحرراً من الاتجاه ليمينى وأكثر حفاظاً على آدمية الانسان انتمائه لها نابع من رفضى للواقع	٢	٩ر٥٥
إننى تقدمى لأن التقدمية تعنى حرية الكلمة	١	٤ر٧٦
إننى تقدمى لأن خلاص مصر مرتبط بالتقدمية	١	٤ر٧٦
إننى مينى لتميز هذا الفكر بالحرية غير المتطرفة ولأنى وفـــدى	١	٤ر٧٦
إننى معتدل لأننى غير متعصب سياسياً أو فكرياً	١	٤ر٤٦
إننى اشتراكى معتدل لأنه يتفق ومنهجى فى الحياة	١	٤ر٧٦
إننى ليبرالى تقدمى لأننى أجد نفسى فى هذا الاتجاه نظراً لتجربتى السياسية	١	٤ر٧٦
إننى مسلم تقليدى لأننى لا أقلد الشرق ولا الغرب	١	٤ر٧٦
إننى أنتمى للاسلام فكراً لكونى مسلماً	١	٤ر٧٦
إننى مسلم تقدمى لأن كل ما عدا الاسلام طرق شائكة	١	٤ر٧٦
إننى مسلم تقدمى لأننى أومن بالشورى والعدالة	١	٤ر٧٦
إننى مسلم تقدمى لقدرة الاسلام على تقديم صيغة ملائمة هى الشريعة الاسلامية	١	٤ر٧٦
أستطيع تحدد إنتمائى ولكن لا أستطيع تحديد أسباب ذلـــك	٨	٣٨ر٠٩
الإجمـــالى	٢١	١٠٠ر٠

* أسقطنا من حسابنا هؤلاء الذين اجابوا بأنه لا انتماء لهم أو هؤلاء الذين كتبوا (لا تعليق) وكان عددهم مجتمعين اربعة عشر مبحوثا (الجدول رقم ٦٤) .

الجـدول رقم (٦٦)
توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فى أكثر النظم دفعاً لخلق الاتجاهات الراديكالية

أكثر النظم خلقاً للاتجاهات الراديكالية	عدد	٪
النظام الديمقراطى	١٥	٤٢٫٨
النظام الديكتاتورى	٩	٢٥٫٧
الإثنان معاً	١	٢٫٩
لا أعــرف	١٠	٢٨٫٦
الإجمـــــالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجـدول رقم (٦٧)
توزيع أفراد العينة الذين ذهبوا إلى أن النظم الديمقراطية هى أكثر النظم خلقاً للاتجاهات الراديكالية وفقاً للأسباب التى يبدونها لذلك

الأســـباب	تكرارات
النظام الديمقراطى يحقق الحرية الفردية الى أبعد الحدود	٥
طبيعة النظام السياسى الديمقراطى يسمح بذلك	٥
النظام الديمقراطى وسيلة للتقدم	٢
النظام الديكتاتورى يشعر فيه الفرد بالإحباط والفشل عكس النظام الديمقراطى	١
النظام الديمقراطى يساعد على تكوين الإطار الفكرى للمثقفين	١
النظام الديمقراطى يتيح المعارضة	١
لا تعليــق	٥

الجـــدول رقم (٦٨)

توزيع الأفراد الذين ذهبوا إلى أن النظام الديكتاتورى هو أكثر النظم التى تعمل على خلق الاتجاهات الراديكالية وفقاً للأسباب التى يبدونها لذلك

الأســـباب	عدد	٪
النظام الديكتاتورى يعمل على كبت الحريات	٢	٢٢٫٢٣
الراديكالية رد فعل طبيعى للديكتاتورية	١	١١٫١١
التطرف يؤدى إلى التطرف	١	١١٫١١
فلسفة النظام الدكتاتوية تحرض على ذلك	١	١١٫١١
لا تعليـــق	٤	٤٤٫٤٤
الإجمـــــــالى	٩	١٠٠٫٠

الجـدول رقم (٦٩)
توزيع أفراد العينة حسب تعريفاتهم لمفهوم التطرف السياسى

تعريف التطرف السياسى	عدد	٪
تغيير النظام القائم عن طريق العنف والثورة	٥	١٤ر٢٨
أقصى اليمين وأقصى اليسار	٢	٥ر٧
التعصب لفكرة واحـدة	٢	٥ر٧
الخروج على المـألوف	٢	٥ر٧
عـدم قبول الرأى الآخر	٢	٥ر٧
فرض آراء الأقلة على الأغلبية	٢	٥ر٧
عـدم المرونة	١	٢ر٨٦
الدوجما السياسية	١	٢ر٨٦
التمـرد	١	٢ر٨٦
تبنى مذهب سياسى غير ملائم للمجتمع	١	٢ر٨٦
التمسك بمبادىء من العسير التخلى عنها	١	٢ر٨٦
التأرجح من النقيض الى النقيض	١	٢ر٨٦
هـو ما لا يوافق عليه الحاكم	١	٢ر٨٦
ابتداع عصر آوائل الثمانينات	١	٢ر٨٦
الخروج على نظام الدولـة	١	٢ر٨٦
عـدم قبول الحـل الوسـط	١	٢ر٨٦
الخروج على الحاكم بغرض تجريحه	١	٢ر٨٦
لا تعليـق	٩	٢٥ر٧١
الإجمـالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـــدول رقم (٧٠)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فى أبرز سمات المتطرفين السياسيين

سمـــات المتطرفين	تكرارات
التعصب	٥
قاصرو النظر	٥
السذاجة الفكرية والجهل	٢
الغباء السياسى	٢
الإرهـــاب	٢
ضيق الأفق	٢
غير فاهمين للروح الديمقراطية واحترام رأى الأغلبية	٢
التهـــور	٢
ديكتاتورية الفـــكر	٢
الفاشيستية والاستبداد	٢
اليـــأس	٢
الببغائية فى القول والفكر	١
الانتهـــازية	١
العنـــف	١
عدم الثقة فى النفس	١
أصحاب نزوات سياسية	١
الغلـــو	١
طامعون فى الحـــكم	١
معارضون لرغبات الحاكم	١
رافضون لواقع آوائل الثمانينات فى مصر	١
لا أعـــرف	٧

الجـدول رقم (٧١)

توزيع أفراد العينة وفقا لوجهات نظرهم فما يذهب اليه البعض من أن أزمــة مثقفى الدول النامية هى الأزمــة مع السلطة

الرأى	عدد	٪
نعـم	٢٤	٦٨ر٦
لا	١١	٣١ر٤
الإجمـالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـــدول رقم (٧٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرم فى أكثر فترات التاريخ المصرى تشبعاً باسهامات المثقفين المصريين

الفتـــرات	تكرارات
كل المراحل التى سبقت أحداث يوليو عام ١٩٥٢	٨
أيام الاحتلال الانجليزى	٤
النصف الأول من القرن العشرين	٢
فترة الثلاثينيات والاربعينات	٢
فى البدايات الأولى لثورة ١٩٥٢	٢
من عام ١٩١٩ — ١٩٥٢	٢
أيام حكم الوفد وخاصة العامين السابقين على ثورة ١٩٥٢	٢
الأربعينـــات	١
أى فترة توفرت فيها الحرية	١
الإسهامات كانت على طول تاريخ المجتمع المصرى غير أنها إسهامات محدودة عامة	١
عصـــــر المـــاليك	١
فترات الأزمـــات	١
فترة حـــكم جمال عبد الناصر	١
لا توجـــد أى فترة	١
لا أعـــرف	٧

الجدول رقم (٧٣)

توزيع أفراد العينة حسب تعليلاتهم لوجهات نظرهم في أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعاً بإسهامات المثقفين المصريين

التعليلات	عدد	٪
ما قبل أحداث ١٩٥٢ كان هناك نظام برلمانى وديمقراطية حقيقيــة	٥	١٤٫٢
فترة عام ١٩١٩ وما تلاها كانت فترة الحرية وتعــدد الأحــزاب	٣	٨٫٥
قدم المثقفون فى فترة عام ١٩١٩ الكثير بشأن قضيتى الاستقلال والحرية	٢	٥٫٧
فترة ما قبل ٥٢ كان المثقفون يعتد بآرائهم	٢	٥٫٧
قبل ١٩٥٢ تم ظهور الجماعات السياسية فى ظل الحرية الســائدة	٢	٥٫٧
فى فترة الثلاثينات والأربعينات كان هناك مناخاً حراً	٢	٥٫٧
فترة حكم الوفد كانت فترة وضوح فكرى	٢	٥٫٧
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت فترة التحرر الوطنى	٢	٥٫٧
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت فترة مقاومة استعمار	٢	٥٫٧
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت فترة الصراع من المستعمر والسلطــة	٢	٥٫٧
فى النصف الأول من القرن العشرين كان ظهور غالبية أعــلام الفكر	٢	٥٫٧

(تابع) جدول رقم ٧٣

التعليلات	عدد	٪
قبل ١٩٥٢ كان للصفوة موقف من أحداث العصر	١	٢ر٩
إن فترة الأربعينات كانت فترة نضج	١	٢ر٩
إن ظروف الأزمة تدفع المثقف إلى الإسهام برأيه	١	٢ر٩
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت زاخرة بالزعماء الوطنيين	١	٢ر٩
فترة ما قبل ١٩٥٢ كانت تتصف بالحرية	١	٢ر٩
عصر المماليك كان أخصب عصور الانتاج الفكرى والأدبى	١	٢ر٩
عبد الناصر وضع المثقفين فى مراكز مرموقة	٢	٥ر٧
عبد الناصر وضع المثقفين فى مراكز مرموقة	١	٢ر٩
لا تعليق	٢	٥ر٧
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٧٤)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم لأقل فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعاً باسهاما تالمثقفين المصريين

الفترات	عدد	٪
ما بعد عام ١٩٥٢ إلى الآن	١٢	٣٤ر١
فترة السبعنات الى أول الثمانينات	٣	٨ر٤
أواخر الستينات وكل فترة السبعينات	٢	٥ر٧
من ١٩٥٢ — ١٩٧٣	١	٢ر٩
من ١٩٥٤ — ١٩٨٣	١	٢ر٩
من يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠	١	٢ر٩
ما بعد عام ٥٦ حتى عام ١٩٦٧	١	٢ر٩
فترة ما بعد عام ١٩٦٧ حتى الآن	١	٢ر٩
خــلال فترة السبعينات	١	٢ر٩
من ٥٢ — ١٩٦٧	١	٢ر٩
فترة الستينات	١	٢ر٩
فترة الطغيــان	١	٢ر٩
الفترة التى إزداد فيها ادعاء الثقافة	١	٢ر٩
فترات السيطرة الاستعمارية	١	٢ر٩
فترات الاسترخاء والرخاء	١	٢ر٩
الفترة الحــالية	١	٢ر٩
لا يوجـــد	١	٢ر٩
لا أعــرف	٤	١١ر٣
الإجمــــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٧٥)
توزيع أفراد العينة حسب تعليلاتهم لوجهات نظرهم لأقل فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعاً باسهامات المثقفين المصريين

التعليلات	عدد	٪
الديكتاتوريـة والقهـر كانتا سمتين تمزان فتـرة ما بعد ١٩٥٢	٦	١٩ر٤
لسيطرة بعض الجهلاء على مقدرات الأمور فى مصر بعـد ١٩٥٢	٣	٩ر٨
فى فترة السبعينات ضربت الأفكار الديمرقاطية	٣	٩ر٨
فترة الطغيان بطبيعتها تتصف بالبطش	٣	٩ر٨
فترة السبعينات كانت فترة الأزمات الاقتصادية وهجرة العقـول	١	٣ر٢
من ١٩٥٢ الى الآن كانت فترة النحس المستمر	١	٣ر٢
الستينيات سادها حكم الفرد	١	٣ر٢ —
ما بعـد ١٩٥٢ غاب الدسـتور وتم ممارسـة أصحاب الفكر	١	٣ر٢
فترة ما بعد ١٩٥٢ كانت فترة اضطراب فى المعايير	١	٣ر٢
فترة ما بعد ١٩٥٢ كانت تتسم بعدم الثقة بين المثقفين العسـكريين	١	٣ر٢ —
من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ كان حكما بوليسياً	١	٣ر٢
فى الستينات سيطر الشيوعيون على مقاليد الثقافة فى مصـر	١	٣ر٢

تابع جدول رقم (٧٥)

التعليلات	عدد	٪
بعد ١٩٥٢ يأس المثقفون – من الإصلاح وشعروا بخيبة الأمل	١	٣ر٢
من ١٩٥٢ – ١٩٧٣ تعرض المثقفون لمحن كثيرة	١	٣ر٢
حكام السبعينات فى مصر كانوا مصابين بعقدة من المثقفين	١	٣ر٢
قادة ثورة ١٩٥٢ تحملوا كل شىء بحيث لم يعطوا الفرصة لأحد	١	٣ر٢
الستينات فترة الهزيمة والفشل والسبعينات فترة حكم الفرد	١	٣ر٢
شعور بعض المثقفين بالرضا مع الأمر الواقع	١	٣ر٢
فى فترة ما بعد ١٩٥٢ لم يظهر اتجاه واحد يضم جميع المثقفين	١	٣ر٢
فى فترة ما بعد ١٩٥٢ لم يكن رأى المثقفين يؤخذ فى الاعتبار	١	٣ر٢
الإجمالى	٣١	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٧٦)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فى القول الذى يدهب الى أن عصر الإنتماء الايديولوجى للأفراد قد إنتهى

الآراء	عدد	٪
هذا القول غير صحيح لأنه يتعارض مع الواقع	١٢	٣٤ر٢
هذا القول صحيح لأن الايديولوجية مضيعة للوقت	٢	٥ر٧
هـذا القول لا معنى لـه	٢	٥ر٧
هذا القول معناه أن الآلة وتحكمها قد ألغت فكر الإنسـان	١	٢ر٩
معناه أن الإنتماء يكون للدولة وللنظام فقط	١	٢ر٩
مادام هناك انسان لابد أن تكون هناك أيديولوجية	١	٢ر٩
أستطيع أن جيب ولكن معذرة لا رغب فى الاجابة	١	٢ر٩
يجب أن ينتهى الإنتماء الأيديولوجى لأنه يؤدى إلى التعصب	١	٢ر٩
أوشك على الإنتهاء ولكنه موجود بالدول النامية	١	٢ر٩
لا أعـرف	١٣	٣٧ر٠
الإجمـالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٧٧)
توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فى معنى الأيديولوجيا

معنى الأيديولوجيا	عدد	٪
هى فكر أو عقيدة الفرد	٦	١٧ر٠
المذهب أو العقيدة السياسية	٢	٥ر٦
نرظية أو إتيراه يعتنقه الفرد	٢	٥ر٦
فلسفة عقائدية للفرد	٢	٥ر٦
إنتماء الفرد لفكر بعينه	٢	٥ر٦
فلسفة تشكل الرأى والتفكير والسلوك	١	٢ر٩
الجانب النظرى الفلسفى من السياسة	١	٢ر٩
الإطار الفكرى لفرد معين	١	٢ر٩
مذهب سياسى اصلاحى	١	٢ر٩
وجهة نظر للواقــع	١	٢ر٩
هى الإنتماء فحسب	١	٢ر٩
كل ما يؤمن به الفرد ويعتنقه	١	٢ر٩
النظريات التى تشكل مذهب سياسى واجتماعى	١	٢ر٩
إتجاه فكرى لحل مشكلات المجتمع	١	٢ر٩
مجموعة من الأفكار المجردة الى جانب برنـــامج التنفيـــذى	١	٢ر٩
الأيديولوجية هى المثالة	١	٢ر٩
إنتماء دينى أو قومى	١	٢ر٩
السمات الأساسية للفكر السائد فى المجتمع	١	٢ر٩
أفكار فرد أو مجاعة أو طبقة للحفاظ على الوضع الراهن أو رفضـــه	١	٢ر٩
لا أعـــرف	٧	٢٠ر٠
الإجمـــــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٧٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما اذا كان من الضرورى أن تكون هناك إيديولوجية معينة ينتمى إليها المثقف المصرى

وجهـات النظر	عدد	٪
نعـم	١٩	٥٤٫٣
لا	١٣	٣٧٫١
لا تعليـق	٣	٨٫٦
الإجمـالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجـدول رقم (٧٩)

توزيع أفراد العينة الذين قالوا بضروة أن تكون هناك إيديولوجية معينة ينتمى إليها المثقف المصرى وفقا لتحديدهم لنوعية هذه الأيديولوجيا

نوع الأيديولوجيا	عدد	٪
الاسـلام	٨	٤٢٫٠
أيديولوجية نابعة من ظروف المجتمع المصرى	٢	١٠٫٣
اتجاه إسـلامى ديمقراطى	١	٥٫٣
إتجاه إسلامى دون تطرف أو تشدد	١	٥٫٣
المصرية العربية الاسلامية	١	٥٫٣
أى أيديولوجية تجعل الثقافة حجر الزاوية فى المجتمع	١	٥٫٣
الاشتراكية الديمقراطية كما هو موجود تانجلترا	١	٥٫٣
أى أيديولوجية تقرد الى تحقيق الديمقراطية	١	٥٫٣
أى أيديولوجية تستهدف المثالية فى العقيدة	١	٥٫٣
الديمقراطة النيابيـة	١	٥٫٣
أى أيديولوجية يكون ولاؤها للوطن	١	٥٫٣
الإجمـالى	١٩	١٠٠٫٠

الجـدول رقم (٨٠)

توزيع أفراد العينة الذين حددوا أيديولوجيات معينة يرون أن المثقفين المصريين ينبغى أن ينتموا اليها وفقا للمبررات التى أستندوا اليها فى تحديد هذه الأيديولوجيات

المبـررات	عدد	٪
لأن الإسلام هو الحل الأمثل للأزمات	٣	١٥ر٠
لأن الإسلام نظام حياة راق وعقيدة شامله	٢	١٠ر٥
لأن الإسلام يمثل فكر الأغلبية	١	٥ر٣
لأن الإسلام من عند الله لا يضل ولا يضلل	١	٥ر٣
الإنتماء للاسلام الديمقراطى فيه تأكيد للذات	١	٥ر٣
الإسلام بطبيعة متكامل	١	٥ر٣
الديمقراطية النيابية أفضل أشكال الحـكم	١	٥ر٣
الديمقراطة قادرة على تحقيق التقدم	١	٥ر٣
المصرية العربية الاسلامية هى أنسب الصيغ للمجتمع	١	٥ر٣
الأيديولوجية ذات الولاء للوطن تعمل على تدعيم الإرتبـاط به	١	٥ر٣
الأيديولوجية ذات الولاء للمجتمع ضرورة لبنـاء المجتمع	١	٥ر٣
الإشتراكية الديمقراطية تحقق وفرة الانتاج وعدالة التوزيع وحرية الكلمة وتخدم الحزبية	١	٥ر٣
لا تعليـق	٤	٢١ر٥
الإجمـالى	١٩	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٨١)
توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما إذا كان عمل المثقفين بمؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة

وجهات النظر	عدد	٪
نعم	٢٣	٦٥ر٧
لا	١٠	٢٨ر٦
لا أعرف	٢	٥ر٧
الإجمالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٨٢)

توزيع أفراد العينة الذين أجابوا بأن عمل المثقفين فى مؤسسات الدولة يقلل من احتمال تمردهم ضد السلطة وفقاً للمبررات التى استندوا اليها فى تبرير وجهة نظرهم

المبـررات	عدد	٪
خشية فقدان الوظيفة والراتب	٨	٣٤ر٧٨
لأنه شكل من أشكال القهر الاقتصادى	٢	٨ر٦٩
لأن المثقف بذلك صبح إمعة لأنه يسير فى ركاب السلطـة	٢	٨ر٦٩
لأن المثقف بذلك يصبح خادماً للسلطة	١	٤ر٣٤
لأن المثقف يتحول الى عبد للحاكم	١	٤ر٣٤
يتحول المثقف بذلك الى أحد أدوات السلطة	١	٤ر٣٤
لأن المثقف بذلك يصبح جزءاً من الواقع الذى يريد تغييره	١	٤ر٣٤
هو من نوع 'الإستثمار الانتهازى	١	٤ر٣٤
هو نوع من الرضا بالأمر الواقع	١	٤ر٣٤
السلطة بذلك تحاصر المثقف وتقيده	١	٤ر٣٤
من يمد يده لا يستطيع أن يمد لسـانه	١	٤ر٣٤
لأن المثقف بذلك يصبح مستغرقاً فى مصلحته الخاصة	١	٤ر٣٤
لأنهم بذلك يتحملون مسئولية تجاه المجتمع	١	٤ر٣٤
فكرة التمرد عموماً غير واردة عند المصرى منذ الفراعنـة	١	٤ر٣٤
الإجمـالى	٢٣	٩٩ر٩٠

الجـدول رقم (٨٣)
توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم لأكثر الفئات تمرداً ضد السلطة فى مصر

أكثر الفئات تمـرداً	التكرارات
المثقف المصـرى	١٩
العامـل المصـرى	١٢
الفـلاح المصـرى	٣
كل الفئات لو تمتعت براديكالية اسلامية	١
المثقف المصـرى الحقيقى	١
لا أحـد يستطيع التمـرد	٢
لا أعـرف	٣

الفصل السابع

وحدة المثقفين المصريين
زعم أم حقيقة ؟ !
وتصورات للنهوض بمصـــر

تمهيد

هل لحوارنا مع — وعن — المثقفين (أو بالأحرى صفوتنا المتعلمة) نهاية ؟ قد نكون اقتربنا — وفقا لـما حددناه لأنفسنا من أهداف وللدراسة من محاور — من مشارف النهاية ، غير أن الحوار أبدا لم ينته ، وكيف ينته ، وكيف ينتهى الحوار ؟ ، والحياة دائمة الصخب ، تتماوج أحداثها وتضطرب فى الفكر والسلوك ، فكر البشر وسلوكهم ، حيث تتعارض الرؤى بقدر ما تتقابل ، وتضطرع الأفكار وتتهاون • والمثقفون — أو إن شئت قل الصفوة المتعلمة — شريحة نابضة من شرائح المجتمع ، وهم — وإن اختلفت الآراء حولهم وتباينت تصوراتهم واختلفت أيديولوجياتهم — دائمو الجدل ، سواء مع أنفسهم أو مع غيرهم من الشرائح الأخرى أو مع وطنهم الأم •

وفصلنا الراهن هو تتمة لفصولنا الستة السابقة ، ويعنى أساسا بقضيتين **الأولى** قضية خلاف المثقفين المصريين بعضهم مع البعض الآخر وامكانية التقارب بينهم والتصورات الخاصة بتحقيق هذا التقارب والتقليل من حدة الخلاف بينهم ، **والقضية الثانية** وإن كانت — موضوعيا — غير وثيقة الصلة بالقضية الأولى ، إلا أنها — أى القضية الثانية — تفترض أن هناك ديالوجا Dialogue قد تم تخيله بين أعضاء صفوتنا المتعلمة وبين (مصـــر) ، وهو الديالوج الذى أستهدف التعرف على تصورات عينتنا لـما يمكن أن يقدموه لمصر إستنهاضا لها ورفعا لشأنها •

وتصورات مبحوثينا لـما يمكن أن يقدموه (لمصر) هو محاولة أخرى من جانبنا للتعرف على بعض إتجاهاتهم بوجه عام وإزاء مصر على وجه التحديد • ولكن هل يمكننا أن نقنع بهذا القدر من الفهـم لتصورات مبحوثينا وإتجاهاتهم ؟

الواقع أن هذه الاتجاهات وتلك التصورات وما يرتبط بكل منها من

إستنتاجات ومسائل أو قضايا تمس فئة الصفوة المتعلمة — أو ما نطلق عليها تجاوزا فئة المثقفين — من حيث وضعيتها الفكرية والأيديولوجية بمظاهرها السياسية والاجتماعية ، تظل جسدا لا روح فيه إن لم ننطلق بها حيث مجالات المناقشة والتفسير ، وإن لم نتدبر — من خلال تداعى الأفكار المنبثقة عن المناقشة والتفسير — وضعية مثقفينا انطلاقا من متغيرات الحاضر واستشرافا لملامح المستقبل ، ولعل هذه المهمة هى أهم — بل أخطر — مهام هذه الدراسة برمتها ، وهو ما أعتقد أن فصلنا الأخير — الثامن — كفيل بالتصدى لهـا •

— ١ —

قد يتوقع من المشتغلين بالعمل الذهنى أو العقلى ألا يكون هناك إتفاق بينهم فى الرؤى والاتجاهات وفى مواقفهم من قضايا المجتمع والانسان ، وقد يحدث هذا الاتفاق ، وما بين الاتفاق وعدم الاتفاق تبرز السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية التى يعيش فى ظلها هؤلاء المثقفون كحتمية من العسير أن نفهم فى غيبتها طبيعة إتفاق أو إختلاف تلك الفئة المتميزة من فئات المجتمع •

وسؤالنا عن أكثر القضايا (الاجتماعية والسياسية ••• الخ) تمثيلا للخلاف بين المثقفين المصريين يتضمن إفتراضا بوجود مثل هذا الخلاف (وقد استجاب المبحوثون لإفتراضنا الكامن هذا) • والقضايا الخلافية بين المثقفين المصريين والمتصورة من قبل مبحوثى الدراسة تنطلق من **بعدين** :

البعد الأول : بعد سياسى أيديولوجى •

البعد الثانى : بعد اجتماعى اقتصادى •

والبعد الأول (السياسى — الأيديولوجى) : يميل كثيرا نحو التركيز على أن القضايا المختلف عليها بين المثقفين هى أساسا قضايا ذات

طبيعة سياسية ، فقضية الديمقراطية وصنوها الحرية ومسألة الحزبية وتطبيقات كل منها على مصر ، تعد من أهم ما يشغل المثقف المصرى ومن أبرز قضايا الجدل والخلاف بين المثقفين المصريين • ومن الملاحظ أن طبيعة هذه القضـايا السياسية تؤكد — فيما قـد نستشفه من آراء المبحوثين — أن مثقفينا **قد جنبتهم قضية الوضع السياسى الراهن** للمجتمع المصرى ، والمستقبل السياسى له ، فالقضية الخلافية هذه تجنح نحـو **الاقليمية** ، ومما يؤكد هذه السـمة (السياسية الاقليمية) أن قضـية المسار أو الإختيار الأيديولوجى Ideological Selection (تكراران) كانت من بين القضايا المتصور أن المثقفين المصريين مختلفون عليهـا ، ورغم ما يكتنف قضية الإختيار الأيديولوجى من إشكالات تنصهر فيها الأبعاد المحلية الاقليمية بغيرها من أبعـاد السياسة العالمية ، إلا أن قضـية (الإختيار) هذه تظل قضية اقليمية فى المحل الأول •

والبحث عن **الذات السياسية** (من خلال شكل نظام الحكم وقضية الحرية ، وقضية الديمقراطية وقضية الحزبية) وإن كانت — فيما يظن مبحوثونا — موضع خلاف بين مثقفينا المصريين إلا أنها ظاهرة أبسط ما نصفها به هو **أنها ظاهرة صحية وعلامة من علامات اليقظة وإحدى بشائر الصحـوة** ، بعد حقبة أضحى السبات فيها — وخاصة سبات مثقفينا — إحدى مسلماتها ، وأعنى بتلك الحقبة فترة ما بعـد يوليو عام ١٩٥٢ (أنظر الجداول ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ — الفصل السادس) حيث غابت الحرية ووقف مثقفونا — إلا قلة نادرة منهم — موقف العاجز المتفرج ، وأحيانا موقف المشـارك (وإن كنت لا أظن أنه مقتنـع كل الاقتناع) غائب الوعى •

أما المسألة الاجتماعية — الاقتصادية وما يرتبط بها من مسائل فرعية أخرى كقضية العدالة الاجتماعية (ستة تكرارات) ومسـألة الطبقات الاجتماعية (تكراران) والمشكلات الاجتماعية بوجـه عام (تكراران) ومسألة الصراع الاجتماعى (تكرار واحد) والفساد الاجتماعى وقضية

الانفتاح الاقتصادى (تكرار واحد لكل) فكانت كما ترى عينة الدراسة من بين القضايا الخلافية الهامة التى مازال المثقفون المصريون مختلفين عليهـــا •

وهناك بعض القضايا الأخرى التى تحمل ملامح الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية أحيانا وبعض سمات الأبعاد السياسية والثقافية أحيانا أخرى كقضية التنمية (تكرار) باعتبارها إحدى قضايا الخـــلاف بين المثقفين المصريين وذلك إذا ما تعاملنا مع هذا المفهوم (التنمية) من منظـــور شمولى Comprehensive ، وهو الأمر الذى ينطبق أيضا على قضية التعليم (تكرار واحد) ، وعلى المسألة الخاصة برفع المستوى الاقتصادى للمثقفين (تكرار واحد) ، والقضية الخاصة بمدى هيمنة الدولة على الاقتصـــاد (تكرار واحد) •

ولقد أثارت صيغة السياسة الخارجية وأساوب التعامل مع العالم الخارجى (رغم أن فلسفة السياسة الخارجية هى إحدى أضلاع السياسة الداخلية وأسلوب الحكم السائد) انتباه مبحوثينا باعتبارها قضايا تمثل نقاطا للمفارقة بين المثقفين المصريين ، فكان الموقف من القوتين العظميين (تكرار واحد) وموضوع السياسة الخارجية (كذا) بوجه عام من أكثر الموضوعات تمثيلا لخلاف المثقفين المصريين حول **الفلســفة السياسية المتصورة للتعامل الدولى** بشتى مظاهره ومختلف أبعاده •

وبعيدا عن مسائل السياسة والاجتماع والاقتصاد تبرز قضايا ذات طبيعة مغايرة وهما فى الواقع قضيتان ، الأولى هى قضية الأصالة والمعاصرة (ثلاثة تكرارات) فى الفكر والسياسة والاجتماع ••• الخ وهى القضية التى تعنى أساسا بطبيعة الحوار القائم بين التراث العربى الإسلامى بكل ملامحه ، ومختلف مضامينه ومحاولات التحديث الفكرى والسياسى والاجتماعى • فهذه القضية كما يرى بعض مبحوثينا (ثلاثة تكرارات) تمثل خلافا بين مثقفينا وهو الخـــلاف الذى يتبدى فى التأييد الصريح للرجوع إلى التراث ننهل منه ونستنير به فى رسم ملامح حاضرنا ، فضلا

عن مستقبلنا ، أو عزوف عن هذا التراث وإنكار له بدعوى التخلف والرجعية وعدم مواكبة مقتضيات العصر (كذا !) أو محاولة المواءمة بين كل من الاتجاهين فنأخذ من التراث ما نتصور أنه قادر على التصدى لمتغيرات العصر ونترك ما هو دون ذلك ، وننهل من الينابيع المستحدثة بالقدر الذى لا يتعارض مع بعض مقولات التراث التى نعتقد فى صحتها وفى قدرتها على الاستمرار والتكيف •

وقد تكون هذه الاتجاهات الثلاثة ممثلة لمواقف مثقفينا المصريين دن قضية الأصالة والمعاصرة ، وقد لا تكون كذلك ، غير أن القضية سواء أكانت هذه أو تلك هى قضية — كما يرى بعض مبحوثينا — **خلافية** لم يهدأ الجدل حولها بعد •

ومن المحتمل أن تثير القضية الثانية إعتراض البعض لا من حيث طبيعتها أو مضمونها ولكن من حيث تفضيلنا أن تستقل وتتميز بحيث لا تندرج تحت أى من المحورين الأساسيين السابقين : **المحور السياسى والمحور الاجتماعى الاقتصادى** ، فضلا عن **بُعد السياسة الخارجية** ، وهذه القضية أعنى بها — كما ذهب مبحوثان — قضية الدين والعروبة ، والجديد فى هذه المسألة — التى يتصور مبحوثانا أنها موضع خلاف بين مثقفينا — ليس فى تلازم الدين مع العروبة ، فقد يكون التلازم هنا بالصدفة ولا يعنى أى ارتباط موضوعى بينهما ، ولكن الجديد هنا — واذا ما نحينا فكرة العروبة جانبا على أساس أنها تعنى قضية الانتماء ، انتماء العرب لمصر وانتماء مصر للعرب ، وقد تدخل فيها فكرة « **المصرية** » فى مقابل فكرة **العروبة** إلى آخره — هو فى قضية (الدين) وكيف يمكن للمثقفين المصريين أن يختلفوا حوله ؟

ومن المرجح أن الدين المعنى هنا هو الدين الاسلامى ، ولا أظن أن اختلاف المثقفين حوله يمسه كمبدأ أو كحقيقة أو رسالة •

ولكن الخلاف — إن حدث — قد ينبع من اختلاف الرؤى حول

تطبيقاته وصلاحياته ومدى الإعتقاد فيه **كدين ودنيا معا** إلى آخـر تلك القضــايا وغيرها (كتطبيق الشريعة الاســلامية) التى لا تتعلق بـه كعقيده إيمانية بقدر ما تمسه **(كتطبيقات حياتية)** •

تلك هى الفئة ذات الاقتناع (وهى أغلبية) بأن ثمة قضايا يختلف حولها المثقفون المصريون ، غير أن هناك فئة أخرى (وهى أقلية) لهــا موقف أو عدة مواقف أخرى ، وهذه الفئة يمثلها ثلاثة مبحوثين ، الأول يـرى **أنه لا خلاف بين المثقفين المصريين على شيء** ، وقـد يعنى (وهو اجتهاد خاص) أنه لا قضايا يمكن تشحذ همة المثقفين للمناقشة والجدل والاختلاف وقد يعنى أنه رغم وجود القضايا التى تستحق الجدل — ومن ثم الاختلاف حولها — فإن المثقفين المصريين — فيما أعتقد أن مبحوثنا قد ظن ذلك — من اللامبالاة بحيث لم يكلفوا أنفسهم مجرد التفكير فى مثل هذه القضايا ، وإن كنت لا أعتقد أن الصورة بهذه القتامة • أما مبحوثنا الثانى فكان من الوضوح بحيث جنبنا مشقة التخمين ، وخطورة الظن حيث ذهب **إلى أنه ليس لدى المثقفين شيء يختلفون عليه** ، وهذه العبـارة — فيما أرى — إدانة — من وجهة نظر مبحوثنا — للمثقف المصرى ، اذ أنها تدمغه بالذاتية وبعده عن قضايا مجتمعه ، وان عقله — وهذا تجنى الى حد كبير — خاوى الوفاض اللهم إلا قضاياه الخاصة التى تشغل حيزا كبيرا من اهتماماته ، فهو إذن انسان **يعيش عاله الخاص** •

ويقف المبحوث **الثالث** موقفا متميزا إلى حد كبير يكشف عن رؤية فكرية خاصة ترى **أن الاختلاف ضرورى بين البشر وليس من المفترض** — كما هو الحال بالنسبة للمثقفين المصريين — **أن يتفقـوا فالاختلاف ظاهرة طبيعية** ، بل أنه يكاد أن يقول **إنه من الطبيعى أن يختلف البشر** ، وأنه **من شواذ الأمور ن يحدث اتفاق** ، فالاختلاف **إذن هو القاعدة** • وهـذا التصور **رغم إيماننا** به إلا أنه — إتساقا مع هذا التصور — كان ينبغى على صاحبه أن يحدد لنا ما هى (أكثر) القضايا المختلف عليها — كظاهرة طبيعية كما أراد أن يؤكد لنا — بين المثقفين المصريين ؟ ؟

ولكن رغم ثراء استجابات مبحوثينا إزاء قضية اختلاف المثقفين المصريين إلا أن الموقف السلبى الذى وقفه عشر مبحوثين (لا أعرف) قد ألقى ظلالا من الشك حول هذه الشريحة من صفوتنا المتعلمة خاصة فيما يتعلق بموقفها من قضايا مجتمعها المصرى نظرا لغفلتها عن القضـــايا المصرية الملحاحة والتى تؤدى إلى اثارة الجدل بين فئاته المختلفة ومنهم المثقفون المصريون بمستوياتهم المختلفة • (أنظ الجدول رقم ٨٤) •

– ٢ –

ولخلافات المثقفين المصريين بواعثها وأسبابها فيما يرى مبحوثو الدراسة ، وهى التى يمكن تصنيفها – من واقع إستجابات المبحوثين – إلى أسباب أو عوامل ذاتية Subjective وأخرى موضوعية Objective •

وأعنى بالعوامل **الذاتية** – رغم **العلاقة الجدلية** القائمة بين ما هو ذاتى وما هو موضوعى – تلك التى تتعلق بالمثقفين أنفسهم أو تلك التى تتضح من خلالها **مسئوليتهم** – ولو شكلا – عن تخلق مثل تلك الخلافات • **أما** العوامل **الموضوعية** فهى تلك التى **تتجاوز حدود الذات حيث البناء الاجتماعى** بمتغيراته السياسة والاقتصادية والثقافية بما تنطوى عليه هذه المتغيرات من سمات أو خصائص ترعى مثل هذه الخلافات وتدفع اليها •

غير أننا نلاحظ فيما يتعلق **بالعوامل الذاتية** أن القائلين بها قد أشاروا بصفة أساسية إلى **ثلاثة أبعاد** :

البعد الأول : خاص **بالاختلافات الفكرية والعقائدية والمذهبية بين المثقفين** ، فضلا عن **اختلافات الرؤى والاتجاهات** ، وهو الذى أدى – من وجهة نظر البعض إلى تلك الخلافات القائمة بين المثقفين المصريين حـول قضايا المجتمع المصرى • ولقد أكدت هذا البعد عدد من الاستجابات منها أن خلافات المثقفين المصريين ترجع إلى اختلاف رؤى المثقفين واتجاهاتهم (٢٢٫٨٪) وإلى الصراع العقائدى والمذهبى القائم بينهم (٢٫٨٪) ، ولغياب وحدة الفكر بين المثقفين (٢٫٨٪) •

وهذا البعد يفترض ضمنا أنه ينبغى أن يكون هناك اتساق — بل وتشابه — فى فكر المثقفين المصريين ، وهذا أمر مستحيل ، ليس فقط بين المثقفين ، بل أيضا بين أى شريحة أو فئة من شرائح أو فئات المجتمع ، كيف يمكننا أن نطلب تماثلا فى الفكر وكل منا قد نشأ وتعلم وتثقف — إن حدث ؟ ؟ — وتمثل من القيم وخبر من التجارب واكتسب من الخبرات ما يختلف عن الآخر • ولكن ما أفهمه هو أن يكون هناك حد أدنى من الاتساق ، ولعل دعوة التماثل الفكرى هذه تذكرنا بدعاوى الفكر الأوتوقراطى حيث الفكر الواحد والرأى الواحد •

أما البعد **الثانى من أبعاد العوامل الذاتية** فيتضمن **اعترافا ضمنيا بحتمية الاختلافات بين البشر** — ومنهم المثقفون — حيث يذهب هذا البعد إلى أن اختلاف المثقفين المصريين حول قضايا المجتمع المصرى يرجع إلى اختلاف **الأصول الاجتماعية — وأقول الطبقية — بين المثقفين المصريين** كذلك ثقافاتهم •

وقد تشى فكرة اختلاف الأصول الاجتماعية — الطبقية للمثقفين المصريين بعدد من المعانى ، قد نقبل بعضها ونتحفظ إزاء البعض الآخر ، فالأصول الاجتماعية الطبقية من المؤكد أن لها دورا — مع غيرها من العوامل الأخرى — فى تعيين طبيعة الأفكار التى يتبناها الانسان وفى نمط القيم التى يتمثلها ، بل أننا نستطيع عن طريق الانتماء الاجتماعى الطبقى أن نفسر العديد من اتجاهات الأفراد إزاء قضايا الحياة والمجتمع •

إلا أننا ينبغى أن نشير إلى أن علاقة الانتماء الاجتماعى الطبقى بنمط التفكير وأسلوبه **ليست علاقة ميكانيكية تتسم بالحتمية دون أن يكون للإرادة الانسانية دور فيها** ، بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فالطبقة تفقد فاعليتها دون الانسان المنتمى ودون الانسان ذى الولاء لها • كذلك فإن الانتماء الطبقى لا يلعب دوره منفردا بل تشاركه فى كثير من الأحيان عوامل أخرى ، لدرجة أن فاعليته — أحيانا — تتوقف كثيرا على قوة هذه العوامل وكفاءتها •

والبعد الثالث من أبعـاد العوامل الذاتية يكشف عن بعض **المظاهر السلبية** ــ فيما يرى بعض المبحوثين ــ **فى سلوكيات** بعض مثقفينا ، ولقد اتضح ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات يؤكد أولهـا صفة المثقف الإمعـة
اتضح نلك من خلال ثلاثة مؤشرات يؤكد أولهـا صفة المثقف الإمعـة
الذى ــ كما يرى أحد المبحوثين ــ يسير فى ركاب الحاكم (٢ر٨٪) ، أما كيف يؤدى السير فى ركاب الحاكم إلى الاختلاف بين المثقفين فقد يكون هذا الأمر صحيحا إلى حد كبير إذا ما كان هناك مثقفون لا يرتضون ذلك ومن هنا قد ينشأ الخلاف بينهم •

أما المؤشر السلبى الثانى (٢ر٨٪) فيكشف عن تصور وجود بعض المثقفين المصريين من ذوى الاتجاهات التسلطية Authoritorian فى الفكر بحيث يسعون الى فرض آرائهم على الغير ، ومن ثم لا تكون لديهم القابلية للحوار والفهم والاستماع إلى الفكر الآخر ومن هنا ــ كما يتصور أحد مبحوثينا ــ ينشأ الصراع بين زمرة المثقفين •

وينعى **المؤشر السلبى الثالث** من العوامل الذاتية على بعض المثقفين **شعاراتهم الجوفاء** والتى عادة لا يؤمنون بها وإنما مسايرة للظروف أو ترضية لأولى الأمر ، يحملونها ويدافعون عنها دفاعا عاجزا ، ويروجون لها وهم مدركون **زيـف** هذه الشعارات واعون لمـدى نفاقها ــ ومن ثم ــ نفاقهم •

والواضح إذن بالنسبة للعوامل الذاتية أنها تحمل وجهين : **وجهـا إيجابيـا** وهو ما أشرنا اليـه فى الاختلافات الفكرية والأيديولوجية والاختلافات الخاصة بالأصـول الاجتماعية الطبقية باعتبارها بواعث لاختلاف المثقفين ، **ووجها سلبيا** يتعلق ببعض السلبيات السـلوكية ــ المتصورة من قبل المبحوثين ــ التى عادة ما يقنع فيها بعض المثقفين المصريين •

وإذا كانت العوامل الذاتية قد رأت فى ذوات المثقفين كيانات مسئولة

عما يقع بينهم من خلافات ، رغم أن هذه الذوات فى جدلية مستمرة مع (الآخر) ، أيًا كانت طبيعة هذا الآخر ، فان العوامل الموضوعية Objective ترى أن البنـــاء الاجتماعى والسياسى والثقـــافى للمجتمع المصرى وما يكتنفه من ظروف وما يحيط به من ملابسات ليعد مسئولا عما يقع بين المثقفين المصريين من خلافات وشقاقات ، فالمسئولية هنا — كما يرى هذا البعد — مسئولية بنائية Structural Responsibility فى المحـــل الأول •

وتتوزع مؤشرات العوامل **الموضوعية البنائية** بين مؤشرات سياسية أيديولوجية وأخرى خاصة بمدى توفر الاستقرار والأمن وثالثة تتعلق بطبيعة الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام الخاضعة للسلطة الحاكمة • فمن المؤشرات السياسية الأيديولوجية ما يراه البعض من أن غيـــاب الديمقراطية (كذا) أدى الى تأجج الخلافات بين المثقفين وأن فقدان الرؤية الأيديولوجية للدولة (٢ر٨٪) قد لعب دورا فى خلق مثل هذه الخلافات • أما عدم الاستقرار Instability وافتقاد الأمن والأمان كما يرى أحد مبحوثينا فكان من البواعث التى أدت الى خلق نزاعات المثقفين وخلافاتهم، فضلا عن عمليات التضليل الإعلامى (٢ر٨٪) وحجب العديد من الحقائق عن المثقفين (٢ر٨٪) وسيطرة غير المؤهلين على مقـــاليد الأمور فى مصر (٢ر٨٪) ، وهو الأمر الذى يؤدى الى حيرة المثقفين وتخبطهم (ير٢٪) والى إنعدام وحدة الفكر بينهم (٢ر٨٪) •

ثم تبقى بعد ذلك بعض الأسباب المتصورة التى من العسير إدراجها ضمن أى من نمطى العوامل السابق الاشارة اليهما : **الذاتية والموضوعية البنائية** ، ومن هذه الأسباب ما يراه أحد مبحوثينا من أن خلافات المثقفين المصريين ترجع إلى أن الروح القبلية والعصبية مازالت تحكم سلوكنا (٢ر٨٪) ، ثم أن هناك بعض المثقفين المصريين الذين يتبنون فكر **القومية** وهو ما يتناقض مع فكرة السلام مع اسرائل (٢ر٨٪) ، كذلك فمن بين

أسباب خلافات المثقفين أن بعضهم يتغافل عن **أن الإسلام دين ودنيا** (٢٫٨٪) (الجدول رقم ٨٥) •

ويتأكد إقتناعنا بجدلية العلاقة بين البعدين الذاتى والموضوعى وباستغراق كل منهما فى الآخر عندما نكشف عن نوعية التصورات التى طرحها مبحوثونا كاقتراحات للتقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين للدرجة التى تتلاشى من خلالها كل ملامح العوامل الذاتية ، بحيث تبدو الاقتراحات ، وكأنها تعالج بنية المجتمع المصرى بمظاهره المخلفة •

ويبدو أن المنطلق السياسى لتجاوز خلافات المثقفين المصريين قد حظى باهتمام العديد من مبحوثينا فكانت الدعوة إلى الحوار المستمر (٢٠٪) واتاحة الفرصة كاملة لعرض كافة الآراء (٦٫٥٪) واطلاق الحريات (٦٫٥٪) وخاصة حرية العمل السياسى (٦٫٥٪) وحرية الصحافة (٢٫٩٪) من بين الاقتراحات الهامة التى قدمها بعض مبحوثينا للتقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين • ومن الواضح أن هناك وعيا — وان كان مضمرا — بأهمية (الحرية) بمعناها الشامل والواسع بالنسبة (لحركة) المثقفين **وإن كنا نختلف مع أصحاب هذا الرأى** الذى يذهب الى أن (الحرية) (كوجود) **تؤدى الى التقليل من الخلافات القائمة بين المثقفين** ، بل اننا لو نظرنا الى الخلافات كظاهرة طبيعية وصحية فى الآن نفسه بين المثقفين — انطلاقا حتى من اقتراحات بعض المبحوثين الداعية الى اتاحة الفرصة كاملة لعرض كافة الآراء — فان **الحرية هنا لا تؤدى الى التقليل من حدة الخلافات ، بل تكون دافعا لتذكية الخلافات بل والدفاع عنها** ، وذلك انطلاقا من أن الخلاف فى الرأى يعد أحد المقولات الهامة التى تكون البناء المنطقى والموضوعى لمفهوم الحرية •

غير أن هناك ضميمة ينبغى أن نؤكدها وهى أن خلافات المثقفين أو اختلافاتهم ، كذلك خلافات و اختلافات أى فئة من فئات المجتمع فى

الفكر والرأى (كحق) لا ينبغى أن تتحول هذه الخلافات إلى شقاقات أو صراعات ، فالاختلافات الفكرية ضرورة والخلافات فى الرأى لهى من طبائع الأشياء ومطالب للرقى والتقدم ، أما الصراع – وان كان ظاهرة طبيعية – إلا أنه يستوجب توفر ظروف اقتصادية واجتماعية وطبقية وسياسية من طبيعة خاصة يتربع على قمتها الحكم الديكتاتورى والتناقضات الطبقية الصارخة •

وتتوالى بعد ذلك اقتراحات المبحوثين والتى تؤكد الاهتمام بالبعد البنائى الموضوعى حيث يشـير بعضهم إلى ضرورة الاهتمام بالانفتاح العلمى (٥ر٦٪) وبوجوب اظهار الحقائق والخلفيات الخاصة بالقرارات السياسية والاجتماعية (٩ر٢٪) وبتطهير مؤسسات المثقفين وتخليصها من تبعيتها للحكومة (٩ر٢٪) ، وأن تكون القيادة للمثقفين فى المؤسسات الدينية (٩ر٢٪) وأن ترفع الدولة يدها عن كل شىء وأن تكون فقط مجرد حارسة (٩ر٢٪) •

والملاحظ أن غالبية الاقتراحات السابقة وإن قصدت – شكلا – معالجة مسألة خلافات المثقفين بعضهم مع البعض الآخر ، إلا أنهـا – **أى هذه الاقتراحات** – قد توجهت – من **حيث** لا تدرى – إلى **تشريح بعض عيوب المجتمع المصرى سياسيا وعلميا** واجتماعيا وثقافيا **ونقـد الوضعية التى** عليها المثقفون **المصريون** وحركة الإبداع **الخاصة بهـم وخاصة علاقة هذه الحركة بمقولة الحرية** •

واذا ما تجاوزنا بعض الاقتراحات الأخـرى كمحاربة التعصب (٩ر٢٪) ووحدة الأهداف (٩ر٢٪) والتعليم ومحو الأمية (٩ر٢٪) والتمسك بأخلاق الدين (٩ر٢٪) فاننا سنفاجأ بأربع استجابات متميزة **الأولى** ترى أن الخلاف ضرورة ولا داعى للتقليل من حدته ، أما الاستجابة **الثانية** فإنها تشكك فى جدوى أى اقتراح يقدم للمثقفين ، لأنهم – كما يرى أصحاب الاستجابة الثانية – تابعون للسلطة (٩ر٢٪) ، ونلاحظ أن الاستجابة الثالثة تميل الى التهكم والسخرية والتشكيك فى (الوجود)

الحقيقى للمثقف المصرى ، فيجب ــ حسبما يرى أحد المبحوثين ــ أن يكون هناك أولا مثقفون حقيقيون (٢,٩٪) حتى يتسنى لنا أن نقرل أن لهم قضية ولها اشكالاتها التى يمكن أن نقترح حلولا لها •

أمــا **أغرب** استجابة فهى الاستجابة الرابعة الذى يذهب صاحبها الى أنه يجب إلغاء التعليم (كذا ؟ ؟ !) ليتساوى المثقفون فى الجهل وسيتحدون عندما يصبحون جهلة (كذا !) (٢,٩٪) ، استجابة انفعالية تشاؤمية مغالى فيها ، ولعل صاحبها متسق مع ذاته فهو صاحب الرأى الخاص بأن المثقفين بوجه عام وخاصة المصريين منهم لا يتمردون (الجدول رقم ٥٤ ــ الفصل الخامس) وهو أيضا صاحب الاستجابة التى تذهب إلى أن كل المثقفين مرتزقون (الجدول رقم ٥٥ ــ الفصل الخامس) ، وأنهم ــ أى المثقفون ــ يرضون دائما بالأمر الواقع ولا يثورون (الجول رقم ٦٠ ــ الفصل الخامس) ، واضح إذن أن صاحب هذه الاستجابات غير راض عن ذاته ، متمرد (وان كان تمردا كامنا) ، فاقد الثقة فى ذاته وفى الآخرين ومنهم تلك الفئة التى من المفترض أنه ينتمى اليها ، فنظرته متشائمة متطرفة فهو أكثر ميلا الى الايمان بالديكتاتورية كصيغة يرى أنها مناسبة لحكم الدول النامية (الجدول رقم ٣٨ ــ الفصل الرابع) ، وانه ــ من وجهة نظره ــ لا توجد أى دولة من دو لالعال مالمتخلف تقوم بتطبيق النظام الديمقراطى (الجدول رقم ٤٠ ــ الفصل الرابع) وأن كلها بعيدة عن الديموقراطية (الجدول رقم ٤١ ــ الفصل الرابع) ، وفى تعليله للسبب فى فشــل المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصرى يذهب إلى أن هؤلاء المثقفين خاضعون للسلطة الحاكمة ويسيرون فى ركابها أو حسب قوله (خدم للسلطة) (أنظر الجدول رقم ٤٩ ــ الفصل الخامس) • ولعل غرضنا من عرض هذه الاستجابات هو التأكيد على أن استجابات بحوثنا هذا تميل إلى الاتساق كثير **وهو الاتساق فى التشاؤم** ، ولعل هــذا التشاؤم له عوامله الموضوعية وتابع من التقدير الخاص لصاحب هذه الاستجابات لمواضعات المجتمع المصرى وظروفه ، فضلا عن الخبرات الخاصة لصاحب هذه الاستجابات •

وقد يرى البعض أن محاولة إيجاد صيغة يأتلف من خلالها المثقفون — كاتحاد يجمعهم مثلا — قد تكون خطوة نحو التلقيل من حدة خلافاتهم • والملاحظ أنه رغم وجود فئة من المبحوثين (١ر١٧٪) ترى في هذا الاتحاد المقترح من قبل البعض اتجاها لا بأس به وخطوة طيبة (كذا) وانه أمر بديهى وضرورى (٧ر٥٪) ، فرغم هذا الاتجاه إلا أن هناك إدراكا — بل واجماعا عاما — على أن هذا الاتجاه — أى الدعوة اليه — أمر لا داعى له (٢ر١٤٪) ومستحيل تحقيقه (٧ر٥٪) وهراء وأمر غير مفهوم (٧ر٥٪) ولا قيمة له مادام تابعا للسلطة ٧ر٥٪) •

وهكذا تتتابع مؤشرات الاتجاه الرافض فيرى البعض أن هذا الاتحاد من العسير تحقيقه لتعدد الصفوات بين المثقفين (٧ر٥٪) وهو مقيد لحرية مثقفينا (٩ر٢٪) ، ولن يخدم أصحاب المصالح الحقيقية (٩ر٢٪) وهذا الاتحاد مآله الفشل لأن المثقفين لا تجمعهم كلمة واحدة (٩ر٢٪) وقد يكون هذا الشكل موجودا — كصيغة — باتحاد الكتاب ولكن صراعاته كثيرة (٩ر٢٪) ، ونظرا لأن المثقفين ينتمون إلى اتحادات بحكم وظائفهم (٩ر٢٪) •

واضح إذن أن صيغة الاتحاد مرفوضة — بصرف النظر عن تسعة مبحوثين — ٧ر٢٥٪ لم يحددوا موقفهم صراحة حيث كانت اجابتهم المأثورة لا أعرف — من قبل غالبية مبحوثى الدراسة • والقبول أو الرفض لهذه الصيغة المقترحة من قبل البعض يكشف عن اتجاه خاص إزاء فكرة (التجمع) فى حد ذاتها ولكن ما نراه أن تحقيق فكرة التجمع أو صيغة الاتحاد لا تنفى أن يكون هناك خلافات فى وجهات نظر المثقفين إذا ما تعاملنا مع ظاهرة الخلافات من منطلق طبيعى ، فلا تناقض إذن — من وجهة نظرى — بين الاتحاد (كوجود) و (الخلافات) فى الرؤى ووجهات النظر بين المثقفين باعتبارها (ضرورة) لا غنى عنها لأى مجتمع يرى فى الخلاف فى الرأى حقا من حقوق الانسان • (أنظر الجدول رقم ٨٧) •

(٣)

لا أزعم أن دراستنا المحدودة الراهنة قد أشرفت على النهاية ، إذ أن ومضاتها السريعة قــد تثير فينا ــ نحن الباحثين ــ حمية البحث المتعمق فى قضاياها المثارة ، ولعل الفصل القادم الذى يستهدف مناقشة أبرز نتائج الدراسة ومحاولة تفسيرها يدعم دعوتنا الى اعتبار دراستنا الحالية مجرد إرهاصــة للكشف عن وضعية صفوتنا المصرية المتعلمة (أو ما يمكن أن نطلق عليهم ــ تجاوزا ــ شريحة المثقفين المصريين) من حيث تصوراتهم واتجاهاتهم وما يمكن أن يكون عليه مسارهم الفكرى والأيديولوجى فى المستقبل ولا سيما فى إرتباط طبيعة هذا المسار بمستقبل المجتمع المصرى •

فليس غريباً إذن أن ما سوف نثيره الآن يعد فى تصورى ــ إلى جانب ما أثير من قبل ــ نقطة إنطلاق ــ لمن يرغب ــ لاجراء المزيد من الدراسات الأكثر عمقاً (من حيث نوعية القضايا المثارة) آخذة فى اعتبارها الكبر النسبى للمساحة البشرية التى ســوف تجرى عليها مثل هــذه الدراســات •

والقضية المثارة حالياً تتناول ــ بصورة مباشرة ــ علاقة عينــة دراستنا (بمصر) من زاوية محــددة هى الإســهامات المتصــور أن مبحوثينا عازمين على تقديمهــا لمصر بغيــة النهوض بهــا ، ولا شــك ان هذه التصورات أو الاسهامات المتصــورة لتكشف لنا عن عدد من الأبعاد تتعلق من ناحية أولى بصورة المبحوث عن ذاته وتتعلق من ناحية ثانية بصورة مصر لديه ، ثم ترتبط من ناحية ثالثة بعلاقة صورته عن ذاته بالصورة العامــة عن مصر لديه ، وما يمكن أن ينبثق عن هــذه العلاقة ــ الجدلية ــ بين ذاته من ناحية ومصر (كصورة) من ناحية أخرى من تصورات وإتجاهات ، ومنها تصوراته عما يمكن أن يقدمــه لمصر استنهاضاً لها واستجلاباً لمقومات التقدم لديها •

والمتتبع لتصورات مبحوثينا عن الإسهامات المتصور القيام بهـا للنهوض بالمجتمع المصرى يلاحظ (الجدول رقم ٨٨) أنه من العسير — وفقاً لإستجابات المبحوثين ــ أن نضع هذه الإسهامات ــ المتصـورة — فى إتجاهات أو محاور عامة ، اللهم إلا إذا صنفنا هذه الاسهامات إلى **اسهامات تجريدية نظرية ، وأخرى فعلية واقعية** ، ومن أمثلة الاسهامات التجريدية النظرية ذلك الإسهام الذى قدمه أحد المبحوثين وهو الإخلاص (كذا !) لمصر هو ما يمكن أن يسهم به (تكراران) ، كذلك محاولة ربط الاسهام بتحقيق الصدق مع الذات أولا (تكرار واحد) ، أو تحديد هذا الاسهام فى أن يكون الانسان مثقفاً حقيقياً (تكرار واحد) أو أن يكون مثالا طيباً للأسرة وللآخرين (تكرار واحد) أو ألا يكون بوقاً للسلطة (تكرار) •

ويمكن أن يدخل فى نطاق التجريد ذلك الاسهام المتصـور وهـو الخاص بأداء العمل بجدية (ستة تكرارات) • ولكن الملاحظ على هذا البعد التجريدى النظرى أنه يدور فى فلك (الذات) ، فالإخلاص لمصر والتفانى فى العمل ، والصدق مع الذات ، والمثال الطيب للأسرة وللآخرين ، ومحاولـة تأكيد الذات باحترامها بألا تكون ذنباً أو بوقاً لولى الأمر (السلطة) كلها أمور تؤكد هذا البعد الذاتى ، ولعل هذا يؤكد ما ذهبنا اليه قبلا من أن تحديد الاسهامات المتصـورة خدمة لمصر لتكشف عن أبعاد ثلاثة منها البعد الذاتى ، أو البعد الخاص بصورة المبحوث عن ذاته •

أما **البعد الواقعى** من الاسهامات المتصورة فيميل إلى النظر إلى المجتمع المصرى والاسهامات المتصور تقديمها من زاوية تتجاوز التجريد حيث التعامل الفعلى والواقعى والإسهام الملموس ، غـير أن هنـاك ملاحظة هامة تتعلق بنوعية الاساهمات الواقعية المتصورة ، حيث نجد أن بعض هذه الاسهامات (الواقعية) تميل الى الدفاع عن قيم مجردة تتعلق بحقوق الانسان كالمناداة بحرية الرأى (أربعة تكرارات) أو إبداء الرأى بحرية عند توفرها (تكرار واحد) و مقاومة الديكتاتورية وحكم

الفرد (تكراران) ، وبعض هذه الإسهامات رغم نزعتها الواقعية إلا أنها تتعامل من خلال هذه النزعة مع أمــور معنوية كالمثال الخاص بالرقى بالذوق الفنى والجمالى للشباب (تكرار واحــد) •

ويمكننا أن نحصر النماذج الخاصة بالإسهامات الواقعية المتصورة فى ذلك التصور الذى يذهب إلى أن اسهامــه الحقيقى لمصر ينبغى أن يوجه نحو تكوين جيل مثقف يوظف ثقافته للحياة أو خدمة للحياة (ستة تكرارات ــ وينبغى ألا ننسى أن عينة دراستنا من أساتذة الجامعات) ، كذلك ذلك التصور الذى يرى أن اسهامه يتحدد فى محاربة الفساد اعتماداً على المقال والكتاب (تكرار واحد) ومحو أمية أكبر عدد ممكن من الأفراد (تكرار واحد) ، والمساهمة فى الحياة السياسية من خــلال الأحزاب (تكرار واحــد) ، والدعوة الى إلغاء كل ما يقيد الحرية من قوانين (تكرار واحــد) •

وتميل إحدى الإسهامات المتصورة إلى التوحد مع الوضع المهنى لصاحبها ، فصاحبها (وهو من كبار المتخصصين فى التاريخ المصرى الحديث) يرى أنه [كمثقف جامعى عليه أن يحلل تاريخ المجتمع المصرى وبين أين تكمن مأساته] (تكرار واحد) • وملاحظتنا على هذا الاسهام أنه يوظف مهاراته الوظيفية والمهنية فى خدمة المجتمع (عن طريق تحليل تاريخه) ثم أن يستهدف من وراء هذا التحليل الكشف عن الداء -- بل الادواء -- التى يعانى منها المجتمع المصرى ومأساته عبر تاريخه الطويل •

ثم تأتى بعد ذلك ، بعض الإستجابات الغارقة بالنسبة لقضيتنا المثارة هذه ، وهذه الإستجابات تقف من فكرة الإسهام موقفاً حذراً ، وهو فى الحقيقة موقف يائس مغرق فى التشاؤم وإن كان يستمد مقومات وجوده من خلال واقع عايشه أصحاب هــذه الاستجابات وخبرات ــ يبدو أنها مؤلمة ــ قد مر بها هؤلاء اليائسون ، فنحن إذن لا نستطيع أن

ننزع عنها ذاتيتها وفى نفس الوقت لا نستطيع أن نجردها من سياقها الموضــوعى •

والمثل الأول لهذه الاستجابات اليائسة الحذرة ، هى تلك الاستجابة التى يتساءل صاحبها [كيف قدم شيئا لمصر وأنا أشعر بالاغتراب فيها ؟؟ !] (تكرار واحد) فى حين أن الاستجابة الثانية يرى صاحبها أنه يمكنه أن يقدم الكثير لمصر ولكن تخلف المجتمع (كذا !) يحول دون ذلك (تكرار واحد) ، أما الاستجابة الثالثة فيذهب قائلها إلى أنه لن يسهم بشىء (كذا !) لأنه غير مقتنع بنتائجه (تكرار واحد) أى بنتائج هذا الإسهام ، وتبدو الاستجابة الرابعة (والأخــيرة) أكثر وضوحاً وصراحة حيث يعلق صاحبها ــ بجرأة عجيبة ــ أنه لا يستطيع أن يقدم شيئا (تكرار واحــد) •

وإذا ما تجاوزنا الشعور بالاغتراب بالنسبة للاستجابة اليائســة الأولى لأنه شعــور ذاتى له مقوماته الموضوعية المجتمعية ، فإنه يثير إهتمامنا طبيعة الاستجابة الثانية التى تؤكد قدرة صاحبها على عمل الكثير من أجل مصر ، ولكن مصر بتخلفها تحول دون تحقيق ذلك ، تصور عجيب ، فى تخلف مصر يكمن السبب فى عدم قيامه بدور ! ؟؟) ألسنا نحن مسئولين عن هــذا التخلف مسئولية مشتركة مع الظروف السياسية والاقتصادية القاسية التى خبرتها مصر عبر عصورها الطويلة ، ثم أليس فى الإسهام ــ أيا كانت نوعيته ــ محاولة لتخطى مظاهر التخلف ؟ ، وحتى وإن كانت هناك ظروف تحول دون أن يكتب لهذا الاسهام النور ، أليس فى مقاومة هذه الظروف مظهر من مظاهر الاسهام ؟ إن مجرد (الرفض) ــ أى (رفض)ــ لمــا هــو متصور إنه عائق يقف دون تقدم المجتمع المصرى يعد إسهاماً ، فنقد الواقع ورسم صورة للمستقبل ــ مهما كانت آراء البعض فيه ــ هــو إسهام ــ بل وإسهام إيجابى ــ فى نطاق الرؤية المستقبلية للمجتمع المصرى •

وملاحظتى على الاستجابة الثالثة (وهى مغرقة فى تشاؤمها) أنها مصادرة على المطلوب (لن أسهم بشىء لعدم اقتناعى بنتائجه) ، كيف يمكن هذا ؟؟ هل عدم الاقتناع هنا يرجع إلى قصـور ذات المساهم ويكون فى هذا نوع من الاعتراف بعدم فاعلية ما يقدم — ولكننى لا أظن أن مبحوثنا يعنى هذا فهو طعن فى الكفاءة ، أم أن المقصـود هو أن المجتمع — من خلال ظروفه وأنظمته السياسية والاقتصادية والثقافية .. الخ — لن تستجيب لعمله ولاسهامه ولن تغير منه وهو ما أعتقد أن هذه الاستجابة تعنيه تماماً .

فظروف المجتمع ونوعية أنساقه ونظمه المختلفة إذا سلمنا جدلا — وهو أمر يختلف فيه البعض — أن بها من المثالب والمعوقات ما يحـول دون الاستفادة الحقيقية من اسهاماتنا باعتبارنا صفوة متعلمة فى المجتمع المصرى ، فهل يعنى هذا أن نقف مكتوفى الأيدى ، فتكون بذلك قد أزدنا مثالب المجتمع مثلبة أخرى وأضفنا إلى مساوئه سوءة أخرى ؟ ، فعلينا أن نعمل — وليس علينا أن نتوقع أن تكون الاستجابة سريعة وفورية — ثم أن مجرد مقاومة ما يعوق الافادة من إسهاماتنا يعد فى حـد ذاته إسهاماً متميزاً وإيجابياً .

فتاريخ المجتمع المصرى هـو تاريخ للتحدى بين مثبطات التقدم (ومنها مسألة الحرية باعتبارها مظهراً أساسياً من مظاهر التقـدم) ، وبين دعاة الرقى والنهضة ، ولعل ما يؤكد ما نذهب اليه هو أن مسـار الصراع بين الصفوة المثقفة المصرية وبين أنظمة الحـكم عبر التاريخ الحديث والمعاصر للمجتمع المصرى ليشهد على صدق ما نذهب إليه ، إذ أن عدم إستسلام البعض (وإن كان البعض الآخر قد إستسلم أو هادن) لقيم الإحباط ونزعات الحكم الفردى الأوتوقراطى كان من علامات تقدم المجتمع المصرى أو على الأقل إرهاصة من إرهاصات تقدمه (أنظر عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم *الاجتماع السياسى* ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠) .

يبقى بعد ذلك أن نورد عدداً من الملاحظات الاجمالية على طبيعة استجابات الجدول رقم (٨٨) والخاصة بنوعية الاسهامات المتصور ان مبحوثينا يزعمون القيام بها استنهاضاً للمجتمع المصرى ، وهذه الملاحظات **هى :**

أولا : تميل غالبية الإسهامات المتصورة إلى الانطلاق من طبيعة الوضع المهنى للمبحوث (من حيث كونه استاذاً جامعياً) فتكوين جيل من المثقفين وأداء العمل بجدية إسهامان نابعان من الوضع الوظيفى الذى يشغله المبحوث • وهذه الملاحظة تعنى أن الاسهام بهذه النوعية (محدود) لا يتجاوز **الذات المهنية** للفرد ، بحيث أن فكرة العمل (خارج) نطاق العمل الرسمى لم ترد على فكره الكثرة من مبحوثينا ، وهذا يكشف عن أن فكرة العمل الاجتماعى التطوعى أو السياسى (بمعناه الدقيق) غير وارد بالنسبة لهذه الفئة من المبحوثين •

ثانيا : حظى العمل السياسى (المشاركة فى العمل السياسى عن طريق الأحزاب أو مقاومة الديكتاتورية أو المناداة بالحرية) بتكرارات لا بأس بها (حوالى ثمانية تكرارات) ، وقد يعترض البعض — وله فى ذلك الحق — أن السياسة ذات معنى يتجاوز العمل السياسى بمعناه الضيق ، فكل ما يقوم به المرء فى المجتمع يندرج تحت لفظة (سياسة) ، ولكن ما نعنيه هنا هو المعنى الضيق لمفهوم السياسة ، لأن شمولية المعنى غير واردة بالنسبة للكثيرين حيث أن مفهوم السياسة مازال يعنى العمل الحزبى (وهذا هو الشكل الأرقى للعمل السياسى) أو مناقشة أمور الدولة وقضايا نظام الحكم وطرح بعض القضايا الأخرى كالعملية الانتخابية وقضية مشاركة الأفراد فى تلك العملية وعلاقة ذلك بمفهوم الوعى السياسى (وتعد هذه المناقشة — إن حدثت — صورة أخرى من صور الاهتمام بقضايا المجتمع السياسية والتى تثور عادة أو ينبغى أن تثار بين الصفوة المتعلمة أو المثقفين فضلا عن بعض الشرائح الأخرى) •

وقد يرى البعض أن مناقشة مثل هذه الأمور السياسية (وهنا

نأخذ كلمة السياســة بمعناها الضيق) لا ينبغى أن تحظى باهتمامه ، **فالسياسة لها أهلها على حسب قول البعض** (أنظر المقدمة العامة للمؤلف الراهن حيث الاشارة الى بعض الحالات من صفوتنا المتعلمة التى رفضت التعاون معنا بحجة أن للسياسة أهلها وهم ليسوا منهم) ، لذلك فإن مجرد التفكير — من واقع استجابات المبحوثين — فى العمل السياسى كما أشرنا يعد مؤشراً — رغم الصغر النسبى لحجم القائلين به — للوعى بأهمية العمل السياسى والمناداة بالحرية ومحاربة النزعات الديكتاتورية باعتبارها اسهامات ضرورية للنهوض بالمجتمع المصرى •

ثالثا : إذا ما صرفنا النظر عن بعض الإستجابات السلبيــة ذات النزعة التشاؤمية سنلاحظ أن غالبية الاسهامات المتصورة تنزع نزعــة إيجابية ، وتميل الى أن تكــون ذات (موقف) (تكوين جيل مثقف — المناداة بالحرية والدعــوة إلى إلغــاء القوانين المقيدة لها — مقاومة الديكتاتورية — المساهمة فى الحياة السياسية الحزبية — تحليل تاريخ المجتمع المصرى للكشف عن مأساته — محاربة الفساد بالمقال والكتاب) •

رابعا : يشتم من غالبية الإسهامات المتصورة أن هناك مسلمــة أساسية مضمرة تتعلق بالاتفاق الإجماعى علــى تخلف المجتمع المصرى والدليل على ذلك أن هــذه الاسهامات — أو غالبيتها — تشــير بشكل واع — أو غير واع — إلى بعض مثالب المجتمع المصرى سواء أكانت مثالب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية ثقافية •

« إستخلاصات الفصل السابع »

وبناء على الاتجاهات العامة للفصل السابع يمكننا أن نقف على عدد من الاستخلاصات نوردها فيما يلى :

أولا : تتخذ القضايا الخلافية بين المثقفين المصريين — وفقاً لمــا استشفناه من استجابات مبحوثينا — مسارين : **المســار الأول** : سياسى أيديولوجى ، والمسار الثانى : اجتماعى إقتصادى • ومن أمثلة القضايا

السياسية الأيديولوجية ، قضية الحرية ، ومسألة الحزبية وعلاقة كل ذلك بالوضع الداخلى لمصر • أمـا النماذج الخاصـة بالمسـار الاجتماعى الاقتصادى فتتحلى فى قضية العدالة الاجتماعية ومسألة الوضع الطبقى المصرى والفساد الاجتماعى وما أطلق عليه أسم الانفتاح الاقتصادى •

ثانيا : من خـلال فهمنا لطبيعة القضايا السياسية والأيديولوجية المتصور أنها موضع خلاف بين المثقفين المصريين كما أشار بعض مبحوثى الدراسة نستطيع أن نستخلص أن مسـألة البحث عن الذات أو الهوية السياسية (إن صح التعبير) Political Identity يبـدو أنها من القضايا الملحاحة بالنسبة للمثقف المصرى •

ثالثا : هناك إتجاه ـ رغم أنه ضئيل ـ يرى أنه لا خـلاف بين المثقفين المصريين على شىء ، وقد يكشف هذا عن أن هذا الاتجاه قـد يفترض تصورا هو أن المثقفين المصريين من اللامبالاة بحيث أنهم لا يفكرون حتى فى مجرد المناقشة أو الاختلاف ، وإن كنا لا نميل إلى هذا الرأى كثيراً •

رابعا : مازالت الفئة السلبية [لا أعرف ـ لا تعليق] لها ثقلها حتى بالنسبة للموقف الخاص بمحاولتنا كشف تصوراتهم عن أكثر القضايا السياسية والاجتماعية ••• الخ تمثيلا للخلاف بين المثقفين المصريين ، حيث وصلت بالنسبة لهذا الموقف الى عشرة مبحوثين ، وغرابة الأمـر بالنسبة لهذه الفئة ولهذا الموقف بالذات ، يكمن فى غفلة هؤلاء عن أن هناك قضايا تمثل جدلا بين الصفوة المثقفة ، أو على الأقل عن أن هناك قضايا تؤرق المجتمع المصرى •

خامسا : يرى مبحوث واحد ـ وهو لا يمثل بذلك اتجاها ولكنها رؤية متميزة ـ ان الخلاف ظاهرة طبيعية بين البشر (وخاصة الخلاف الفكرى) لذلك فإن مناقشة العوامل أو الأسباب المتصور أنها تقف وراء هـذا الخلاف يكون لا محل له على الاطلاق •

سادسا : فى نطاق البحث عن العوامل المتصـــور أنها تقف وراء ما ينشب من خلافات بين المثقفين المصريين تبرز نوعيتان : **النوعية الأولى** ذات ملامح **ذاتية** Subjective **والنوعية الثانية** أكثر ميلا الى الأخـذ بالملامح **الموضوعية** • ومن أمثلة النوعية الأولى (الذاتية) تلك الاختلافات الفكرية والعقائدية والمذهبية بين المثقفين المصريين التى يتصور البعض أنها من أبرز الدوافع على تعمل على تخلق ظواهر الخلاف — والاختلاف — بين المثقفين المصريين •

سابعا : وقـد يستشف من **نماذج البعـد الذاتى** أن القائلين به يفترضون أنه ينبغى أن يكون هناك اتساقاً إيديولوجى وتشابهاً (أو على الأقل تقاربا فكرى) بين هؤلاء المثقفين ، وهذه الرؤية — الرؤية الخاصة بالتماثل أو التقارب الفكـرى — هى فى حـد ذاتها تمثل خـلافاً بين المتخصصين وبعض الفلاسفة والمثقفين • ولكن الغريب أن هذه الرؤية تجد نقيضاً لها — ضمن مظاهر العوامل الذاتية — فيما ذهب إليه البعض من أن اختلاف الأصـول الاجتماعيـة الطبقية تقف — وبقوة — وراء ما ينشب من خلافات بين المثقفين المصريين •

ثامنا : تؤكد نتائج الدراسة بالنسبة للعوامل الذاتية المتصور أنها تؤدى إلى تخلق الخلافات بين المثقفين المصريين أن هذه العوامل تحمل **وجهين** وجه **إيجابى** (الاختلافات الفكرية والأيديولوجية والاختلافات الخاصـة بالأصول الاجتماعية الطبقية) • وجه آخر **سلبى** يتعلق ببعض السلوكيات السلبية للمثقفين المصريين والمتصورة من قبل بعض مبحوثينا كالسير فى ركاب الحاكم والنزعة التسلطية وحمل الشعارات الجوفاء •

تاسعا : أما العـوامل الموضوعيـة Objective فنرى فى ظروف *البنـاء الاجتماعى بأبعاده السياسية والثقافية والاقتصادية ••• الخ* ، دوافع لاثارة حدة الخلاف بين المثقفين المصريين ، فلمسئولية هنا مسئولية بنائيـة Structural Responsibility فى المحـل الأول • ومـن أمثلـة العوامل الموضوعية قضايا الأمن والاستقرار وطبيعة الدور الذى تقوم

به وســائل الإعــلام ومعوقات إزدهار الديمقراطية وفقــدان الرؤية الأيديولوجية للدولة •

عاشراً : وفى محاولة التعرف على الاقتراحات المتصورة للتقليل من حدة الخلافات بين المثقفين يظهر المنطلق السياسى فى مقدمة الاقتراحات المتصورة ومن أمثلته الحوار المستمر وإتاحة الفرصة كاملة لعرض كافة الآراء ، واطلاق الحريات وخاصة حرية العمل السياسى •

حادى عشر : يؤكد المنطلق السياسى أن هناك إرهاصات وعى بأهمية [الحرية] بمعناه الواسع والشامل بالنسبة (لحركة) المثقفين وإن كنا نختلف مع أصحاب هذا الرأى فى أن الحرية (كوجود) تؤدى إلى التقليل من الخلافات ، لأننا لو نظرنا إلى **الخلافات** باعتبارة ظاهرة صحية وطبيعية فى الآن نفسه بين المثقفين ــ أو غيرهم ــ فإن الحرية هنا لا تؤدى الى التقليل من الخلافات بل تكون دافعاً لتذكية الخلافات ، فالخلاف فى الرأى لا يتألق إلا فى وجود الحرية ، أما أن الحرية (كوجود) تؤدى إلى التقليل من الخلافات فهو ما نقف منه موقفاً متحفظاً إلى حد كبير • غير أننا ينبغى أن ننوه أن الخلاف فى الرأى ــ وهو حق ــ لا يعنى أن يتحــول إلى صراع رغم ختميــة الصراع الذى يتخلق فى ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متميزة •

ثانى عشر : رغم ما أستهدفته اقتراحات المبحوثين وهو التقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين ، إلا أن هــذه الاقتراحات قــد توجهت ــ من حيث لا تدرى ــ إلى رصد بعض مثالب المجتمع المصرى وتشريح العديد من مساوئه •

ثالث عشر : تكاد تتقارب ــ إلى حد ما ــ نسبة المؤيدين لقيام إتحاد يجمع المثقفين المصريين ونسبة غير المؤيدين لإنشــاء مثل هــذا الاتحاد • ويبنى غير المؤيدين موقفهم هذا على أساس ان هناك تعدداً

للصفوات بين المثقفين ، ثم أنه مقيد لحرية المثقفين وهو لن يخدم أصحاب المصالح الحقيقية •

رابع عشر : فيما يتعلق بتصورات مبحوثينا عن الإسهامات التى فى إمكانهم تقديمها لمصر إستنهاضاً لها أمكن تصنيفها — من واقع تصورات المبحوثين — إلى إسهامات تجريدية نظرية وأخرى فعلية واقعية • ومن أمثلة الإسهامات الأولى (التجريدية النظرية) الإخلاص لمصر والصدق مع الذات وأن يكون الإنسان مثقفاً حقيقياً وأن يكون مثالا طيباً للأسرة وللآخرين • ومن الملاحظ أن هذا البعد التجريدى النظرى يدور حول (الذات) ، ذات المبحوث •

خامس عشر : ومن النماذج الخاصة بالإسهامات الفعلية الواقعية المتصورة من قبل مبحوثينا الدفاع عن الحرية والمناداة بها ، ومقاومة الديكتاتورية ومقاومة الفساد وتكوين جيل مثقف والمشاركة فى العمل السياسى الحزبى وتحليل تاريخ المجتمع المصرى للكشف عن الأسباب الكامنة وراء مأساته ، فضلا عن محاولة محو أمية أكبر عدد ممكن من المواطنين ••• الخ

سادس عشر : وإلى جانب هذين النوعين من الإسهامات المتصورة هناك بعض الاستجابات التى تكشف عن مواقف حذرة يائسة ومتشائمة ، ومن أمثلتها تلك الاستجابة التى تتساءل : [كيف يمكن أن أقدم شيئا وأنا أشعر بالاغتراب فيها ؟ !] وهذه الاستجابة التى يؤكد صاحبها أنه [لن يقدم شيئا لمصر لأنه غير مقتنع بجدوى ما سوف يقدمه] ، ثم تلك الاستجابة الصريحة — والمتطرفة فى الآن نفسه — الذى يقول صاحبها إنه لن يفعل شيئا لمصر ، وأخيراً ذلك المبحوث الذى يستعرض قدرته على الإسهام الايجابى ولكن تخلف (كذا ؟) المجتمع المصرى يحول دون الافادة من اسهاماته الايجابية ، ومن المؤكد أن الاستجابة الأخيرة تستحق وقفة وتأمل ومناقشة •

سابع عشر : من الملاحظات العامة على طبيعة الاسهامات المتصورة من قبل مبحوثينا للنهوض بالمجتمع المصرى **أنها** :

(أ) تميل — أو غالبيتها — إلى الانطلاق من الوضع المهنى أو الوظيفى للمجبحوثين •

(ب) حظى العمل السياسى (بمعناه الضيق والدقيق) باهتمام ملحوظ بالنسبة للاسهامات المتصورة •

(ج) تنزع غالبية الإسهامات المتصورة نحو الايجابية (بصرف النظر عن الاستجابات السلبية المغرقة فى التشاؤم والتى أشرنا اليها) وأنها اسهامات ذات (موقف) •

(د) يستخلص من نوعية الإسهامات المتصورة ان هناك ما يشبه الاتفاق على أن هناك سمات للتخلف تسم المجتمع المصرى وأن هنـــاك بعض المثالب والأخطاء التى يعانى منها هــذا المجتمع •

الجـــدول رقم (٨٤)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فى أكثر القضايا (سياسية اجتماعية ... الخ) تجسيداً للخلاف بين المثقفين المصريين

القضايا الخلافية	التكرارات
المسألة الاجتماعية — قضية العدالة الاجتماعية	٦
شكل نظام الحــكم	٥
قضية كبت الحريات	٥
قضية الديمقراطية	٣
قضية الحزبيــة	٢
قضية الأصالة والمعاصرة	٣
مسألة السلام مع إسرائيل	٢
قضية الطبقات الاجتماعية	٢
مسألة الدين والعروبة	٢
المشكلات الاجتماعيــة	٢
المسار أو الاختيار الايديولوجى	٢
قضية الصراع الاجتماعى	١
قضيــة التنميــة	١
مسألة الانفتاح الاقتصادى	١
قضايا الفســاد	١
مدى شرعية هيمنة الدولة على الاقتصاد	١

تابع الجدول رقم (٨٤)

القضايا الخلافية	التكرارات
مسألة رفع المستوى الاقتصادى للمثقفين	١
قضايا التعليم	١
السياســة الخارجيــة	١
الموقف من القوتين العظميين	١
الانتمـــاء العربى	١
لا خلاف بين المثقفين على شىء	١
لبس لدى المثقفين شىء يختلفون عليه	١
ليس من المفترض أن يتفقـــوا	١
لا تعليـــق	١٠

الجـــدول رقم (٨٥)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فى الأسباب التى يُعزى اليها الخلاف بين المثقفين المصريين

الأسباب المتصورة للخلاف	عدد	٪
لاختلاف رؤى المثقفين واتجاهاتهم	٨	٨ر٢٢
إختلاف الأصول الاجتماعية للمثقفين كذلك ثقافاتهم	٢	٧ر٥
إختلاف الأصول الاجتماعية للمثقفين كذلك ثقافاتهم	٢	٧ر٥
حيرة المثقفين وتخبطهم	١	٨ر٢
الصراع العقائدى والمذهبى بين المثقفين	١	٨ر٢
لأن بعض المثقفين يسيرون فى ركاب الحاكم	١	٨ر٢
لعدم وجود وحدة فكر بـ ين المثقفين	١	٨ر٢
الخلاف يرجع الى أن بعض المثقفين يحاولون التسلط وغرض آرائهم على الآخرين من المثقفين المصريين	١	٨ر٢
لأن هناك بعض المثقفين من محلة الشعارات التى لا يؤمنون بها	١	٨ر٢
الخلاف يعود إلى أن هناك غير مؤهلين يسيطرون على الأمـور فى مصر	١	٨ر٢
يعود الخلاف لأن الروح القبلية العصبية مازالت	١	٨ر٢
لغياب الديمقراطيـــة	١	٨ر٢
لغياب الخط الأيديولوجى الواضح للدولة	١	٨ر٢
عدم إستقرار المجتمع وافتقاد الأمن والأمان	١	٨ر٢
السبب هو أن هناك بعض المثقفين المصريين الذين		

تابع الجدول رقم (٨٥)

الأسباب المتصورة للخلاف	عدد	٪
يتبنون فكرة القومية وهو ما يتناقض مـع فكرة السلام مع إسرائيل	١	٢٫٨
السبب يرجـع الى أن هناك بعض من لا يعرفون أن الاســلام دين ودنيـا	١	٢٫٨
بسبب غياب كثير من الحقائق عن المثقفين	١	٢٫٨
بسبب عمليات التضليل التى تقوم بها وسائل الإعلام	١	٢٫٨
لا تعليـــق	١٠	٢٨٫٥
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠٫٠

الجدول رقم (٨٦)

توزيع أفراد العينة حسب وجهات نظرهم فى كيفية التقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين

الاقتراحات بشأن التقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين	عدد	٪
الحوار المستمر	٧	٢٠ر٠
إتاحة الفرصة كاملة لعرض كافة الآراء	٢	٥ر٦
إطلاق الحريات	٢	٥ر٦
حرية العمل السياسى	٢	٥ر٦
بمزيد من الانفتاح العلمى	٢	٥ر٦
بإظهار الحقائق وخلفيات القرارات السياسية والاجتماعية	١	٢ر٩
عن طريق عودة حرية الصحافة	١	٢ر٩
بتطهير مؤسسات المثقفين وبتخليصها من تبعيتها للحكومة	١	٢ر٩
أن تكون القيادة للمثقفين فى المؤسسات الدينية	١	٢ر٩
بأن يكون رائدهم مصلحة مصر فقط	١	٢ر٩
بأن ترفع الدولة يدها عن كل شىء وأن تكون حارسة فقط	١	٢ر٩
بأن تتوحد الأهداف	١	٢ر٩
بمحاربة التعصب	١	٢ر٩
عن طريق تعليم المجتمع ومحو أميته أولا	١	٢ر٩

تابع الجدول رقم (٨٦)

الاقتراحات بشأن التقليل من حدة الخلاف بين المثقفين المصريين	عدد	٪
عن طريق التمسك بأخلاق الدين	١	٢ر٩
الخلاف ضرورى ولا داعى للتقليل من حدته	١	٢ر٩
لا يجدى مع المثقفين المصريين أى اقتراح لأنهم تابعـون للسلطـة	١	٢ر٩
يجب أن يكون هناك أولا مثقفون حقيقيون	١	٢ر٩
يجب إلغاء التعليم ليتسـاوى المثقفون فى الجهل وسيتحدون عندما يصبحون جهلة	١	٢ر٩
لا تعليـــق	٦	١٧ر٠
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠ر٠

الجـدول رقم (٨٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما يذهب إليه البعض من ضرورة أن يكون للمثقفين المصريين إتحاد يجمعهم

وجهـات النظـر	عدد	٪
إتجاه لا بأس به وخطوة طيبة	٦	١٧ر١
إتجاه لا داعى لـه	٥	١٤ر٢
هو أمر بديهى وضرورى	٢	٥ر٧
مستحيل تحقيقه	٢	٥ر٧
هذا كلام هراء وغير مفهوم	٢	٥ر٧
لا قيمة للاتحاد ومادام تابعاً للسلطة	٢	٥ر٧
من العسير تحقيقه لتعدد الصفوات بين المثقفين	٢	٥ر٧
الاتحاد فيه تقييد لحرية المثقف	١	٢ر٩
الإتحاد لن يخدم أصحاب المصالح الحقيقية	١	٢ر٩
هذا الاتحاد مآله الفشـل لأن المثقفين لا تجمعهم كلمـة واحـدة	١	٢ر٩
هذا الشـكل موجـود فى اتحـاد الكتاب ولكن صراعاته كثيرة	١	٢ر٩
المثقفون منتمون بحكم وظائفهم إلى اتحاداتهم	١	٢ر٩
لا أعـرف	٩	٢٥ر٧
الإجمـــالى	٣٥	١٠٠ر

الجـــدول رقم (٨٨)
توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم لـمـا يمكن أن يقوموا به ــ باعتبارهم مثقفين !! للنهوض بوطنهم مصر

التصـــورات	تكرارات
أقوم بتكوين جيل مثقف يوظف ثقافته للحياة	٦
أن أؤدى عملى بجـــدية	٦
أنادى بحرية الرأى	٤
أن أخلص لمصر	٢
مقاومة الديكتاتورية وحـــكم الفرد	٢
كيف أقدم شيئا لمصـــر وأنا أشعر بالاغتراب فيها ؟	٢
أن أكون صادقاً مع ذاتى ولا	١
محاربة الفســـاد بالمقال والكتاب	١
أن آخذ بيد من هم أقل منى ثقافة	١
أن أكون مثقفاً حقيقياً	١
أن أبدى رأيى بحرية عند توفرها	١
كمثقف جامعى على أن أحلل تاريخ المجتمع المصرى وأبين أين تكمن مأساته ؟	١
محو أمية أكبر عدد ممكن من الأفراد	١
أن أكون مثالا طيباً لأسرتى وللآخرين	١
المساهمة فى الحياة السياسية من خلال الأحزاب	١
الرقى بالذوق الفنى والجمالى للشباب	١
ألا أكون بوقا للسلطـــة	١
ممكن أن أقدم الكثير ولكن تخلف المجتمع يحول دون ذلك	١
لن أسهم بأى عمل لعدم اقتناعى بنتائجه	١
لا أستطيع أن أقدم شيئا	١
الدعوة الى إلغاء كل ما يقيد الحرية من قوانين	١
لا عـــرف	٤

الفصل الثامن

نتائج الدراسة بين المناقشة ومحاولة التفسير

تمهيد

تظل معطيات دراساتنا نحن المشتغلين بعلوم الانسان والمجتمع — محض أرقام — ويعد هذا أسوأ أشكالها — أو بيانات لا روح فيها ولا نبض ولا حياة ما لم نصعد بها ونتسامى بمحدودية الوصف وقيود الرصد ، وهنا تكمن أهمية البحث السسيولوجى الحقيقى أو المرغوب فيه ، الذى يتجاوز الشكل حيث المضمون ، والذى يجعل لمعطياته لغة تتحدث بها وفكرا تعرض له •

إن معطيات دراستنا بصورتها الراهنة لتدعونا — كنتيجة لما تطرحه من قضايا وتثيره من إشكالات — بل وتحثنا على أن يكون (للعقل) إزاءها موقف ، وأن يكون (للفهم) نحوها إتجاه ، فأعمال العقل ومحاولة الفهم Verstehen-understanding هما محاولتان (لإختراق) معطياتنا من (الداخل) حيث العمق والمعنى والدلالة وحيث يجد السؤال الحائر دائما : وماذا بعد ؟ ؟ إجابة قد ترضى لبعض وقد تدفع البعض الآخر إلى مزيد من التقصى والبحث أملا فى إجابة أكثر عمقا أو أدق فهما •

وإخضاع الحصيلة الكلية لمطيات الدراسة لإعمال العقل ومحاولة الفهم (من خلال المناقشة ومحاولة التفسير) يبدو أمرا متعذرا ، بل وغير منطقى ، لذلك فإننا آثرنا — ولنا فى هذا مبرراتنا — ألا نخضع كل نتائج الدراسة للمناقشة والتفسير ، بل سوف نتخير منها ما هو جدير بالمناقشة ويستحق أن نلقى عليه المزيد من الأضواء بالشرح والتعليق ومحاولات التأويل والتفسير • وقد يتساءل البعض عن (طبيعة) هذه النتائج المختارة ، بمعنى لماذا أختيرت هذه النتائج دون غيرها ؟ ؟ وأعترف أن محاولة الاجابة عن مثل هذا التساؤل تخضع فى المحل الأول لاعتبارات ذاتية ، فهى اختيار والاختيار دائما (ذاتى) ، بيد أنه — أى هذا الإختيار — له مبرراته التى يعتقد — وقد لا يكون هذا صحيحا — صاحبها

أنها تتسم بالموضوعية كما يراها هو ، ولذلك فإن مبرراتنا لهذا الاختيار تنهض على أساس **أن** هذه **النتائج** :

١ – تتناقض وتوقعات الدراسة (وإن كان هذا لا يعنى أننا نرى ضرورة أن تكون نتائج الدراسة دائما متسقة مع توقعاتنا) •

٢ – تتسم بالإثارة بالنسبة للباحث ذى الحس التاريخى والسسيولوجى ، والإثارة هنا قد يكون مرجعها إرتباط هذه النتائج ببعض المقولات السسيولوجية لبعض الاتجاهات السائدة فى علم الاجتماع ، والارتباط هنا يعنى الاقتناع بقدرة هذه المقولات السسيولوجية – أو بعضها – على تفسير هذه النتائج ، وقد لا تكون هذه النتائج متسقة تماما مع هذه المقولات ، بل قد تتعارض معها وهذا فى حد ذاته لا ينفى إمكانية مناقشة هذه النتائج فى ضوء هذه المقولات وإن تناقضت معها • كذلك فقد تكون من بين دواعى الإثارة ما قد نستشعره من دلالات (خاصة) توحى بها هذه النتائج تتعلق بواقع هذا المجتمع أو تاريخه أو التنبؤ بمستقبله •

٣ – تتعارض مع بعض الأفكار أو الأحكام السائدة أو المتصور أن هناك إتفاقا حولها وتتعلق بسلوك أو فكر أو إتجاه الشريحة موضوع الدراسة ، وما انبثق عنها من آراء ووجهات نظر أو أحكام تتعلق ببعض القضايا أو المسائل السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية •

ومن المؤكد أن الأسس التى أختيرت وفقا لها النتائج المزمع ناقشتها ومحاولة تفسيرها قد تم تحديدها إنطلاقا من محكات أو تصورات قد غلب عليها الطابع الذاتى ، أو بمعنى أكثر دقة إن هذه الأسس هى إنتقاء ذاتى لقضايا موضوعية • وتأسيسا على هذا فلقد تم تحديد الأبعاد الآتية كمحاور للمناقشة **ومحاولة التفسير** :

المحور الأول : بعض أدبيات علم الاجتماع وما أثير فى بعض **الاتجاهات** السسيولوجية (خاصة سسيولوجيا السياسة) •

المحـــور الثانى : الظروف التى أحاطت ببعض حقب تاريخ المجتمع المصرى وما تولد عنها من وقائع وأحداث اجتماعية وسياسية وثقافية ••• الخ •

المحـــور الثالث : الواقع الراهن للمجتمع المصرى بمتغيراته المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ••• الخ •

ولسوف يلاحظ القارىء أن نتائجنا المختارة فى (حوارها) مع هذه المحاور الثلاثة سوف تكشف لنا عن مدى (القيمة) أو (الدلالة) التى يمكن أن تضفى عليها ، ولاشك أن قيمة هذه النتائج ودلالتها – فى ضوء ما سوف يسفر عنه هذا الحـــوار – قد تتجاوز المضـــمون أو المعنى السسيولوجى Sociological meaning إلى اعتبارات وثيقة الصـــلة بالبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى حاضره ومستقبله • كما أنه ينبغى أن ننوه أن تحديدنا لهذه المحاور الثلاثة لا يعنى أن (كل) النتائج المختارة سوف تخضع بالضرورة للمناقشة أو الحوار من خلال (كل) هذه المحاور ، فقد نجد أنه من الملائم بالنسبة لنتيجة ما أن تخضعها للحوار والمناقشة من خلال المحاور الثلاثة وقد نجد نتيجة أخرى أكثر ملاءمة للحوار فى ضوء محور أو محورين فقط ، فليس هناك تلازم حتمى بين وجود هذه المحاور الثلاثة وضرورة مناقشة (كل) النتائج فى ضوئها ، والعكس صحيح بطبيعة الحـــال •

ولكن ينبغى أن نعى أننا نتعامل مع حالات Cases بعينها وبالتالى **فإن أى نتيجة من نتائج هذه الدراسة لمحدودة بهذه العينة فقط** ، وينبغى أن نتعامل معها فى ضوء هذه الحالات دون غيرها ، وأن أى محاولة للتعميم تعنى ببساطة أننا قد تجاوزنا حدوداً ما كان ينبغى أن نتجاوزها وافتعلنا حقائق تتناقض ومشروعية التعامل – سسيولوجيا – مع عينة محدودة الحجم قد تكون – أو لا تكون – عظيمة الدلالة • كما أن إخضاع هذه النتائج أو بعضها للمناقشة ومحاولة التفسير لا تتناقض فى الواقع مع دعوتنا للتعامل معها فى ضوء حجم عينتها ، إذ أن المناقشة هنا ومحاولة

التفسير **لا نستهدف من خلالها تعميما** بقدر ما نسعى **نحو فهم أكثر عمقا** لدلالات هذه النتائج وما يمكن أن تشير إليه أو تكشف عنه سسيولوجيا أو بنائيا من أبعاد قد تفيد فى فهم الواقع الموضوعى ــ أو جزء من هــذا الواقع ــ للصفوة المصرية المتعلمة ــ أو ما نطلق عليهم تجــاوزا لفظ المثقفين المصريين ــ وعلاقتها بمتغيرات البناء الاجتماعى المصرى الراهن •

وقد يتصور البعض أنه قد غاب عنا الكشف عن وضعية نتائج الدراسة بالنسبة للتساؤلات التى أثيرت فى بداية دراستنا الميدانية هذه ، ولكننا آثرنا إرجاءها إلى ما بعد المناقشة ومحاولة التفسير ، حتى تكتمل الرؤية ــ نسبيا ــ بالنسبة لــما أثير من تساؤلات تتعلق بهوية عينة الدراسة من الصفوة المصرية المتعلمة •

يبقى أخيرا أن نشير إلى أمر هام قــد يثير قلق المعنيين بأمر المنهج والنظرية وإرتباطهما بمرحلتى المناقشة ومحاولة التفسير ، وهى قضية يمكن بلورتها فى تساؤل مؤداه : **أثمة نظرية نلتزم بها أو منهج ننطلق منه فى محاولتنا البحثية هذه ؟**

والواقع إن لدراستنا منهجا ــ أن إن شئت إن لنا أسلوبا وطريقة فى التعامل مع معطيات دراستنا ، هذا إذا أردنا التبسيط ورد أى محاولة للتشكيك فى مشروعية المنهج المختار ــ وهو الذى تكشف منذ بداية اختيار موضوع الدراسة ، وألمحنا إليه فى المقدمة العامة لكتابنا الراهن ، وأعنى به الاتجــاه البنــائى التــاريخى Structural - Historical Approach فكأن أسلوبنا فى التعامل مع معطيات الدراسة ينطلق **من خــلال أبعاد ثلاثة هى :**

١ ــ البناء الاجتماعى من خلال مضمونة الدينامى (الصراع) •

٢ ــ التاريخ كنقطة بدء لفهم الحاضر وتعيين ملامح المستقبل •

٣ ــ اللحظة الراهنة إرتباطا بفكرة البناء الاجتماعى الدينامى •

ولذلك فإن المحاور الثلاثة التى أردنا لها أن تكون نقاط إرتكاز للفصل الراهن ـ الخاص بالمناقشة ومحاولة التفسير ـ لتعد فى يقين ترجمة لمنهجنا أو إتجاهنا بأبعاده الثلاثة السابقة • وقد يعيب البعض علينا ـ وقد يكون معه بعض الحق أو كله ـ ذكرنا لطبيعة المنهج الذى سوف نلتزم به ، فالمنهج أو النظرية ـ كما يرى هذا البعض ـ مسألة تتشف من خلال طبيعة تناول أو معالجة معطيات الدراسة وليس أمرا ينبغى أن يعلن عنه •

وجدير بالذكر أنه رغم تحديدنا ـ بصورة مستقلة ـ للمحاور الثلاثة التى سوف نناقش من خلالها أبرز نتائج الدراسة إلا أن نقطة البدء لدينا سوف تكون (النتيجة) وليس محورا معينا ، فقد نرى أن نتيجة ما جديرة بالمناقشة فى ضوء المحور الأول والثانى معا أو الأول والثالث أو الثانى والثالث أو من خلال واحد من هذه المحاور ، فحتى نتجنب تكرار النتيجة الواحدة أكثر من مرة ـ إذا ما فصلنا المحاور بعضها عن البعض ـ فلسوف نتناول النتيجة الواحدة مناقشة وتفسيرا بصورة عرضية فى ضوء ما يتلاءم معها من محاور ، سواء أكان محورا واحدا أو أكثر •

(١)

رغم محدودية عينة الدراسة فإن ما أثارته من قضايا وما كشفت عنه من نتائج قد يبعث على الاهتمام بالنظر فى طبيعة هذه النتائج فى ضوء بعض قضايا علم الاجتماع والتراث السسيولوجى المتاح وخاصة التراث الخاص بعلم الاجتماع السياسى والكتابات المختلفة التى تناولت قضاياه وإشكالياته كقضية البناء الطبقى ووعى الأفراد به وقضية التطرف بأشكاله المختلفة وخاصة التطرف السياسى والمسألة الخاصة بوضعية المثقفين على سلم البناء الاجتماعى [لاسيما بالنسبة للدول النامية] ودورهم البنائى وعلاقاتهم بالشرائح الأخرى ، وموقفهم من السلطات الحاكمة ومن القضايا الهامة كذلك والتى يعنى بها علم الاجتماع ـ والاجتماع السياسى على وجه الخصوص ـ قضية الإنتماء الأيديولوجى والاتجاهات الفكرية المختلفة كالاتجاهات الراديكالية والمحافظة وعلاقة

ذلك كله بظواهر التمرد والمعارضة التى عادة ما تنشأ وتتخلق بين شرائح المجتمع المختلفة وخاصة شريحة المثقفين أو بالأحرى شريحة الصـفوة المتميزة تعليميا •

إذن ما هو موقف (بعض) نتائج بحثنا الراهن من هذا التراث السسيولوجى المتنوع ؟ ولعل أول ما يثير إهتمامنا ذلك الاتفاق الذى يتبدى فى أحد نتائج الفصل الثانى من النظر الى المحـك الاقتصادى Economic Criterion باعتباره معيارا أساسيا للتقيم الطبقى ، وهذه النتيجة فى الواقع كانت ولازالت تمثل إحـدى قضايا الخـلافيه بين الاتجاهات السسيولوجية المختلفة لاسيما بين الاتجاهين التقليديين فى علم الاجتماع ، إتجاه الصراع Conflict Approach ونقيضـه إتجـاه التوازن Equilibrium Approach ، وما تفرع عنهما من محاولات تسعى الى التوفيق بين تناقضات هذين الاتجاهين (١) • وموقفنا من هذه القضية يتكشف من خـلال تمسكنا بالرؤية غير الاستاتيكية فى تفسـير ظواهر المجتمع وهى التى أعلنـا عنها فى تعاطفنا مع النزعة البنائية ــ ومحورها الصراع ، وهى رؤية ترى فى الواقع إيقاعا ديناميا ، ولمـا كان البناء الطبقى Class Structure أحد مظاهر هذا الواقع الدينامى ، ولمـا كانت الرؤية الدينامية للبناء الطبقى تسلم بأهمية المحك الاقتصادى فى تفسير ديناميات هذا البناء وتفسر طبيعته والعلاقات التى تحكم عناصره المختلفة فإننا نرى أن هذه النتيجة التى أسـفرت عنها دراستنا الراهنة تتسق كثيرا مع هذه الرؤية ، غير أننا نرى :

---

(١) انظر كامثلة للسعى نحو التوفيق بين هذين الاتجاهين :

Van den Berghe, Pierre, L., Dialectic and Functionalism : Toward a Theoretical Synthesis In Chambliss, William, J., (ed) Sociological Read'ngs in the Conflict perspective, Addison - Wesley publishirg Company, California, 1973, pp. 44-61.

كذلك : Frank, Andre Gunder, Functionalism and Dialectics, In Chambilss, William, J., (ed) Ibid, pp. 62-73.

(أ) إن المحك الاقتصادى لا يعمل بمعزل عن المحكات الأخرى كمحك التعـليم مثـلا •

(ب) فالاقتصاد والتعليم وغيرهما فى علاقة جدلية دائمة بحيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر ، وإن بدا المحك الاقتصادى كمحك محورى يوجـه ما عداه من المحكات الأخرى •

(حـ) إن الرؤية الكلاسيكية للاقتصاد كمحك لتخلق ظواهر المجتمع والتى تجسدها التفسيرات المبتذلة لمقولات إتجاه الصراع لتعد — فى يقينى — رؤية غير صالحة لتفسير ديناميات البناء الطبقى [١] ، نظرا لتطرف هذه التفسيرات ومبالغتها فى أهمية العامل الاقتصادى على حساب العوامل الأخرى ولإغفالها صيغة الجدل كصيغة تفسر علاقة العوامل بعضها مع البعض الآخر •

ومن الملاحظ أن المحك الاقتصادى لم يتغافل عنه إتجاه التوازن [٢] عند مناقشته لمفهوم الطبقة الاجتماعية وطبيعة البناء الطبقى ولكن (وضعية)

---

(١) انظر فى شرح النظرية الكلاسيكية للطبقات الاجتماعية كما قدمها الفكر المـاركسى **التقليدى** :

Bendix, Reinhard and Lipset, Seymour, Martin, Karl Marx. Theory of Social Classes, In Bendix and Lipset (eds), Class, Status and Power, The Free Press of Glencoe, 1961, pp. 26-35.

وكذلك انظر فى تقديم فهم للتحليل الماركسي للبناء الاجتماعي والتغير :

Zeitling, Irving, Marx's Paradigm for an Analysis of Structure and Change of Whole Societies, In Chambliss, William, Op. Cit., pp. 78-82.

(٢) انظر فى شرح وجهة نظر التوازن فى **الطبقات الاجتماعية** :

Page, Charles, H., Social Class and American Sociology, In Bendix and Lipset, Op. Cit., pp. 45-48.

انظر كذلك :

Sorokin, Pitrim, A., What is A Social Class? In Bendix and Lipset (eds), Ibid, pp. 87-92.

وكـذلك :

Parsons, Talcott, A Revised Analytical Approach to the Theory of Social Stratification, In Bendix and Lipset (eds), Ibid, pp. 128.

هذا المحك ، ومضمونه ودوره بالنسبة لهذا البنـاء هو ما يختلف فيه الاتجاهان ، بل ويتناقضان فيه أشد ما يكون التناقض •

وتبقى ملاحظة أخيرة تتعلق بجدلية العلاقة القائمة بين العوامل المؤدية الى تخلق ظواهر المجتمع وعلاقة هذا (الجدل) بنوعية البناء الاجتماعى ، وقد تنصب إشارتنا على البناء الاجتماعى للدول النامية المتخلفة الذى يتسم بخصوصية بنائية ما ينبغى تجاهلها وبمسيرة تاريخية قد نضل اذا ما غضضنا النظر عنها • فالجـدل بين العوامل أمر قائم باعتباره مقولة فرضها الواقع ، أما مسار هذا الجدل ودينامياته فهـو **فيما أرى محكوم بهذه الخصوصية البنائية والتاريخية بالنسـبة للدول المتخلفة** ، فهو جدل (مشروط) أو إن شئت قلت هو جدل **(محكوم)** إذا ما طبق على دولنا المتخلفة ، فقد يلعب المحك الاقتصادى دورا حاسما فى تعيين هوية البناء الطبقى لمجتمع من غير مجتمعاتنا النامية تسانده عوامل أخرى كالتعليم والسـمعة والصـيت Repetuation وموطن السكن ••• الخ ، وقد يؤدى الجدل بالنسبة للمحك الاقتصادى مع غيره من المحكات الأخرى بالنسبة للدول النامية إلى أن يكون له — أى للمحك الاقتصادى — دور — ولكنه ليس أساسيا أو حاسما — بالنسبة لتحديد طبيعة البناء الطبقى ، إذ يبرز التعليم — كمحك — أو السياسة — كمتغير — يبز المحك الاقتصادى ويتجاوزه •

وفى نطاق ملاحظتنا الأخيرة أيضا ينبغى أن نشير إلى أمر هام يتعلق بترتيب نوعية المحكات التى تلعب دورا فى صياغة البناء الطبقى لأى مجتمع كائنا ما كان ، وهذا الأمر يتعلق ببعد (الزمان) ، فقـد تؤدى صيغة الجدل بين العوامل إلى ظهور المحك الاقتصادى — أو التعليمى أو السياسى أو العسكرى ••• الخ • باعتباره محكا حاسما وأساسيا فى نعيين هوية البناء الطبقى لمجتمع ما فى (زمن معين) ، وقد يخبو هـذا المحك أو ذاك وتنحسر أهميته — وإن لم يختف — فى (زمن آخر) فى نفس المجتمع الواحد • فلا نتصور مثلا أن يكون (ترتيب المحكات) التى

تعين طبيعة البناء الطبقى للمجتمع المصرى فى العصر المملوكى ، تتخذ نفس الشكل بالنسبة لهذا البناء فى مصر فى العصر الحديث أو المعاصر ، اللهم إلا إذا تشابهت الظروف وهو أمر قد يكون عسير التحقيق •

– ٢ –

وتثير إحدى النتائج الهامة التى أسفرت عنها دراستنا إشكالية نظرية من نوع آخر ، فهذه النتيجة تذهب – وفقا لما رأته غالبية عينة الدراسة – إلى أن المثقفين قد انحدروا من أصول اجتماعية وطبقية متعددة ، ولا يمكن أن يعزى وجودهم إلى أصل طبقى واحد ، ولقد حددت النتيجة هذه الأصول فى ثلاثة هى : الفلاحون والعمال والطبقة الوسطى ، ومن ثم كان هذا المأزق النظرى الذى لم ينل كثيرا من إهتمام المنظريين فى مسألة الطبقات والصراع الطبقى ووضعية المثقفين وأصولهم ، إلا فيما ندر من الدراسات والبحوث النظرى منها والتاريخى [(١)] • ورغم هذه الندرة فى التأصيل النظرى للظاهرة – ظاهرة الأصول الاجتماعية للمثقفين – إلا أننا لم نلحظ إتفاقاً كاملا – وهو أمر طبيعى – بين الباحثين بشأنها ، ففى الوقت الذى يرى فيه – مثلا – كارل مانهيم Mannheim أن المثقفين فى العصر الحديث يمكن التعامل معهم باعتبارهم فئة بلا أصل طبقى محدد Classless ، إذ أن المثقفين – فيما يرى مانهيم Mannheim – قد تشكلوا من مختلف الطبقات الاجتماعية ، فضلا عن أن أفكارهم من الصعب تحديدها تحديداً طبقيا كما هو الحال مثلا بالنسبة للعمال أو

---

(١) انظر كمثال للاهتمام بمسالة **الأصول الطبقية للمثقفين** :

Brym, Robert, Intellectuals and Politics, George Allen and Unwin, London, 1980.

وانظر الترجمة العربية لهذا المؤلف فى : عاطف احمد فؤاد ، المثقفون والسياسة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

وكذلك أنظر فى موضوع المثقفين بوجه عام :

Mil's, C. Wright, The Sociological Imagination, Oxford University Press N. Y., 1978, pp. 195 - 226.

حيث يعرض ميلز Mil's فى ملحق للكتاب دراسة عنوانها (فى حرفة المثقف) (أو فى الحرفة الثقافية أو العقلية) «On Intellectual Craftsmanship»

أصحاب المشروعات (١) ، ففى الوقت الذى يرى مانهيم هذا يرى آخرون عكس ذلك ، إذ يعد تقدون ـ وهم قلة ـ إنه من الممكن أن يعزى الأصل الطبقى للمثقفين إلى طبقة واحدة كالطبقة الوسطى مثلا ، وهو أمـر يرفضه أيضا الماركسيين الجدد Neo - Marxists ، إذ يرون أن المثقف الـذى ينغمس فى مظاهر البنـاء القومى Super Structure الذى تخلقه الدولة لا يعد عضوا بالطبقة الوسطى — الجديدة ــ إنما يتحول الى مجرد عامل أجير (٢) .

ولكن يبدو أن التاريخ المصرى الحديث يؤكد دعوى كارل مانهيم الخاصة بتعدد الأصول الطبقية للمثقفين ، وهو الأمر الذى أشرنا إليه من قبل حيث مثلنا بطه حسين والعقاد كنموذجين للمثقف ذى الأصول الطبقية القروية الدنيا وإلى **أحمد لطفى السيد والشيخين مصطفى وعلى عبد الرازق** كنماذج للمثقفين من ذوى الإنتماءات الطبقية العليا ، كذلك **عبد الله النديم** كمفكر ومثقف ثورى متميز وكان ينتمى إلى الطبقـة الحضرية الدنيا وهو ما ينطبق **على بيرم التونسى ومحمد شفيق المصرى ومحمد العبد وحافظ إبراهيم** ، كما يمثل النموذج الثانى ـ المثقفون من ذوى الانتماءات الطبقية العليا أو فرق المتوسطة ـ **محمد وإبراهيم المويلحى ومحمد البابلى وأحمد شوقى** ... الخ . ومما يؤكد التعـدد الطبقى للمثقفين المصريين أو من فى حكمهم أن غالبية المؤرخين المصريين ـ إذا ما تعاملنا معهم باعتبارهم مثقفين أو نماذج للصفوة المثقفة ـ كالمقريزى وابن إياس وابن تغرى بردى وابن الحكم وعبد الرحمن الجبرتى ، ثم عبد الرحمن الرافعى فى العصر الحـديث ، فغالبية هؤلاء ممن يصعب تحديد أصل طبقى واحد لهم جميعا ، فهم متعددو الأصول الطبقية ، فمنهم

---

(١) انظر المؤلف الرائد لمـانهيم :

Mannheim, K., Ideology and Utopia, trans by Wirth and Shils, New York, Harvest, 1955.

وكذلك انظر عرضا لأفكار مانهيم وغيره من العلماء فيما يتعلق بهـذه القضية فى : Brym, Robert, Intellectuals and Politics, pp. 11-13.

(٢) Brym, Ibid, p. 12.

من ينتمى إلى الطبقة العليا (علية القوم ــ أولاد الناس) وآخرون ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الدنيا .

أما فى عصرنا الراهن فإذا ما نظرنا إلى بعض أدبائنا ومفكرينا ــ إذا ما انطبقت عليهم مقولة المثقف ــ فلسوف نجد إلى أى حد تتسق أصولهم الطبقية مع فكرة التعدد الطبقى للمثقفين التى أكد عليها كارل مانهيــم Mannheim والتى لا أعتقد أننا نختلف معه بشأنها إن لم نوافقه كل الموافقة . **فزكى نجيب محمود وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ولويس عوض ومحمود شاكر وثروت أباظة وعبد الرحمن الشرقاوى** (١) ، وقبل هؤلاء أو معهم **سلامة موسى ومحمد مندور وزكى مبارك وأحمد الزيات ، وأحمد أمين ، ومحمد ومحمود تيمور ويحيى حقى** ... الخ (٢) ، فهؤلاء ــ وغيرهم ــ نماذج تؤكد صدق مقولة مانهيم Mannheim هذه والخاصة بتعدد الانتماءات الطبقية لشريحة المثقفين .

― ٣ ―

وهناك نتيجتان ترتبط إحداهما بالأخرى وتثيران جدلا تاريخيا وتكشفان عن أوضاع بنائية حاضرة ، وهذا الجدل التاريخى والوضــع البنائى الراهن قد يمس ــ وهو يمس بالفعل ــ بناءات وأنظمة فرعية هامة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ... الخ تشكل فى إجمالها البناء الاجتماعى فى ماضيه وحاضره ، وإن كان النظــام أو النســق السياسى ــ وقرينه الاقتصادى ــ يمثلان محورا هاما وأساسيا لهذا البناء الكلى . ولاشك أن مناقشة هاتين النتيجتين فى ضــوء النسقين السياسى والاقتصادى سوف يقودنا بالفعل لفهم أعمــق لطبيعة هاتين النتيجتين ،

---

(١) ونماذج أخرى كعبد الرحمن بدوى وعبد القادر القط وفــؤاد زكريا ومهدى علام وحسين فوزى .

(٢) فضلا عن كبار قدامى الساسة المصريين كمصطفى كامل وسعد زغلول ومحمد حسين هيكل وعبد العزيز فهمى ... الخ الذين جمعوا بين وضعيتهم السياسية وتميزهم الفكرى والثقافى .

ولاسيما وأنهما متسقتان – فيما نرى – مع المعطيات التاريخية والبنائية الراهنة للمجتمع المصرى •

ومضمون النتيجة الأولى تتعلق بأكثر الفئات الاجتماعية قربا أو إقترابا من فئة المثقفين ، حيث ذهبت غالبية عينة الدراسة إلى أن فئة الطلبة تليها فئة العمال هما أكثر الفئات إقترابا وتلاحما مع فئة المثقفين ، بينما يعد العسكريون أقل الفئات إقترابا من هذه الفئة المثقفة • والنتيجة الثانية تأكيد للنتيجة الأولى حيث ظهر أن العسكريين بالفعل هم أكثر فئات المجتمع بعدا عن فئة المثقفين واحتداما معهم كما ترى أغلبية عينة الدراسة التى ذهبت أيضا إلى أن المثقفين – كعناصر أو كأفراد فى فئة من المفترض أن تكون واحدة – يدخلون بعضهم مع البعض الآخر فى صراعات الأمر الذى يبدو معه أن المثقفين أنفسهم هم أكثر الفئات – بعد العسكريين – بُعدا عن أنفسهم •

وهذه القضية تذكرنا بما ذهب إليه روبرت بريم Brym من أن المثقفين – لاسيما أصحاب الاتجاهات الراديكالية منهم – عندما ينعزلون عن القاعدة الجماهيرية يمكن أن يتحولوا إلى الإرهاب Terrorism ، الأمر الذى يمكن بعض الاستراتيجيات الأخرى التى تتبناه بعض الصفوات من أن تلتحم بالقاعدة الجماهيرية ومن ثم تنجح هذه الاستراتيجيات فى تبنى أكثر الاتجاهات ديمقراطية بالنسبة للقضايا السياسية (١) •

فالقاعدة الجماهيرية – والتى يعد الطلاب والعمال والفلاحون نماذج بارزة لها – وكما أشار بريم Brym وارتباط المثقفين بها تعد – فى يقينى – شرطا لتحقيق النجاح الفعلى للدور الذى يمكن أن يضطلع به المثقفون فى المجتمع ، (ولاسيما إذا كان منوطا بفئة المثقفين) فى الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية خاصة بالنسبة للمجتمعات المتخلفة أو النامية أو على الأقل المشاركة الجزئية فى الحكم •

---

(١) انظر Brym, Robert, Intellecuals and Politics, p. 32.

وإذا كنا فى مصر ومنذ العشرينيات من القرن العشرين قد لاحظنا إقترابا واضحا بين كل من العمـال والطلبة والفلاحين من جهة وبعض السياسيين والمفكرين والمثقفين المصريين [١] ، فإننا منذ الخمسينات من هذا القرن وحتى مشارف الثمانينيات من قرننا هذا نلاحظ أن هناك توترا — بل صراعا — بين العسكريين — باعتبارهم حكاما — وبين المثقفين أو تلك الشريحة المعارضة منهم التى وعت بحق معنى حقوق الانسان ، ومعنى أن يكون للانسان رأى يدافع عنه [٢] .

ولكن يبدو أن العلاقة المتوترة بين الحكام فى مصر (سواء أكانوا عسكريين أو غير ذلك) والصفوة المتعلمة أو المثقفة لها جذورها التاريخية والتى يستحيل معها أن نردها فقط إلى القـرن العشرين ، فإشـارات المقريزى فى « السلوك فى معرفة دول الملوك » [٣] وابن إياس فى (بدائع الزهور فى وقائع الدهور) وأبو المحاسن تغرى بردى فى (النجوم الزاهرة) ، والقلقشندى فى (صبح الأعشى) وعبد الرحمن الجبرتى فى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ولدى غيرهم من المؤرخين المصريين تؤكد — أى هذه

---

(١) أنظر وقائع أحداث ثورة عام ١٩١٩ فى عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، وانظر محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، حيث يبدو دور العمال والطلبة والفلاحين وبعض الفئات الأخرى فى الوقوف بجانب الثوار والدفاع عن مشروعية الثورة . كذلك انظر موقف بعض المثقفين المصريين من قضايا الشعب وحقوقه فى التعليم والاستنارة وتوفير ظروف اقتصادية ، فضلا — وهـو الأهم — عن حقوقه السياسية (أنظر المواقف المختلفة لأحمد حسين فى جريدة الاشتراكية وأنظر كتابات سلامة موسى ومواقفه من قضايا العامل والفلاح) وقبل هـذا وذاك أنظر وتتبع مواقف عبد الله النديم من خلال مقالاته (خاصة فى صحيفة الاستاذ وغيرهـا) وخطبه التى تعد تشريحا اجتماعيـا لادواء المجتمع المصـرى آنذاك والأوضاع التى كان عليها الفلاحون والعمال فى ذلك الوقت .

(٢) يمكن الرجوع لتتبع مظاهر هذا الصراع فى هذه الحقبة وما قبلها الى عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٣) كذلك (كشف الغمة) ، و (الخطط) .

الاشارات ــ أنه رغم مهادنة [1] بعض أفراد الصــفوة المتعلمة فى مصر (خاصة أيام حكم المماليك بمراحلهم المختلفة) وللسلاطين والملوك والحكام إلا أن البعض الآخر ــ وهو ليس بالنادر وليس بالكثير ــ قد اتخذ موقف الاستهجان ، أو إن شئت قلت بلغة العصر موقف المعارضة • بل إن الصراع ــ كظاهرة ــ لم يكن حكرا على الحكام والصفوات المتعلمة بل تخطاه إلى الصفوات المختلفة فى مصر آنذاك [2] ، حيث يشير فيه إلى بعض الصفوات وطبيعة العلاقات القائمة بينهم كالصفوة العسكرية Military والصفوة التنفيذية Executive وبعض المهن التى يتولى قيادتها صفوات من المجتمع كالمهن البيروقراطية Bureaucratic (الإدارية ــ المالية) والمهن القانونية Legal Professions والمهن التعليمية Scholarly and Educational professions والمهن الدينية Religious كطوائف الصوفية والأقباط [3] •

والواقع أن موضوع منطقية إقتراب الطلبة والعمال والفلاحين من فئة المثقفين وابتعاد العسكريين عنهم موضوع يتطلب ــ فى يقينى ــ دراسة تاريخية وبنائية واعية ــ مستقلة بطبيعة الحال ــ لأن فيما أعتقد أخطر من تلك الإشارة العجلى التى قمنا بها فى أطروحتنا الراهنة •

---

(١) من الواضح أن المهادنة ــ كصفة وسلوك ــ من المثقفين أو بالأحرى من بعض هؤلاء المثقفين ظاهرة ليست حديثة أو معاصرة انما لها جذورها التاريخية العميقة .

(٢) انظر فى طبيعة الصفوات فى مدينة القاهرة فى العصور الوسطى :
Pettry, Carl, F., The Civlian Elite of Cairo in The Later Middle Ages, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1981, pp. 200-306.

(٣) انظر عرضا لعلاقة الطوائف والطبقات بعضها مع البعض الآخر فى مصر عبر تاريخها وخاصة فى عصورها الوسطى : صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، بدون تاريخ .
وكذلك انظر فى طبيعة هذه **الطوائف** :
أندريه ريمون ، التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهــير الشايب ، منشورات روزاليوسف ، يوليو ١٩٧٤ •

– ٤ –

فى نطاق علاقة الصفوة – كمفهوم [1] – بالمثقفين نلاحظ أن إحدى نتائج الدراسة ترى أن المثقفين المصريين يمكن النظر إليهم باعتبارهم إحـدى صفوات المجتمع المصرى ، وقد يكون هذا – تاريخيا – صادقا إلى حـد كبير ، وإن كان مفهوم الصـفوة المثقفة Intellectual Elite لا ينسحب – علميا – إلا على هؤلاء المتميزين علميا وثقافيا من نخبة المصريين بدءا برفاعة رافع الطهطاوى وما تبعه من مثقفى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حتى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن . ومع ذلك فإن النخبة التى عاصرت رفاعة الطهطاوى والتى سبقته كالشيخ السادات والبكرى والسيد عمر مكرم والمؤرخ عبد الرحمن الجبرتى وقبله بطبيعة والده الشيخ حسن الجبرتى وغيرهم ، يمكن التعامل معهم – إفتراضا – باعتبارها من الصفوة المثقفة .

والصفوة – كمفهوم سياسى وسسيولوجى – إذا ما نظرنا إليها باعتبارها جماعة أو طبقة متميزة قـد تتعارض مـع بعض الايحاءات الديمقراطية لمعنى علاقة الفئات الاجتماعية بعضها مع البعض الآخر ، وخاصة بالنسبة لفئات التميز ، حيث يصبح التميز هنا مجرد (صفة) أو محض (سمة) لا تعنى الحصول على مزايا سياسية أو اجتماعية أو

---

(١) يرى مارتن ترافيز Travis أن مفهوم الصفوة يشـير – بوجه عام – الى جماعة من الأشخاص فى أى مجتمع كائنا ما كان يتسمون بملكيتهم لأوضاع التميز . وبصورة أكثر تحديدا فان هذا المفهوم يشير الى جماعة من الأشخاص المتميزين فى مجال معين ، خاصة الأقلية الحاكمة او تلك الدوائر التى تتكون – تراكميا – منها الأقلية الحاكمة . ولقد بدأ هذا المفهوم ينتشر فى فرنسا وكان يعنى الاختيار الحسن للاشياء . وبمقدم القرن الثامن عشر تطور هذا المفهوم لكى يعني (التميز) داخل سياقات أخرى . وفى كل من علم الاجتماع وعلم السياسة (تحت تأثير باريتو وغيره) تجاوز المفهوم معنى اختيار الأشياء وتحرك نحو (تميز) الأشخاص والجماعات .

Travis, Martin, B., **Elite**, In Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds), A **Dictionary of the Social Sciences**, The Free *Press*, *New York* 1967, p. 234.

اقتصادية تتعارض ومصالح الطبقات العريضة ، أمـا التميز بالنسبة للصفوة فهو تميز طبقي يفرض نوعاً من العزلة بين الجماعات المتميزة وغيرها من الجماعات أو بالأحرى الطبقات الأخرى ، فالمفهوم إذن بهذه الكيفية ذو معنى غير ديمقراطي ، يشير إلى دلالات يعكسها لنا تصور كل من باريتو Pareto ولازويل Lasswell لها ، فباريتو على سبيل المثال يرى فى كتابه :

(The Mind and Society, ed. A. Livingston, trans; J. Cape, 1935, Vol. 3, pp. 1423 - 4).

إن هناك شريحتين : شريحة سفلى Lower Stratum هى ما يطلق عليها اسم اللا صفوة Non - elite ، وشريحة عليه Higher Stratum ، وهى ما يعنى به الصفوة Elite وهى تنقسم إلى صفوة حاكمـة Agoverning elite وصفوة غير حاكمة Anon governing elite .

أما لا زويل H. D. Lasswell فيعرف الصفوة بأنهم هـؤلاء الذين يمسكون بأعلى المراكز أو الأوضاع فى مجتمع معين ولذلك فهناك صفوات متعددة كما أن هناك قيماً متعددة . فبجانب صفـوة القـوة elite of power (الصفوة السياسية Political Elite) ، توجد صفوات تتعلق بالثروة وأخرى خاصة بالمعرفة والاحترام

(Lasswell, H. D., Lerner, & Rothwell, C. E., The Comparative Study of Elites, Stanford University Press, Stanford, 1952, p. 6). (1).

ولا شـك أن تصـور كل من باريتو Pareto ولازويل Lasswell يؤكدان أن ثمة هوة بين الصفوة (أو الصفوات) وبين غيرها من الفئات الأخرى ممن لا تنطبق عليها سمات الصفوة (٢) ، وهنا يبرز تساؤلنا

---

(١) انظر تفاصيل ذلك فى : Travis, Martin, Ibid, p. 234.

(٢) انظر وجهة نظر السير رايت ميلز Mills بالنسبة لهذه القضية فى :

Mills, C. Wright, The Power Elite, Oxford Univ. Press, N. Y., 1981.

وانظر تفاصيل ذلك فى : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمـة محمد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الأساسى عن علاقة صفوتنا المصرية المثقفة – عبر تاريخ مصر الطويل – باللا صفوات أو بالفئات الاجتماعية ؟

والواقع إن هذا الطرح النظرى الذى قدمه كل من باريتو Pareto ولازويل Lasswell فيما يتعلق بتصنيف الصفوات وعلاقتها باللاصفوة قد لا يجـد ما يدعمه بصورة (كلية) عبر علاقة صفوات المجتمع المصرى بغيرها من فئات اللاصفوة ، فالجزئية المحدودة التى يتلاقى خلالها فكر باريتو ولازويل من جهة ووضعية الصفوات المصرية من جهة تتحدد فى إمكانية تصنيف الصفوة المصرية إلى عدد من الصفوات الفرعية والتى تحددت تاريخياً فى الصفوة الحاكمة Governing Elite والصفوة العسكرية (والتى أضحت صفوة حاكمة منذ بدايات الخمسينيات من هذا القرن وحتى لحظتنا الراهنة) Military Elite والصفوة الأقتصادية Economic Elite والصفـوة الفكرية Intellectual Elite والصفوة الدينية • فكرة تعدد الصفوات هى الجزئية الوحيدة التى التقى فيها فكر باريتو ولازويل مع طبيعـة صفوات المجتمع المصرى •

أما ما تعارض فيه فكر كل من باريتو ولازويل مع طبيعة صفوات المجتمع المصرى وخاصة فى علاقة تلك الصفوات مع غيرهـا من فئات اللاصفوة ، فهذه العلاقة وإن إتخذت شكل تلاحم بين كل من الصفوة الحاكمة والصفوة العسكرية من جهة وبينهما وبين الصفوة الاقتصادية إلا أن الصفوة الفكرية كانت – ومازالت – حائرة ، متأرجحة فى علاقتها ببقية الصفوات الأخرى (لا سيما الصفوة الحاكمة) فما بين مشايعة – مشايعة الخائف – ومهادنة – الذى لا حول له ولا قوة – إلى معارضة – معارضة فقدان الأمل – يأتى هذا الموقف – أو إن شئت اللا موقف – من الصفوة المثقفة أو الفكرية •

ويتأكد تناقض فكر كل من باريتو ولازويل مع ما يطرحه تاريخ المجتمع المصرى فيما يتعلق بعلاقة الصفوة الفكرية بفئات اللا صفوة

من الفلاحين والحرفيين والعمال [من المؤكد تاريخياً علاقة فئات اللا صفوة بالصفوة الحاكمة كانت تتسم فى عمومها بالتوتر وبممارسة القهر من الطرف الثانى (الحاكمة) على الطرف الأول (فئات اللا صفوة)] ، فهذه العلاقة (الصفوة الحاكمة مع فئات اللا صفوة) وإن بدت فى عمومها علاقة توافق (أو على الأقل علاقة تتسم بعدم الصراع) نظراً لما اتفقنا قبلا من أن فئات اللا صفوة (كالفلاحين والعمال والحرفيين) كانت من أهم المصادر الطبقية التى شكلت بنية الفئة المثقفة المصرية أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم الصفوة الفكرية ، فالصراع إذن غير وارد ، كذلك فإن التلاحم الكامل وإن ظهر جزئياً خلال تاريخ المجتمع المصرى ، إلا إنه لم يتحقق كاملا لعدد غير قليل من العوامل (١) .

ومع ذلك فإن ثمة مؤشرات تكشف عن قدر من الوعى لدى بعض أفراد الصفوة المثقفة المصرية بضرورة التلاحم مع فئات اللاصفوة ، ففضلا عن الدور القيادى الذى لعبته تلك الصفوة عبر تاريخ المجتمع المصرى تدعيماً لموقف الفئات الشعبية فى مناهضة ظلم الحكام وديكتاتوريتهم (المواقف الخاصة بثورتى القاهرة الأولى والثانية وقبل ذلك المواقف الموجهة نحو عسف المماليك وظلم حكامهم ، وبعد ذلك الموقف الخاص بعزل الوالى خورشيد باشا وتعيين محمد على واليا على مصر) ، ففضلا عن ذلك وفى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والعشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن حيث نجد نفراً غير قليل من أعضاء الصفوة المثقفة يحملون دعاوى الديمقراطية والمناداة بالحرية وبحكم الشعب ، والدفاع عموماً عن حقوق الإنسان

---

(١) اقترح أن تكون قضية علاقة الصفوة الفكرية المصرية بغيرها من الفئات الأخرى من اللا صفوة موضع دراسة سسيو تاريخية ، فضلا عن تصورنا لامكانية اجراء دراسة ميدانية للوضعية الراهنة لهذه العلاقة .

المصرى (١) ، ولكن مع ذلك قد يكون من غير المؤكد أن نقف على موقف موحد ــ تاريخياً ــ وقفته الصفوة الفكرية من فئات اللاصفوة •

(٥)

ولا شك أن بعض نتائج دراستنا الراهنة مثل تلك النتيجة التى تذهب إلى أن أكثر صفوات المجتمع المصرى تعارضاً هى الصفوة الفكرية مع الصفوة العسكرية كذلك الصفوة الدينية مع الصفوة من المثقفين العلمانيين Secular Intellectuals تتسق إلى حد كبير مع معطيات التاريخ المصرى فى بعض حقبه المتميزة ، فلا شك أن حقب الخمسينيات والستينيات قد شهدت صراحاً بين الصفوتين الفكرية والعسكرية (باعتبارها صفوة حاكمة) ثم تلتها فى بعض سنوات السبعينيات والعام الأول من الثمانينيات ، أما الصراع بين الصفوة الدينية التقليدية والصفوة العلمانية من المثقفين فهو صراع قد تأكدت صوره ومظاهره بعد ظهور حركة الاخوان المسلمين وبعد أن تبلور دور هذه الحركة ثقافياً وسياسياً •

غير أن هناك نتيجة أخرى قد تجد لها سنداً من معطيات الواقع الراهن والتاريخ ، فضلا عن بعض معطيات التراث السسيولوجى هذه النتيجة مؤداها أن التناقض Contradiction فى المصالح الخاصة بهذه الصفوات ــ المتعارضة ــ يقف على قمة العوامل التى تؤدى إلى صراع هذه الصفوات ، أو على الأقل تعارض بعضها مع البعض الآخر ، يلى ذلك الاختلاف فى الأصول الثقافية والاتجاهات الفكرية •

والتناقض فى المصالح ــ كعوامل للتعارض ومن ثم الصراع ــ تعد إحدى المقولات الأساسية لاتجاه الصراع فى علم الاجتماع والمفسرة

---

(١) أنظر بعض الأمثلة لهذه النماذج فى : عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكرى السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ •

لصراع الطبقات وتعارضها (١) ، ونحن وإن كانت لنا تحفظاتنا على فكر الصراع ـ إلا أن هذه التحفظات لا تحول دون الاشارة إلى واقعية هذه المقولة ـ مقولة التناقض فى المصالح ـ وصدقها إلى حد كبير على ما نشأ من تعارض بين الصفوتين العسكرية والفكرية ، كذلك ما تخلق بين الصفوة الدينية التقليدية والصفوة العلمانية من تعارضات ، وإن كان الاختلاف فى الأصول الثقافية والاتجاهات الفكرية أكثر صلاحية لتفسير التعارضات الناشئة بين الصفوتين الأخيرتين ، كما أن هذه الاختلافات ــ الثقافية والفكرية ـ قد تعين جزئياً ـ على فهم طبيعة العلاقة التناحرية بين الصفوتين الفكرية والعسكرية .

(٦)

تمثل إشكالية (صيغة الحكم) إحدى مسائل الجدل بين مثقفى العالم الثالث ، خاصة ذلك الجدل الخاص بأكثر هذه الصيغ ملاءمة لدول عالمنا المتخلف (التخلف هنا بالمقاييس المتعارف عليها عالمياً) ، ولكن ثمة نتيجة تكشف عنها دراستنا الراهنة تؤكد أن هناك ما يشبه الإجماع على

---

(١) فى شرح مقولات الصراع الطبقى والتعليق عليها انظر المقـال الكلاسيكى :

Marshall, T. H., The Nature of Class Conflict, In Bendix and Lipset (ed), Class, Status and Power, pp. 81-87.

كذلك أنظر فى شرح وجهة نظر اتجاه الصراع فى **الطبقات الاجتماعية :**

Bendix, Reinhard and Lipset, Seymonr, Martin, Karl Marx Theory of Social Classes, In Bendix and Lipset (ed), Ibid, pp. 26-35.

كـذلك :

Bottomore, T. B., Karl Marx's Theory of Elites, In Chambliss, William (ed), Sociological Readings in the Conflict Perspective, pp. 52 - 253.

اعتبار النظام الديمقراطى (١) هو أنسب أشكال الحكم بالنسبة لهـذه النوعية من المجتمعات ، ويرتبط بهذه النتيجة ، نتيجة أخرى – تمثل أيضا إجماعاً بين أعضاء عينة الدراسة – ومفادها أن الديمقراطية هى الحل الوحيد والمخرج الطبيعى والمنطقى لأزمة عدم الاستقرار السياسى Political Instability وهى الظاهـرة التى تعانى منهـا كثير مـن الـدول المختلفة (٢) .

وتتأكد هاتان النتيجتان بنتيجة ثالثة يشير فيها مبحوثونا إلى أن غالبية الدول النامية بعيدة كل البعد عن النظام الديمقراطى ، وهـذه النتيجة تتسق والواقع إلى حد كبير ، إذ أن النظرة البارونامية لواقع المجتمعات النامية تكشف لنا عن غلبة النظم الأوتوقراطية الشمولية كصيغ تحكم غالبية هذه الشعوب . ومن اللغو أن نردد ما قيل بشأن النظام الديمقراطى (الحزبى البرلمانى) وأهميته للشعوب ولا سيما وأن هذا النظام يجسد – واقعياً – حقوق الإنسان ممارسـة وسلوكا . ولعل إحدى نتائج الدراسة تدعم تلك الحقائق .

(٧)

يحذر سيمور مارتن ليبت Lipset فى مقال لـه بعنوان علم الاجتماع السياسى Political Sociology من خطورة إستمرار هـذا

---

(١) أنظر فى شـرح الديمقراطية – كمفهوم ونظام – وفى التأصيل التاريخى والاجتماعى والسياسى لها :

Neal, Warner, Fred, **Democracy,** In Gould, Julius, and Kolb, William, L., (eds), **A Dictionary of the Social** Sciences, The Free Press, New York, 1967, pp. 187-188.

(٢) أنظر مناقشة لقضية العلاقة بين الديمقراطية – كمنهج ونظام – وبين الخروج من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية **فى الـدول المتخلفة (الفصلان الثانى والثالث)** عاطف أحمد فؤاد ، مصر فى ضمير الراحلين ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

العلم فى تجاهل دراسة دور الصفوة المثقفة فى السياسة (١) وهذا يعنى ضمناً أن هناك دوراً ــ أو أدوار ــ ينبغى أن تضطلع بها الصفوة الفكرية المثقفة فى العملية السياسية (٢) ، وهى المقولة التى أكدتها إحدى نتائج الدراسة الراهنة حيث كان هناك إجماع على ضرورة أن يكون للمثقفين المصريين دور فى تحديد مقومات البناء السياسى المصرى ، وهــو أمر ليس غريباً على مصر أو بثقفيها فمنذ أن شــارك عمر مكرم والشيخ السادات وغيرهمــا من المشــايخ والعلماء ــ وهم ممن يمكن التعامل معهم تجاوزاً باعتبارهم من الصفوة المثقفة ــ فى توجيه الشعب لتعيين محمد على والياً على مصر وهو الحدث الذى اعتبره البعض أول حادثة من نوعها فى الشرق كله وهى أن يقوم الشعب بتعيين واليه وإن سبق هــذا جهود العلماء والمشايخ واسهاماتهم فى مقاومــة ظلم الحــكام (المماليك) ومحاولــة رفع الظلم عن كاهل الشعب وكتابة أول وثيقة (شبهت بالماجناكارتا) (٢) تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ، ومنذ هــذه الأحداث ــ وغيرها ــ لم ينقطع إسهام المثقفين المصريين فى تشييد البناء السياسى المصرى سواء بالكتابة والدعاوى التى تحملها تلك الكتابات أو المشاركة الفعلية فى خضم الحياة السياسية المصرية ، خاصة فترة ما قبل الخمسينيات من قرننا هذا .

وقد لا نجد حرجاً إذا ما أكدنا أن هذا الدور قد تضاءل ــ بل قد

---

(١) Lipset, Seymour, Martin, **Political Sociology** In, Merton, Robert, K., Broom, Leonard and Cottrell, Sociology ToDay : Problems and Prospects, Basic Books, New York, 1959, pp. 81-114.

(٢) ولذلك فان ليبست Lipset يرى ضــرورة اهتمام علم الاجتمــاع السياسى بهذا الدور كذلك الاهتمام بعلاقة الصفــوة المثقفة بغيرهــا من الصفوات الأخرى وجماعات القوة Power groups فضــلا عن ضرورة اهتمام هذا العلم ــ فى نطاق اهتمامه بالصفوة المثقفة ــ بالتعامل مع المثقف باعتباره محددا للقضايا definer of issues Lipset, Ibid, pp. 111-112.

(١) انظر لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحــديث : الفكــر السياسى والاجتماعى (الجزء الثانى) ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

(٢) انظر : عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى ، مرجــع ســابق .

إختفى — فيما بعد عام ١٩٥٢ نظراً لظروف تتعلق بطبيعة البناء السياسى الشمولى الذى ساد المجتمع المصرى ردحاً طويلا من الزمن والذى وصل إلى أوج تألقه فى الخمسينيات والستينيات وبضع سنوات من السبعينيات وإن بدا اليوم هذا الدور كنتيجة لبعض التغيرات التى طرأت على بنية المجتمع سياسياً — شغوفاً بأن يتحدد له كيان وأن يكون له موقع على خريطة البناء السياسى للمجتمع المصرى •

ولكن يبدو أن مبحوثينا لم يقنعوا بهذا الدور الذى يتسم بالعمومية فيما يتعلق بمثقفينا المصريين إذ أنهم يرون أنه إذا قدر لهم تملك القوة وبالتالى السيطرة والحكم (هذا الافتراض يضمر قدراً من الاعتراف بإمكانية قيام المثقفين المصريين بمهمة الحكم) فإنهم أقدر على تحقيق الديمقراطية (*) كمنهج واسلوب بعكس العسكريين الذين — فيما يرى المبحوثون — لم يحرزوا نجاحات ملموسة بالنسبة للديمقراطية ممارسة (وإن نجحوا فى الترويج لها إعلامياً) •

وقدرة المثقفين — فى دولنا النامية — على تحقيق الديمقراطية إذا ما صعدوا إلى قمة السلطة أمر مختلف عليه بين الباحثين ، ففى الوقت الذى يزعم فيه البعض بإمكانية هذا ، يرى آخرون أن مثقفى الدول النامية إذا ما أتيحت لهم فرصة الحكم فإنهم سرعان ما يتحولون إلى أيادى قابضة على أعناق الفئات الأخرى من اللا صفوة ، ويدللون على ذلك ببعض أعضاء الصفوة المثقفة من ذوى الاتجاهات اليسارية والذين قدر لهم الحكم فى بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، حيث تناقضت دعاواهم الرامية إلى تحقيق الديمقراطية مع ممارساتهم الفعلية للحكم • ويثير روبرت بريم Brym نفس هذه القضية فى كتابه [المثقفون والسياسة] فى شكل سؤال مؤداه : **هل من الصواب أن نظن أن الحركات القومية والاشتراكية والشيوعية فى الدول النامية تتسم بما يسمى بالتغيرات غير الدستورية التى يقوم بها المثقفون** Intellecual Coups d'etat

---

(*) كانت احدى نتائج الفصل الرابع من المؤلف الراهن .

أكثر من سيادة الحركات الشعبيــة ، ثم هل النظم التى تنشــأ من خــلال هــذا الأسلوب (غــير الدستورى العنيف) هى فى حقيقــة نظم غــير ديمقراطيــة Undemocratic فى كل مظاهرها ؟

وهذا التساؤل الذى يثيره بريم Brym يكثف ما أثاره لازويل Lasswell من قبل من تشكيك فى ديمقراطية مثقفى الدول النامية ، إذ أنهم ــ كما يرى لازويل ــ يعدون قادة لحركات غــير ديمقراطيــة Non - democratice movements كمــا أنهم ينزعون أيضــا إلى أن يكونوا حكاماً لنظم استبدادية شمولية totalitarian Regimes (٢) ، وإن كان هذا — وجهة نظر لازويل ــ لا يمنع من يكون هؤلاء المثقفون فى طليعة الأفراد الذين يعملون من أجل تحقيق قدر من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية (٣) •

واضح إذن أن النوايا الحسنة التى تضمرها نتيجتنا الخاصــة بإمكانية تحقيق الديمقراطية على أيدى مثقفى العالم الثالث لا تجــد ما يدعمها واقعياً أو نظرياً وإن كان الأمر ــ فيما نرى — يستوجب دراسة سسيولوجية بنائية أكثر تعمقاً •

ولكن تبدو فكرة حكم الصفوة المثقفة غير واردة على أذهان نفر غير قليل من الباحثين والمفكرين ، إذ يرى بعض هؤلاء أنه ينبغى على هذه الصفوة أن تلعب دورها من (خارج الحــكم) ويدعم وجهة النظر هذه ما يذهب إليه P. C. Lioyd فى مؤلفه المعنون : [إفريقيا فى مرحلة التغير الاجتماعى] « «Africa in Social Change» » من أنه فى غرب إفريقيا تتوقف درجة التنمية كذلك مستواها فى المحل الأول على الدور الذى سوف تلعبه الصفوات ذات التعليم الغربى Western - educated elites

---

(١) Brym, R., Intellectuals and Politics, George Allen and Unwin, London, 1980, pp. 36-37.

(٢) Ibid, p. 37.

(٣) Ibid, p. 37.

وعلى حجمهم وعلى مستويات تعليمهم وتدريبهم ، كمـا أن هذه التنمية تتوقف أيضا على قدرات أعضاء هذه الصفوات على تحليل المشكلات التى تواجه بلدانهم (١) و (٢) •

(٨)

تميل إحدى نتائج الفصل الرابع إلى تفسير شعبيته بعض زعامات الدول النامية أو المتخلفة من خلال **بعدين : الأول** يرجع هذه الشعبية إلى ذلك الدول المضلل الذى تقوم به وسائل الإعلام الخاصـة بتلك الدول ، وهو دور اكتسب مقوماته مما تبثه السلطة الحاكمة Ruling Class المتمثلة فى ذلك الزعيم من قيم سياسية Political Values تجـد الأيديولوجية المعلنة ــ أو المضمرة ــ والتى تعين منهج الحكم — إن وجـد — فى هذه الدول أو تلك •

أما البعد الثانى فيبرر شعبية هذه النوعية من الزعامات مفسـراً إياها إنطلاقاً من غوغائية الشعب (هكذا !) وعدم نضجه وجنوحـه نحـو العاطفة • والأمر عندى أن هذين البعدين غير منفصلين فقـد يكون عدم نضج الشعب مسئولا عن إفراز مثل هذه الزعامات ، وقـد يؤدى وجـود هذه النوعية من القادة — وهم فى العادة يتمتعون بقدر لا بأس به من الذكاء ــ ومن خلال ممارسة كل أساليب القهر المعنوى إلى اغراق الشعب فى خضم طاقم من الأوهام Illusions عن القدرات

---

(١) Lioyd, P. C., Africa in Social Shange : Changing Traditional Societies in the Modern World, Penquin Books, 1972. p. 268.

(٢) قد تتشابه وجهة نظر ليويد Lioyd مع ما ذهبت اليه احدى نتائج الفصل الرابع من كتابنا هذا والتى حدد فيها بعض بحوثينا طبيعـة الادوار التى يمكن للصفوة المثقفة المصرية أن تقوم بها بالنسبة لتعيين مقومات البناء السياسى للمجتمع المصرى ، **وهذه الادوار هى** : اهداف هذا البنـاء والتوجيه والارشاد والمشاركة السياسية من خلال الأحزاب ونقد الواقع الاجتماعى والسياسى ومحاربة الفسـاد ... الخ •

غــير العادية التى يتمتع بها ذلك الزعيم وبأنه قادر ــ وحــده نظراً لمواهبه ــ على أن يحقق لأمته ما يعجز عنه الآخرون •

وقد يفسر لنا تصنيف ماكس فيبر Weber لأنماط القيادة هذه النوعية من الزعامات إذا ما نظرنا إليها باعتبارها زعامة أو قيادة كارزمية إلهاميــة Charismatic • ولكن شميت Schmidt ينظر إلى هذه النوعية من الزعامات باعتبارها تمثل أشخاصاً محوريين داخل نطاق من العلاقات التى تنهض أساساً على العاطفة • فالوضــع ــ كمــا يرى شميدت ــ الذى يشغله ذلك الشخص المسيطر والذى لا يوجد ثمة شىء يعتمد عليه اللهم إلا قدرته على جذب أعضاء الجماعة من خلال إستثارة عواطفهم ومن ثم غرائزهم ، هذا الوضع يجعلنا نصنف صاحبه باعتباره مثيراً أو مهيجاً سياسياً an agitator أو ديماجوجيا a demagogue حيث أنه يعتمــد على الجماهيرية (الغوغائية) mob والتى تمنع الأفراد من أن يبدوا وكأنهم شركاء مستقلون (١) •

ولا أكاد أعثر فى تاريخ مصر القديم والوسيط والحديث والمعاصر على نموذج يحــد هذه النوعية من الزعامات إلا زعامة جمال عبد الناصر التى نشأت فى ظل بناء سياسى أوتوقراطى وغفلة جماهيرية وقع غالبيتنا ــ حتى بعض أعضاء صفوتنا المتعلمة ــ فى إسارها ولا زالت زعامة هــذا الرجل تثير كثيراً من علامات الاستفهام ، أهمها ذلك **التســاؤل الهام** الذى تعد الاجابة عنه ــ فى تقديرى ــ بمثابة الخطوة الأساسية لفهم شخصية هذا (القائد !) ، وهذا السؤال هو : **على من تقع مسئولية تخلق مثل هذه الشخصية الزعامية ؟** إن الاجابة عن مثل هــذا التســاؤل

---

(١) **انظر فى شرح وجهة نظر شميت** Schmidt ، كذلك وجهــة نظر كل من لازويل Lasswell وكابلان Kapalan والتفسيرات المختلفة لمفهوم الزعامه Leadership :

Lang, Kurt, **Leadership,** in Gould, Julius and Kolb, William, L., **A Dictionary of the Social Sciences,** The Free Press, New York, 1967, pp. 380 - 81.

تستوجب أن نأخذ فى الاعتبار عــدداً من المتغيرات الطابع القــومى المصرى أو ما يسمى بالشخصية القومية المصرية National Charcter وما يرتبط بهذا الطابع من تاريخ حافل بأحداث أهمها تلكم الأحداث الخاصة بعلاقة (المصرى) بالسلطة الحاكمة وإنعكاس تلك العلاقة على سمات شخصية إنساننا المصرى ، ثم اعتبار آخر يتعلق بطبيعة الظروف التى إعتلى فيها عبد الناصر قمــة السلطة وما سبق ذلك من أحــداث وخاصة أحداث ما قبل يوليو ١٩٥٢ (خاصة حريق يناير) والتمزقات التى عاشها الإنسان المصرى رغم هذا القدر غير المنكور من الحرية التى عايشها هذا الانسان قبل يوليو ١٩٥٢ •

ثم أن هناك إعتباراً آخر ينبغى على دارس هذه الحقبة أن يولـيه إهتماماً خاصة هو أن تألق الزعامة الناصرية قد أرتبط بتحقيق بعض الانجازات والتصدى للعديد من المواقف (رغم أنه خالقها) حيث توهمت الأغلبية — نتيجة لتواطؤ وسائل الإعلام مع السلطة — إنها انجازات خارقة ما كان غيره بقادر عليها ، رغم النكسات التى منى بها المجتمع المصرى فى ذلك العهد وأهمها **نكسة الحرية** •

وثمة متغيران آخران — فى نطاق البحث عن طبيعة الزعامة الناصرية وعوامل تخلقها — المتغير الأول يتعلق بنمط شخصية الرجل والسمات التى تميزه وإلى أى حد لعبت هــذه السمات (الانفعالية والعاطفية والعقلية والفيزيقية) مع وقائع سيرته الشخصية **وصورته عن ذاته** دوراً مؤثراً فى تخلق قيادته والتأثير العاطفى فى الشعب المصرى •

أما المتغير الثانى — والأخير — فيتعلق بالدور الخارجى الــذى لعبته الدول الكبرى — فضــلا عن الصهيونية العالمية — فى إستغلال الفرصة تلو الأخرى للتردى والتدهور من خلال تحقيق إنجازات وهمية معرفتها بشخصية الرجل بتضخيم زعامته تضخيما زائفا غير موضوعى وخلق

(حرب ١٩٥٦ ؛ حرب اليمن ـ مأساة ١٩٦٧ ومـا أعقبها من مآسى أخرى) (*) •

(٩)

من النتائج اللافتة لهذه الدراسة فى فصلها الخامس ما يستشف منه أن كلا من القمع السياسى Political Suppression ومحـاولات تكبيل الحـرية وممارسـات القهـر الأيديولوجى Political Coercion يعلب كل منها دوراً محورياً فى خلق عدد من الظواهر كما يرى مبحوثونا كالظاهرة الخاصة بفشل المثقفين المصريين فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا المجتمع المصـرى أو تلك المتعلقة بإنتشـار الأمراض النفسية (كالإكتئـاب مثـلا) والإغتراب الفـكرى Intellectual Alienation كحالة إنسلاخ عقلى عن المجتمع •

ولا شـك أن محـاولات الكف السـياسى Political Inhibition التى تمارسها السلطة على المثقف لا تؤدى فقط إلى تخلق الظـواهر السابقة ، وإنما — وكما يرى مبحوثونا فى إحدى نتائج الفصل الخامس — تؤدى أيضا إلى انبثاق ظواهر التمرد والمعارضة ، وهذا يعنى أن عاملا واحداً (القمع أو الكبت أو الكف السياسى وما يرتبط به من ظـواهر أخرى كالقهر الأيديولوجى) تؤدى إلى ظواهر تبدو أنهـا متناقضـة فالاكتئـاب النفسى يعـد استجـابة سـلبية Negative reaction لظاهرة الكبت السياسى ، **إلا أن التمرد أو المعارضة هما بمثابة رد فعل** إيجابى Positive reaction **لنفس الظاهرة الواحـدة (الكبت السياسى) الأمر الذى يجعلنا نتساءل كيف يمكن أن يؤدى عامل واحد إلى تخلق ظواهر قد تبدو متناقضة ؟**

(*) ان الاشـارة الى هذه المتغيرات لا يعنى أنها المحاور الوحيدة التى لا تفهم الزعامة الناصرية الا من خلالها ، ولكنها محض تصورات أو ان شئت افتراضات نرى ان على باحثى هذه الحقبة مهمة التيقن منها او على الأقل الانطلاق منها وقـد تصدق او لا تصدق ولكنها لا تخلو على اية حال من فائدة .

وتفسير ذلك قد يكون يسيراً إذا ما نظرنا إلى الظاهرة من زاوية المستجيب Respondent ، فالمثقفون — وهم بشر — يختلفون فى درجة حساسيتهم للمواقف ودرجة جلدهم ومن ثم تصديهم للمواقف ، فمنهم من يعلن فشله سريعاً من أول أو ثانى موقف إحباطى (أو قد يكون أكثر من ذلك) يتعرض له ومن ثم يتقوقع على ذاته ويلعق مرارة الفشل والحسرة ، ومنهم من يعلن تحديه — وهنا ينبغى أن نعى مقولة الفروق الفردية — ومن ثم مقاومته لكل مظاهر الإحباط ومحاولات الكبت أو الكف السياسيين •

وإذا كان الموقف السابق قد آثار انتباهنا لغرابته شكلا إلا أن هناك موقفاً أخرى لنتيجة أخرى رغم إتساقه مع الموقف الذى أثار انتباهنا فى فكرة [تشابه العوامل] إلا أن ما أفرزه هذا التشابه لم يكن متناقضاً إذ يستشف من إتجاهات مبحوثينا أنهم يرون — أو جماعة كبيرة منهم — أن العوامل التى تؤدى إلى ظهور وتخلق ظواهر التمرد والمعارضة بين المثقفين (وهى على وجه التحديد الأزمات الاقتصادية والكبت السياسى) تتشابه تماماً مع ذات الظروف والعوامل إلى تؤدى إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية Radical attitudes بين المثقفين ، الأمر الذى يعنى ضمناً أن ثمة تشابهاً بين مفهومى التمرد (أو المعارضة) والراديكالية (١) •

ويبدو من التحليل العلمى والتاريخى للراديكالية Radicalism كنزعة أو إتجاه فى الفكر والسياسة والاجتماع أنها تنطوى على معنى المعارضة والتمرد إذ أنها — كما يذهب فريد وارنرنيل Neal — تعنى الدعوة إلى التغيير الجذرى للنظم القائمة ، كما أنها تنطوى على نقد مرير لمشروعات الإصلاح التدريجى Gradual reform • وعموما

---

(١) انظر فى شرح معنى الراديكالية Radicalism وتاريخ نشأة هذا المفهوم :

Neal, Fred, Warner, **Radicalism,** in Gould, Julius asd Kolb, William, L., **A Dictionary of the Social Sciences,** p. 572.

كما يرى نيل Neal أن الراديكالية إصلاح يصف الجناح اليســارى المتطرف سياسياً وفكريا ماركسياً كان أو غير ماركسى (١) • ورغم هذه السمة اليسارية اللصيقة بالنزعة الراديكالية إلا أن بيل D. Bell — على نحو ما يذهب نيل Neal — يرى فى كتابه نهاية الأيديولوجيا The End of Indeology أن تحليــل الوضــع الأمريكى الراهــن يكشف لنا عن أن ثمة إتجاها آخر يمكن أن نطلق عليه — تمشيا مع ليبست S. M. Lipset — اسم اليمين الراديكالى Radical Right ، إذ أن هذا اليمين (الراديكالى) — فيما يذهب بعض باحثى علم الاجتمــاع السياسى — يتجه نحو مقاومة الرجعيين Reactionaries الراغبين فى العودة إلى النظم التى كانت قائمة فى الماضى وممارسات هذا الماضى (٢) • وبغض النظر عن اليمينية أو اليسارية لدى النزعة الراديكالية إلا أن ما يهمنا فى الواقع أن هذه النزعة تضمر تمرداً على الواقع (٣) • ولكن يبدو أن الراديكالية اليمينية و ما سميناه باليمين الراديكالى Radical Right لا يأخذ من الراديكالية إلا المبدأ النظرى (للرفض) ولكن رفض ماذا ؟ رفض العودة إلى المــاضى ولكنه أيضا رفض لتغيير الواقع ، إذ أنه — أى اليمين الراديكالى — محض معارضة للنزعة المحافظة (٤) الكلاسيكية

---

(١) Neal, Fred, Warner, Ibid, p. 572.

(٢) Neal, Fred, Ibid, p. 572.

(٣) وتتسق اجابات مبحوثينا مع هذا التصور اذ أنهم يجنحون فى احدى نتائج الفصل الخامس الى تعريف الاتجاهات الراديكالية بأنها رفض للواقع وتمرد عيه ، كما أنها تعنى السعى نحــو تغيير نظام الحكم والثورة علــى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الســائدة . وذلك بعكس الاتجاهات المحافظة التى عرفها مبحوثونا بأنها الحفاظ على الأوضاع الراهنة ومقاومة التغيير .

(٤) أنظر فى معنى النزعة المحافظة Conservatism ودلالاتها السياسية والاجتماعية :

Rees, J. C., **Conservatism**, In Gold Julius and Kolb, William, L., Ibid, pp. 129-130.

حيث يشير رييس Rees الى أن هذا المفهوم يعنى — على الجملة — ويشير الى مجموعة افكار تدور حول المجتمع والحكومة كما أنه يتضمن معانى احترام الترتيبات الاجتماعية والسياسية القائمة وخاصة عندما تكون هــذه الترتيبات أو النظم قد تمت صياغتها وتشكيلها بصورة متدرجة منذ زمن طويل .

Rees, Ibid, p. 129.

أو التقليدية traditional Conservatism القديمة وهو الآن نفسه ذو نزعة محافظة على الوضع الراهن ولا يكشف عن وجه آخر للتغيير ، أى تغيير هذا الواقع •

(١٠)

ولكننا إذا كنا قد وجدنا أن ثمة منطقاً يجمع بين عوامل كل من التمرد والراديكالية ، إلا أننا قد نقف طويلا أمـــام تلك النتيجـــة التى أمكننا استخلاصها من الفصل الخامس لمؤلفنا الراهن ، وهذه النتيجة تكشف عن أن استجابات مبحوثينا تشـــير إلى أن هناك ــ استخلاصـــاً من استجاباتهم ــ تشابهاً بل وتطابقاً بين العـــوامل (*) التى تؤدى إلى استكانة المثقفين وخضوعهم ورضاهم بالأمر الواقع وتلك التى تدفعهم نحو التمرد والمعارضة ومن ثم ظهور النزعات الراديكالية الرافضة •

وهذه القضية تعود بنا إلى **فكرة التجانس فى العوامل واللاتجانس فى الظواهر** وهى تذكرنا بالنتيجة الخاصة بالعوامل الواحدة (المتشابهة) الدافعة نحو خلق حالتى الاكتئاب والتمرد ، الأمر الذى قد يرى فيـــه البعض تفسيراً للموقف الذى نحن بصدده ، إذ يمكن أن نرجع هـــذا التناقض إلى اختلاف (نوعية المستجيبين) من المثقفين ، وقد يكـــون هذا التفسير مقبولا (جزئياً) ولكنه يظل عاجزاً عن تقديم (رؤية كاملة لهذه الظاهرة •

فالاكتئاب ــ كمظهر سلبى لممارسات القهر السياسى ــ لا يتماثل مع الاستكانة والخضوع ، فالاكتئاب رغم سلبيته المظهرية إلا أنه يضمر موقفاً إيجابياً رافضا للواقع بعكس الاستكانة والخضوع والرضا بالأمر الواقع فيعنى ــ على الأقل بالنسبة للشكل ــ قبولا للأوضاع الراهنة وهو العرض الذى وسمناه قبل ذلك بالسلبية إلا أنه مقارنة بالاستكانة والخضوع يعد أكثر ايجابيـــة •

(*) كالقهر أو الكبت السياسى وتقييد الحريات .

ولا أظنني بقادر ــ وحدى ــ على أن أقدم تفسيراً يقنع الشغوفين بفض مغاليق تلك الظــواهر المتناقضــة Contradictory Phenomena فهذا التناقض بما يتضمنه من غرابــة وتعقيد يحتم أن تكــون هناك تفسيرات ، لا تفسير واحد ، أو على الأقل يحتم أن يكون هناك تفسير متعدد الأبعاد والزوايا ، فلا شك أن الرؤية التاريخية (قد) تعيننا كثيرا على تقديم فهم لمثل تلك الظواهر ، ولكن تلك الرؤية تظل ــ وحدها ــ عاجزة عن الإحاطة الكاملة بأبعاد الظاهرة ، وهنا قــد يكــن للرؤية السسيولوجية والسيكولوجية فائدتها ــ وهى كذلك بالفعل ــ فى إكمال أبعاد الظاهرة فهماً وتحليلا وتفسيراً ، فهذه دعوة إذن للمعنيين لبحث الظاهرة التى نحن بصددها ظاهرة العوامل المتشابهة (القهر السياسى وكبت الحريــات) التى تؤدى إلى ظاهرتين متناقضتين (الاستكانــة والتمرد) •

(١١)

هل الإنتماء ــ أو الوعى به ــ ضرورة ؟ الاجابة ــ فيما نرى ــ هى نعم ، **لأن الانتماء أو الوعى به هو جزء من الوعى بالذات** ، أو هو مظهر أو عنصر أســاسى من مظــاهر أو عناصر صــورة المــرء عن ذاته Self - Image ، ولكن ماذا عن **الوعى بالذات الأيديولوجية** ؟ هى فى الواقع جزء من صورة المرء عن ذاته ، فإذا لم يع المرء هويته الأيديولوجية ــ أى هويته الفكرية أو العقائدية ــ يكون قد افتقد عنصراً هاماً من العناصر المكونة لذاته ، وبالتالى يكون تصوره عن هذه الذات تصوراً مبتوراً ، مشوهاً ، غير متكامل ، وهو الأمر الذى كشفت عنه إحدى نتائج الفصل السادس حيث بلغت نسبة أفراد عينة الدراســة ــ على ضآلة هــذه العينة ــ الذين صرحوا بأنه (لا إنتماء لهم) خمسا وعشرين فى المائة ، وهو نسبة ليست ضئيلة إذا ما وضعنا فى اعتبارنا الحجم الكلى لمجتمع الدراســة •

ثم يبقى سؤال حائر ؟؟ **أهناك بالفعل إنسان بل انتماء أيديولوجى ؟**

فإذا كانت الإجابة (بنعم) فذلك يعنى أن ثمة إنسانا ــ رغم وجــوده المــادى ــ يحيا **بلا فكر** ، إذا أن المعانى المختلفة لمفهوم الايديولوجى (١) تكشف فى جملتها عن الطابع الفكرى للإصطلاح وهو الأمر الذى أكده المعينون بأمــر الايديولوجيا من الباحثين والعلماء ، كذلك مــا أضفاه المبحوثون أنفسهم من معانى لمعنى هذا الاصطلاح عند سؤالنا إياهم عن معنى [الايديولوجيا] وهى المعانى التى دارت فى فلك الفكر والعقيدة والاتجــاه •

فكيف يمكن إذن ــ والايديولوجيا تعنى طاقم الفكر ــ أن نتصور أفراداً بلا أيديولوجى أى بلا فكر ؟ • قد يكون صحيحاً أن مجرد إعلان الفرد أنه بلا إنتماء أيديولوجى يعد فى حد ذاته (موقفاً) فكريا ، ولكننا مع ذلك نقول إن الحوار القائم بيننا وبين مبحوثينا وردود أفعالهم إزاء هــذا الحــوار والذى تبدى فى مجموعات الاتجاهات وطاقم الرؤى ووجهات النظر ــ بصرف النظر عن إتفاقنا أو اختلافنا معها ــ **ألا يعد ــ كل هذا ــ تجسيداً للأيديولوجيا ، أيا كانت طبيعتها ، أيا كان إتجاهها ؟** ومع ذلك يبقى السؤال قائماً : لمــاذا إذن تنفى هذه الفئة ان لها انتماءاً أيديولوجيا فكرياً محددا ؟ أليست على وعى به رغم وجوده ؟ أم أن كلمة الأيديولوجيا ــ لدى هذا البعض ــ مرتبطة دائما (بالسياسة) ، وهم كما يتصورون بعيدون عنها ، أو ينبغى أن يكونوا بعيدين عنهــا ؟ أم أنها ــ كما يحلو للبعض أن يتوهم خطأ ــ ذو صلة بفكرة اللا سواء abnormality والتطرف Extremity أو أنهــا مجــرد وصــمة Stigma

---

(١) انظر فى معنى **الايديولوجيا** Ideology وتطور استخداماتها واهم العلماء الذين قدموا اسهامات فى **نطاقها** :

Gould, J., **Ideology,** in Gould, Julius, and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionayr of the Social Sciences,** pp. 315.

كذلك انظر مؤلف كارل مانهيم Mannheim الشهيد :

Mannheim, Karl, Ideology and Utopia, trans. L. Wirth and E. Shils, Harvest, New York, 1956.

وكذلك انظر :

Bell, The End of Ideology, The Free Press, 1960.

عندما يقال مثلا : هذا [إنسان أيديولوجى] ، كأننا نعنى بذلك إنسانا ذا عيب خِلقى أو خُلقى ؟

عموما نرى أن قضية الإحساس بالانتماء ــ بوجه عام ــ هى جزء من قضية أكبر وهى قضية الوعى Consciousress ، سواء أكان وعيا ذاتيا ، أى وعى بذات الإنسان أو وعيا مجتمعياً Societal بمتغيراته السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة .

(١٢)

ومن أكثر النتائج إثارة للاهتمام تلك النتيجة التى أمكننا استخلاصها من استقرائنا لمعطيات الفصل السادس ، وهذه النتيجة مفادها أن كثيراً من مؤشرات التطرف السياسى Political Extremity كما حددها مبحوثونا (كفكرة الجمود والتعصب والقهر) تتشابه مع نفس المؤشرات التى حددها نفس المبحوثين لمعنى الاتجاه المحافظ Conservatism فى السياسة والاجتماع والسمات التى تميز الاوتوقراطية Autocracy (١) كمنهج فى الفكر والسياسة .

ووجه الغرابة هنا أن التطرف ــ كما نرى ــ نقيض المحافظة ، وأن المحافظة فى السياسة والاجتماع قد تكشف من خلال بعض مظاهرها عن فكر ديمقراطى ليبرالى محافظ وهو ما يتناقض مع الأوتوقراطية ، كما أن فكرة التطرف السياسى تتسم بالنسبية ، فالحكم على السلوك

---

(١) فى معنى الاوتوقراطية Autocracy واستخداماتها المختلفة انظــر :

Andreski, S., **Autocracy,** In Gould, Julius, and Kolb, L., (eds), Ibid, p. 45.

كذلك انظر بعض الاصطلاحات المرتبطة بالاوتوقراطية كالديكتاتورية فى :

Andreski, S., **Dictatorship,** In : (Dictatorship) Gould, Julius, and Kolb, L., (eds), Ibid, p. 198.

وكذلك : اصطلاح Authoritarianism (التسلطية) .

Andreski, S., **Authoritarianism,** In Gould, Julius, and Kolb, L., (eds) Ibid. 42.

(السياسى) من حيث كونه تطرفاً أو سلوكا سوياً يخضع إلى حد كبير لمنهج الحكم السائد ، ففى ظل حكم ديكتاتورى أو أوتوقراطى تعــد دعاوى الحرية وتعدد الأحزاب والمعارضة من مؤشرات التطرف السياسى من وجهة نظر هذا المنهج الأوتوقراطى ، كما أن دعاوى مركزية الحكم والمناداة بفكرة الحزب الواحد فى ظل مناخ ديمقراطى تعد — وهى كذلك بالفعل — دعاوى متطرفة ويوسم أصحابها بالتطرف السياسى •

فكيف يمكن إذن **أن تجتمع هذه الاضداد فى ظل مؤشرات واحدة ؟؟**

لنا فى هذا تصور ينبع من نوعية هذه المؤشرات ، **فالقاسم المشترك** بين التطرف السياسى والمحافظة والاتجاه الاوتوقراطى كما يراها مبحوثونا يتحدد فى سمات : الجمود والتعصب والقهر • والمتتبع للتراث النظرى الذى عنى بدراسة ظواهر التطرف السياسى والمحافظة والأوتوقراطية وما يرتبط بهم من ظواهر أخرى يؤكد أن ثمة قواسم مشتركة فى سمات هذه الظواهر ، وإن كان مضمون كل سمة يتغير وفقاً لنوعية الظاهرة •

فمعنى الجمود أو التعصب أو القهر فى التطرف السياسى يختلف عنه — من حيث المضمون والمسار — فى النزعة المحافظة ، أو الاتجــاه الاوتوقراطى فى الحكم ، ولكن يبقى مظهر واحد — وهو أساسى — لهذه السمات الثلاث المرتبطة بتلك الظواهر ، وهذا المظهر المشترك يتحدد فى فكرة تجاوز المألوف والسوى من السلوك ، وإن كانت فكرتا المــألوف والسوى أيضا تتسم بالنسبية ، ولكن يبقى الجمود والتعصب والقهر مظاهر غير سوية لظواهر الطرف السياسى (رغم نسبية مفهوم التطرف) والمحافظة والاوتوقراطية •

وتقودنا الإشــارة الســابقة إلى نتيجة إستطعنا استقراءها من جمــاع تصــر مبحوثينا لمعنى التطرف السياسى Political Extremity ومؤشراته وهى أن مبحوثينا يتعاملون مــع هــذا المفهوم — التطرف الســياسى — باعتبــاره ظاهرة مرضية Pothological Phenomenon

وذلك بالتأكيد على مظـاهره السلبية Negative manifestations ، ولم يدرك أى من المبحوثين أن لهذه الظاهرة أبعادها الإيجابيـة لا سيما إذا ما وضعت فى سياقها السياسى والاجتماعى الملائم Proper Political and Social Context ، ولم يدر بخـلد أى مبحـوث أن يثير مثل هـذه التسـاؤلات : تطرف عن ماذا ؟ وتطرف عن من ؟ وفى ظل أى سياق سياسى واجتماعى ؟

ولكن يبـدو أن عمومية اللفظ وارتباطه ـ تاريخياً ـ بالحركات الفاشستية والنزعات الفوضوية والدور الساذج الذى قامت به وسائل الإعلام قد جعل البعض لا يرى فى التطرف السياسى إلا مظاهره السلبية باعتباره عقوقاً وخروجاً على السوى من السلوك السياسى حتى ولو كان هذا التطرف خروجاً على قيم فى أساسها أوتوقراطية تضرب بانسانية الإنسان عرض الحائط .

لذلك فنلاحظ أن تصور مبحوثينا لمعنى التطرف السياسى يتسق وتصور السلطة الحاكمة ، أيا كانت طبيعة هـذه السلطة فأى سـلوك سياسى يتناقض وقيمها السياسى يعد تطرفاً (١) ، وما هكذا ينبغى أن ينظر الباحثون ـ كذلك المثقفون ـ إلى ذات الظاهرة ، فهى رؤيـة سلطوية محدودة ، وهى لا تعدو أن تكون حكما قيمياً Value - Judgment نابعاً من طاقم القيم السياسية الخاصة بالسلطة الحاكمة .

(١٣)

قد يبدو لنا غريباً ذلك الاتجاه الغالب ـ كواحد من نتائج الفصل السادس ـ الذى يرى ضرورة أن تكون هناك **أيديولوجية محـددة** ينبغى أن **يلتزم** بها المثقف المصرى والتى تم تعيينها فى كل من الإسلام

---

(١) انظر الفصل الخاص بالتطرف السياسى فى : عاطف احمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(كفكر وأيديولوجيــة) و (الديمقراطيــة) كمنهج واتجــاه فكـرى وأيديولوجى .

ووجه الغرابة هنا يكمن فى تلك الدعوة إلى قولبة فكر المثقفين فى **قالب فكرى واحد** ، وهو أمر يتناقض مع دعوة نفس هؤلاء المبحوثين إلى الحرية ــ خاصة الحرية السياسية وحرية الفكر ــ وتأكيدهم على أن من أبرز أزمات المثقف المصرى هى الأزمة السياسية — أزمة الحرية ــ وأزمتهم بوجه عام مع السلطة الحاكمة . فكيف يمكن إذن أن تأتى هذه الدعوة إلى القولبة الفكرية ، التى تعد فى يقينى أحد أشكال الجمــود الفكرى ، مع دعوتهم إلى الحرية .

وثمــة **مسائل أربع** يكشف كل منها عن مضمون هــذا **التناقض** : **الأمر الأول** يتعلق بدعوتهم إلى أن تكون الديمقراطية ــ وقبلها الاسلام ــ هى الايديولوجية التى ينبغى أن يلتزم بها المثقفون المصريون ، فكيف يمكن أن ندعو إلى الشىء ونقيضه فى ذات الوقت ؟ ، ألا تتعارض فكرة القولبة الفكرية مــع ضرورة تبنى الديمقراطيــة ؟ ثم ألا يتيح الفكر الديمقراطى كمنهج وكأسلوب فرصة (الاختلاف) فى الرأى ويؤكد على فكرة (التعدد) فى وجهات النظر ؟ ثم ألا يتعارض هذا مع دعوة إلى القولبة حتى ولو كان فى قالب الديمقراطية ؟

أما **الأمر الثانى** الذى يؤكــد صفة التناقض فى الدعوة الســابقة فيمكن فيما أستقرت عليه ــ تقريبا ــ اتجاهات مبحوثينا من ترجيح المنطلق السياسى كمدخل لحل الخلافات القائمة بين المثقفين وذلك بالتأكيد على فكرة الحوار المستمر واعطاء الفرصة كاملة للمثقفين كى يعرضــوا آراءهم وإطلاق حرية الفكر والتعبير والعمل السياسى ، ألا تتناقض كل هذه الآراء مع دعوة القولبة الفكرية ؟؟

ثم يأتى **الأمر الثالث** مدعماً سمة التناقض هذه ، حيث كانت النتيجة الأخيرة من نتائج الفصل السابع والخاصة بتصورات المبحوثين **واقتراحاتهم**

فيما يتعلق بمـــا يمكن أن يقدموه لمصر ، والتى لاحظنا فيها أن الدفاع عن الحرية والمناداة بها وكذلك مقاومة الديكتاتورية ومناهضتها قــد وقفا **على قمة الاقتراحات** والتصورات التى طرحها مبحوثونا كخدمات يمكن أن تؤدى لمصر ، فأين هذه الدعاوى (ومحورهـــا الحرية) من المناداة بضرورة (الالتزام) و (القولبة) داخل نطاق فكرى واحد ؟؟ !

أما **دعامتنا الرابعة أو الأمر الرابع** الذى يؤكــد صيغة التناقض هذه فتتكفل بالكشف عنه إحدى النتائج الهامة للفصل السادس وهى النتيجة التى أشارت ــ وهو أمر أكدته وقائع التاريخ وحقائقه ــ إلى أن مرحلة ما قبل عام ١٩٥٢ قد شهدت اسهامات ايجابية للمثقفين المصريين ، ولم تكن هذه الاسهامات الايجابية إلا نتاجاً لحرية الفكر ولتعدد الأحزاب السياسية ولوجود نظام برلمـــانى حر ، وهى كلها من مقومات الديمقراطية الصحيحة • أما فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ فلقد كانت أقل فترات تاريخ المجتمع المصرى معاصرة للإسهامات الايجابية للمثقفين المصريين نظراً لانعدام الحرية والافتقار إلى الديمقراطية ــ كذا ! ولم يكن هناك إلا صوت واحد هو صوت الحاكم ••• ألا يتناض هذا إذن مع فكرة قولبة الفكر ، وألا تكشف ــ هذه النتائج ــ النقاب عن غرابة الرأى الداعى إلى تعيين ــ كأنها مرسوم رسمى ــ أيديولوجية معينة ينبغى أن يلتزم بها المثقفون المصريون ؟؟ ! إنها دعوة غريبة ، بصرف النظر عن نوعيـــة الفكر الذين يدعون إليه **حتى ولو كانت الديمقراطية نفسها** •

(١٤)

وتجبرنا إحدى النتائج ــ رغم أن قائلها مبحوث واحد ــ على أن يتوقف عندها نظراً لجديتها وخطورتها فى الآن نفسه ، وان كان القول الفصل فيها يحتم اجراء العديد من الدراسات السسيوتاريخية ، وهـــذه النتيجة يزعم صاحبها أن [الإنسان المصرى لم يعرف التمرد منذ عصر الفراعنة] •

والتمرد هنا صفـة إيجابية ، تعنى موقفاً غير متخـاذل من بعض القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تمارس على العامـة صنوفاً من القهر وألوانا من الظلم ، فتجريد الإنسان المصرى من هـذه الصفة — رغم توتر علاقته بالسلطات الحاكمة عبر تاريخه الطويل — حكم لا ينبغى أن يلقى على عواهنه ، وإن كان لنا فى ذلك عدة **ملاحظات هى :**

(أ) ان الرؤية السابقة تعوزها الدقة نظراً لمـا يتضمنه تاريخ علاقة الإنسان المصرى بسلطاته الحاكمة من توتر (انظر : محمد العزب موسى ، أول ثورة على الاقطاع ، وانظر اشارات إبن إياس والجبرتى فى تاريخهما عن المجتمع المصرى وخاصة فى إشاراتهم لهبات هذا الإنسان التى وجهت ضد الحكام من المماليك والاتراك ، وضد الحملة الفرنسية وضد محمد على فى أسنا وأسوان وبعض القرى الأخرى) .

(ب) إن ملامح العلاقة المتوترة — عبر التاريخ — بين الإنسان المصرى وحكامه قد تتخذ أحيانا شكل التحدى المباشر العنيف ، وقـد تميل إلى التمرد السلبى الذى يتشكل فى صيغة سخرية من الحـاكم وإطلاق النكات والإشاعات (أنظر تاريخ الجبرتى واشـاراته لبعض التسميات التى أطلقها الشعب المصرى على المماليك) ، وقد يتخذ هذا التوتر شكلا انسحابيا مسالماً ، غير أنه انسحاب المترقب المتحفز ، المتحين لأى فرصة للانقضاض والتعبير العلنى عن سخطه وعدم رضاه (أنظر أحداث يناير عام ١٩٧٧ — وانظر المذكرة الخاصـة ببراءة المتهمـين وحيثيات حكم البراءة) .

(جـ) لم تتخذ شكل العلاقة بين الحكام والشعب خطاً واحـداً طوال هذا التاريخ الطويل ، فلا نستطيع أن نقول أنها كانت علاقـة صراع معلن وعلنى دائماً ولا نستطيع أيضا أن نقول إنها كانت علاقة رضا ومهادنة (تضمر تحفزاً وثورة) على طول الخط (١) .

---

(١) أنظر : عاطف أحمد فؤاد ، السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر ، دراسة اجتماعية وتاريخية ، رسالة دكتوراه فى الآداب (علم الاجتماع) غير منشورة ، مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس ، مايو ١٩٧٥ .

(د) لم تعرف مصر الثورة (بمعناها العلمى) إلا من خــلال ثورة الشعب عام ١٩١٩ ، وبصورة أقل فى أحــداث عرابى عام ١٨٨١ وأحداث يوليو ١٩٥٢ (وإن كان الخلاف حول مدى صحة اطلاق لفظ ثورة عليهما مازال أمراً مختلفاً عليه) •

(هـ) إن الاتجاه الغالب بالنسبة لمبحوثى الدراسة يضمر اعترافاً بأن التمرد ظاهرة كانت مصاحبة للإنسان المصرى ، وتؤكد هذا الاتجاه إحدى نتائج الفصل السادس حيث يرى المبحوثون — فى ترتيبهم لأكثر الفئات المصرية تمرداً ضد السلطة الحاكمة — إن المثقفين المصريين يحتلون القمة بالنسبة لهذه الفئات يليهم العمال ثم الفلاحون ، وما يعنينا ليس الترتيب فى حد ذاته بقدر ما يعنينا الاعتراف الضمنى بمقولة التمرد كظاهرة ليست بعيدة عن الإنسان المصرى • ورغم هذا الاعتراف الإجماعى إلا أن الرأى — وإن كان غردياً — الذى يرى ان الإنســان المصرى لم يعرف التمرد منذ عصر الفراعنة ، وإذا كان الأمر كذلك : فمن المسئول ؟؟ إن الأمر يتطلب مزيداً من الدراسات الأكثر عمقاً ، ويستوجب تأملا أكثر علمية لتاريخنا وواقعنا •

(١٥)

لعله قد اتضحت الآن الحكمة من إرجائنا مناقشة معطيات الدراسة — أو البعض منها — فى ضوء مجموعة التساؤلات التى تمت إثارتها فى مقدمة العمل الراهن • والتساؤل الهام والأساسى والذى تم طرحــه فى بداية علنا هذا يتعلق **بمــدى انطباق السمات التى حددناها [للمثقف]** على **عينة دراستنا ، وذلك بتتبع :**

(أ) مؤشرات الوعى السياسى والاجتماعى — إن وجد — الذى يميز أعضاء صفوتنا المتعلمة •

(ب) الملامح العامة التى يمكن أن تكون فى جملتها موقفاً أو مواقف من المجتمع والحياة •

ولا شك أنه بتتبع هذين البعدين نستطيع أن نجيب عن تساؤلنا الأساسى المطروح وهو ــ **إلى أى حد يمكننا أن نتعامل مع أفراد عينة دراستنا باعتبارهم (مثقفين)** • ونرى أن المؤشرات التاليــة يمكن أن تكون عونا لنا فى تحديد هذين البعدين ، أعنى الوعى السياسى والاجتماعى والموقف — أو المواقف ــ الخاصة بالمجتمع والحياة ، وهذه المؤشرات هى :

(أ) كم المواقف التى مالت فيها استجابات المبحوثين إلى الاجابات السلبية [لا أعرف ــ لا تعليق] •

(ب) نوعية المواقف ذات **الاستجابات الســلبية** بمعنى هل هى مواقف تتعلق بقضايا نظرية تجريدية ، أم هى مواقف وثيقــة الصلة بالقضايا الواقعية والحياتية •

(جـ) وبالنسبة للقضايا الواقعية الحياتية هل هى قضايا تتسم بالعمومية ، بمعنى أنها عامة ، غير متعلقة بمجتمع بعينه ، أم أنها قضايا تميل إلى الخصوصية ، وتنزع نحــو المحلية ، وتخص المجتمع المصرى دون غــيره •

(د) كذلك فإن مؤشراتنا سوف تعتمد أيضا على (كم) **المواقف ذات الاستجابات الايجابية** (وكيفها) ، سواء اتفقنا مع مضمون هــذه الايجابية أو اختلفنا ، المهم أن يكون للمبحوث موقف ، وأن تتحــدد لــه رؤية •

(هـ) وينبغى ألا يفهم أن عدم إكتراثنا بمدى اتفاقنا أو اختلافنا مع المواقف ذات الاستجابات الايجابيــة والتى طرحها مبحوثونا اننا نتعامل من منطلق السلبية أو اننا نتخذ جانب اللا موقف فنضفى على أنفسنا صفة اللاوعى ، وهو حــكم خليق بالآخرين أن يتحققوا منــه أو يؤكدوا عكسه ، بل إن عدم اكتراثنا هذا يعنى البعــد عن الأحكام القيمية فى تعيين مقولة الوعى •

أما فيما يتعلق ببقية التساؤلات التى تمت إثارتها فى مقدمة هـذا المؤلف ، فلسوف نتناول كلا منها على حده ، مناقشين إياها فى ضـوء ما أسفرت عنه معطيات الدراسة ونتائجها .

(١٦)

وتكاد تطغى الاستجابات السلبية (لا أعرف ــ لا تعليق) على إجابات مبحوثينا ابتداء من قضايا الفصل الثانى ولقد بلغت قمتها فى الفصول التى تلت ذلك وحتى الفصل السابع تقريباً . ولكن من الملاحظ أن غالبيـة الأفراد من ذوى الاستجابات السلبيـة ممن ينتمـون إلى التخصصات البعيدة عن العلوم الاجتماعية والإنسانية وقد يرى البعض (أنظر مقدمة الترجمة العربية لكتاب روبرت بريم Brym : المثقفون والسياسـة Intellectuals and Politics) أن هذه النتيجة تؤكد إلى حـد ما ما تبناه روبرت بريم Brym فى دراسته (المثقفون والسياسة) من تعريف للمثقف حين قصره على المتخصص فى العلوم الاجتماعيـة والإنسانية ، ولكن ينبغى ألا يفهم من هذا أن اتساق هذه النتيجة مع تلك تعنى (دوماً) أن العلوم الاجتماعية والإنسانية هى النبع (الأوحد) لنمو المثقف وتخلقه ، ولكنها على الأقل تعنى أنها أهم المنابع وأخطرها لاكتمال نمو المثقف ، بل وتعد مرتعاً خصباً لتألقه وظهوره .

ويقودنا الجدول رقم (٢٢) وهو الخاص بتوزيع أفراد العينـة غـير الموافقين على اعتبار المثقفين شريحـة من الطبقـة العاملة وفقاً لتصوراتهم للصلة التى يمكن أن تربطهم بالطبقة العاملة ، يقودنا هـذا الجدول إلى التأكيد على سلبية جزء من هذه الفئة والتى بلغ عددها ست عشر فرداً حيث وقف خمسـة أفراد موقفاً (لا ادرياً) وكان تعليقهم (لا تعليق) .

فعلاقة المثقفين بالطبقة العاملة علامة من علامات الوعى بالوجـود الاجتماعى للمثقف ، أما أن تتوه ــ لدى البعض ــ هذه العلاقة وتطمس

أو تصبح غير واضحة أو مفهومه فتعد إحدى مؤشرات اللاوعى ، لأنه من أبرز المؤشرات التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار عند مناقشة قضية الوعى الاجتماعى Social Consciousness ، هو الوعى (**بغيرى**) من الطبقات الأخرى وطبيعة الصلة التى تربطنى – كطبقة – بهذا الغير ٠

ومن أكثر الاستجابات سلبية تلك التى أفصح لنا عنها الجدول رقم ٣٢ (الفصل الثالث) والخاص بتعريف مفهوم الصفوة Elite وهو من المفاهيم النظرية المجردة وإن كانت لها وجود تاريخى وواقعى ٠ فلقد بلغ عدد الأفراد ذوى الاستجابة السلبية (لا أعرف) ستة أفراد (١٧٫٢٪) ، وهو كم كبير مقارنة بإجمالى عينة الدراسة ٠ قد يكون صحيحاً ان هذا المفهوم يعتبر من المفاهيم التى تتطلب خلفية نظرية وتخصصية إذا ما أردنا له تحديداً علمياً دقيقاً ولكننا كنا نستهدف تعيين فهم عام للمفهوم ، إذ أنه يعد أحد المفاهيم المتداولة بين فئة المتعلمين فضلا عن المثقفين ، وبالتالى يعتبر الوعى به مؤشراً من بين عديد من المؤشرات الأخرى التى تكشف عن الوعى العام لهذا الفرد أو ذاك ٠

ويأتى الجدول رقم (٣٣) وهو الخاص بتوزيع أفراد العينة وفقاً لوجهات نظرهم فيما إذا كان هناك أكثر من صفوة فى المجتمع المصرى ، مؤكداً الموقف السلبى لبعض أعضاء صفوتنا المتعلمة حيث ذهب ثلاثة أفراد (٨٫٦٪) فى الاجابة عن هذا السؤال بتلك الاجابة المعتادة (لا تعليق) بينما حدد مبحوث واحد (٢٫٩٪) وجهة نظره بالنسبة لهذا السؤال بقوله [إن فكرى غير واضح بالنسبة لهذه المسألة] ، وواضح إذن أن الاستجابتين تنزعان نحو السلبية ، مما يشككنا كثيرا فى مدى الوعى السياسى والاجتماعى لهؤلاء الأفراد ٠

(١٧)

وتتعاظم **مؤشرات اللاوعى السياسى** عند معطيات الجدول رقم (٤٠) [الفصل الرابع] وهو الخاص بتوزيع أفراد العينـــة وفقاً لتصوراتهم لأكثر دول العام المتخلف تطبيقاً للنظام الديمقراطى ، حيث وقف سبع مبحوثين (٢٠٪) موقفاً يتسم باللا ادارية ومن ثم السلبية • وعنـــدى أن هذا الموضوع لا يستوجب نوعية بعينها من التعليم بقدر ما يتطلب قدراً — ولن أبالغ إن قلت إنه قدر ضئيل — من المعرفة الثقافية وهى معرفة متداولة ، مطروحة دائماً من خلال الصحف السيارة • وهنا علينا أن نتساءل ماذا تعنى هذه النتيجة ؟؟ ألا تعنى أن قدر الثقافة محـــدود وأن الوعى Consciousness أمر يكاد أن يكـــون مفقوداً وبالتالى فإن خلع (صفة المثقف) على هذه الفئة أمر ينبغى أن يؤخذ بحذر شـــديد نظراً للتناقض غير الخفى بين موقف بعض **أعضاء هذه الفئة والمقولات التى اعتمدنا عليها فى تعيين ماهية المثقف •**

وتتعدد بعد ذلك مؤشرات لا وعى بعض أفراد عينتنا وتتنوع بحيث نجـــد فئـــة لا تدرى كيف يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسى للدول المتخلفة (ثلاثة مبحوثين — الجدول رقم ٤٥) ، ونجد ستة أفراد (١٧٪) آخرين (الجدول رقم ٤٦) يبدون عدم معرفتهم بالأسباب التى تؤدى إلى شعبية بعض الزعامات السياسية فى بعض الدول ذات النظام الحزبى الواحـــد •

وقضايا الدو لالنامية — أو إن شئت — الدول المتخلفة ونحن جزء منها ، من المســـائل التى لا ينبغى أن يغترب عنها المثقف بأى حال من الأحوال ، وإدراك طبيعة هذه القضايا يعد مظهراً من مظـــاهر الوعى السياسى والاجتماعى ، والصفـــوة المتعلمة (أو المثقفة تجاوزاً) هى أقدر — أو ينبغى أن تكون هكذا — من غيرهـــا على إدراك طبيعة تلك القضايا • وعدم الاستقرار السياسى كظاهرة تسم المجتمعات النامية نتصور أن يكون للصفوة المتعلمة موقف إزاءها ، كما أن شيوع النمط

الزعامى الكارزمى فى الدول ذات الحزب الواحد وأغلبيتها ينتمى إلى الدول المتخلفة ، وشعبية هذا النمط من المؤكد أن وراءه عوامل بنائية محلية وعالمية ما كان ينبغى على المثقف – أى مثقف – أن يغفل عنها • من الممكن أن نتوقع أن يبدى البعض أسباباً لذات الظاهرة قد لا نوافق عليها أو نتحفظ إزاءها ، أما أن يبـــدى البعض عدم معرفته بأسباب الظاهرة يجعلنا **نتحفظ أيضا أمام درجة وعيه نظراً لقصور هذا البعض وعدم قدرته على استيعاب متغيرات الحاضر كمظهر من مظاهر الوعى كمـــا نتصـــوره •**

(١٨)

وإذا كنا قد نعينا على غير المتخصصين فى العلوم الإنسانيـــة عدم معرفتهم ببعض المفاهيم والقضايا السياسية والاجتماعية الأمر الذى دعانا إلى التحفظ إزاء ما يتمتعون به من وعى سياسى واجتماعى ، فإننا نفاجأ بعد ذلك أن (بعض) المتخصصين فى علومنا الإنسانية والاجتماعية بوجه عام يشاركون بعض الأفراد من غير المتخصصين فى هذه العلوم فى عدم معرفتهم باصطلاح [الاتجاهات الراديكالية] فى السياسة والاجتماع •

ودليلنا على ذلك – وهو أمر يهبط كثيراً بمنحنى الوعى السياسى والاجتماعى – هو ما جاء بالجدول ٥٨ [الفصل الخامس] حيث ذهب ١٤ مبحوث (٤٠,١٪) إلى أنهم لا يعرفون معنى لهذا الاصطلاح ، ومن المؤكد أنها نسبة كبيرة (٤٠ ٪) إذا ما قورنت بالعدد الكلى لحجم الدراســـة •

حتى الاتجاهات المحافظة فى السياسة والاجتماع – كمفهوم – وقف منها ثلاثة عشر مبحوثا (٣٧٪) **موقفا لا أدريا** (الجدول رقم ٥٩) ، وهو ما يكون مع الموقف السابق صورة تكاد أن تكون متكاملة عن حالة التردى فى وعى بعض أعضاء عينة الدراســـة •

ومن المحقق أن مفهوم (الحرية) من المفاهيم الشائعة والدارجة (وإن كان الاختلاف على مضمونها واسلوب ممارستها) ومع ذلك نجد أن هناك ثلاثة مبحوثين من أعضاء عينتنا (وهم من المفترض أنهم ينتمون إلى الصفوة المتعلمة) لا يعرفون معنى الحرية ولم يحاولوا حتى تقديم تعريف ولو اجتهادى لها (جدول ٦١ — الفصل السادس) • فمثير إذن أن نجد مفاهيم دارجة قد يكون **لرجل الشارع موقف منها** ، وقد يكون هذا الموقف مستنيراً واعياً ، غير أننا نجد من بين أعضاء صفوتنا **المتعلمة من يجهل معنى هذا الاصطلاح • فبماذا يمكن أن نسمى هذا الموقف ؟ ألا يعد هذا تدهوراً فى درجة الوعى وضموراً غير خليق بهذه الفئة المفترض أن تكون متميزة •**

وتتصاعد بعد ذلك حدة اللا وعى فيما عرضه الجدولان ٦٢ ، ٦٣ (الفصل السادس) عن أبرز أزمات المثقف المصرى وأسباب هذه الأزمات ، فعجيب إذن أن نجد فردين يبديان عدم معرفتهما بهذه الأزمات (الجدول ٦٢) • رغم أنهما واقعان فيها وإنى لأعتقد أن إدعاءهما عدم معرفة هذه الأزمات هو تجسيد لطبيعة الأزمة التى يعيشها المثقف المصرى ، أما الأمر الأكثر غرابة فهو أن فريقاً مما حدد نوعية الأزمات التى يعانيها المثقف المصرى أبدى عدم معرفته بأسباب هذه الأزمات (٤ أفراد — الجدول رقم ٦٣) وأعتقد أن هذا الموقف يمثل قمة الاغتراب واللاوعى عن الذات وعن متغيرات المجتمع فى الآن نفسه •

ويمتزج اللاوعى بالاغتراب عن الذات بصورة واضحة فيما طرحه الجدول رقم (٦٤) وهو الخاص بطبيعة الاتجاهات الأيديولوجية التى يتصور أفراد العينة أنهم ينتمون إليها ، حيث وقف خمس مبحوثين (١٤٫٢ ٪) **موقفاً لا أدرياً** يكشف عن عجز مثير ولا قدرة عن تحديد الهوية الفكرية التى ينتمى إليها هؤلاء الأفراد ، بل أننا نلاحظ أن حتى هؤلاء الذين حددوا إنتماءهم الأيديولوجى عجز ثمانية منهم (٣٨٫٩٪ — الجدول رقم ٦٥) عن تحديد أو تعيين أسباب انتمائهم هذا •

(١٩)

وقد نتجاوز عن تلك النسبة المرتفعة التى تسم الأفراد اللا أدريين بالنسبة للجدول رقم ٦٦ (عشرة أفراد بنسبة ٢٨٫٦ ٪) وهو الخاص بوجهات نظر عينة الدراسة فى أكثر النظم السياسية دفعاً لخلق الاتجاهات الراديكالية ، وذلك لأن مفهوم الراديكالية فى حد ذاته لم يكن معلوماً لدى أربعة عشر مبحوثاً (٤٠٫١ ٪ — الجدول رقم ٥٨) فهناك إذن **ما يشبه الاتساق فى نوعية اللاوعى** .

وحتى بعض هـؤلاء الذين أشاروا بأن النظم الديمقراطية أكثر النظم دفعاً لخلق الاتجاهات الراديكالية لم تستطع فئة لا بأس بها منهم (خمسة مبحوثين — الجدول رقم ٦٧) أن تعين أسباباً لذلك الرأى بمعنى لـــاذا تعد النظم الديمقراطية دون غيرها أكثر دفعاً لخلق الاتجاهات الراديكالية ؟

إن هذا الموقف له **أكثر من إحتمال** :

(أ) إما أن هذه الفئة قد أجابت إجابة اعتباطية غير واعية .

(ب) وإما أن هذه الفئة تعنى بالفعل النظم الديمقراطية ولكنها لا تدرك جوهر هـذه النظم وبالتالى تجهل الكيفية التى تؤدى بهـذه النظم إلى انبثاق الاتجاهات الراديكالية .

(جـ) وإما أن هذه الفئة تدرك جوهر النظام الديمقراطى ولكنها غير واعية بالعلاقة بين هذا الجوهر وتخلق الاتجاهات الراديكالية وأيا كان الاحتمال ، فإن أى منها يشير إلى ضآلة درجة الوعى السياسى لدى بعض أعضاء هذه الفئة . بل إن ضآلة هذه الوعى لتتكشف أيضا من خلال تلك الفئـــة التى رأت أن النظام الديكتاتورى أكثر النظم دفعاً لخلق الاتجاهات الراديكالية ، حيث وقف أربع مبحوثين (بنسبة ٤٤٫٤٤ ٪ — الجدول رقم ٦٨) موقفاً لا ادريا . ولعل الاحتمالات السابقـــة التى

أشرنا إليها فيما يتعلق بالفئة التى رأت أن النظم الديمقراطية أكثر نظم حثا على خلق الاتجاهات الراديكالية والتى وقفت شريحة منها موقفاً سلبياً لا ادرياً فيما يتعلق بالأسباب التى تكمن وراء ذلك ، لعلها — أى هذه الاحتمالات — تنطبق انطباقاً تاما على أصحاب الاتجاه السلبى من الأفراد الذين رأوا أن النظام الديكتاتورى يقف وراء خلق الاتجاهات الردايكالية •

وقد يرى البعض أن التطرف السياسى كمفهوم وسمات المتطرفين السياسيين من القضايا التى تستوجب خلفية نظرية متخصصة ، ورغم انتشار هذه المفاهيم وتداولها فإننا نتفق إلى حـــد ما مع مشايعى هـــذا الرأى وسوف نسقط من حسابنا — رغم تحفظنا على ذلك — الفئة غير المستجيبة بالنسبة للجدول رقم (٦٩) والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب تعريفاتهم لمفهوم التطرف السياسى ، وهى النسبة التى بلغت ٢٥ر٧١ ٪ (٩ أفراد) ، كذلك سوف نسقط نفس الفئة (سبعة مبحوثين) من الجدول رقم (٧٠) وهو الخاص بسمات المتطرفين السياسيين كما يراها مبحوثونا •

أما مالا نستطيع اسقاطه على الاطلاق فهو تلك الفئة التى تكشف عن لا وعى بتاريخ المجتمع المصرى ودور المثقفين فيه ، حيث وقف سبعة مبحوثين (الجدول ٧٢) موقفا (لا أدرياً) من سؤالنا إياهم عن وجهات نظرهم فى أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعاً باسهامات المثقفين المصريين • ولا شك أن هذا الإغتراب عن تاريخ المجتمع المصرى والدور المتميز الذى لعبه المثقفون المصريون خلاله لأمر مثيرحقاً ، لا لمجرد بعده عن فهم صفوتنا المتعلمة أو شريحة منها للدور التاريخى الذى لعبه مثقفونا ، وإنما لعدم الإدراك للأهمية التى تنطوى عليها معرفتنا بتاريخ أمتنا والدور — أو الأدوار — التى لعبتها الفئات والشرائح والجماعات — بل والطبقات — المختلفة عبر هذ التاريخ •

فالوعى بالتاريخ — تاريخ الأمة — إذا ما نظرنا إليـــه باعتباره (أحـــد) مؤشرات الوعى بصفة عامة التى يمكن أن تميز فرداً أو جماعة

أو فئة أو طبقة فإن شريحة ـ لا بأس بها ـ من عينة دراستنا **تفتقد هذا الوعى** ، بل إننا نلاحظ أيضا أن مبحوثين (الجدول رقم ٧٣) ممن استطاعوا تحديد فترة معينـــة يرون أنهـا كانت أكثر تشبعاً باسهامات المثقفين المصريين ، لم ينجحا فى تقديم تعليل لتحديدهم هذا ، بمعنى لم يستطعا الإجابة عن **هذا السؤال : ولمـاذا هذه الفترة بالذات ؟**

وما يصدق على القضية السابقة (أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعاً بالاسهامات الايجابية للمثقفين المصريين) يصدق إلى حد كبير على نقيض هذه القضية ، وأعنى وجهات نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بأقل فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعاً باسهامات المثقفين ، حيث وقف أربعة مبحوثين موقفاً سلبياً لا أدرياً (الجدول رقم ٧٤) ، وهــو ما يؤكد صفة **اللاوعى** التاريخى التى تسم بعض أفراد عينة دراستنا •

ويكاد شكنا فى مدى وعى بعض أفراد عينـــة دراستنا يصل إلى درجة ـ وإن كانت غير كاملة ـ من اليقين عندما نرى موقف سبعـــة مبحوثين (٢٠٪ ـ الجدول ٧٧) حيث يقفون إزاء مفهوم الايديولوجى ـ من زاوية المعنى ـ موقفاً سلبياً ، فالاصطلاح يكاد أن يفسر نفسه بنفسه إذا ما أخذناه من الناحية الإصطلاحية واللغوية ((Ideology)) • ولكن الغريب أن الجدول رقم (٧٨) يعين لنا ثلاثة مبحوثين لا مبالين بسؤالنا لهم عما إذا كان من الضرورى أن تكون هناك أيديولوجية بعينها يلتزم بها المثقف المصرى • فمعنى وجود هؤلاء الثلاثة أن هناك اثنتين وثلاثين مبحوثاً قد أجابوا **من ثم وعوا معنى الايديولوجى** ، بينما نجد أن الذين لم يحددوا تعريفاً لهذا الاصطلاح (الجدول رقم ٧٧) قد بلغوا سبعة مبحوثين ، فأين ذهب هؤلاء السبعة إذن ؟ ، أو على الأقل أين ذهب أربعة منهم إذا اعتبرنا الثلاثة اللا أدريين (الجدول ٧٨) جز لا يتجزأ من هؤلاء السبعة ؟؟؟

وأيا كان الأمر فموقف هذه الفئة اللا أدرية من مفهوم الأيديولوجى وإن كان موقفاً يكشف عن قدر من اللا وعى إلا أنه يتسق مع ذات الفئة

التى لم تستطع أن تعين إجابة محددة لها فيما يتعلق بنوعية الاتجاهات الأيديولوجية التى يعتقدون أنهم ينتمون إليها حيث بلغت نسبتهم ٢ر١٤٪ (خمسة مبحوثين ــ الجدول رقم ٦٤ ــ الفصل السادس) •

— ٢٠ —

وقد لا يختلف كثيرون معى فى أن القدرة على إدراك متغيرات الواقع بتناقضاتها وتوازناتها وموقف الفئات المختلفة من هذه المتغيرات وما يمكن أن ينشأ بين بعض هذه الفئات — ومنهم المثقفون ــ من خلافات حــول هذه المتغيرات ــ والقضايا ــ من حيث طبيعة النظر إليها والتعامل معها وتحليل أبعادها ، وايجاد الحلول لها ــ إن كانت ذات طبيعة إشكالية ــ قد لا يختلف كثيرون على أن إدراك مثل هذه الأمــور هى جزء من وعى الانسان (بما حوله) ••• فلا غرابة إذن أن نبدى دهشتنا لوقوف عشرة مبحوثين (الجدول رقم ٨٤ ــ الفصل السابع) **موقفاً لا أدرياً** عــند سؤالنا إياهم عن أكثر القضايا السياسية والاجتماعية ••• الخ تجسيدا للخلاف بين المثقفين المصريين •

فسؤالنا الحائر : هو كيف (لا يعى) هؤلاء وهم من (المفترض) جزء من الشريحة المثقفة أن ثمة قضايا خلافية يدور حولها الجدل بين هؤلاء المثقفين ؟؟ فإما أنهم ــ أى هؤلاء العشرة — لا يعدون جزء من الشريحة المثقفة ، وإما أنهم يعيشون فى مجتمعهم فى (غيبة) عن قضاياه ومشكلاته ويكونون بذلك قد **افتقدوا صفتين** ، **صفة المواطن العادى ذى** الاهتمام بقضايا أمته ، **وصفة المثقف الذى ينبغى أن يكون على درجــة عالية من الوعى بقضايا** ومشكلات مجتمعه ، وعلى قدر من الإدراك لرؤيته — ومن ثم رؤى قرنائه من نفس شريحته ــ لهــذه القضــايا وتلك المشــكلات •

لا تجنى إذن ، إذ ما قررنا أن شريحة لا بأس بها من عينة دراستنا

تفتقر إلى الوعى Consciousness ومن ثم تفتقر **إلى وجود رؤية محددة من الحياة ومن قضايا مجتمعها** ، ولاشك الوعى المصحوب برؤية محددة من الحياة والمجتمع من أهم ــ فيما نرى ــ مقومات المثقف الحقيقى ، الأمر الذى **يجعلنا نتردد كثيرا قبل أن نطلق على هذه الشريحة لفظ مثقف** Intellectual ، ولعل ما يؤكد زعمنا هذا هو ذلك الموقف الأخير والذى تبدى فى سؤالنا لعينة الدراســة **عن تصوراتهم لمــا يمكن أن يقــدموه لوطنهم مصر** ، فلا أعتقد أن هناك سؤالا أبسط من ذلك ، ومع ذلك كان اللاأدريون دائما لنا كإحدى علامات هذه الدراســة وظواهرها ، حيث وجدنا أربعــة مبحــوثين (الجــدول رقم ٨٨ ــ الفصل الســابع) (لا يعرفون) ، لا يعرفون ماذا ؟ ؟ لا يعرفون ما الذى يمكن أن يقدموه لمصر ؟ أليس فى هذا **دليــل** ــ وأعتقد أنه كاف ــ **على عدم وعى هؤلاء** ، ومن ثم على **عدم اكتراثهم** ، الأمر الذى يدعونا إلى التساؤل : **منذ متى إذن كان من بين سما ت المثقفين سمتا اللاوعى واللامبالاة ؟؟؟!**

ــ ٢١ ــ

أما التساؤل الثانى (وهو فى الآن نفسه إحدى تجسيدات الهدف العام للدراسة) فيبحث عن (موقع) الاتجاهات السياسية والاجتماعية لمبحوثى الدراسة **على متصل الراديكالية ، الوسطية ، المحافظة** Radicalism Conservatism Continuum • فإذا كنا فى البدايات الأولى للفصل الراهن (الثامن) قد عرضنا لأبرز إستخلاصات الدراسة وأهم نتائجها ، فإنه يبقى أن نبحث عن موقع لهذه النتــائج (التى تمثل الملامح العامــة للاتجاهات السياسية والاجتماعية لعينة الدراسة) على هذا المتصل •

ولعلنا لا نغالى كثيرا إذا ما قررنا أن موقفنا المتشكك إزاء شريحة ــ ليست هينة ــ من عينة الدراسة من حيث قدراتها الفعلية **على حمل سمات المثقف الحقيقى** لأمر وثيق الصلة بقضية الراديكالية / المحافظة فى الفكر والاتجاه ، فالمؤشرات التى أعتمدنا عليها والتى سمحت لنــا فى

الوقت نفسه أن نتخذ **هذا الموقف المتشكك** من هذه الشريحة وهى مؤشرات تكشف فى الواقع عن مقولة **الوعــى** Consciousness كما ينبغى أن نراها **فى المثقف الحقيقى** ، هذه المؤشرات قد تقودنا إلى إقرار **حقيقة** (هى نتاج لاستجابات المبحوثين فى المواقف المختلفة) مفادها أن **وضــع** هذه الشريحة **المشكوك فى وعيها** ، إلى جانب الاتجاهات العامة لبقية أفراد عينة الدراسة تجعلنا نذهب إلى التأكيد على أن **محــور (الوسطية)** يمثل ثقلا متميزاً إذا ما كانت نظرتنا لهذه الفئة من صفوتنا المتعلمة تتسم بالشمولية ، ولكن وكما لاحظنا من نوعية استجابات مبحوثينا أنهــا **(وسطية حائرة)** تميل تارة **إلى المحافظة** وتدعى الجنوح تارة أخرى إلى التقدمية أو الراديكالية ، فالاتجاهات ــ كما استطعنا أن نستشف **ونستنتج** ــ بين شد وجذب ما بين قطبى المتصل (الراديكالية ــ المحافظة) ، فالموقف إذن يتسم **بالتردد** ولكنه تردد من منطلق أساسى واحــد هو الوسطية وإن كنا نرى أن (الميل) **العام يغلب فكرة الوسطية المحافظة عن الوسطية الراديكالية** .

وهذا الإستنتاج الخاص **بالنزعة الوسطية** (وإن جنحت إلى المحافظة بصورة لافتة) لم يأت من فراغ ، بل إن ثمة شواهد كثيرة تدل عليها ، ويكفى أن نشير **إلى نماذج منها هى :**

(أ) فى ترتيب استجابات المبحوثين لأكثر صور الحكم ملاءمة للدول النامية وجدنا أن النظام الديمقراطى قد احتــل المرتبــة الأولى (٥٤٫١٪) يليه الحكم الإسلامى (١٧٫٠٪) (انظر الجدول رقم ٣٨ ــ الفصل الرابع) والديمقراطية تعد نموذجا للفكر التقليدى المحافظ الذى أثبت كفاءته بصورة لافتة كأسلوب إنسانى لحكم الشعوب . ثم أن الحكم الإسلامى هو تأكيد لصيغة المحافظة المستنيرة (إن صح التعبير) ، وإن كان كلا النظامين (الديمقراطية والإسلام) صيغتان وسطيتان أميل إلى المحافظة الواعية .

(ب) ويتأكد هذا الاتجاه الوسطى المحافظ بصورة أكثر وضوحا فى اشارات غالبية مبحوثينا إلى النظام الديمقراطى (١١ تكرارا) وتعدد الأحزاب (خمسة تكرارات — الجدول رقم ٥ — الفصل الرابع) كوسيلتين هامتين لتحقيق الاستقرار السياسى للدول المتخلفة ٠

(حـ) عند تعريف مبحوثينا لمفهوم الراديكالية فى السياسة والاجتماع لاحظنا أنه إلى جانب الفئة التى عجزت عن تقديم تعريف لهذا المفهوم (٤٠ر١٪ — الجدول ٥٨ — الفصل الخامس) أن غالبية التعريفات كانت تميل إلى النظر إلى الراديكالية باعتبارها (تطرفا) و (انحرافا) وأنها (رفض) ، مجرد رفض للواقع ، وأن أصحابها لا يؤمنون بالحوار ، أهناك دليل أكثر قوة على نزوع عينتنا نحو المحافظة أو الوسطية المحافظة !! ؟؟؟

(د) نلاحظ أن الجدول رقم (٦٤ — الفصل السادس) والذى يكشف عن الاتجاهات الأيديولوجية التى يعتقد مبحوثو الدراسة أنهم ينتمون إليها أنه بصرف النظر عن أفراد تسعة (٢٥ر٧٪) قد صرحوا بأنه (لا انتماء لهم) **رغم أن هذا التصريح فى حد ذاته يعتبر كشفا عن اتجاه أيديولوجى** ، وبغض النظر عن خمسة أفراد (١٤ر٢٪) لم يجدوا أمامهم إلا لفظ (لا تعليق) ، فإنه من الملاحظ أن تصنيف الانتماءات الأيديولوجية المتصورة من قبل مبحوثينا عن ذواتهم يكشف لنا عن حقيقة هامة هى أن أصحاب الاتجاه الوسطى المحافظ قد توزعوا بين : يمينى محافظ (١٤ر٢٪) ، ونزعة إسلامية تقليدية (٨ر٦٪) ، ومعتدل (٢ر٩٪) ومصرى وطنى (٨ر٩٪) ومسلم سنى (٢ر٩٪) واشتراكى معتدل (٢ر٩٪) ٠ أما الذين يدعون أنهم راديكاليون تقدميون (١٤ر٢٪) أو ليبراليون تقدميون (٢ر٩٪) أو إسلاميون تقدميون (٨ر٦٪) ، فإن نسبتهم تتضاءل أمام التفوق العددى لأصحاب الاتجاه الوسطى أو المعتدل المحافظ ، وإن كان المحك الحقيقى للحكم على نوعية اتجاهاتهم الأيديولوجية لا يتأتى من مجرد تصريحهم أنهم ينتمون إلى هذا الاتجاه

أو ذاك ، وإنما يخضع بصفة أساسية للممارسات السلوكية الواقعية والمواقف الفكرية عند التصدى لقضايا المجتمع ومشكلاته •

ولكنى حتى لو أخذنا بهذا المحك (الكمى) وهو المحك الذى يكشف عن تصوراتهم لذواتهم من الناحية الأيديولوجية فإن الميل **نحو الوسطية المحافظة** يعلن عن نفسه بصورة واضحة ولافتة •

(هـ) وتعيننا التعريفات المختلفة التى ساقها مبحوثونا لمفهوم التطرف السياسى Political Extremity (الجدول رقم ٩٦ ــ الفصل السادس) على تأكيد صفة الوسطية المحافظة ، حيث تكشف غالبية التعريفات عن أن رؤية مبحوثينا لهذه الظاهرة تضمر تصورا خاصا هو أن هذه الظاهرة تعد من بين السلبيات التى ينبغى مقاومتها والقضاء عليها ، فالتعريف الذى يذهب إلى أن التطرف السياسى هو تغيير النظام القائم عن طريق العنف والثورة (لاحظ كلمة الثورة مقرونة بالعنف ولاحظ أن هذا التعريف يكشف عن رؤية للثورة باعتبارها أمرا غير مستحب) ، كذلك التعريف الذى ينظر إلى التطرف السياسى بأنه خروج على المألوف (٧ر٥٪) (لاحظ كلمة المألوف والتى تؤكد فكرة المحافظة) وأنه عدم مرونة (٨٥ر٢٪) وأنه تمرد (٨٥ر٢٪) أو أنه تبنى مذهب غير ملائم للمجتمع (٨٥ر٢٪) أو هو الخروج على نظام الدولة (٨٥ر٢٪) وأخيرا عدم قبول الحل الوسط (٨٥ر٢٪) • والتعريف الأخير (عدم قبول الحل الوسط) لشاهد كاف ــ وحده ــ على تلك النزعة الوسطية المائلة إلى المحافظة •

ولعل الجدول رقم (٧٠) والخاص بأبرز سمات المتطرفين السياسيين كما يعرضها مبحوثو الدراسة ليؤكد تلك النزعة المحافظة أو الوسطية المحافظة ، فصفات كالتعصب (٥ تكرارات) وقصر النظر (٥ تكرارات) والسذاجة الفكرية (تكراران) والغباء السياسى (تكراران) والإرهاب (تكراران) ••• الخ لدليل على استهجان هؤلاء

المبحوثين لفكرة التطرف فى حد ذاتها وجنوحها نحو **الاعتدال والوسطية المحافظة** •

(و) وشاهدنا التالى على **وسطية** عينة دراستنا **ومحافظتها** يتحقق من خلال الجدول رقم ٧٩ (الفصل السادس) وهو الخاص بوجهات نظر مبحوثى الدراسة فيما إذا كانت من الضرورى أن تكون هناك أيديولوجية معينة ينتمى إليها المثقف المصرى ، حيث كان **الإسلام** (هكذا !) (٤٢٪) والإسلام الديمقراطى (هكذا !) (٣ر٥٪) والأيديولوجية النابعة من ظروف المجتمع المصرى (٣ر١٠٪) والاتجاه الاسلامى دون تطرف أو تشدد (٣ر٥٪) ••• الخ من الأيديولوجيات المقترح أن يتبناها المثقفون المصريون ويلتفون حولها ••• ولسنا بطبيعة الحال فى معرض تقويم هذه الأيديولوجيات (وإن كنا نتفق مع أغلبها ونتحفظ إزاء بعضها) ولكن ما يهمنا منها هو نزوعها نحو هذه الأشكال من الفكر وهذه الأنماط من الأيديولوجيات ، وهى أشكال وأنماط من غير الواقعى ألا نصفها بصفات غير الوسطية والمحافظة •

وهو أمر **غير معيب أن يجنح مبحوثونا نحو الوسطية والمحافظة ، وإنما المعيب حقا أن تكون هذه الوسطية المحافظة انعكاسا (لمخاوف) مرضية من اعتناق أيديولوجيات أو معتقدات أكثر دينامية وإن كان الفهم الناضج للإسلام قد يسمح لنا بالتعامل معه بهذه الرؤية الدينامية ، وهى قضية أخرى لا أعتقد أن المقام يسمح بالخوض فيها** •

— ٢٢ —

ويكاد يقترب الفصل الثامن من هذا المؤلف من نهايته ، ويجيىء التساؤل الثالث ــ والأخير ــ لكى يعلن هذه النهاية ، أو ما قبل النهاية ، **وسؤالنا الختامى هو :**

إلى أى حد يمكننا القول بأن هناك اتساقا Consistency **بين نوعية**

الاتجاهات السياسية والاجتماعية التى تميز عينة الدراسة (وفقا لموقعها على متصل : الراديكالية / المحافظة) وبين تصورات مبحوثى الدراسة لإنتماءاتهم :

(أ) الطبقية .

(ب) الأيديولوجية ؟ ؟

والواقع أن الجدول رقم (١١) [الفصل الثانى] يكشف لنا ـــ بصرف النظر عن تفصيلات الجدول ـــ عن ميل واضح إلى (الوسط) ، فهؤلاء الذين يرون أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى (٥ر٢٨٪) ، أو هؤلاء الذين يعتقدون أنهم من ذوى الانتماء إلى الوسطى الكبرى (٥ر٧٪) ، وحتى هؤلاء الذين يعتقدون بأنهم من غير الملاك (٩ر٢٪) أو أنهم من الموظفين (٩ر٢٪) ... الخ .

ولعل هذا التصور عن الذات الطبقية (يكاد) يتسق إلى حد كبير مع الاتجاهات السياسية والاجتماعية **العامة** (ونوعية) هذه الاتجاهات التى تسم مبحوثينا . فالتناقض إذن غير وارد ، بل يكاد أن يكون معدوما . فالوسطية يبدو أنها سمة ، تمثل (موقفا) عاما لغالبية مبحوثى الدراسة . ولكن ماذا عن العـــلاقة بين تصـــورات هـــؤلاء المبحـــوثين **لانتماءاتهم الأيديولوجية** ونوعية الاتجاهات السياسية والاجتماعية الخاصة بهم ؟ ؟

لعل ما توصلنا إليه من اتساق Consistency بين تصوراتهم مبحوثينا عن انتماءاتهم الطبقية وبين نوعية الاتجاهات السياسية والاجتماعية وموقعها على متصل الراديكالية / المحافظة ، لعل هذا الإتساق نجد نظيرا له فى العلاقة بين تصورات مبحوثى الدراسة عن انتماءاتهم الأيديولوجية وبين نوعية الاتجاهات السياسية والاجتماعية لهؤلاء المبحوثين .

فكما أشرنا سابقا فإن المتأمل فى الجدول رقم ٦٤ (الفصل السادس)

يستطيع بيسر أن يكشف عن هذا الميـل إلى الوســطية والإعتدال الأكثر جنوحا نحو المحافظة ، فالتأكيد على اليمينية المحافظة والنزعة الإسلامية التقليدية والاتجاه الاعتدالى ، والمصرية الوطنية ، والاسلام الســنى ، الاشتراكية المعتدلة دليل لا يقبل الشك على هذه الرؤية الاعتدالية المحافظة الأمر الذى يتســق إلى حد كبير مع (موقــع) الاتجاهات السياسية والاجتماعية لعينة الدراسة ، فلا تناقض إذن بين المتغيرين :

غير أننا ينبغى أن ننوه أن هذه النزعة الوسطية المحافظة التى ظهرت لدى مبحوثينا عند تصورهم لذواتهم الطبقية والأيديولوجية لم تحــل **دون انبثاق إتجاهات** ــ وإن لم ترق إلى مستوى النزعة الوسطية المحافظة من حيث الكم ــ **غير وسطية وغير محافظة** ، وهو أمر يدعونا إلى التأكيد على أن **الخروج من إسار الوسطية والتقليدية المحافظة أمر وارد** ومحتمل وإنما لم يزل بعد محض (رؤى فردية) لم يرق إلى مستوى (الاتجاه العــام) •

ولكن فى الآن نفسه تدعونا هذه النتيجة إلى إثارة ذات التساؤل الذى أثاره روبرت بريم Brym من قبل فى مؤلفــه [المثقفــون والسياســة] Intellectuals and Politics وهو : **هل ثمة علاقة بين الوضع الطبقى للمثقف** (ونضيف نحن وضعه الطبقى كما يراه هو) **ونوعية اتجاهاته السياسية والاجتماعية ؟**

ألا يستحق هذا التساؤل دراسة مستقلة ؟ ؟ والا يستحق عناية باحثى علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسى على وجه الخصوص ؟ ؟

وبعــــــــد •••• ، ، ،

هذه الدراسة وإن إنتهت ــ كموضوع لبحث ــ إلا أنها لم تنته ــ فيما نرى ــ كقضية أو كعدة قضايا مجتمعة معا ، تفجر مواقف يصعب معالجتها ومن ثم حسمها خلال هذه العجالة ، وإنى لعلى يقين أن هذه

الدراسة لم تعالج من المواقف والقضايا بقدر ما أثارت العديد منها ، أو أوحت بإثارة البعض منها ، فنحن وإن كنا قد أردنا أن نلج دروب صفوتنا المتعلمة مستهدفين فهم خباياها ، إلا أننا كلما (اعتقدنا) أننا فتحنا بابا أو ولجنا دربا ، صادفنا أبوابا مازالت موصدة ودروبا يكتنفها الظلام من كل جانب ، فازداد الأمر أمامنا غموضا ، وأضحى لغز صفوتنا ـــ الذى أردنا أن نحل طلاسمه ـــ أكثر إبهاماً ، وكما بدأنا بتساؤلات انتهينا بقدر أكبر منها وهى التساؤلات التى يمكن أن نترجمها إلى ملاحظات هى :

أولا : إن محدودية العينة ـــ وهو أمر قد خضع لظروف مجتمع البحث والمعوقات التى عرضنا لها فى مقدمة هذا المؤلف ـــ تحتم علينا أن نؤكد أن نتائج هذه الدراسة لا ينبغى أن تتجاوز حدود هذه العينة بحجمها المتواضع هذا ، فهى دراسة حالة Case Study لكم معلوم من صفوتنا المتعلمة من الخطأ علميا ومنهجيا أن ننطلق منها مستهدفين إطلاقا أو تعميما ٠

ثانيا : ورغم هذه المحدودية فى (الكم والحجم) فإن ما أسفر عنها من نتائج من حيث (النوع) أو (الكيف) قد أشعرنا بالعجز ، العجز عن الفهم الكامل والمتكامل لحقيقة (وضعية) صفوتنا المتعلمة ٠

ثالثا : ولعل من أولى مؤشرات هذا العجز عن الفهم هو ما أثارته قضية الوعى Consciousness وعلاقتها بهوية المثقف Intellectual الحقيقى وما يترتب على هذه العلاقة ـــ التى ازدادت إبهاما ـــ من إشكاليات علمية منهجية ، وما يمكن أن تنطوى عليه من تفسيرات (قد تكون مختلفة) للواقع الاجتماعى ، وما يترتب على ذلك أيضا من ضياع ـــ وأعتقد أنه مؤقت ـــ للمقياس الحقيقى للحكم على صفوتنا المتعلمة من حيث شرعية انتمائها إلى شريحة المثقفين من عدمه ٠

رابعا : فقضية المثقف وتعيين ملامحه لم تزل ــ وإن اجتهدنا جزئيا فى تحديد ذلك ــ بلا حل ، وخاصة أن بعض المقولات كالتى ترى أن **علومنا الاجتماعية هى النبع الأصيل لتخلق فئات المثقفين لم تجد ما يؤكدها ويدعم** موقفها ، أو تلك التى تذهب إلى أن المثقف الحقيقى هو صاحب الرؤية الراديكالية أو التقدمية ، حيث انعدمت الشواهد وانحسرت المؤشرات •

خامسا : فالانتماء إلى شريحة المثقفين ــ على مستوى هذه العينة المحدودة ــ **أمر يكاد أن يكون مثيرا للشكوك** ••• ومثيرا للحيرة فى ذات الوقت ومفجرا لتساؤلين هما : من هو المثقف إذن ؟ ؟ وما حقيقة وضع

الوقت ومفجرا لتساؤلين هما : **من هو المثقف إذن ؟ ؟ وما حقيقة وضع**
صفوتنا المتعلمة إذن وأساتذة الجامعات جزء من هذه الصفوة ؟ ؟

سادسا : من اللافت أن القضايا النظرية المجــردة (كمفهـــــوم الأيديولوجية على سبيل المثال) كانت من أبرز المسائل التى عجزت شريحة كبرى من شرائح عينة الدراسة أن تتخذ منها موقفا : تحديدا وتعريفا ، هو الأمر الذى رجح إلى حد كبير نسبة الشك فى مدى وعى هذه الشريحة وبالتالى فى مدى شرعية الانتماء إلى شريحة المثقفين •

فالمجرد كان يمثل ــ بالنسبة لشريحة كبيرة من العينة ــ عجزا واضحا وعدم قدرة على الفهم ، ولعل ذلك يثير فى حد ذاته إشكالية من نوع جديد عن علاقة فهــم (المجــرد) Abstracted بمســـــألة الوعى Consciousness ، وبالتالى بمسألة الانتماء إلى شريحة المثقفين ؟

سابعا : وتقودنا قضية (المجرد) إلى إثارة تساؤل خاص برجل الشارع The Layman وإلى أى حد يمكن أن نحكم على مدى وعيـــه وبالتالى مدى أحقيته فى اكتساب (صفة) المثقف إذا ما عجــز عن فهم هذا المجــرد ؟ ؟

ثامنا : إن ما أثير من نتائج فى هذه الدراسة يدعونا ــ نحن المشتغلين بعلوم الإنسان والمجتمع ــ **إلى إعادة النظر فى مفهوم الصفوة نظريا** ،

وإلى الوضعية الحقيقية لصفوات العالم الثالث، والأزمة الحقيقية (*) التى تعيشها تلك الصفوات لاسيما الصفوات المتعلمة Educated Elites وتلك التى تزعم أنها مثقفة ؟

تاسعا : ويبدو أن أزمة الصفوة المصرية المتعلمة هى **أزمة البحث عن الوجود ، أو البحث عن الهوية** من خلال الإدراك الواعى لمسببات أزمتهم الحالية ، وارتباط هذه الأزمة ــ إن استشعروا وجودها ــ بمتغيرات الحاضر ارتباطا بمعطيات الماضى •

عاشرا : وهنا تتخلق مشكلة (المستقبل) والتنبؤ بقدرات الصفوة ــ أو الصفوات ــ المتعلمة (أو تجاوزا المثقفة) على الاضطلاع بدورها السياسى والاجتماعى والثقافى بالنسبة للمجتمع المصرى ، ثم التنبؤ أيضا بماهية العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين هذه الصفوة المتميزة بغيرها من فئات المجتمع المصرى لاسيما تلك الفئات ذات الوضع الدينامى المؤثر كالفلاحين والعمال والطلبة • **ثم ألا تستحق كل هذه القضايا عنايتنا نحن المشتغلين بعلم الاجتماع ؟ ؟ أم أننا بإعتبارنا جزءا من هذه القضية سوف نغض الطرف عنها عجزا ، أو خوفا ، أو كليهما معا •**

على أية حال فقضيتنا ــ نحن الصفوة المتعلمة ــ جد شائكة متعددة الأبعاد ، ولا ينبغى أن نهون من شأنها ، بل علينا أن نكون على وعى بها ، وأن نؤكد أن لنا (حاضرا) ينبغى أن يغير منه ، ووجودا (غائبا) علينا أن نبحث عنه ••• **ولكن كيف نبحث عنه ونحن غائبون حتى عن أنفسنا !! تلك هى القضية ؟ ؟** ••• „„

(*) انظر فى تشخيص أزمة **المثقف العربى :**

Laroui, Abdallah, The Crisis of the Arab Intellectual : Tradionalism or Historicism ? (translated from French by Diarmid Cammell), University of California Press, Press, Berkeley, 1976.

المراجـــــــع

أولا : مراجع باللغة العربية :

١ ـــ بريم ، روبرت ، المثقفون والسياسة ، ترجمة عاطف أحمــد فؤاد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢ ـــ بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمــد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٨ .

٣ ـــ ريمون أندريه ، التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهــير الشايب ، مؤسسة روز اليوسف ، يوليو ١٩٧٤ .

٤ ـــ فؤاد ، عاطف أحمد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥ ـــ ــــــــــ ، مصر فى ضمير الراحلين ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٦ ـــ ــــــــــ ، السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر ، دراسة اجتماعية وتاريخية ، رسالة دكتوراه فى الآداب (علم الاجتماع) غير منشورة ، مودعة بمكتبة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مايو ١٩٧٥ .

٧ ـــ عوض ، لويس ، تاريخ الفكر السياسى المصرى الحــديث : الفكر السياسى والاجتماعى (الجزء الثانى) دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٨ ـــ وحيده ، صبحى ، فى أصول المســألة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ثانيا : مراجع باللغة الإنجليزية :

1. Andreski, S., **Autocracy,** In : Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds) A **Dictionary of the Social Sciences,** The Free Press, New York, 1967.

2. —————— , **Dictatorship,** In Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social Sciences,** The Free Press, New York, 1967.

3. —————— , **Authoritarianism,** In Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary** of the Social Scieuces, The Free Press, New York, 1967.

4. Bell, D., The End of Ideology, The Free Press, 1960.

5. Bendix, Reinhard and Lipset, Seymour, Martin, Karl Marx's Theory of Social Classes, In Bendix and Lipset (eds), Class, Status, and Power, The Free Press of Glencoe, 1961.

6. Bottomore, T. B., Karl Marx's Theory of Elites, In Chambliss, William, J., (ed), Sociological Readings in the Conflict Perspective, Addison Wesley Publishing Company, California, 1973.

7. Brym, Robert, Intellectuals and Politics, George Allen and Unwin London, 1980.

8. Frank, Andre, Gunder, Functionalism and Dialectics, In Chambliss, William, J., (ed) Sociological Readings in the Conflict Perspective, Addison Wesley Publishing Company, California, 1973.

9. Gould, J., **Ideology,** in Gould, Julins, and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social** Sciences, The Free Press, New York, 1967.

10. Lang, Kart, **Leadership,** in Gould, Julius and Kolb, William ,L., **A Dictionary of the Social Sciences,** The Free Press, New York, 1967.

11. Laroui, Abdallah, The Crisis of the Arab Intellectual : Trad-

itionalism or Historicism ? (translated from French by Diarmid Cammell), University of California Press, Berkeley, 1976.

12. Lioyd, P. C., Africa in Social Change : Changing Traditional Societies in the Modern World, Penguin Books, 1972.

13. Lipset, Seymour, Martin, Political Sociology, In, Merton, Robert, K., Broom, Leonard and Cattrell, Sociology ToDay : Problems and Perspectives, Basic Books, New York, 1959.

14. Mannheim, Karl, Ideology and Utopia, Trans Wirth, and E., Shills, New York, Harvest, 1955.

15. Marshall, T. H., The Nature of Class Couflict, In Bendix and Lipset (eds), Class, Status, and Power, The Free Press of Glencoe, 1961.

16. Mills, C. Wright, The Sociological Imagination, Oxford Univ. Press, N. 4, 1978.

17. Neal, Fred, Warner, **Democracy,** In Gould, Julius and Kolb, William, L., (eds), **A Dictionary of the Social Sciences**, The Free New York, 1967.

18. ——————— , **Radicalism,** in Gould, Pulius and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary** of the Social Sciences, The Free Press, New York, 1967.

19. Page, Charles, H., Social Class and American Sociology, In Bendix and Lipset (eds), Class, Status and Power, The Free Press of Glencoe, 1961.

20. Parsons, Talcott, A Revised, Analytical Approach To The Theory of Social Stratification, In Bendix and Lipset (eds), Class, Status and power, The Free Press of Glencoe, 1961.

21. Pettry, Carl, F., The Civilian Elite of Cairo in The Later Middle Ages, Princeton Univ. Press, Princeton, New Jersey, 1981.

22. Rees, J. C., **Conservatism,** In Gould; Julins and Kolb, William, L., (eds) **A Dictionary of the Social Sciences,** The Free Press, New York, 1967.

23. Sorokin, Pitrim, A., What is A Social Class, In Bendix and Lipset (eds), Class, Status and Power, The Free Press of Glencoe, 1961.

24. Travis, Martin, B., **Elite,** In Gould, Julius and Kobb, William, L., (eds), **A Dictionary of the Social Sciences,** The Free Press, New York, 1963.

25. Van Den Berghe, Pierre, L., Dialectic and Functionalism : Toward a Theoretical Sythesis In Chambliss, William, J., (ed) Sociological Readings in the Coflict Perspectives, Addison Wesley Pulishing Company, California, 1973.

26. Zeitlin, Irving, Marx's Paradigm for an Analysis of Structure and Change of Whole Societies, In Chambliss, William, J., (ed) Sociological Readings in the Conflict Perspectives, Addison Weseey Publishing Company, California, 1973.

رقم الايداع ٤٠٧٩ لسنة ١٩٨٥

مطـــابع سجل العـــرب

٥٠٠